

جامعة الجزائر - 1 - بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق - سعيد حمدين -

المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها

على مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام

إشراف الأستاذة الدكتورة: دنداني ضاوية

إعداد الطالب: محمد مقروف

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د. بوغزالة محمد ناصر.....رئيسا

أ/د. دنداني ضاوية.....مقررا

أ/د. أبوهاني علي.....عضوا

أ/د. بوبكر عبد القادر.....عضوا

د/بوعشة محمد.....عضوا

د/ بن علي جميلة.....عضوا

تشكر

إلى من تفضلت علينا بما حباها الله به من علم ... الأستاذة الدكتورة ضاوية دنداني ...
إلى المرابي الفاضلالأستاذ الدكتور عبد احميد بن شنييتي رئيس جامعة الجزائر....
إلى كل من قدموا لي يد المساعدةوعلى رأسهم الأخوين الكريمين المسعود زانة و الدكتور
سلامي سعيداني ...

إلى كل أساتذة كلية الحقوق بين عكنونفن علمني حرفا صرت له عبدا

لكل هؤلاء أسمى آيات التقدير والعرفان.....

الطالب محمد معروف

الإهداء

إلى من هما أحرى بكل إهداء.....والوالدين الكريمين أمي وأبي.....
إلى من تحملت معي التعب والمعاناة.....زوجتي الفاضلة.....
إلى أولادي الأعزاء..... . احمد ومريم وكرم.....
إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة.....وعلى رأسهم ابن أختي ياسر ملكي.....

لكل هؤلاء باقات من الورد والياسمين.....

محمد مقروف

مقدمة

تلعب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية دورا حيويا كمنطقة منتجة ومصدرة للنفط والغاز الطبيعي، حيث تحتوي دول المجلس بالإضافة إلى النفط على ما يقرب من 62 بالمائة من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي في العالم، كما أن المملكة السعودية لا تقتصر ثرواتها على النفط والغاز وإنما لها أيضا مخزون معتبر من الذهب، زيادة على وجود المسجدين المقدسين للمسلمين بالمملكة، مما يعني تحقيق مداخيل هامة خلال الحج والعمرة ويجعل كذلك من المملكة بلد سياحي ديني، يتمتع بمكانة روحية كبيرة لدى كافة المسلمين، وهو الأمر الذي استغلته المملكة لقيادة العديد من التحالفات الإقليمية والعالمية.

لهذه الأسباب وغيرها تعتبر منطقة الخليج محورا هاما في العلاقات الدولية، تتأثر بشكل واضح بكل التفاعلات والمتغيرات الإقليمية والدولية، ومن أولى معالم هذا التأثير تأسيس مجلس التعاون الخليجي، والذي أصبح يدعى فيما بعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عندما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس في أبو ظبي بتاريخ 25ماي 1981م خلال مؤتمر قمة حضرها جميع قادة دول مجلس التعاون الست، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين وإمارة قطر، ويعتبر هذا تتويجا للمراحل التي مر بها إنشاء الهيئة المذكورة .

حيث أن تأسيس هذا المجلس يعتبر في حد ذاته تأثرا واضحا أملتته التفاعلات الإقليمية والدولية الحاصلة آنذاك، خاصة نجاح الثورة الإسلامية في جمهورية إيران على الضفة الشرقية للخليج، ونشوب الحرب العراقية-الإيرانية وما مثلته من تهديد للمنطقة ككل.

وبحكم الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية الكبيرة لدول المجلس الست، فإن التنافس بمنطقة الخليج كان حادا، بدءا من التسمية حيث تسميه إيران الخليج الفارسي بحكم امتدادها على كامل الضفة الشرقية للخليج، بينما تسميه الدول العربية الخليج العربي، كما كان

المهاجس الأمني الدافع الرئيسي وراء تشكيل مجلس التعاون الخليجي حسب رأي أغلب الدارسين، بل إن هناك من يعتبر كبرى دول المجلس وهي المملكة السعودية مجرد دركي جهوي تابع للدركي العالمي وهو الولايات المتحدة الأمريكية، هذا وقد عرفت المنطقة منذ نشأة الهيئة المذكورة الكثير من المتغيرات والأحداث الخطيرة مثل: الغزو العراقي للكويت، الاحتلال الأمريكي للعراق، تحولات الربيع العربي، وأخيرا تحالف الحرب على اليمن بقيادة السعودية، وبالموازاة مع ذلك عرف العالم الكثير من المتغيرات التي كان لها تأثير على العالم أجمع وعلى المجلس بصفة خاصة مثل: سقوط المعسكر الاشتراكي، النظام الدولي الجديد، أحداث 11 سبتمبر 2001م، الحرب على الإرهاب، مشروع الشرق الأوسط الجديد.

من هذا المنطلق، تكمن أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، في إلقاء وتسييل الضوء على ما تثيره المعطيات السابقة من إشكاليات قانونية وأمنية وسياسية، انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية لموقع دول مجلس التعاون الخليجي، وملابسات نشأة المجلس وطبيعته القانونية، ووصولاً إلى التغيرات التي عرفتھا المنطقة والعالم، والتي كادت تعصف بالمجلس في الكثير من الأحيان، وتتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في الحاجة الملحة إلى دراسة التجارب الوجدوية العربية، وإعادة تقييمها وتمحيصها باستمرار، لاستخلاص النتائج وطرح الاقتراحات التي تجعلها تتكيف مع جميع التحولات التي تعرفھا البيئة الإقليمية وكذلك البيئة العالمية.

وبصدد معالجة الموضوع، تمت مواجهة مجموعة من الصعوبات، بداية من ندرة المراجع سواء كانت قانونية أو سياسية، بالإضافة إلى تزامن الأحداث وخاصة في الفترة الأخيرة، وحتى ما تم الحصول عليه من مراجع تناولت الموضوع من منظور سياسي وأمني وليس قانوني، يضاف إلى ذلك كثرة وسرعة التغيرات التي عرفتھا المنطقة والعالم منذ نشأة المجلس، والتي كان لها تأثير واضح على مسيرته وإستراتيجيته الأمنية والسياسية.

وانطلاقاً من كل ما تقدم، فإن دراسة الموضوع تهدف إلى محاولة تفكيك الإشكالية المتعلقة بالإطار السياسي والقانوني لمجلس التعاون الخليجي وهل هو منظمة إقليمية قائمة على أساس وحدة شاملة للمنطقة، أم على سياسة الإقصاء لدولة أو دول معينة أم هو حلف عسكري؟ والمتعلقة كذلك بأهمية المتغيرات الإقليمية والدولية التي عرفتها منطقة الخليج والعالم، وكيف كان تأثيرها على أمن المجلس في المحيطين الإقليمي والعالمي؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- ما هي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج؟ وهل الخليج فارسي كما تدعي إيران أم عربي كما تنادي به السعودية ومن وراءها الدول العربية، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي؟
- هل أثرت المتغيرات العديدة ومن بينها الحروب التي عرفتها منطقة الخليج مثل الحرب العراقية - الإيرانية والغزو العراقي للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق، في مسيرة المجلس؟
- كيف استطاع المجلس أن يقود مسيرته وسط كل هذه المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة؟
- ما هو دور القوى الإقليمية الصاعدة مثل: إيران وتركيا، وكيف تعامل المجلس مع هذا الدور؟
- وما هي مواقف المجلس من القضية الفلسطينية؟
- كيف تعامل المجلس مع التحولات التي عرفتها المنطقة العربية وخصوصاً ما يسمى ثورات الربيع العربي؟
- هل كان للتنافس الداخلي (داخل المجلس) خصوصاً بين السعودية وقطر أي تأثير على مسيرة المجلس؟
- كيف أثرت الأحداث العالمية الكبرى مثل بروز النظام الدولي الجديد وظاهرة العولمة وأحداث 11 سبتمبر 2001م والحرب على الإرهاب، في مسيرة وإستراتيجية المجلس؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية، تم الاعتماد في هذه الدراسة المتواضعة على المنهج التحليلي والذي يركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية،

وتحليل الظواهر والأحداث المتكررة في سياسات الدول، وعليه تم استخدام هذا المنهج من أجل تحليل مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية مثل حروب الخليج الثلاثة والملف النووي الإيراني الذي وصل إلى نتائج ملموسة اثر مفاوضات إيران مع الدول الغربية الكبرى ، وكذلك الوجود الأجنبي بالمنطقة وتأثيره على أمن مجلس التعاون الخليجي.

وعن الخطة المتبعة في هذه الدراسة، فقد تم تقسيم الموضوع إلى فصل تمهيدي وبابين:

تم التطرق في الفصل التمهيدي إلى الإطار السياسي والقانوني لمجلس التعاون الخليجي.

أما الباب الأول فتم التعرض فيه إلى المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على المجلس .

وفي الباب الثاني معالجة المتغيرات الدولية وتأثيرها على المجلس.

الفصل التمهيدي

الإطار السياسي والقانوني

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد

تؤدي الاعتبارات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية لأي إقليم دورا كبيرا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات، وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين، يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي¹.

ولقد استطاعت منطقة الخليج العربي أن تتفزز خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى قمة الاهتمامات الدولية لعوامل عديدة يمكن أن ننسبها بالأساس إلى ثقلها النفطي الجبار، وإلى موقعها الاستراتيجي المتميز، فضلا عن إيقاع الأحداث التي خطف بريقها أبصار العالم كله، فمن الثورة الإسلامية في إيران إلى التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، إلى الحرب العراقية الإيرانية إلى حرب الخليج الثانية وأخيرا الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله.

كل هذه المعطيات جعلت من مجلس التعاون الخليجي محور اهتمام العديد من الدراسات السياسية والقانونية، لتحديد إطاره السياسي من خلال تبيان الأهمية الإستراتيجية للمجلس من حيث الموقع والموارد الاقتصادية لدوله، وتوضيح ظروف وملابسات النشأة، أما من ناحية الإطار القانوني فيتم ذلك من خلال تبيان الطبيعة القانونية للهيئة المذكورة والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها والأعمال القانونية الصادرة عنها والأجهزة التي تعمل من خلالها.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل الخاص بالإطار السياسي والقانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مبحثين رئيسيين، مبحث أول للإطار السياسي للمجلس، ثم مبحث ثاني للإطار القانوني للمجلس.

¹ ياسر قطيشات، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي (1-2)، 19/4/2011م، موقع الحوار المتمدن.

المبحث الأول

الإطار السياسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تم تقسيم هذا المبحث الأول المخصص للإطار السياسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مطلبين رئيسيين ، مطلب أول لإلقاء الضوء على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج من النواحي الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ثم في المطلب الثاني التعرض لملازمات نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث عوامل النشأة، والتجارب الوحشية السابقة، وظروف نشأة المجلس وردود الأفعال العربية والدولية.

المطلب الأول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

المقصود بالأهمية الجيو سياسية والجيو إستراتيجية هنا، تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي ولإقليم الخليج، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية¹.

وللتعرف على واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي، والنظام الإقليمي للخليج العربي، مع التركيز على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي المعنية بهاته الدراسة، سيتم ذلك من خلال ثلاثة فروع كالاتي: الفرع الأول المتعلق بالخصائص الجغرافية والاجتماعية لمنطقة الخليج، ثم الفرع الثاني الخاص بالمقومات الاقتصادية المميزة للمنطقة، بالإضافة إلى الفرع الثالث الذي تم تخصيصه للأهمية السياسية والأمنية.

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2014م،

الفرع الأول

الخصائص الجغرافية والاجتماعية

نظرا للخلاف الكبير الذي يثور دائما حول تسمية الخليج العربي، وهل هو فارسي كما ترى إيران أم عربي كما ترى دول الخليج ومن ورائها الدول العربية؟ لذلك تم التعرض أولا لتسمية الخليج، ثم التطرق للخليج من منظور جغرافي ثانيا، ثم دول مجلس التعاون الخليجي من منظور اجتماعي ثالثا.

أولا: تسمية الخليج العربي

عرف الخليج العربي بعدة تسميات مثل: الخليج الفارسي، والبحر الأدنى، والبحر المر، وارض الله، وارض البحر، وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عمان، حيث ظل الخليج منذ أقدم العصور حتى الآن محط أنظار القوى الطامعة فيه والعاملة على السيطرة عليه، ولذلك تعددت أسماء الخليج وفقا لنوع القوة التي وفدت عليه، ففي العصور القديمة عندما أحتل الاسكندر المقدوني الشرق الأوسط، أرسل احد قواده وهو أمير البحار نياركوس إلى المحيط الهندي في مغامرة علمية في إطار الاكتشافات الجغرافية، حيث سار من مصب نهر دجلة إلى مصب نهر السند عبر الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي، ولما لم يتعرف الأميرال المقدوني إلا على الساحل الشرقي للخليج أي الساحل الفارسي، فقد كان الاسكندر هو أول من أطلق عليه اسم الخليج الفارسي¹، وأطلق عليه العثمانيون اسم خليج البصرة، أما سكان الإحساء فكانوا يسمونه خليج القطيف².

ولم يوافق الفرس على تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين، استعمل المستعمرون في كافة مراسلاتهم اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507م، واستعمل عرب الخليج نفس الاسم في مراسلة تلك القوى، ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت عام 1961م بنسختها الانكليزية والعربية، وهي أول محمية تستقل فيه.

¹ J.Marlowe, The Persian Gulf in Twentieth Century, London, pp239-242

² دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مطبعة دار التأليف، القاهرة 2001م، ص 61.

ومصطلح الخليج العربي ابتدعه السير شارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين في الثلاثينيات من القرن العشرين، في أثناء خلاف بريطانيا مع إيران حول البحرين والجزر العربية، كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها ضمها لمسمى (الخليج الفارسي) من خلال قبولها وثائق تحمل هذا الاسم بالإضافة إلى ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجود مندوبين من العرب¹، وهناك من ينفرد بالقول بأنه تمشيا مع المد العربي القومي، وللوقوف في وجه بريطانيا التي كانت تناهض القومية العربية بتشجيع تسلل المهاجرين الإيرانيين إلى الخليج من اجل الحفاظ على التوازن بين القوميتين، أخذ الرئيس المصري جمال عبد الناصر في استخدام تعبير الخليج العربي منذ عام 1959م، إلا أنه لا دليل هناك على أن عبد الناصر هو أول من استخدمه، وقد تكون الهيمنة من موقع القوة هي التي ستفرض أحد الاسمين على هذا البحر، نظرا إلى أن البريطانيين قد حكموا المنطقة بالقوة وبجدارة لفترة طويلة، وقد ربطه الأمريكيون بأمنهم القومي، نستطيع أن نقول هذا في اقتناع بأن إشكالية الأمن في الخليج أكبر من أن تدرج التسمية ضمنها²، وربما حاولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال إعادة التسمية أن تتجنب الاستياء الكبير لإيران، ولذلك فإن التسمية الرسمية للمجلس جاءت لتكون - مجلس التعاون لدول الخليج العربية- مستبعدة في ذلك وصف الخليج بأنه عربي³.

ثانيا: الخليج العربي من منظور جغرافي

لدراسة الخليج من الناحية الجغرافية سيتم التطرق لموقع الخليج وأهميته، ثم بعد ذلك المساحة والسكان بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

¹ الدكتور. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، الطبعة الثانية، بيروت، كانون الثاني، يناير 2011م، ص46.

² الدكتور. ظافر محمد العجمي، نفس المرجع، ص47.

³ د. عبد الله عبد اللطيف المسلماني، قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية *دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010م/2011م، ص11.

1- الموقع والأهمية

يمتد الخليج العربي من بحر عمان فخليج عمان، وتمر مياهه عبر مضيق هرمز إلى شط العرب في أقصى الشمال، لينتهي عند حدود إيران والكويت والعراق، ويبلغ طول الخليج عند حده الأقصى نحو 989 كيلومترا، في حين يصل اتساعه عند أقصى نقطة إلى نحو 56 كيلومترا، ويضيق في بعض النقاط ليلبلغ اتساعه نحو 35 كيلومترا فقط.

ويعتبر الخليج العربي بذلك المنفذ البحري الوحيد لصادرات النفط من الدول المطلة عليه إلى المحيطات الأخرى، وتشرف سبع دول عربية على السواحل الغربية للخليج وعلى فمه الشمالي عند شط العرب، في حين تنفرد إيران بالإشراف على سواحلها الشرقية، وتشارك العراق إدارة شط العرب طبقا لاتفاقية الجزائر لعام 1975م بين شاه إيران والرئيس العراقي صدام حسين¹.

ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيو استراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ زمن طويل، ويعتبر الخليج العربي ومضيق هرمز من الممرات المائية الدولية التي تستخدم للملاحة الدولية، ويخضع مرور السفن فيهما لأحكام قانونية دولية، وللدول الساحلية المطلة على الخليج حقوق لا تخل بالملاحة الدولية².

ويشكل الخليج العربي نظاما لعبور التجارة البحرية، يرتبط بعدد من أنظمة المرور البحري الأخرى في العالم بحكم موقعه الجغرافي في إيران التي تطل في الشمال على بحر قزوين، الذي تطل عليه أيضا روسيا الممتدة بين آسيا وأوروبا، والسعودية التي تقع على البحر الأحمر الذي يرتبط بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس في مصر، والعراق الذي يجاور تركيا صاحبة مضيق البوسفور، كلها تعني أن الخليج العربي لا يمثل نظاما بحريا مستقلا بذاته، وإنما يرتبط بغيره من الأنظمة خصوصا تلك التي تربط العالم القديم

¹ إبراهيم نوار، الخليج العربي... من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون، السياسة الدولية، العدد 177، المجلد 44، القاهرة، يوليو 2009م، ص 190-191.

² دكتور. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م، ص 34.

بعضه ببعض، والتي تربط العالم القديم بالجديد من خلال المحيطات المفتوحة التي تتصل بالخليج العربي عبر بحر العرب وخليج عمان¹.

وتظهر إحصاءات تجارة النفط العالمية الأهمية القصوى للخليج العربي ومضيق هرمز على وجه الخصوص والذي يعد واحداً من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، ويشكل فاصلاً بين مياه الخليج العربي من جهة، ومياه المحيط الهندي من جهة أخرى، بسبب أن الخليج العربي بحر شبه مغلق، له منفذ واحد فقط على العالم الخارجي وهو مضيق هرمز²، وطبقاً لإحصاءات الهيئة الأمريكية لمعلومات الطاقة، فإن نحو 15 ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز يومياً تحمل ما يصل إلى 17 مليون برميل، تعادل ما يقرب من 40 بالمائة من تجارة النفط المحمولة بحراً، وما يقرب من 20 بالمائة من إجمالي حركة التجارة البحرية في العالم.

وكلما تزايدت أهمية النفط، فإن الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي كمر مائي عالمي تتزايد هي الأخرى، خصوصاً مع ارتباطه الطبيعي سواء من خلال البحار المفتوحة، أو من خلال الطرق البرية مع المحيط الهندي، والمحيط الأطلنطي، والبحر المتوسط، والبحر الأحمر، والقرن الإفريقي، وبحر قزوين، والبحر الأسود، ومضيق البوسفور والدردينيل.

والحقيقة أن الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي لم تكن وليدة النفط، إذ انتهت إليه القوى البحرية الكبرى وأهمها بريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعقدت معاهدات مع الإمارات أو المحميات العربية المطلة عليه من أجل تأمين تجارتها وطرق المرور البحرية من عبث القراصنة الذين كانوا يهددون طرق التجارة البحرية العالمية في تلك الأوقات³.

¹ إبراهيم نوار، الخليج العربي.. من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون، مرجع سابق، ص 191.

² سعيد بن سلمان العبري، النظام القانوني للملاحة في الخليج العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994م، ص 11.

³ إبراهيم نوار، نفس المرجع، ص 191.

2- المساحة والسكان

تقع دول مجلس التعاون الخليجي الست بين دائرتي عرض 14-33 شمالا وخطي طول 34-56 شرقا وتبلغ المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي 2.4 مليون كم² تقريبا¹، ومن ثم تمثل 51.42 بالمائة من مساحة منطقة الخليج.

في حين تبلغ مساحة إيران حوالي 1.648 مليون كم²، وتمثل 31.35 من مساحة منطقة الخليج، كما تتباين مساحات دول مجلس التعاون الخليجي بشدة، مما ينتج عنه اختلال في التوازن الاستراتيجي، فمثلا مساحة المملكة العربية السعودية تمثل 83.45 بالمائة من إجمالي مساحات دول الخليج، بينما دولة مثل قطر تمثل 0.4 بالمائة من مساحة دول المجلس والكويت تمثل 0.9 بالمائة من مساحته².

أما بالنسبة للسكان فحسب آخر الإحصائيات، فإن عدد السكان قد بلغ 48.4 مليون نسمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة³، وهي موزعة كالآتي:

أ- المملكة العربية السعودية: بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية حسب آخر تعداد حوالي 30.7 مليون نسمة⁴، يعيشون على مساحة تقدر 2.1 مليون كم²، وهي أكبر مساحة بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعاصمة المملكة هي مدينة الرياض.

ب- دولة الإمارات العربية المتحدة: بلغ عدد سكان الإمارات عام 2011م حوالي 8.2 مليون نسمة⁵، يعيشون على مساحة تقدر بـ 83.600 كم²، وعاصمة الدولة هي أبو ظبي.

¹ دول مجلس التعاون - لمحة إحصائية، العدد الرابع، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر 2012م، ص 30.

² محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة 2010م، ص 15.

³ موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁴ إحصائيات عام 2014م حسب موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

⁵ دول مجلس التعاون - لمحة إحصائية، نفس المرجع، ص 31.

ج- مملكة البحرين: يبلغ عدد سكان مملكة البحرين 1.19 مليون نسمة¹، يعيشون على مساحة تقدر ب 765.5 كم²، وعاصمة المملكة هي المنامة.

د- سلطنة عمان: يبلغ عدد سكانها 4.2 مليون نسمة²، يعيشون على مساحة تقدر ب 309.500 كم²، وعاصمة السلطنة هي مدينة مسقط.

هـ - دولة قطر: يبلغ عدد سكانها 2.0 مليون نسمة³، يعيشون على مساحة تقدر ب 11.607 كم²، وعاصمة الدولة هي مدينة الدوحة.

و- دولة الكويت: يبلغ عدد سكانها 4.08 مليون نسمة⁴، يعيشون على مساحة تقدر ب 17820 كم².

ثالثاً: دول المجلس من الناحية الاجتماعية

لدراسة الناحية الاجتماعية لدول المجلس يتم التطرق إلى الكتلة السكانية ومعدلات النمو ثم بعد ذلك العمالة الأجنبية وتأثيرها الخطير على دول المنطقة ثم التحول الديمقراطي وما تم من إصلاحات بدول المجلس.

1- الكتلة السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي حوالي 48.4 مليون نسمة في عام 2015م، يقطنون مساحة تقدر بنحو 2.4 مليون كم²، وبلغت نسبة الزيادة في السكان عام 2012م حوالي 3 بالمائة مقارنة بالعام 2011م.

¹ دول مجلس التعاون - لمحة إحصائية-، مرجع سابق، ص 31.

² إحصائيات عام 2015م، حسب موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

³ إحصائيات عام 2013م، حسب موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

⁴ إحصائيات عام 2014م، حسب موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

ويلاحظ بأن معدلات النمو السنوي للسكان تتفاوت في دول المجلس، فهي تتجاوز 3 بالمائة في السعودية وعمان، أما في بقية الدول الخليجية فقد بلغ معدل النمو فيها اقل من 3 بالمائة.

ويسكن حوالي 86 بالمائة من سكان مجلس التعاون الخليجي في الحواضر، وبلغت أعلى نسبة من سكان الحضر في البحرين وقطر 92 بالمائة، وأدنى نسبة في عمان 82 بالمائة، ويرجع ارتفاع نسبة التحضر في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسة إلى الهجرة الخارجية، ووجود حجم كبير من القوة العاملة الأجنبية التي تقطن في الحواضر¹.

2- العمالة الأجنبية وتأثيرها على دول المنطقة

بدأت ظاهرة استقطاب العمالة الوافدة بشكل منظم مع حقبة التواجد البريطاني في المنطقة في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الظاهرة محدودة النطاق والأهداف، وتركزت في تعزيز عناصر قوات الأمن، بالإضافة إلى كوادرات الطبقة الإدارية، ليتغير منحى الأمور بشكل كلي مع اكتشاف النفط بالمنطقة عام 1931م وتحولت شبه الجزيرة العربية إلى حلقة رئيسية في الاقتصاد العالمي، مما جعل المنطقة تعرف تدفقا للعمالة الوافدة خصوصا بعد الطفرة النفطية إبان حرب 1973م بين العرب وإسرائيل، وكان معظم الوافدين في البداية من العرب، غير أنه بعد ذلك تقلص عددهم لتصبح الغالبية الساحقة للعمال الوافدين من غير العرب².

ونتيجة لذلك أصبحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتميز بتباين شديد في هيكلية السكان، حيث توجد ثلاث دول هي الإمارات والكويت وقطر تزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين، حيث تقدر نسبتهم بـ 81 بالمائة، 51.5 بالمائة، 75 بالمائة على الترتيب، في حين أن الدول الثلاث الأخرى وهي السعودية والبحرين وسلطنة عمان تتميز بتواجد سكاني محلي أكبر، وان كان

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 25.

² عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد 400، السنة الخامسة والثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 6/2012، ص 8-9.

ذلك لا ينفي وجود نسبة ليست بالقليلة من الجنسيات الأخرى تمثل 20.2 بالمائة و 33 بالمائة و 18 بالمائة على الترتيب في تلك الدول.

ولقد كان لتلك العمالة الأجنبية تأثيرات عديدة إلى جانب أثرها المباشر على مسالة التشغيل والبطالة لدى أبناء دول الخليج أنفسهم.

فعلى المستوى السياسي أصبحت هناك إمكانية لتدويل قضايا العمالة في الخليج، بل وتسييسها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الأجنبية الوافدة، ومساواتها مع العمالة الوطنية في كافة الحقوق، الأمر الذي يحمل معه تحول مواطني هذه الدول إلى أقليات في غضون عقدين من الزمن في حال تصديق حكوماتها على اتفاقيات العمل الدولية¹.

والأخطر هو أن تتحول تلك العمالة إلى قوى سياسية ضاغطة في المستقبل، وقد بدأ كثير من المراقبين الخليجيين يحذرون مما سموه تهديد الخليج خلال العقود المقبلة، ومن أن شبه القارة الهندية باتت قادرة على أن تضغط على صانع القرار السياسي الخليجي لصالح الجالية الهندية الكبيرة.

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية، أدى وجود الأقليات إلى استنزاف الموارد الاقتصادية عبر التحويلات المالية، كما تأثرت الأوضاع الاجتماعية بالعمالة الوافدة، فلا يمكن إغفال أثر المدارس الأجنبية التي امتد خطرهما إلى أبناء الخليج الأصليين، وبدأت تؤثر في هويتهم العربية.

وفي إطار التعددية الثقافية عبر مدارس ونواد وجراند وبرامج تلفزيونية خاصة لتلك العمالة الأجنبية ازداد الخطر على مستقبل اللغة العربية، وعلى الانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المنطقة الخليجية، ويتوقع في المستقبل القريب أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالا من أبناء المنطقة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لها.

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص26.

كما أن لبعض الأقليات دورا اجتماعيا خطيرا على صعيد التبشير الديني والانتشار الثقافي، إضافة إلى التأثير الصادر عن العمالة في قطاعات معينة (خدمة المنازل، وقيادة السيارات، وتربية الأطفال ..) وهو ما يؤثر على العادات والتقاليد والقيم، خاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك.

3- التحول الديمقراطي بدول الخليج العربي

شهدت النظم السياسية الخليجية في الآونة الأخيرة جملة من التطورات السياسية الهامة التي تصب في اتجاه تدعيم قضايا المشاركة السياسية، وتوسيع تجربة الانفتاح الديمقراطي، وذلك عبر العديد من الآليات والأدوات، لعل أبرزها تجربة الانتخابات في عمان وإفراح المجال أمام المشاركة السياسية للمرأة، كذلك الحال في دخول عناصر نسائية مجلس الشورى البحريني ومجلس الدولة العماني، أيضا السماح بمشاركة المرأة في انتخابات المجلس البلدي في قطر.

كل هذه العوامل تصب في النهاية في اتجاه تدعيم التجربة الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن هذه التجربة لا زالت في بدايتها بالنظر إلى حداتها، وإلى حداثة الدولة بالمفهوم الحديث في الخليج، ومن ثم تعترى هذه التجارب العديد من عناصر الفشل، خاصة أن هناك قيودا على التجارب الراهنة بصدد تعاطيها مع قضايا الحريات والعمل السياسي، من أهمها :

1- الخلل في التركيبة السكانية لغالبية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمثل هذا الخلل عنصرا غير ايجابي نحو مزيد من التحول الديمقراطي، نتيجة وجود أعداد هائلة من العمالة الوافدة خاصة الآسيوية داخل تلك المجتمعات¹، وهو الأمر الذي افرز جوانب سلبية على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وهو ما يمثل عنصر تخوف لدى الأنظمة الخليجية من التوجه نحو مزيد من الانفتاح السياسي والثقافي.

¹ عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق

ب- الاعتبارات القبلية والتي بقيت عنصرا هاما وبارزا في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي بشكل عام، ومثل تلك الاعتبارات تمثل قيادا وربما معوقا عن التوجه نحو مزيد من الانفتاح والتطور السياسي، وقد أبرزت تجربة الشورى العمانية هذا الأمر بشكل واضح بخصوص ترشيح المرأة، وهو الأمر الذي أكدته كذلك تجربة المرأة القطرية في انتخابات المجالس البلدية أيضا، فرغم إفساح المجال أمام مشاركتها ترشحا وانتخابا، فإن مشاركتها لم تحظ بالنجاح المأمول نتيجة إعلاء شان الروابط القبلية والمجتمعية على الشأن العام، بل إن الأمر تعدى ذلك لاعتبارات دينية كما هو الحال في التجربة الكويتية التي رغم ترسخها تاريخيا، فإن قضية المشاركة السياسية للمرأة تظل ابرز الإشكاليات فيها.

ج- يظل الهاجس الأمني أحد أبرز أدوات تشكيل السياسات الخليجية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي¹، ومثل هذا الهاجس يصب في اتجاهات تمثل قيادا على عناصر توسيع المشاركة السياسية.

ومع كل هذه المعطيات السلبية، إلا أن هناك معطيات ايجابية في اتجاه تدعيم عناصر الوعي السياسي، وأهم هذه العناصر:

- ارتفاع معدلات التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانخفاض نسبة الأمية، حيث تشير مؤشرات التنمية البشرية إلى ارتفاع معدلات التنمية في دول مجلس التعاون الست، ومثل هذا الأمر بجانب المستوى الاقتصادي المرتفع الذي تشهده غالبية هذه الدول، يصب في النهاية لمصلحة تنامي درجات الوعي السياسي والثقافي.

- تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج وتوسع الدولة في هذه التنظيمات، مما يساعد في إثراء الممارسة السياسية، في ظل تراجع دور الدولة مع ما تشهده بعض ميزانيات الدول الخليجية من عجز في أعقاب حرب الخليج الثانية، وهو ما يصب في النهاية في خانة تقليص سلطات الدولة ومركزيتها وهيمنتها.

¹ انظر الفصل الأول من الباب الأول لهذه الدراسة ص 92.

- ثورة المعلومات المعاصرة التي تشهدها كافة النظم السياسية العربية والخليجية وانتشار ثقافة الانترنت، و بروز دور التقنية في المجتمع، وظهور جيل جديد من المتعلمين ذوي احتياجات جديدة ومتطلبات خاصة لا تناسبه بطبيعة الحال الطبيعة الاستبدادية للممارسة السياسية التقليدية في الخليج، خاصة أن عناصر تشكيل هذا الجيل قد تمت في بعض العواصم والحواضر الغربية، وهو الأمر الذي يمثل عناصر مقارنة هام و ضروري لدى هذه الفئات.

ولعل هذا يفسر اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى السعي لإنشاء الهيئة الاستشارية، التي تحاكي المجلس الأوربي شكليا كنوع من تدعيم المشاركة الشعبية في القرار الخليجي¹.

- الظروف الدولية والإقليمية الضاغطة نحو توسيع المشاركة السياسية و الديمقراطية، مثل تحولات ما يسمى بالربيع العربي.

الفرع الثاني

الأهمية الاقتصادية

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي بعدا استراتيجيا هاما على الخريطة الدولية، بحكم ما لديها من مخزون هائل للنفط، وما تمر به هذه الدول نتيجة امتلاكها لهذه الثروة من أزمات سياسية بين فترة وأخرى، خاصة أن معظم هذه الدول الأعضاء تعد كيانات جغرافية صغيرة في عالم ينشد الاندماج والتكتل والتوحد².

لهذا تحظى المنطقة بأهمية اقتصادية بالغة، حيث وجود النفط وهي تعتبر أكبر منتج له على المستوى العالمي.

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 28.

² د. عبد الله عبد اللطيف المسلماني، قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دراسة مقارنة)، مرجع سابق ص 11.

وتتمتع المنطقة بمزايا اقتصادية عديدة حيث قامت صناعات غذائية تعتمد على الأسماك ومنتجات الألبان، وتطورت التجارة تطورا عظيما حتى غدت دبي قبلة للتجارة والمتسوقين من دول العالم كافة، كما تطورت الزراعة حيثما تسمح الظروف المناخية كما هو الحال في عمان والسعودية.

أما المورد الاقتصادي الرئيسي فقد تمثل في عوائد البترول، حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك أكبر احتياطي من النفط في العالم، والذي يقدر بنحو 496 مليار برميل، أي ما يعادل 34 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تمتلك ما نسبته 21 بالمائة من احتياطي الغاز العالمي، وتأتي بالمرتبة الثانية عالميا بعد روسيا باحتياطي من الغاز قدره 42.2 مليار متر مكعب، مما مكنها من إنتاج 17.1 مليون برميل من النفط يوميا، و 370 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2012م¹، وهذا ما يؤكد أن العوائد البترولية بالنسبة لدول الخليج العربي تعد المصدر الرئيسي للدخل القومي في تلك الدول، مما كان له ابرز الأثر على منح تلك المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة.

كما يمكن القول أن ثروات تلك المنطقة كانت وبالا عليها لما سببته من مطامع لدى الدول الكبرى في تلك الثروات النفطية الهائلة، التي جعلت الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس يبلغ نحو 1.6 تريليون دولار وفقا لأرقام عام 2012م².

كما شهدت دول مجلس التعاون الخليجي قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط مثل الصناعات البتر وكيمياوية والكيمائيات وغيرها، لكن الواضح انه ليس هناك تقدم صناعي كبير مثلما هو الحال في الدول الصناعية الكبرى، ويعود ذلك إلى أن تلك الصناعات تحتاج إلى قدرات أخرى لدعمها مثل توافر العمالة الماهرة، ووجود التكنولوجيا الصناعية المتطورة.

ولذلك فإن من أهم أهداف الإستراتيجية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي تحقيق الشراكة الاقتصادية التكاملية، وتأمين المد الكافي للاحتياجات التنموية، وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية.

¹ دول مجلس التعاون - لمحة إحصائية-، مرجع سابق، ص 12.

² نفس المرجع، ص 11.

الفرع الثالث

الأهمية السياسية والأمنية

سيتم التطرق في هذا الفرع للأهمية السياسية لمجلس التعاون الخليجي أولا ثم التعرض للأهمية الأمنية للمجلس ثانيا.

أولا: الأهمية السياسية

تتبع الأهمية السياسية أو لدولة ما أو لنظام إقليمي معين، من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية التي تتشكل في إطارها هذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي، وبذلك فإن الأهمية السياسية لإقليم منطقة الخليج العربي هي تفاعل بين إفرازات هذه المعطيات المختلفة، والتي بدأت بالظهور والتبلور منذ فترة طويلة لتشكل نظام إقليمي ذو أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر، وتتبع هذه الأهمية أساسا من الثروة النفطية التي تتميز بها المنطقة، ويلاحظ أن لدول مجلس التعاون الخليجي أنظمة حكم متجانسة ومتقاربة سياسيا، ويلاحظ التقارب في عدة جوانب أخرى، مما سهل عملية التشاور فيما بينها¹، حيث يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي تتشابه إلى حد كبير في أنظمتها السياسية، بين النظام الملكي أو الأميري والذي يعني تركيز الحكم في عائلة واحدة ويكون الحكم وراثيا من الأب إلى الابن أو الأخ الأكبر.

وقد أخذت معظم تلك الدول في الفترة الأخيرة بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية، ووجود مجلس للوزراء، إضافة إلى جهاز تشريعي وسيادة استقلال القضاء.

وداخل إطار مجلس التعاون الخليجي حدث تقارب بين تلك الدول الأعضاء، من خلال أوجه التعاون المشتركة على كافة الأصعدة السياسية و الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والعلمية وهي من الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي للمجلس.

¹ الدكتور. محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002م، ص 133.

ومن ثم يمكن إيجاز الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من المنظور السياسي في الآتي:

ا- إن منطقة الخليج تعتبر مجالا حيويا على المستويين الإقليمي والعالمي.

ب- إن دول الخليج تشكل أساسا يرتكز عليه النظام العربي.

ج- إن سياسات دول الخليج، حققت توازنا هاما.

د- إن حالة التواجد الأجنبي تؤثر بشكل واضح على النظامين العربي والخليجي.

ه- إن حالة التصادم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تؤدي إلى اضطراب خليجي جديد¹.

ثانيا: الأهمية الأمنية

كان أمن الخليج وما زال يعتمد على أمن المملكة السعودية، حيث بلغ عدد سكان السعودية 30.7 مليون نسمة، أي ما يشكل 70 بالمائة من سكان المجلس²، وتطل دول مجلس التعاون الخليجي الست على شواطئ الخليج العربي من ناحية الغرب، بينما تطل إيران عليه من ناحية الشرق، كما تطل عليه العراق في الشمال.

وهذا يعني من الناحية الإستراتيجية أن الساحل الشرقي للخليج تحكمه إستراتيجية واحدة، وسياسة خارجية واحدة، وسياسة دفاعية واحدة، وقوات مسلحة واحدة، تخضع جميعا لقيادة سياسية واحدة تتخذ من طهران مقرا لها، وهنا لا يختلف الأمر في زمن الشاه عنه في زمن الجمهورية الإسلامية .

وفي المقابل فإن السواحل الغربية للخليج العربي تطل عليها دول عربية ذات استراتيجيات مختلفة، إن لم تكن متضاربة، وصل الأمر بواحدة منها إلى محاولة اكتساح الحدود بالقوات المسلحة، وإزالة دول من

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 21.

² إحصائيات عام 2014م حسب موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

على الخريطة¹، ففي الشرق الإيراني وحدة في الإستراتيجية، وفي الغرب العربي تمزق وصراعات تصل أحيانا إلى حد استخدام القوة المسلحة، وفي الغرب العربي سبع استراتيجيات، وسبعة جيوش، وسبع سياسات خارجية، وسبع سياسات دفاعية، وسبعة مراكز للقيادة المسلحة على الأقل، ففي بعض البلدان يوجد أكثر من مركز سياسي واحد، وفي الشرق الإيراني يتوافر عمق استراتيجي للدفاع، بينما تفتقد الدول الصغيرة العربية على الساحل الغربي للخليج أي عمق استراتيجي باستثناء السعودية وسلطنة عمان.

وقد أدت هذه الحقائق إلى لجوء بعض الدول العربية الخليجية إلى محاولة تأمين سلامة أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية بواسطة الدخول في معاهدات واتفاقيات للدفاع المشترك على غرار الاتفاق الموقع بين الإمارات وفرنسا في عام 1994م، والذي تم تطويره في شهر ماي من عام 2009م، بمنح فرنسا قاعدة بحرية في أبو ظبي، وكذلك من خلال اتفاقيات قواعد وتسهيلات عسكرية شاملة، مثل تلك التي ترتبط بها دولة قطر مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تشمل السماح للولايات المتحدة بإنشاء قواعد جوية، ومخازن للإمداد والتموين، وتسهيلات بحرية، ومراكز للقيادة والسيطرة.

وتظهر الأرقام خللا ملموسا في التوازن على جانبي الخليج العربي، وتفاوتا في موازين القوة بين الدول العربية وإيران، يزيد من تأثيره السلبي خلل اجتماعي داخلي في هذه الدول²، بما يجسد أسبابا قوية للقلق على مصيرها، ويشكل تحديا أمنيا خطيرا لدول المجلس، ولهذا السبب تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعي حثيثة لمواجهة هذا التحدي، وذلك عن طريق بناء نظام متكامل للدفاع عن المنطقة باستخدام

¹ ونقص هذا الغزو العراقي للكويت، حيث ادعى النظام العراقي بأن دولة الكويت لا وجود لها، وأن أراضيها تابعة للعراق، وبذلك فهو أراد محوها من الخريطة تماما، لمعلومات أكثر انظر الباب الأول الخاص بالمتغيرات الإقليمية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² انظر الفرع الأول من نفس المطلب والذي تم التطرق فيه إلى الخلل السكاني الرهيب الذي تشكل بسبب العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي وصل إلى حد أن أصبحت الأغلبية في بعض دول المجلس للأجانب وليس للسكان الأصليين، وهذا ما كان له تداعيات خطيرة على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية، مما يشكل تحديا أمنيا جديدا إلى جانب التحديات الأخرى التي يواجهها المجلس.

الأنظمة الصاروخية وسلاح الطيران، وتطوير اتفاقات التعاون والتسهيلات العسكرية مع كل من البحرين وقطر والكويت والإمارات وغيرها¹.

ولكن هذه المعطيات لا توضح أهمية دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الأمنية بقدر ما يوضحه الحجم الهائل والمتزايد لمخصصات الإنفاق العسكري على اقتناء الأسلحة والعتاد العسكري، والذي فاق كل الحدود، وربما هو استشعار من دول المجلس بضعف قدراتها البشرية وضرورة تعويضها بالتفوق في العتاد ونوعية الأسلحة، وهو ما يدل على الأهمية الإستراتيجية البالغة عسكرياً وأمنياً للمنطقة، حيث أنه تم تدويل أمن منطقة الخليج بسبب الصراع الاستراتيجي في المنطقة، والتي أصبحت منطقة صراعات بالأخص منذ عام 1980م، ورغم ذلك فإن القدرات والتدريبات العسكرية الخليجية، لم تصل إلى الحد الذي يمكنها من تحقيق أمن ذاتي.

المطلب الثاني

ملايسات نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نظراً لوجود العديد من مقومات الوحدة محلياً مثل وحدة اللغة والدين والأصل، ووجود النفط الذي غذى الصراع الدولي بالمنطقة ما أدى إلى زيادة عامل التهديدات الخارجية، فإن كل هذه المقومات والعوامل أدت إلى تجارب وحدوية سبقت نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تأسس عام 1981م في ظروف إقليمية ودولية بالغة الصعوبة، فكان خاتمة سعيدة إلى حد ما لهذه التجارب.

وللاطلاع أكثر على تلك العوامل والظروف، تم تخصيص الفرع الأول لعوامل نشأة المجلس، ثم التطرق في الفرع الثاني للتجارب الوحدوية السابقة، وأخيراً نشأة المجلس وردود الأفعال العربية والدولية في الفرع الثالث.

¹ إبراهيم نوار، الخليج العربي... من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون، مرجع سابق، ص 191.

الفرع الأول

عوامل نشأة المجلس

يربط بين دول الخليج العربية تضامن طبيعي، نتيجة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لدول المنطقة، وتؤمن هذه الدول بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب هذه المنطقة¹، مما يجعل من فرقتها نكازا في التاريخ الإنساني².

لهذا فان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينشأ من فراغ وبدون مبررات، ولكنه في نفس الوقت لم يكن نتاجا لعامل واحد يمكن اعتباره الفاعل الرئيسي الأوحده، وإنما هو نتاج لتضافر مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي قادت في نهاية الأمر بتجمعها وتضافرها إلى نشأة المجلس في ماي 1981م، فقد عرفت المنطقة أحداث وتطورات مهمة في بداية الثمانينات، مثل قيام الثورة الإيرانية، وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، وزيادة حدة صراع القوتين العظميين، في ظل انقسام العالم العربي وتصدهده.

وفي خضم هذه الأحداث والتطورات الهامة أصبح من الضروري قيام المجلس، لوضع التنسيق والتعاون القائم بالفعل في إطار تنظيمي محدد، من خلال أجهزة متخصصة، تركز وحدة الواقع القائمة بين الدول الست التي يتكون منها المجلس.

وبالنظر إلى مجموعة العوامل التي أدت إلى إنشاء المجلس نجد أن هناك ثلاثة أنواع من العوامل، منها ما هو أساسي يستمد أهميته من طبيعته الدائمة، ومنها ما هو أساسي ذو طبيعة شبه دائمة، وأخيرا هناك

¹ دكتور يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص 23.

² حسين البحارنة، مجلس التعاون لدول الخليج ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الطبعة الأولى، الرياض، 1994م، ص 5.

العوامل المساعدة التي عجلت بإعلان قيام المجلس، بالإضافة إلى الهاجس الأمني الذي كان الدافع الرئيسي إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي¹.

أولاً: العوامل الأساسية

تنقسم العوامل الأساسية التي قادت نحو إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى نوعين: عوامل أساسية ذات طبيعة دائمة تتمثل في عامل مقومات الوحدة التي تمتلكها دول المجلس، وعوامل أساسية ذات طبيعة شبه دائمة تنحصر في عاملي تعاضم الأهمية الاقتصادية (النفط) لدول المجلس، وصراع القوى العظمى في المنطقة².

1- عامل المقومات الداخلية للوحدة

تملك دول الخليج العربية الست التي يتكون منها المجلس من أسباب التعاون ومقومات الوحدة ما يكفيها وأكثر، للسير نحو وضع إطار تنظيمي للتعاون بينها، تمثل في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، فهناك العديد من أسس التشابه التي تشترك فيها دول المجلس، سواء من الناحية الدينية لوحدة الدين (الإسلام) أو من الناحية اللغوية لوحدة اللغة (اللغة العربية)، وأمن الناحية السياسية فهناك أنظمة حكم متشابهة وعلاقات تمتاز بالثقة والتفاهم المتبادل.

ومن الناحية الاقتصادية هناك موارد متشابهة تتمثل في الاقتصاد النفطي كمورد رئيسي للدخل، وجغرافيا توجد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على رقعة جغرافية واحدة، ومن الناحية الاجتماعية هناك قيم وعادات وتقاليد واحدة، وتركيبية اجتماعية متجانسة، وكذلك هناك التاريخ والتراث

¹ دكتور يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص 271.

² نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف الأستاذ الدكتور عز الدين فوده، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988م، ص 99.

الحضاري المشترك، والأصول المشتركة للشعوب والقادة، والنابعة من الأصل القبلي الواحد، زيادة عن المصلحة المشتركة، وما تتعرض له المنطقة من تحديات وأخطار وأطماع خارجية¹.

كل ذلك لا شك أنه يدفع بالجميع نحو التعاون المشترك، ويجعل من قيام المجلس ضرورة للتنسيق في النواحي السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية، فبقاء هذه الدول مبعثرة أمر لم يعد مقبولاً لا رسمياً ولا شعبياً، فلا الدولة ترى قدرتها في فرديتها، ولا المواطن يستشعر قوته بعيداً عن إخوانه.

فإذا كان الدين والسياسة والاقتصاد والجغرافيا والاجتماع والتاريخ والمصلحة المشتركة وخطر الأطماع الخارجية كلها تدعو إلى الوحدة، يصبح تفريطاً في حق شعوب الدول الست إذا لم يعمل من بيدهم الأمر على دفع الوحدة الخليجية إلى الأمام، أضف إلى ذلك ما تعنيه المساحة الجغرافية الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي، والبالغة أكثر من مليونين وستمائة كيلومتر مربع، وما يعنيه عدد السكان الإجمالي من قوة عسكرية واقتصادية وبشرية، وعمق استراتيجي لا يتوفر لأي منها منفردة، في وقت لم يعد في مقدور الكيانات الصغيرة أن تواجه بمفردها التحديات الكبيرة.

كذلك تميز العصر الحديث بالتكتلات التي لا ترحم الصغار بل تعمل على ابتزازهم بكل الطرق الممكنة، ومنطقة الخليج من المناطق المعرضة للتهديد دائماً بحكم أنها تمتلك ثروات نفطية كبيرة يسهل لها لعاب القوى الطامعة الأجنبية².

بذلك تولدت القناعة لدى الدول الست بأن السليبات لا بد أن يتم تجاوزها، والايجابيات لا بد من استغلالها، والتحديات لا بد من مواجهتها، والتجارب السابقة لا بد من الاستفادة منها، وهذا ما جعل المناخ

¹ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979م-2000م، رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، إشراف الأستاذ الدكتور محمود إسماعيل، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004م، ص 69.

² نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، مرجع سابق، ص 100.

مهياً لتقبل الدخول في شكل تنظيمي، يقوم على فكرة العمل الجماعي، ألا وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2- عامل تعاضل الأهمية الاقتصادية للنفط

تنبع أهمية هذا العامل من كون دول المجلس دولا منتجة رئيسية للنفط في العالم، وتملك احتياطات ضخمة من النفط أعطتها أهمية قصوى، فرضت عليها السعي نحو مزيد من التقارب والتنسيق في إطار تنظيمي يؤكد أهميتها الاقتصادية وحساسيتها للجميع.

خاصة وأن الأحداث أثبتت أن من يملك شيئا نادرا يحتاج إليه الجميع كالنفط، لا يمكنه المحافظة عليه بإتباع وسائل تقليدية لا تتوافق ومتطلبات العصر، إذ يجب عليه في مثل هذه الحالة أن يترابط مع غيره ممن يشاركونه امتلاك هذا الشيء النادر، فالمعركة واحدة، والمخاوف واحدة، والمصالح مشتركة، والانفراد يعني التعرض لمزيد من الضغوط من الكيانات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى¹.

و تعتبر فترة السبعينات عصرا زاها لمنطقة الخليج العربية، حيث أدت الطفرة النفطية الهائلة خلال تلك الفترة إلى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثرة لدول المنطقة، التي شهدت في أواخر السبعينات أسرع تحولات اقتصادية يشهدها العالم في تاريخه².

أضف إلى ذلك بروز الحاجة إلى تكثيف الاقتصاديات الخليجية وفق مرحلة تتسم بنمو طبيعي والحاجة إلى الاستخدام الاقتصادي الفعال للموارد المتاحة، فبدلا من الازدواجية في صناعات مكلفة في إطار كل دولة على حدة، يتم قيام هذه الصناعات في إطار السوق الخليجي ككل، وضمن توزيع مناسب للأدوار والاختصاصات والأعباء المالية.

¹ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979م-2000م، مرجع سابق، ص70.

² دكتور يحي حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص445.

فلا معنى لان تقوم صناعة أسمدة مكلفة في دولة الكويت وصناعة أسمدة أخرى مكلفة في دولة قطر، ولا معنى لان تقوم صناعة ألنيوم في دولة البحرين، في نفس الوقت الذي يفكر فيه أن تقام مثل هذه الصناعة في دولة الإمارات، فمعنى ذلك تشغيل غير اقتصادي لا يستفاد منه، في الوقت الذي تعاني فيه كل دولة من الدول الست من ضيق السوق المحلي لكل منها على حدة، ومحدودية أعداد المستهلكين، مما يؤثر على مستقبل الصناعات وحجم الأنشطة التجارية والاستثمارية داخل المنطقة¹.

كل ذلك خلق ضرورة التعاون والتنسيق، للخروج من دائرة العمل المنفرد إلى دائرة العمل الجماعي في إطار تنظيمي، من اجل مواجهة الضغوط الدولية التي ترتبت على تعاظم أهمية دول المجلس الاقتصادية، والتفكير بشكل جدي وسليم في مرحلة ما بعد النفط وحقوق الأجيال القادمة بالتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، بتنوع مصادر الدخل، حيث أن النفط ثروة ناضبة والنظام الاقتصادي الدولي القائم لا يعتد إلا بكيانات اقتصادية كبرى فاعلة ومؤثرة.

3- عامل صراع القوى العظمى في المنطقة

يعد هذا العامل أحد أهم العوامل التي لعبت دورا كبيرا في إنشاء المجلس، فهذا العامل يمثل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار الدول الست، خاصة على اثر زيادة حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بعد غزو الأخير لأفغانستان وصراعهما حول الخليج تحت مسمى أمن الخليج .

فحسب وجهة النظر الأمريكية، فان الاتحاد السوفيتي أصبح يهدد- بعد نجاح غزوه لأفغانستان - حقول النفط والممرات المائية لمنطقة الخليج، التي يدين لها عدد كبير من الدول المستوردة للطاقة بالتبعية، حيث ذكر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر (ببساطة، نحن لا نملك أن نجعل السوفيت يمدون هيمنتهم إلى جزء متاخم للخليج، الذي هو مهم جدا لنا وللشعوب الأخرى في العالم)².

¹ نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، مرجع

سابق، ص101.

² Jimmy carter , **keeping faith; Memoirs of A President** (New Yourk; Bantam , Inc., 1982) , pp. 471-472.

لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة تواجدها العسكري البحري في الخليج العربي، بحجة حماية دوله من الأطماع والأخطار السوفيتية الزاحفة باتجاه الخليج، وفقاً لمبدأ كارتر، والذي فهم منه أن أي تقدم سوفيتي نحو الخليج سيواجه برد فعل أمريكي عسكري، خاصة وأن الولايات المتحدة خسرت موقعها في إيران على اثر انهيار نظام الشاه، والذي كانت تعتبره أحد أهم دعائم الاستقرار في المنطقة من وجهة نظرها¹.

وعلى الجانب الآخر، وردا على مبدأ كارتر ظهرت مبادرة الرئيس السوفيتي بريجنيف بشأن تقييد منطقة الخليج العربي، وهكذا نجد أن مبدأ كارتر ومبادرة بريجنيف أبرزتا احتمال مواجهة ساخنة بين العملاقين السوفيتي والأمريكي يجري الإعداد لها في المنطقة، بانتظار استغلال الظروف الدولية وتوجيهها بما يتفق ومصالح القوتين العظميين وإستراتيجيتهما.

وهذا ما يمكن اعتباره من أهم العوامل التي عجلت بالبحث عن ماهية البديل الخليجي، لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها الدول الست²، خاصة إذا عرفنا أن حلف شمال الأطلسي كان يبحث في نفس الفترة ترتيبات إنشاء قوات الانتشار السريع، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الحصول على تسهيلات وقواعد عسكرية على الطريقة الأمريكية في دول المنطقة، مما يعني جر هذه الدول إلى فخ الاستقطاب ويعرضها للتوتر.

أضف إلى ذلك أن الحرب العراقية - الإيرانية زادت هي الأخرى من حدة الحرب الباردة بين القوتين العظميين، لحرص كل منهما على أن تكون نتائج هذه الحرب لصالحه.

كل ذلك اعتبرته الدول التي تكون منها المجلس لاحقاً، تأكيداً على إدخال المنطقة في دائرة الحرب الباردة القائمة بين العملاقين، مما يعني ضرورة قيامها بالاضطلاع بمهام أمنها بعيداً عن الصراعات

¹ نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، مرجع سابق، ص 102.

² منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979م-2000م، مرجع سابق، ص 71.

والمنافسات الدولية، ببلورة شكل من أشكال التعاون الإقليمي يؤهلها لأن تكون قادرة على مواجهة احتمال حدوث أي استقطاب حاد من قبل القوى العظمى، التي تعتبر بتصرفاتها تلك أحد مصادر تهديد أمن الخليج واستقراره، فكانت الصيغة المثلى لمثل هذا التوجه هي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية¹، الذي جاء استجابة للواقع التاريخي والجغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الذي مرت به الدول المؤسسة، كما جاء بمثابة الرد الخليجي لما يدور في المنطقة من صراع بين القوى العظمى وما تتعرض له من أحداث وتحديات، بعد أن أدركت الدول الست أن موقف المتفرج على ما يجري في المنطقة من أحداث لا يمكن أن يكون موقفا سليما، إذ يتوجب عليها أن تتخذ من الإجراءات ما يلزم، لتحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات، لكي تستطيع التعامل مع المصاعب والتحديات المحلية والإقليمية.

ثانيا: العوامل المساعدة

وهي مجموعة العوامل المعجلة والمحفزة الدافعة نحو إنشاء مجلس التعاون الخليجي، ويمكن حصرها في عامل الانقسام والتصعد العربي، وعامل قيام الثورة الإيرانية، وعامل الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان، وأخيرا عامل اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية.

1- عامل الانقسام والتصعد العربي

إن الخلافات العربية المستمرة بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، واتفاقية كامب ديفيد، أوجدت أكبر صدع في كيان الدول العربية، بخروج مصر كبرى تلك الدول من الحظيرة العربية، ومشكلة الصحراء الغربية، وانقسام العرب حول الحرب العراقية - الإيرانية وحول الصراع العربي - الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية.

¹ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979م-2000م مرجع سابق، ص71.

فبعد أن شهد العالم العربي أروع فترات التعاون والوفاق والتلاقي والتلاحم بين دوله إبان حرب 1973م وبعدها حتى أصبح العرب امة واحدة متماسكة، شهد العالم العربي بعد ذلك مرحلة من أسوأ مراحل التاريخ، حيث ساد التشرذم والتناحر، وذلك عقب مبادرة السلام المصرية، وما تلى ذلك من انقسام بين الدول العربية بين مؤيد لجمهورية مصر العربية ومعارض لها، ومن تدخلات إسرائيلية في لبنان، واندلاع للحرب العراقية- الإيرانية، وعدم فعالية الجامعة العربية بحكم عوامل التناحر بين أعضائها.

كل هذا التمزق وهذا التشرذم الذي لم يحدث للعالم العربي من قبل يمثل هذا الشكل كان بمثابة الدليل القاطع على ضرورة بناء القوة الذاتية الخليجية، وعدم تأجيل التعاون والتنسيق المنظم بين الدول الست كمحاولة لتدارك الموقف، وتكوين تجمع إقليمي يرمى أهداف ومبادئ ميثاق جامعة الدول العربية، ويعمل على راب الصدع ويتدارك أسباب الضعف العربي قبل الانهيار، خصوصا وان الدول الست أصبحت مهددة مباشرة بالعديد من التحديات والأخطار.

لهذا كان من الطبيعي أن يقوم مجلس للتعاون بين الدول الست لمواجهة مختلف الأخطار والتحديات في ظل الانقسام العربي وتصدعه، ناهيك أن قيام مثل هذا التجمع الإقليمي من شأنه أن يخدم التضامن العربي، لما تملكه الدول الست المؤسسة من قدرة على التأثير في مجريات الأمور العربية، وما تحظى به من رصيد طيب وإيجابي لدى أغلب الأطراف العربية، مما يجب استثماره لرأب الصدع والانقسام العربي.

2- عامل قيام الثورة الإيرانية في أوائل عام 1979م

تنبع قوة تأثير هذا الحدث من كونه خلق نوعا من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، وذلك على اثر التصريحات الإيرانية بعودتها إلى سياسات الشاه التوسعية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات في الصياغات المطروحة لتحقيق استقرار المنطقة وأمنها، عندما أتت الثورة الإيرانية بتوجهات جديدة جعلت من هذه الصياغات محل مراجعة وبحث.

فبعد أن تسلم رجال الثورة الإيرانية مقاليد الحكم، وبدلاً من التوجه إلى تغيير تلك السياسات التوسعية التي كانت في عهد الشاه، بإرجاع الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران¹، للدلالة على حسن النية، واصلوا تمسكهم بأطماع الشاه القديمة في التوسع على حساب دول المنطقة.

بل وصل الأمر بهم إلى عدم إخفاء رغبتهم في السيطرة على جميع دول المنطقة، بإعلانهم تصدير ما أسموه بالثورة الإسلامية إلى الدول الخليجية المجاورة، من خلال إشعال الفتن والاضطرابات فيها وخلق حالة من عدم الاستقرار، تستطيع إيران من خلالها فرض هيمنتها على الخليج بأجمعه.

وهو الأمر الذي رأت فيه الدول التي شكلت المجلس فيما بعد خطراً لا بد من مواجهته، بتنسيق الجهود بينها، خاصة وأن كبار رجال الدين في إيران هددوا باحتلال البحرين، على أساس زعمهم القديم بأنها جزر تابعة لإيران².

وبانتقال إيران من مرحلة إطلاق التصريحات والتهديدات ضد دول المنطقة، إلى مرحلة اتخاذ إجراءات عملية فعلية لتنفيذ هذه التهديدات، كتعرض منطقة العبدلي الكويتية لضرب الطائرات الحربية الإيرانية، والتأمر على دولة البحرين، ومحاولات بث الفوضى بين الحجاج في المملكة العربية السعودية، وغيرها من الممارسات التي أثارت علامات استفهام كبيرة إزاء النوايا الإيرانية الجديدة.

وأدت إلى ضرورة إعادة ترتيب البيت الخليجي باتخاذ إجراءات جماعية مضادة من قبل الدول الخليجية المعنية، والتي أصبحت مهددة بالفعل من قبل الثورة الإيرانية التي صارت تتدخل في شؤونها الداخلية، وتؤثر على أوضاعها المستقرة.

¹ وهي جزر (أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى) التابعة للإمارات العربية المتحدة.

² نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، مرجع سابق، ص 105.

3- عامل الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979م

كان الغزو السوفيتي لأفغانستان في أواخر عام 1979م حدثا له معنى كبير بالنسبة لدول منطقة الخليج، وذلك بما يعنيه من اقتراب سوفييتي من منطقة الخليج العربي ومنابع النفط، بمسافة لا تتعدى ستمائة كيلومتر، وهذا ما يعني زيادة عوامل التهديد والأخطار الخارجية التي تهدد امن واستقرار المنطقة، خاصة إذا عرفنا ما يلي:

- أن الغزو السوفيتي لأفغانستان دل على أن موسكو لا تتردد في إرسال قوات عسكرية خارج حدودها إذا رأت أن مصلحتها في ذلك، على الرغم من ترديدها لنغمة مبادئ السلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

- أن الاتحاد السوفيتي استطاع أن ينقل وبسرعة، وفي غضون أيام قليلة، خمسين ألف جندي إلى أفغانستان عن طريق الجو، مما يدل على أنه لديه القدرة وبسرعة مذهلة على نقل قطعه البحرية إلى أية منطقة من مناطق الصراع الدولي، والتي تعتبر منطقة الخليج العربي واحدة منها إن لم تكن أهمها.

وبغض النظر عن الأهداف الحقيقية للاتحاد السوفيتي من وراء غزوه لأفغانستان، إلا أن ما ذكر سابقا، مضافا إليه ما حققه الاتحاد السوفيتي من تزايد لنشاطه ونفوذه في إثيوبيا واليمن الجنوبي، على اثر تحالفه مع الأخيرة بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون معها في أكتوبر 1979م، أدى إلى إثارة شكوك بعض دول المنطقة في أن يكون ذلك الاحتلال العسكري لأفغانستان هو حلقة من حلقات الإستراتيجية السوفيتية، التي قد تصل إلى غزو عسكري سوفييتي مباشر لدول المنطقة، وذلك بإحاطتها أولا ثم محاولة التحكم فيها ثانيا.

كل ذلك دفع بالدول الخليجية الست نحو زيادة العمل المشترك بالتنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه التحديات والاحتمالات، وذلك بإنشاء مجلس للتعاون بينها.

4- عامل اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر 1980م

كأحد العوامل التي عجلت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، يبرز حدث اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية كعامل قوي، لما ترتب عليه من انعكاسات أمنية خطيرة في منطقة الخليج العربي، وبرزت من خلال هذه الحرب عدة احتمالات خطيرة منها:

- احتمال خروج أحد الطرفين من هذه الحرب منتصرا، وأيا كان هذا الطرف، فإن هزيمته للطرف الآخر ستجعله يحاول أن يلعب دور المسيطر والمهيمن على المنطقة¹، مع احتمال السعي إلى تغيير الوضع السائد في المنطقة سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، وهو ما لا يمكن أن تقبله بقية دول الخليج.

- احتمال اتساع نطاق الحرب وعدم القدرة على احتوائها على نحو يجعل الدول الست عرضة للدخول في حرب لا تود أن تكون طرفا فيها، رغبة منها في العيش في أمن وسلام.

- احتمال استمرار هذه الحرب لفترة طويلة دون التوصل إلى أي حل سلمي لإنهائها، مما يؤدي إلى إنهاك كل من العراق وإيران، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة احتمال نفاذ الاتحاد السوفيتي من خلالهما - أو من خلال احدهما- نحو المنطقة، لحاجتهما للأسلحة والمساندة السوفيتية.

- احتمال انهيار السلطة في إيران لصالح القوى الشيوعية، وما يعنيه ذلك من خطر جديد على أمن واستقرار دول المنطقة².

وهكذا فإن التعاون بين بقية دول الخليج أصبح ضروريا إن لم يكن إلزاميا، وبصورة غير تقليدية، لمواجهة مثل هذه الاحتمالات المترتبة على الحرب العراقية - الإيرانية بالاعتماد على الوسائل الذاتية،

¹ عبد الحميد المواقي، مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، العدد 65، السنة 17، يوليو 1981م، ص 127.

² نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، مرجع سابق، ص 109.

فكان بذلك قيام (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) كصيغة غير تقليدية لمقاومة احتمالات هذه الحرب.

الفرع الثاني

التجارب الوحدوية السابقة

مما لا شك فيه أن التشابه بين النظم الاجتماعية والسياسية، والأصول الأسرية والمصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، فضلا عن روح الوحدة التي تعمل في صدور أبناء الخليج، كانت دائما الدافع لشعوب الخليج إلى التعاون والاتحاد، وهو ما حدا بدول الخليج إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، و لكن قبل تأسيس المجلس كانت هناك الكثير من التجارب الوحدوية، سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أولا: المشروعات الخليجية والقومية العربية

ركز زعماء الدول الأعضاء في المجلس على وظيفة المجلس من حيث كونه تجسيدا لمشاعر الوحدة، والرغبة في التنسيق بين شعوب المنطقة، فضلا عن أن هذه الاتجاهات الوحدوية هي تعزيز للوحدة العربية الشاملة، وجزء لا يتجزأ من محاولات دعم الجامعة العربية على المستوى الإقليمي.

وإذا كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد تجسيدا لمشاعر الوحدة في الخليج، ومرتبطا بالتجربة التي تمثلها الجامعة العربية، فانه كذلك يعد امتدادا لرغبات وحدوية راودت أهل الخليج، ولم يقعدهم عن تحقيق هذا الهدف سوى تقلب السياسات البريطانية وفق مصالحها بين التجزئة والتوحيد، فضلا عن سيطرتها وتحكمها بشكل دقيق في مجريات الأمور بالخليج قبل رحيلها العسكري عام 1971م، ويمكن القول بأنه من الخطأ النظر إلى كافة التجارب والمشاعر الوحدوية في الخليج على أنها من صنع بريطانيا، بل كانت تنبع من تفاعل الخليج مع الاتجاهات الوحدوية العربية، وإحساس شعوبه بأهمية الوحدة بينها في مواجهة الأخطار التي تهددها، رغم أن بريطانيا هي التي كانت تقترح فكرة الوحدة بين إمارات الخليج في غالب الأحيان، علما بأن هذه السياسة لم تتبعها بريطانيا إلا في منطقة الخليج والجزيرة

العربية وعلى هامش الروح الوجودية العربية، مما يدل على أن بريطانيا لم تشأ أن تشعر أهل الخليج بأنها تقف عقبة في سبيل اندماجهم وتأثرهم بالتطورات الوجودية العربية، أو ربما كانت بريطانيا تريد محاصرة الأطماع الفرنسية في الشرق من ناحية، وعدم رغبتها في التصدي لحركة الوحدة العربية التي غذتها مشاعر الرفض لنتائج التسوية الإقليمية، التي جزأت العالم العربي عقب الحرب العالمية الأولى من ناحية أخرى¹.

كما كان الاتصال وثيقا بين اتجاهات الوحدة في الخليج وبين حركة القومية العربية، وقبل ظهور هذه الرابطة كانت بريطانيا تقمع هذه الاتجاهات الوجودية، بل وتمعن في تفتيت المنطقة إسرافا في إضعافها.

ومن الثابت لدى الدارسين لهذه الرابطة أن الخليج العربي قد تأثر بهذا الاتجاه الوجودي رغم السيطرة البريطانية عليه²، وإن السعودية والعراق كانتا من أهم مراكز إشعاع المشاعر الوجودية في الخليج بين الحربين العالميتين.

وبالرجوع إلى جذور الاتجاه الوجودي في الخليج، نجد أن أمراء الساحل قد تجمعوا لأول مرة منذ عام 1905م عندما دعا الشيخ زايد بن خليفة إلى هذا الاجتماع في أبو ظبي للبحث في حل لمنازعات الحدود البارزة، وقد فكر البعض في إمكانية توحيد الإمارات المتصالحة.

ويمكن القول أن الخطوات العملية في اتجاه الوحدة بين إمارات الخليج المتصالحة قد بدأت جديا عام 1952م بإنشاء مجلس الإمارات المتصالحة، الذي كان يجتمع بمعدل مرة أو مرتين في السنة لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة.

غير أن التعاون في نطاق هذا المجلس كان قاصرا على المسائل الإدارية، وتبع هذه الخطوة إنشاء قوة حرس عمان ومقره الشارقة بالإمارات عام 1955م لحماية أعمال التنقيب عن النفط، ثم تلا ذلك

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 39-40.

² - Seton williams. **Britain and Arab states**. London. 1948. p 218.

عدد من الخطوات منها اختيار علم موحد للإمارات رفع على مقر مجلس الحكام، وصدور قرار من ذلك المجلس بتوحيد الإمارات جوازات السفر بين الأعضاء، ثم أنشئ مجلس للتشاور يتبع الإمارات المتصالحة ليكون بمثابة مجلس تنفيذي لقراراته¹.

ورغم الحصار السياسي الذي فرضته بريطانيا على إمارات الخليج، حتى لا تتواصل مع التطورات العربية، فقد أظهرت هذه الإمارات حماسا كبيرا لاستقبال بعثة الجامعة العربية التي زارت المنطقة عام 1964م، وانضمت كل من البحرين وقطر ودبي وأبو ظبي والشارقة إلى حملة المقاطعة العربية لإسرائيل بإنشائها مكاتب لهذه المقاطعة.

وعندما لمست بريطانيا تجاوب الخليج مع بعثة الجامعة العربية، واهتمام الإمارات برغبة الجامعة في تنفيذ مشروعات عمرانية واقتصادية فيها، حاولت إعاقة التقارب بين الجامعة العربية ودول الخليج وذلك بدعوتها في ماي 1965م إلى عقد مؤتمر في دبي، عرضت فيه فكرة إنشاء صندوق للتنمية تسهم فيه مع البحرين وقطر وأبو ظبي، وأطلق عليه صندوق تطوير الإمارات.

وقد اتخذ مجلس الحكام في يوليو 1965م قرارا بتشكيل لجنة برئاسة حاكم رأس الخيمة لوضع دستور اتحادي، واتخاذ خطوات اتحادية أخرى بين الإمارات، ولكن هذه الخطوة لم تر النور.

وقدمت الكويت والسعودية والبحرين وقطر مساعدات ثقافية واجتماعية لبقية الإمارات، ونشأت شبكة من الارتباطات التعاقدية لتنمية التعاون التجاري والثقافي بينهما شملت العراق أيضا خاصة بعد استقلال الكويت، وظهر تضامن خليجي واضح خلال الأزمات البترولية مع الشركات العالمية.

كما أظهرت الكويت والسعودية روحا رائدة في تخطيط حدودهما واقتسام ثروات المنطقة المشتركة، ونشطت الاتصالات الخليجية لكافة الأغراض طوال الستينات لتسوية مشاكل الحدود بينهما.

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 42-43.

و شهدت السبعينات أيضا إبرام اتفاقات رئيسية لدعم قطاعات التعاون الخليجي وإنشاء منظمات وظيفية لهذا الغرض¹.

ثانيا: التجارب الوجدوية ومجلس التعاون الخليجي

إن التجارب الوجدوية بين إمارات الخليج العربي حتى عام 1968م ، تمت في ظل الاحتلال البريطاني، وكانت دائما ورائها أغراض سياسية معينة أو مصالح ضيقة، أما محاولات إنشاء اتحاد الإمارات العربية التسع والتي وقعت في الفترة من 1968- 1971م ، فقد تمت في ظروف إقليمية ودولية عاصفة، وكانت اختبارا لمدى قدرة دول الخليج على إثبات وجودها وأهليتها للاستقلال وحفظ الأمن.

وجاءت محاولات اتحادات الإمارات العربية في ظروف بالغة القسوة لمسيرة القومية العربية ، حيث كانت النكسة عام 1967م لا تزال تعمل آثارها العقيمة في بنية العقلية والنظم الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، ولذلك كان إحساس أهل الخليج بالمخاطر اثر إعلان الانسحاب البريطاني مضاعفا، وكان عامل ضغط عليهم لإنشاء كيان أكبر يضمهم ويتحصنون به من الأطماع والمخاطر الأجنبية.

وقد اقتضت تجارب الوحدة قبل إعلان الانسحاب البريطاني على إمارات الساحل السبع المتصالحة، التي تشكل الآن دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم رغبت بريطانيا منذ أوائل الخمسينات وقبل اكتشاف النفط في تلك الإمارات - في أن تنضم البحرين بشكل أو بآخر- إلى الترتيبات الوجدوية في الخليج، حتى تسهم ماليا في خطط التنمية الاقتصادية في هذه الإمارات، ثم كان مشروع اتحاد الإمارات التسع ، الذي ضم قطر والبحرين إلى هذه التجربة.

ويدل تحليل تاريخ الخليج والجزيرة العربية على أن الكويت- وان كان وضعها شبيها بأوضاع الإمارات الأخرى - فقد كانت بمنأى عن التجارب الوجدوية التي اقتضت على إمارات الساحل السبع، أما المملكة العربية السعودية التي ظهرت إلى الوجود بهذه المثابة عام 1932م فقد كان آل سعود مشغولين

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 43-44.

بحرورهم في الجزيرة إلى أن استقرت لهم الأوضاع أوائل الأربعينات، فأصبحت السعودية من المحطات الإشعاعية لتيارات الوحدة العربية بين الشمال والخليج .

ومما يذكر أن تاريخ الخليج والجزيرة العربية كان صراعا مستمرا بين بريطانيا من ناحية وبين السعودية من ناحية أخرى، سواء أكان بسبب رغبة بريطانيا في إبعاد السعوديين عن الخليج، أو بسبب رغبة السعوديين في إزاحة الانجليز من قلعته الحصينة في الخليج، فلقد كان العامل السعودي من العوامل التي كيفت السياسة البريطانية في الخليج منذ احتلال بريطانيا للمنطقة.

ولقد أوضح المسئولون في مجلس التعاون الخليجي أثناء تأسيسه أن مجلس التعاون ليس سوى بلورة وتجسيد لروح التعاون والتنسيق القائمة بين أعضائه قبل إنشاء المجلس، وأن نشأته جاءت إدراكا منهم للعلاقات الخاصة والسماة المشتركة النابعة من عقيدتهم المشتركة، وتشابه أنظمتهم ووحدة تراثهم، وتمائل تكوينهم السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربهم الثقافي والحضاري، وتمشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية¹.

وفي ضوء تجارب الوحدة السابقة في الخليج ومدى اتصالها أو افتراقها عن تيارات الوحدة القومية، يعتبر قيام مجلس التعاون الخليجي بمثابة صرخة من دول المنطقة لتدارك ما أصاب الأمة العربية من تفكك، وما شاع فيها من روح الفرقة و الانقسام والصراع، ولعل في قيامه تعويضا جزئيا أو درسا مفاده أن هذا الجزء الذي تتهدده الأخطار ويعجز النظام العربي الجماعي عن درئها عنه، لقادر على القيام بهذه المهمة.

وقد أوضحت ورقة العمل حول العمل الخليجي المشترك التي بحثها أول مؤتمر لقممة مجلس التعاون الخليجي- في 26 مايو 1981م في أبو ظبي عقب التوقيع على النظام الأساسي للمجلس-، أن هذا المجلس جاء تنويفا لكل الخطوات الايجابية والفعالة الثنائية والجماعية التي اتخذت، وأشارت ورقة العمل إلى أن

¹ بيان الرياض الصادر عن وزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 4 فيفري 1981م.

المجلس يحاول أن يكون خطوة ايجابية في اتجاه تحقيق أمل الوحدة العربية التي كانت ولازالت أملا كبيرا للشعوب العربية¹.

الفرع الثالث

ظروف نشأة المجلس وردود الأفعال المختلفة

نشأ مجلس التعاون الخليجي في وسط ظروف مضطربة كانت كلها دافعا قويا لدوله نحو التكتل والاتحاد، لذلك ولدت فكرة تأسيس المجلس من رحم الأحداث التي عرفتها المنطقة وتباينت بعد ذلك ردود الأفعال العربية والدولية حول نشأته، لهذا سيتم التطرق أولا لظروف نشأة المجلس، ثم بعد ذلك صدى قيام المجلس عربيا ودوليا.

أولا: ظروف نشأة المجلس

من المعروف أن التنظيمات الدولية أو حتى صيغ التعاون الدولي، سواء على المستوى الإقليمي الواسع أو المحدود أو على المستوى العالمي لا تنشأ فجأة أو من فراغ، ولكنها في العادة تعبير عن تفاعل مجموعة من العناصر المحلية والإقليمية والدولية التي تؤدي في النهاية إلى بلورة صيغة معينة من صيغ التعاون في إطار محدد، تعبيرا عن طبيعة إدراك صانعي القرار في الدول الأعضاء واتجاهاتهم وأهدافهم وتوقعاتهم لردود الفعل المختلفة لتحركهم²، لذلك بعد انسحاب بريطانيا من الخليج في ديسمبر سنة 1971م واستقلال البحرين ثم قطر وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأت علاقات التعاون الكثيفة في كافة المجالات تتوثق- بعد زوال الاحتلال البريطاني- بين إمارات الخليج من ناحية، وكل من الكويت والسعودية وعمان من ناحية أخرى، وقد قطع التعاون الخليجي شوطا بعيدا طوال السبعينات، وبذلك جاء قيام مجلس التعاون الخليجي في مطلع الثمانينات استمرارا لصرح التعاون الخليجي.

¹ دكتور عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 55.

² د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته- أهدافه المعلنة - علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1995م، ص 42.

ولكن عقد السبعينات شهد من ناحية أخرى بروز أزمة الطاقة في أعقاب حرب أكتوبر 1973م وارتفاع أسعار البترول وعوائده للدول المنتجة، في وقت اشتدت فيه حاجة المجتمعات الصناعية إلى زيادة الكمية المنتجة منه.

مما أدى إلى تعاظم أهمية منطقة الخليج العربي التي يستورد منها الغرب واليابان أكثر من ثلثي احتياجاته النفطية، وتصور الغرب لحاجته الماسة لاستمرار تدفق البترول بالكميات والأسعار التي تناسبه لن يتأتى إذا ما حاول الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت احتلال آبار النفط، أو اضطراب تدفقه بسبب الاضطرابات الداخلية في المنطقة، أو نشاط الحركات الهدامة، أو بسبب الصراع حول الحدود وغيرها، ما يؤدي إلى انقطاع تدفق البترول أو عدم ضمان سلامة مروره إلى أسواق المستهلكين، خصوصا عبر مضيق هرمز الذي تمر منه أكثر من ثلثي الكميات التي تصل إلى الأسواق العالمية.

وهكذا أدى تعاظم أهمية النفط كسلعة إستراتيجية واقتصادية للمستهلكين وكمورد يكاد يكون وحيدا، إلى دخول الدول المنتجة إلى إثارة موضوع أمن الخليج، والذي كان موضوعا من موضوعات الحرب الباردة آنذاك، إلى أن ظهر الرد أو البديل العربي الخليجي، من أصحاب المصلحة الحقيقية في موضوع الأمن، ممثلا في قيام مجلس التعاون الخليجي¹.

و إلى جانب اشتداد حمى التنافس العالمي حول الخليج تحت شعار أمن الخليج نجد أن هناك تطورات أخرى جعلت قيام مجلس التعاون الخليجي أمرا حيويا²، و من أهم هذه التطورات قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه، وما يمثله هذا التطور من أخطار فادحة على الخليج، و اختلال ميزان القوى لغير صالح أمن الخليج، كذلك الغزو السوفيتي لأفغانستان في أواخر نفس العام الذي شكل مصدرا جديدا لتهديد هذا الأمن، ونشوب الحرب بين العراق وإيران وانعكاساتها الخطيرة.

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 17-18.

² انظر عوامل نشأة المجلس في المبحث الأول من الفصل التمهيدي، ص 24.

كل هذه العوامل عجلت بالبحث عن البديل الخليجي، وتسارعت الأحداث بعدها ليتأسس مجلس التعاون الخليجي بعضوية ست دول فقط من أعضاء النظام الإقليمي الخليجي، مستبعدا إيران والعراق بحجة انشغالهما في الحرب¹.

1- ميلاد فكرة مجلس التعاون الخليجي

بدأت الخطوات التنفيذية لفكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف، حيث تم لأول مرة الاتفاق مبدئيا على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست²، وعندما ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة المذكور كان أمام زعماء الخليج ثلاثة مشاريع:

أ- المشروع السعودي: ويقضي بإنشاء منظمة خليجية، ويدعو إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج، حتى يصبح التدريب والاستيعاب سهلا، كما طالب بإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية بدلا من إنشاء حلف عسكري، واستبعاد التحالفات العسكرية مع الدول الأجنبية، وطالب باشتراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة وتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلي فيها، وتشجيع دول الخليج على تحقيق الأمن الذاتي.

ب- المشروع الكويتي: تجنب المشروع الكويتي تماما الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي، وطالب بإقامة أوسع دائرة للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والنفطية والصناعية والثقافية، بما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج، وقد اتخذ هذا المشروع أساسا لإقامة مجلس التعاون الخليجي.

¹ د. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، 1983م، ص 136.

² الدكتور. خليل حسين، المنظمات القارية والإقليمية، - التنظيم الدولي -، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت،

ج- المشروع العماني: الذي دعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة¹.

2- إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي

عقد وزراء خارجية دول قطر و السعودية والكويت والبحرين ودولة الإمارات وسلطنة عمان مؤتمرا في الرياض يوم 4 فبراير سنة 1981م ووقعوا في ختام أعمال هذا المؤتمر على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي، وأشار بيان إنشاء المجلس إلى ما يربط بين هذه الدول الست من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتمائل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري، كما أكد على رغبة هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون، والتنسيق بينها في مختلف المجالات.

وأوضح البيان أن إنشاء مجلس للتعاون جاء تماشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية، وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الإقليمي المهادف إلى تقوية الأمة العربية، واتخذ المجلس الجديد الرياض مقرا له، وفور صدور هذا البيان حرص المسئولون في عواصم الدول الست الأعضاء في المجلس على إبلاغ سفراء الدول العربية به، وإيضاح طبيعة مجلس التعاون ودوره في التعاون الخليجي وارتباطه بالتعاون العربي الشامل.

¹ يعد مضيق هرمز واحدا من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، بسبب أن الخليج العربي بحر شبه مغلق، له منفذ واحد فقط على العالم الخارجي وهو مضيق هرمز، ويقع المضيق في منطقة الخليج العربي ويعد فاصلا بين مياه الخليج العربي من جهة، ومياه المحيط الهندي من جهة أخرى، كما تطل عليه إيران من الشمال وسلطنة عمان من الجنوب والتي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه، باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية، ومع اكتشاف النفط بدول مجلس التعاون الخليجي، ازدادت أهمية المضيق من الناحية الإستراتيجية، نظرا للاحتياطي النفطي الكبير في المنطقة، وقد دفعت الأزمات السياسية السابقة دول المنطقة إلى التخفيف من اعتمادها على هذا المضيق في فترات سابقة، والاستعانة بمد خطوط أنابيب نفط، إلا أن هذه المحاولات بقيت محدودة الأثر، خصوصا بالنسبة إلى استيراد الخدمات والتكنولوجيا والأسلحة.

وجاءت الاجتماعات التحضيرية لقيام المجلس تنفيذاً لقرار وزراء الخارجية بالرياض، حيث اجتمعت في الرياض يوم 24-25 فيفري 1981م لجنة الخبراء لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن مجلس التعاون الخليجي، وصولاً إلى تحديد يومي 26-27 ماي 1981م موعداً لاجتماع القمة في أبو ظبي، يسبقه اجتماع تمهيدي لوزراء الخارجية يومي 24-25 ماي 1981م.

كما أقرّوا النظام الأساسي للمجلس والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، كذلك النظام الداخلي للأمانة العامة، وأوصوا بعقد اجتماع المجلس الأعلى مرتين سنوياً في ماي ونوفمبر من كل عام، كما وافقوا من حيث المبدأ على أن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت¹.

وبناء على توصيات وزراء الخارجية، عقدت لجنة الخبراء اجتماعين آخرين يومي 19-20 ماي 1981م في أبو ظبي ناقشت فيهما النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات الذي تقدمت به دولة الكويت بتكليف من مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس الذي عقد في مسقط، كما ناقشت مشروع اتفاقية بشأن حصانات وامتيازات الأمانة وممثلي الدول الأعضاء.

وقد عقد وزراء الخارجية في الفترة من 23 إلى 25 ماي 1981م اجتماعاً في أبو ظبي لمناقشة توصيات لجنة الخبراء ووافق الوزراء على ترشيح السيد عبد الله يعقوب بشارة أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي، كما وافقوا على نظام هيئة تسوية المنازعات وتحضير جدول أعمال مؤتمر القمة الأول².

أما عن اجتماعات أجهزة مجلس التعاون الخليجي فقد انعقدت أول قمة لدول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي يومي 25-26 مايو 1981م، حيث أعلن في الجلسة الافتتاحية عن التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم 25 مايو 1981م، وناقش المؤتمر ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك، أوضحت أن ظهور مجلس التعاون الخليجي يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي.

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 26-27.

² دكتور. عبد الله الأشعل، نفس المرجع، ص 27.

كما أكدت على الخصائص المشتركة لسكان المنطقة، والأخطار التي تتهدد هذه المنطقة وثرواتها، واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة، ومحاولة تحويل النفط إلى تنمية شاملة ومستقرة لمصلحة شعوب المنطقة، وأشارت الورقة إلى الفرصة التاريخية المهيأة لتحقيق اندماج حقيقي، وقد تفلت إلى الأبد إن لم يحسن استثمارها.

وقد قرر المجلس الأعلى في دورته الأولى إنشاء خمس لجان، وأصدر بيانا ختاميا رسم فيه الخطوط العريضة لسياسة المجلس، أما اللجان الخمسة فهي: لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي- لجنة التعاون المالي والاقتصادي- لجنة التعاون الصناعي- لجنة النفط- وأخيرا لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

وهكذا اكتمل الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي، وتوالت اجتماعات أجهزته المختلفة لتحقيق الاندماج الكامل في جميع المجالات بين الأعضاء¹.

ثانيا: صدى قيام المجلس عربيا ودوليا

بالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الكويت قد بذلت جهودا من أجل تأمين قبول عام للمجلس، أو على الأقل إيضاح الأبعاد المختلفة وأهدافه، حتى لا يكون التقصير في ذلك مدعاة لاتخاذ بعض الدول العربية مواقف سلبية، وفي هذا المجال كانت الاتصالات الخليجية مع العراق، وجهود الوساطة بين عدن وسلطنة عمان، وزيارة وزير خارجية الكويت لموسكو، والتأكيد من جانب كثير من المسؤولين في منطقة الخليج على أن مجلس التعاون الخليجي يعتبر لبنة في الصرح العربي، وأنه ليس تحالفا أو محورا موجها ضد أحد، وأنه مجرد تجمع في إطار جامعة الدول العربية والموقف العربي العام، ورغم ذلك فقد جاءت بعض ردود الفعل العربية سلبية أو على الأقل غير متحمسة لهذا التطور الجديد²، ويمكن إجمال أهم ردود الفعل داخل الدول الأعضاء وأهم ردود الفعل العربية والدولية كما يلي:

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 27-28.

² عبد الحميد الموافي، مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 130-131.

1- ردود الفعل في الدول الأعضاء

لقي قيام المجلس في الدول الست الأعضاء تأييدا كبيرا وتفاؤلا بمستقبل العمل المشترك الخليجي في إطار المجلس.

أ- في قطر: رحب مجلس الوزراء القطري بجلسته بتاريخ 27 ماي 1981م بقيام المجلس باعتباره انجازا عظيما في سبيل تحقيق أمنية طالما تطلعت إليها شعوب الدول الخليجية العربية، وخطوة ايجابية مباركة على طريق تكاملها في كل المجالات، كذلك اصدر مجلس الشورى القطري يوم 1 جوان 1981م بيانا حول إنشاء المجلس، أعرب فيه عن تأييده لقيامه، باعتباره أملا لشعوب المنطقة وخطوة نحو وحدتها.

ب- في السعودية: أكد مجلس الوزراء السعودي يوم 1 جوان 1981م ترحيبه بالمجلس باعتباره اللبنة الحقيقية في التعاون العربي والإسلامي، ووصف الملك خالد المجلس بأنه حدث تاريخي، مؤكدا على انه ليس تكتلا ماليا أو سياسيا، وليس موجها ضد احد، وإنما لخدمة العروبة والإسلام.

ج- في الكويت: أقر مجلس الوزراء الكويتي يوم 21 جوان 1981م القرارات والتوصيات المتعلقة بقيام المجلس، كما أقر مجلس الأمة الكويتي في جلسته بتاريخ 3 جويلية 1981م النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

وقد اعتبر أمير الكويت أن إنشاء المجلس نقطة كبرى في حاضر هذه المنطقة، وهي كفيلة بتوطيد استقرارها وإبعاد أخطار التدخل الأجنبي عنها.

د- في البحرين: وافق مجلس الوزراء البحريني يوم 31 ماي 1981م على وثائق إنشاء المجلس، وأبدى تأييده التام لقيام المجلس باعتباره تجسيدا للمصالح المشتركة لدول المنطقة، ووصف أمير البحرين قيام المجلس بأنه استجابة للواقع من جميع جوانبه في المنطقة.

هـ- في الإمارات العربية المتحدة: أشاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بقيام المجلس، وقال انه يرى فيه انجازا عظيما يعتز به كل عربي ومسلم وأملا كبيرا نحو الوحدة، ومثلا حيا في مجال تقدم علاقات دول الخليج.

و- في عمان: أشاد السلطان قابوس بقيام المجلس مشيرا إلى ضرورة تركيز القسط الأوفر من اهتمام الأعضاء وجهودهم على صيانة أمن المنطقة واستقرارها، لتوفير المناخ الملائم للتعاون بين دولها¹.

2- ردود الفعل العربية

أبدت العراق تحفظا نسبيا إزاء مجلس التعاون الخليجي، انعكس في تصريحات سعدون حمادي وزير خارجية العراق الذي قال بأن العراق مقتنعة لإطار الجامعة العربية، وأن مثل هذا الحلف- يقصد مجلس التعاون الخليجي- ينبغي تنفيذه ضمن هذا الإطار، فيجب على دول الخليج أن تقف ضد التدخل الأجنبي، ولكن أي حلف للتعاون أو أية اتفاقية ينبغي أن تأتي من خلال جامعة الدول العربية، وأضاف أننا سوف لا نقف على أية حال ضد هذا المشروع²، ولكن هذا لم يمنع وزير خارجية العراق أن يعلن تأييد بلاده لمجلس التعاون الخليجي، ورفض في مؤتمر صحفي في تونس بتاريخ 25 مارس 1981م الادعاءات الغربية بان المجلس موجه ضد العراق، مؤكدا أن بلاده تؤيد أي تقارب يحدث بين أي مجموعة عربية وتتمنى أن يتطور أي تقارب إلى مرتبة الوحدة، وكذلك أعلن نائب رئيس الوزراء العراقي في حديث لصحيفة الجزيرة السعودية في 22 مارس 1981م تأييد بلاده لقيام المجلس.

وأشاد أمين عام جامعة الدول العربية بإقامة المجلس ووصفه بأنه حدث تاريخي عظيم، وقال أن كل الدول العربية تبارك إقامة هذا المجلس، معربا عن اعتقاده بإيمان الدول العربية جميعا بأن أمن الخليج جزء جوهري من أمن الوطن العربي، وأن هناك تكاملا شاملا بين الجانبين الخليجي والعربي³، كما دعا إلى

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 29-30.

² عبد الحميد الموافي، مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 131.

³ دكتور. عبد الله الأشعل، نفس المرجع، ص 31.

إقامة هيئة مماثلة بين دول المغرب العربي، ومع ذلك نقلت بعض المصادر أن هناك شعورا بشيء من الاستياء في الجامعة العربية لأن المجلس قد تشكل خارجها، وان هذه كانت سياسة مقصودة، ويقول بعض مسؤولي الجامعة انه كان بإمكان دول الخليج لو أرادت أن تتخذ جانبا أكثر نشاطا في الجامعة وذلك بشغل بعض مناصبها¹.

وفي تونس جدد رئيس الوزراء في حديث صحفي يوم 16 ماي 1981م تأييد بلاده لقيام مجلس التعاون الخليجي، معربا عن أمله في أن تحذوا دول المغرب العربي حذو دول الخليج، مشيرا إلى أن تونس تناضل من أجل قيام الوحدة المغربية، كذلك جدد وزير المالية المغربي في حديث لصحيفة عكاظ السعودية يوم 8 أفريل 1981م تأييد بلاده لقيام المجلس، وأشاد السودان بتجربة المجلس منذ قيامه وهنأ قاداته .

وكذلك رحبت اليمن الشمالي بتأسيس مجلس التعاون الخليجي رغم أنها اعتبرت عدم دعوة اليمن للمشاركة في المجلس إساءة لها، واتهمت الدول الخليجية بالاتجاه نحو خلق كيانات ومحاور إقليمية، يمكن أن تهدد التضامن العربي².

أما الصومال فقد أكد الرئيس الصومالي أن المجلس رفض طلبا تقدم به الصومال للانضمام إليه، وأكد ذلك في مقابلة نشرت في لندن.

أما اليمن الجنوبي فقد دعا رئيسها علي ناصر محمد، إلى اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الإفريقي من أجل وضع تصور عام للأمن في المنطقة، وفي حين شملت دعوة الرئيس اليمني الجنوبي إثيوبيا، فإنها لم تشمل إيران، وقد اعتبرت دول مجلس التعاون الخليجي أن هذه الدعوة بمثابة رد على قيام المجلس ومحاولة عرقلته، ومع ذلك فقد رحب اليمن الجنوبي بتأسيس المجلس، فيما دعا سلطنة عمان لشرح أفكار اليمن الجنوبي الخاصة بمؤتمر دول شبه الجزيرة والقرن الإفريقي، موضحين أنه لا توجد صلة بين هذا الاقتراح واقتراح بريجنيف لتحديد منطقة الخليج والذي تؤيده عدن، وقام بعض مسؤوليها بزيارة دول

¹ عبد الحميد الموافي، مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 132.

² عبد الحميد الموافي، نفس المرجع، ص 131.

مجلس التعاون الخليجي وأكد وزير الدولة في اليمن الديمقراطية للوطن الكويتية يوم 16 مارس 1981م تأييد بلاده لقيام المجلس مؤكداً أن بلاده ليست ضد أي لقاء بين دول الخليج والجزيرة¹.

فيما لم تتحمس بعض الأوساط العربية بدرجة كبيرة لقيام مجلس التعاون الخليجي حيث اتخذت ليبيا وكذلك سوريا موقفاً متحفظاً من المجلس، فلم تعارضه أو تؤيده صراحة، ويفسر هذا الموقف في ضوء علاقات هذه الدول العربية بالاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، الذي يبدو أنه لا يرحب بقيام المجلس لكنه لا يريد معارضته ومهاجمته، حتى لا ينسف بيديه آماله في التقارب مع بعض أعضائه، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذت موقفاً متحفظاً خوفاً من أن المجلس قد يؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة لهذه الدول، أو يؤدي إلى شغل اهتمامها وتركيزه على الأمن في الخليج، مما يؤثر سلباً على القضية الفلسطينية وتطوراتها².

وفي مصر أبدت وزارة الخارجية اهتماماً خاصاً بمؤتمر قمة أبو ظبي، وذكرت أنباء صحفية من القاهرة أن الخارجية المصرية تدرس الموضوع، وقد أعلن وزير الإعلام المصري خلال زيارته لعمان في أواخر فبراير 1983م تأييد بلاده لمجلس التعاون الخليجي باعتباره خطوة طبيعية لإيجاد تكامل بين دول الخليج، ثم توالى بعد ذلك ترحيب مصر بالمجلس في كل المناسبات، ويمكن أن نفسر تحفظ مصر في البداية على أنه رغبة في تحديد رد فعلها عندما تتوفر المعلومات الكافية عن المجلس.

3- ردود الفعل في العالم الخارجي

أعربت إيران عن شكها وتحفظها تجاه مجلس التعاون الخليجي، وعارضت قيام أي تجمع عربي على الساحل الغربي من الخليج، ويتأثر موقف إيران من مجلس التعاون الخليجي بعوامل ثلاثة على الأقل:

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 32.

² عبد الحميد الموافي، مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 132.

العامل الأول: خشيتها من أن تتحول قوة المجلس المتزايدة لمساندة العراق رغم انه ليس عضوا فيه، إلا أنه عضو في معظم المنظمات الأخرى السابقة عليه.

العامل الثاني: تدهور العلاقات بشكل عام بين دول الخليج العربية والثورة الإيرانية، وخصوصا بعد أن أكدت أحداث البحرين شكوك هذه الدول في حكومة الثورة ومخططاتها.

العامل الثالث: خوف إيران من أن تساند دول الخليج العربية أي عمل أمريكي ضد إيران، بحكم صداقة هذه الدول العامة للولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك حذر الزعماء الإيرانيون من أن هذا الموقف سوف يواجهه برد إيراني.

أما الرئيس الفرنسي فقد هنا زعماء الخليج بقيام المجلس، مؤكدا في برقيات لهم على أن يكون أمن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه، وأن يظل بعيدا عن التوترات والمنازعات الدولية، وأدلت رئيسة الوزراء البريطانية خلال جولتها في قطر والسعودية والإمارات وعمان بتصريحات وبحديث للتلفزيون القطري يوم 27 أبريل 1981م، أكدت فيه ترحيب بريطانيا باتجاه دول الخليج العربية نحو مزيد من التنسيق والترابط فيما بينها لتأمين الدفاع عن أنفسهم، كذلك رحب وزراء خارجية كل من بلجيكا والنمسا وهولندا بقيام المجلس، كما رحبت به باكستان وتركيا والهند والأمم المتحدة. وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية قيام المجلس منذ البداية، بينما تحفظ الاتحاد السوفيتي، ولكن هذا التحفظ يبدو أنه أقل مما سبق بعد إقامة موسكو لعلاقات دبلوماسية مع كل من الإمارات وعمان خلال عام 1985م، فضلا عن علاقات العمل التي أنشأتها وتسببت فيها مخاطر وآثار الحرب العراقية الإيرانية، واقتضاء الاتصال الدبلوماسي المثمر بين موسكو والمجلس.

وأيدت الصين قيام المجلس الذي يستهدف تطوير الاقتصاد الوطني، وتعزيز التعاون بين دول المجلس وتحقيق الاستقرار في المنطقة¹.

¹ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 34-35.

المبحث الثاني

الإطار القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

قبل دراسة أي تأثير للمتغيرات والأحداث الإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ينبغي وضع هذا المجلس في إطاره القانوني، ودراسة طبيعته القانونية ونظامه الأساسي وكيفية تفسيره ونفاذه وتعديله، وكذلك أهداف المجلس ومبادئه، والأعمال القانونية الصادرة عنه، بالإضافة إلى أجهزته التي يؤدي وظيفته بواسطتها، ولذلك تم تقسيم هذا المبحث المتعلق بالإطار القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مطلبين:

مطلب أول لمعالجة الطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال تبيان مدى تمتع المجلس بشروط التنظيم الدولي الإقليمي مثل الصفة الدولية، واتحاد إرادات الدول، وصفة الاستمرار، والتمتع بالإرادة الذاتية، هذه الشروط التي تجعل منه شخصا قانونيا دوليا، وكذلك يتم تناول الطبيعة القانونية لنظامه الأساسي، وكيفية تفسيره ونفاذه، ونظام التحفظ عليه وطريقة تعديله، وإلزامية إيداعه وتسجيله لدى المنظمات المختصة، هذا بالإضافة إلى التطرق لأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومبادئه سواء المنصوص عليها أو المستوحاة من نصوصه.

ومطلب ثاني يتناول الأجهزة الرئيسية والفرعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال التطرق لمهام هذه الأجهزة وكيفية أدائها لوظائفها المنصوص عليها في النظام الأساسي للمجلس وفي أنظمتها الداخلية.

المطلب الأول

الطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة دولية إقليمية محدودة العضوية، تربط بين الدول الأعضاء فيه علاقات خاصة وسمات مشتركة ومتشابهة، كما أنه يمكن اعتباره منظمة حكومية قائمة على

اتفاق بين رؤساء الدول الأعضاء، ونشاطه لا ينحصر في موضوع متخصص أو موقف دولي محدد، بل يمتد نشاطه إلى مختلف مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والى توحيد تشريعات الدول الست الأعضاء في هذه المجالات، رغم أن هناك تحليل مخالف يعتبر المجلس مجرد حلف عسكري¹.

ويمكن القول أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وان شكل أساسا منظمة دولية من النوع التقليدي، فإنه يشكل من زاوية أخرى إطارا هيكليا قريبا من التنظيم الكونفدرالي، وهذا بناء على بعض الخصائص المترتبة على نظام عضوية هذا المجلس، وعلى الأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي له، كالتنسيق في كافة المجالات والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وتوحيد تشريعات الدول الست الأعضاء، والعمل كمبدأ بقاعدة التصويت بالإجماع².

ويمكننا القول أن شروط التنظيم الدولي الإقليمي تتوفر بمجلس التعاون لدول الخليج العربية لوجود عناصره الرئيسية :

أ- الصفة الدولية: دول المجلس كلها مستقلة وذات سيادة وأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، ولهذا يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنظيما دوليا حكوميا³، وبهذا يتوفر الطابع الدولي، كما يتوفر الطابع الإقليمي بكونه يضم عددا محدودا من الدول.

ب- اتحاد إرادات الدول : نشأ المجلس بإرادة الدول الأعضاء، ورغبتها لتحقيق التنسيق والتكامل بينها في جميع المجالات، ونتج عن هذه الإرادة اتفاق أو معاهدة دولية جماعية مكتوبة هي النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبهذا توفر فيه عنصر اتحاد إرادات الدول.

ج- الاستمرار: وهذا الشرط هو ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي، وينبغي عدم الخلط بين

¹ A . AL-NAFISI, **Gulf Cooperation Council Political and strategic context** , London , Taha Publ , 1982 , pp 16-17.

² د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته- أهدافه المعلنة-علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مرجع

سابق، ص 36-37

³ د. محمد طلعت الغنيمي، **التنظيم الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974م، ص 383.

استمرارية المنظمة الدولية ودوامها، إذ شأن المنظمات الدولية شأن كافة الوحدات القانونية الأخرى فهي تولد و تحيا ثم تفنى¹، وبالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فان له أجهزة دائمة مستمرة تقوم بعقد اجتماعاتها دوريا، وله أمانة عامة بالرياض²، أي أن له كيان دائم.

د- تتمتع المنظمة الدولية بإرادة ذاتية ويتم التعبير عن هذه الإرادة طبقا للقواعد التي يقرها ميثاق المنظمة والاختصاص المحدد لها، وبالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فان قراراته تصدر باسمه، وبتأثير قانوني يطبق على الدول الأعضاء، ولأمانته العامة إرادة ذاتية ومستقلة³.

إذن فنحن أمام شخص قانوني له إرادة ذاتية وأهلية خاصة، وله أجهزته الدائمة، وله بعض الاختصاصات التي منحها له الدول الأعضاء وكذلك تم إنشاؤه بمقتضى اتفاق دولي وقعته الدول الست وهو النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كل هذه العناصر تجعلنا أمام منظمة دولية إقليمية بالمعنى الفني الدقيق للاصطلاح، ولها نظامها الأساسي ولها أهدافها ومبادئها ولها أعمالها القانونية، رغم أن هناك من يرى بان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما هو إلا حلف عسكري يجمع في ثناياه بعض عناصر المنظمات الدولية الإقليمية وتطور إلى منظمة دولية إقليمية خالصة⁴.

كما ينبغي الإشارة إلى أن التمتع بالشخصية القانونية للمنظمة الدولية أصلا كان محل خلاف في القانون الدولي⁵، قبل إصدار محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في قضية تعويض الأمم المتحدة عن الخسائر التي لحقت بها جراء مقتل ممثلها الكونت برنادوت، وإذا كان منح الشخصية القانونية الدولية

¹ دكتور. حازم محمد عليم، المنظمات الدولية الإقليمية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م، ص 25.

² المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

³ المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁴ دكتور. حازم محمد عليم، نفس المرجع، ص 129.

⁵ د. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م، ص 40.

للمنظمات الدولية يعد تطورا في القانون الدولي المعاصر، إلا أن هذه الشخصية تختلف عن تلك التي تتمتع بها الدولة، حيث أن الشخصية القانونية للدولة هي شخصية كاملة ويمكن أن تمارس في أي ميدان من ميادين العلاقات الدولية وفقا لأحكام القانون الدولي، بينما شخصية المنظمة الدولية محدودة ومقصورة على أمور معينة يحددها ميثاقها صراحة و تستفاد منه ضمينا¹، وهي لا تمثل في أي حال من الأحوال تحديا رئيسيا لفكرة الدولة².

ومادام هذا المطلب مخصص للطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فروع: فرع أول يتناول النظام الأساسي للمجلس، وفرع ثاني لأهداف ومبادئ المجلس، ثم فرع ثالث مخصص للأعمال القانونية الصادرة عنه وقيمتها القانونية.

الفرع الأول

النظام الأساسي للمجلس

يمثل النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الإطار القانوني الذي يرجع إليه في تحديد أهدافه واختصاصاته والأجهزة العاملة فيه وآلية عمله، وفي الحقيقة تتشابه مواثيق المنظمات الدولية مع المعاهدات الدولية في الكثير من الأمور إلا أنها تختلف عنها في أمور أخرى.

وتجدر الإشارة أن تسميات تلك المواثيق مختلفة، فالبعض يستخدم كلمة دستور مثل منظمة الفاو واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، والبعض الآخر يستخدم لفظة اتفاقية مثل منظمة الطيران المدني الدولية، واتحاد البريد العالمي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ويستخدم فريق ثالث اسم ميثاق مثل الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الدول الأمريكية، أو لفظة عهد مثل عصبة

¹ الدكتور. بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، طبعة 1998م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص163.

² الدكتور. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008م، ص199.

الأمم، أو تعبير النظام الأساسي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

وقد استخدمت الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي هذا التعبير الأخير بخصوص المعاهدة المنشئة للمجلس، وذلك بتوقيعها على (النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

وسيتناول هذا الفرع الطبيعة القانونية للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقواعد تفسيره، وإمكانية التحفظ عليه، ونفاذه، وتسجيله، وإمكانية تعديله.

أولاً: الطبيعة القانونية للنظام الأساسي للمجلس

إن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي يمثل ميثاق المجلس الذي يرجع إليه في كل ما يتعلق بعمله وهو يتألف من ديباجة توضح الأسباب الموجبة والبواعث الداعية لإنشاء المجلس، وبينت المادة الثانية والعشرون منه أهداف المجلس والأجهزة العاملة به واختصاصاتها ونظام عملها وكيفية التصويت على قرارات المجلس ونفاذ أحكام هذا النظام وتعديله¹.

وللمواثيق المنشئة للمنظمات الدولية طبيعة مزدوجة، فهي من حيث الشكل معاهدات دولية، أما من ناحية المضمون فتعد ذات طبيعة دستورية.

1- الصفة التعاقدية للمواثيق المنشئة: تعتبر المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية من حيث الشكل معاهدات مبرمة بين أطرافها، يتضح ذلك من:

- أنها أعمال قانونية يتم التفاوض عليها، وأنها تنشئ حقوقاً والتزامات لأطرافها، وأن أعضاء المنظمة يمكنهم أن يصبحوا أطرافاً فيها وفقاً للشروط المنصوص عليها فيها وذلك إما بالتوقيع أو القبول أو التصديق أو الموافقة، وأنها يتم تسجيلها لدى سكرتارية الأمم المتحدة.

¹ د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته - أهدافه المعلنة - علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مرجع

ب- الصفة الدستورية للمواثيق المنشئة: تتمتع المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية بطبيعة دستورية لأنها هي التي تنشئ المنظمة وأجهزتها وتحدد اختصاصاتها وقواعد توزيع هذه الاختصاصات بين مختلف فروع المنظمة الدولية.

كذلك هي المصدر الأعلى لقانون المنظمة، والذي يتمتع بمركز الصدارة بين المصادر الأخرى لقانونها، وتلك أخص خصائص أي دستور في إطار النظام الداخلي للدولة، أو ما يعرف بمبدأ سمو الدستور.

وبالتالي فإن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أيضا ذو طبيعة مزدوجة:

- فهو معاهدة دولية وقعتها الدول الست باختيارها، وتفاوضت على نصوصها، وهو معاهدة تم إيداعها لدى جامعة الدول العربية، وتم تسجيلها لدى الأمم المتحدة¹.

- وهو أيضا ذو طبيعة دستورية، لأنه يمثل القواعد العليا الواجبة التطبيق داخل المنظمة، كما انه هو الذي أنشأها، وبين أجهزتها، ووزع الاختصاصات بين تلك الأجهزة².

ثانيا: تفسير النظام الأساسي للمجلس

التفسير هو عملية تتمثل في تحديد معنى العمل القانوني ، وذلك ببيان مداه ومبناه وحدوده وإيضاح نقاطه الغامضة، وبالطبع عند تطبيق الميثاق المنشئ لأية منظمة قد تنثور بعض الصعوبات الخاصة بتفسير هذا النص أو ذلك.

في هذه الحالة يكون لكل فرع من فروعها تفسير النصوص التي تحكم اختصاصه، على أساس أن تطبيقها يتطلب حتما تحديد معناها، لكن قد لا يتم ذلك بطريقة مرضية إذ قد تنازع بعض الدول في صحة ذلك التفسير.

¹ انظر المادة الثانية والعشرون من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،

القاهرة، 1996م، ص 16-17.

لذلك تنص موثيق المنظمات الدولية على حل مثل تلك المنازعات بإتباع إجراءات معينة، يتمثل أهمها في اللجوء إلى التحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية أو إليهما معاً، أو بإعطاء فروع المنظمة سلطة حل النزاع المطروح¹.

أما بالنسبة للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي فقد أعطى أحد أجهزة المنظمة وهي هيئة تسوية المنازعات سلطة تفسيره.

حيث نص على انه إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات²، كما نص على ذلك أيضا النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات³.

وترفع هيئة تسوية المنازعات ما انتهت إليه إلى المجلس الأعلى الذي له أن يطلب منها إيضاح أي غموض فيما انتهت إليه، و تنتهي مهمة الهيئة برفع توصياتها أو فتاواها إلى المجلس الأعلى، وللمجلس الأعلى بعد انتهاء مهمة الهيئة استدعاؤها في أي وقت لتفسير أو توضيح ما جاء في توصياتها أو فتاواها⁴.

ثالثاً: التحفظ على نصوص النظام الأساسي للمجلس

التحفظ هو إعلان انفرادي أيا كانت تسميته تلحقه دولة ما وقت توقيعها على المعاهدة أو وقت إعلانها عن قبولها الالتزام بها (بالانضمام أو بالتصديق مثلاً)، والذي بمقتضاه تقصد استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لبعض نصوص المعاهدة في تطبيقها عليها.

وعلى ذلك يحكم التحفظ قاعدتان :

¹ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 17-18.

² الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

³ الفقرة ب المادة الثالثة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

⁴ الفقرة ج المادة الرابعة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

1- أن التحفظ يتمثل في فصل جزء من المعاهدة عن مجموعها لتعديل الأثر القانوني لهذا الجزء سواء بالزيادة أو النقصان أو باستبعاده كلية.

2- أنه يجب التعبير عن التحفظ وقت التوقيع على المعاهدة، أو وقت التعبير عن الرضا في الارتباط بها¹.

والسؤال المطروح هو هل يمكن لأعضاء المنظمات الدولية التحفظ على المواثيق المنشئة؟ وهنا قد يحتوي الميثاق المنشئ نفسه على نصوص تبيح أو تمنع التحفظ عليه، لأنه يمكن أن تنص بعض الدساتير على عدم إمكانية وضع تحفظات على نصوصها، إذ في هذه الحالة سيتم إتباع الحل المنصوص عليه، فإذا لم يوجد مثل هذه النص، فإن التحفظ الذي تبديه دولة ما يقتضي موافقة الجهاز المختص في المنظمة، لذلك تنص اتفاقية فيينا لعام 1969م الخاصة بقانون المعاهدات بين الدول على أنه حينما تكون معاهدة ما ميثاقاً منشئاً لمنظمة دولية، وما لم ينص على خلاف ذلك فإن التحفظ عليها يقتضي قبول الفرع المختص في هذه المنظمة².

وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام ونصوص النظام الأساسي للمجلس³.

أما التحفظ على الأعمال القانونية الصادرة عن أجهزة المجلس، فلم يتم النص عليه إلا بالنسبة للقرارات الإجرائية الصادرة عن المجلس الأعلى، حيث أن لكل عضو أن يمتنع عن التصويت أو يتحفظ على قرار إجرائي أو على جزء منه، ويتلى التحفظ عند إعلان القرار ويثبت كتابة، وللأعضاء أن يقدموا إيضاحات عن مواقفهم في التصويت بعد انتهائه⁴.

¹ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 18-19.

² الفقرة الثالثة من المادة العشرين من اتفاقية فيينا لعام 1969م الخاصة بقانون المعاهدات بين الدول.

³ المادة الواحدة والعشرون من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁴ الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشر من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

و معنى هذا:

- أن التحفظ على قرارات المجلس الأعلى يكون فقط بالنسبة للقرارات الإجرائية، وبمفهوم المخالفة لا يجوز التحفظ على القرارات الموضوعية وفقا للنص السابق.

- أن التحفظ يمكن أن ينصب على كل القرار الإجرائي أو على جزء منه.

- يشترط فيه أن يتلى عند إعلان القرار وان يكون مكتوبا لان التحفظ لا يجوز أن يكون شفويا.

رابعا: نفاذ النظام الأساسي للمجلس

بالنسبة للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، فقد أصبح نافذا بمجرد التوقيع عليه، حيث انه نص بنفسه على دخوله حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجته¹، هذا رغم أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر معاهدة دولية جماعية، والأصل أن كل معاهدة لابد أن يتم التصديق عليها وفقا للنظم الدستورية لكل دولة إلا إذا تنازلت الدول عن حقها في التصديق صراحة أو ضمنا، وعلى ذلك لا يكون التصديق مطلوبا إذا كانت نصوص المعاهدة تفيد التزام أطرافها بمجرد التوقيع عليها².

معنى ذلك أن النظام الأساسي ليس في حاجة إلى اتخاذ الدول الأعضاء لإجراءات دستورية داخلية مثل التصديق لدخوله حيز التنفيذ، وإنما أصبح الميثاق ملزما لتلك الدول منذ اللحظة التي تم فيها التوقيع عليه، أي أن التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي كان له أثر خماسي³:

- إقرار وتبني واعتماد الأحكام التي تضمنها النظام الأساسي.

¹ انظر الفقرة الأولى من المادة التاسعة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته - أهدافه المعلنة - علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مرجع سابق ص 88.

³ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 21.

- ارتباط الدول الست الموقعة عليه بنصوصه وأحكامه.

- دخول النظام الأساسي حيز التنفيذ.

- إنشاء مجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية.

- ممارسة المجلس وأجهزته لكافة الاختصاصات والسلطات المنصوص عليها في نظامه الأساسي.

خامساً: إيداع وتسجيل النظام الأساسي للمجلس

من المعروف أن أية معاهدة دولية تكون مودعة لدى جهة معينة، تتولى الاحتفاظ بنسخها الأصلية، وكذلك تلقي وثائق التصديق على المعاهدة أو أية تعديلات قد تطرأ عليها ويراعى ذلك عند إعداد الميثاق المنشئ للمنظمة، ولأن هذه الأخيرة لم توجد بعد وبالتالي ليس من الممكن إيداعه في محفوظاتها، فإن العمل يجري على إيداعه إما لدى إحدى الدول، ومثال ذلك ميثاق الأمم المتحدة مودع لدى الحكومة الأمريكية، أو لدى إحدى المنظمات الدولية، ومثال ذلك ميثاق منظمة الصحة العالمية مودع لدى الأمم المتحدة.

وفي الغالب يتلقى المودع لديه وثائق التصديق على الميثاق، وغيرها من الوثائق التي تصبح الدولة بمقتضاها مرتبطة به، ويتلقى كذلك وثائق التصديق على التعديلات التي قد تدخل على الميثاق¹.

أما بالنسبة للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، فقد تم إيداعه بصفة مؤقتة لدى المملكة العربية السعودية، وبصفة نهائية لدى الأمانة العامة للمنظمة².

وبخصوص نظام التسجيل، فمن المعلوم أن تسجيل المعاهدات الدولية يهدف إلى منع تشجيع المعاهدات السرية والدبلوماسية السرية، وذلك بحث الدول على إتباع نوع من الدبلوماسية العلنية، وقد تم تسجيل المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية لدى سكرتارية الأمم المتحدة.

¹ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية) مرجع سابق، ص 22.

² الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولم يغفل ذلك واضعو النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، حيث نص على أن تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري¹.

ويقع على عاتق الأمين العام للمجلس واجب تسجيل وإيداع النظام الأساسي لدى الجهات المعنية.

سادسا: تعديل النظام الأساسي للمجلس

يمكن تعديل ميثاق المنظمات الدولية شأن أي معاهدة دولية بموافقة الدول الأعضاء إذا ما دعت الضرورة إلى تغيير الأحكام، تمثيا مع التطورات المتغيرة في العلاقات الدولية حتى تكون نصوص الميثاق الدولية مسايرة لهذه المتغيرات.

ويتميز تعديل ميثاق المنظمات الدولية بعدة خصائص:

- في الغالب يشترط لإقرار التعديل موافقة أغلبية مشددة من الدول الأعضاء أو إجماعهم.
- غالبا ما يتم التعديل على مرحلتين، تتمثل الأولى في إقرار التعديل بواسطة الفرع المختص، بينما تتمثل الثانية في موافقة الأعضاء وفقا لقواعد نظمهم وقوانينهم الداخلية.
- يسري التعديل الذي يتم بموافقة أغلبية الأعضاء على كل أعضاء المنظمة، حتى المعارضين وليس لهؤلاء إلا البقاء في المنظمة أو الانسحاب منها².
- وعادة تتضمن نصوص الميثاق الدولية شروط التعديل وذلك بواسطة الجهاز العام الذي يضم كل الدول الأعضاء³.

¹ المادة الثانية والعشرين من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

² مثلا المادة التاسعة عشر من ميثاق جامعة الدول العربية.

³ د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته - أهدافه المعلنة - علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مرجع

سابق ص 89.

أما في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فكثيره من المنظمات الدولية نص النظام الأساسي للمجلس على كيفية تعديله، وعند الاطلاع على مواد النظام الأساسي للمجلس نجد أنه أقر إمكانية التعديل حسب الشروط التالية:

- 1- أن تتقدم دولة عضو بطلب للتعديل إلى الأمين العام.
- 2- أن يحيل الأمين العام ذلك الطلب إلى الدول الأعضاء.
- 3- أن يعرض الطلب على المجلس الوزاري بعد أربعة أشهر على الأقل من إحالته إلى الدول الأعضاء.
- 4- يسري التعديل إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع¹.

الفرع الثاني

أهداف ومبادئ المجلس

لابد لأي منظمة دولية من أهداف تسعى إليها ومبادئ تدير عليها، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ولذلك سنتطرق أولاً لأهداف المجلس، ثم نتعرض للمبادئ التي يسير عليها.

أولاً: أهداف المجلس

إن ذكر الأهداف التي يجب على أي كائن قانوني ما تحقيقها هو أمر هام، لأنها تحدد المسار الطبيعي الذي يجب أن يسلكه هذا الكائن أثناء حياته، وفي إطار قانون المنظمات الدولية يلعب النص على الأهداف التي يجب على المنظمة تحقيقها دوراً مهماً، الأمرين: فمن ناحية تحدد هذه الأهداف سبب وجود المنظمة والمسار الذي يجب عليها أن تسلكه للوصول إليها، وتبين القيود التي ترد على المنظمة وأجهزتها بتحديد اتجاه أنشطتها ووظائفها، ومن ناحية أخرى، يلعب النص على الأهداف دوراً هاماً في تفسير المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية وأعمالها القانونية، لأنه إذا كانت المنظمة مقيدة بعدم الخروج على

¹ الدكتور. أحمد أبو الوفاء، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 26-27.

الأهداف التي حددت لها، تستطيع استخدام كافة الوسائل التي تمكنها بطريقة مشروعة من تحقيق تلك الأهداف، حتى ولو لم يوجد نص آخر صريح يقرر هذه الوسائل¹.

وبالنسبة للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد نص على أربعة أهداف رئيسية للمجلس²، وهي:

تعميق صلات التعاون القائمة بين الشعوب في مختلف المجالات، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين بما يؤدي في النهاية إلى وحدتها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية، وأخيرا دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

وقد وضع النظام الأساسي هذه الأهداف نصب أعين الأعضاء، لكنه لم يوضح المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف مثلما تفعل الوثائق المنشئة لتنظيمات مماثلة، ولكننا يمكن أن نستخلص من تصريحات المسؤولين في المجلس وزعماء الخليج ودساتير الدول الأعضاء تمسكهم بعدد من المبادئ الهامة³.

وما يمكن ملاحظته على المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي:

1- أن الأهداف جاءت متعددة و متغايرة ولا تقتصر على مجال واحد، وإنما هي أهداف عامة تشمل تقريبا كل المجالات والميادين، وبالتالي يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي هو من قبيل المنظمات العامة،

¹ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 28.

² المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

³ دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 32.

ويتضح ذلك من استخدام المادة المذكورة لعبارات مثل: "في جميع الميادين"، "في جميع المجالات"، "في مختلف الميادين".

2- أن أهداف مجلس التعاون الخليجي تتشابه كثيرا مع الأهداف التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية¹.

3- تبدو تلك الأهداف أيضا من خلال الأسباب التي دعت إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي، والتي تضمنتها ديباجة النظام الأساسي، بقولها أن الدول الأعضاء: " إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة .. ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين .. واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، واستكمالاً لما بدأتها من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها، وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى، وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي .."²

ثانيا: المبادئ التي يسير عليها مجلس التعاون الخليجي

سنتطرق أولا لأهمية دراسة المبادئ التي تحكم مجلس التعاون الخليجي، ثم نتعرض لأهم هاته المبادئ الصريحة والضمنية.

1- أهمية دراسة المبادئ التي يسير عليها مجلس التعاون الخليجي

تعتبر المبادئ قواعد للسلوك يجب احترامها من أجل توفير المناخ اللازم للوصول إلى الأهداف، على أنه في بعض الأحيان قد يصعب التمييز بين الهدف و المبدأ، لأنهما يتزامنا وقتيا، ولأنه حتى في المرحلة النهائية لمسعى أو مسلك المنظمة (الهدف) يجب عليها احترام المبدأ.

¹ المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية.

² انظر ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

لذلك فإن أية منظمة دولية لا بد وأن يكون لها بعض المبادئ التي تسيّر على هداها، وبالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد حدد في الدورة العاشرة للمجلس الأعلى "المبادئ" التي تسيّر عليها الدول الأعضاء في علاقاتها المتبادلة وفي تعاملها الدولي.

كذلك أشار المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي إلى المبادئ التي يسيّر عليها المجلس في بيانه الصادر في دورته الثالثة بالرياض في 1982م بخصوص الخلاف الذي نشب بين قطر والبحرين، إذ جاء في البيان المذكور أن المجلس لا حظ أن هذا الخلاف: "لا يتفق مع المبادئ التي جسدها النظام الأساسي". وجاء في البيان أيضا جملة:

"وتمسكا بالمبادئ التي يقوم عليها مجلس التعاون .."¹.

2- أهم مبادئ المجلس

لر يتضمن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي نصا صريحا بخصوص المبادئ التي يجب على المجلس أن يسيّر وفقا لها وعلى هداها، وان كان يمكن أن نستنبط من النصوص التي تحكم المجلس، وخصوصا نظامه الأساسي، المبادئ التالية:

1- مبدأ التعاون بين دول المجلس، ومع الدول الأخرى، وكذلك مع المنظمات الدولية ذات الشأن ويمكن استنتاج هذا المبدأ من ديباجة النظام الأساسي، ومن المادة 5/8 من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2- مبدأ حل المنازعات بين دول المجلس بالطرق السلمية ويمكن استنباط هذا المبدأ من نظام هيئة تسوية المنازعات، ومن المادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس، والمادة 2/7 من النظام الداخلي للمجلس الأعلى، يضاف إلى ذلك أن المنظمات الدولية - ومن بينها مجلس التعاون الخليجي - هي مظهر من مظاهر

¹ أنظر بيان الدورة الثالثة للمجلس الأعلى في العاصمة السعودية الرياض عام 1982م.

العلاقات السلمية بين الدول، كما نص النظام الداخلي للمجلس الوزاري على السعي إلى التوفيق والتراضي حول مشاريع القرارات حيث نص على أن يسعى رئيس المجلس بمساعدة الأمين العام إلى التوفيق والتراضي حول مشاريع القرارات¹، وهما من أهم الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية.

3- مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها:

إن احترام مبدأ حل المنازعات بين دول المجلس بالطرق السلمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعني أن أي خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من دول المجلس، يجب عدم حله عن طريق القوة أو التهديد بها، ولعل ذلك هو ما تم أيضا بخصوص النزاع بين قطر والبحرين، والليان - بمساعدة المملكة العربية السعودية - وافقتا على عرض نزاعهما بخصوص السيادة على بعض الجزر في الخليج على محكمة العدل الدولية.

كذلك نص النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات على أن للهيئة أثناء النظر في أي نزاع أمامها، والى أن تصدر توصياتها النهائية فيه، أن توصي المجلس الأعلى باتخاذ التدابير المؤقتة التي تقتضيها الحاجة أو الظروف².

والواضح أن النص على التدابير المؤقتة جاء لمنع أي تفاقم للوضع ومنع أي تدهور قد يؤدي إلى نزاع مسلح.

4- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء

ومعنى هذا المبدأ أن الدولة بدخولها أية منظمة دولية لا تفقد سيادتها، كما أن شخصيتها لا تذوب في شخصية المنظمة، وإنما تبقى كشخص من أشخاص القانون الدول.

¹ الفقرة الأولى من المادة السادسة والثلاثين من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

² الفقرة ب من المادة التاسعة للنظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

وإذا كان النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لم ينص صراحة على هذا المبدأ فليس معنى ذلك أنه لا يقره، فقد أكد إعلان مسقط الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الأعلى عام 1989م على المبدأ المذكور، إذ جاء فيه تأكيد الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية كقاعدة أساسية يجب تدعيمها.

وتبدوا مظاهر هذا المبدأ واضحة في نصوص النظام الأساسي والنظامين الداخليين للمجلس الأعلى والمجلس الوزاري من حيث:

- توقيع الدول الأعضاء على النظام الأساسي¹.
- إعطاء كل دولة عضو حق المطالبة بتعديل النظام الأساسي².
- منح حصانات وامتيازات لممثلي كل دولة عضو³.
- المساواة بين أنصبة الأعضاء في ميزانية المنظمة⁴.
- الأخذ بنظام الإجماع كنظام للتصويت في المجلس الأعلى والمجلس الوزاري⁵.
- إعطاء كل دولة حق الدعوة إلى عقد دورات استثنائية⁶.
- اشتراك كل دولة في مداورات المجلس الأعلى ولجانه⁷، والمجلس الوزاري ولجانه⁸.

¹ المادة التاسعة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² المادة العشرين من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

³ المادة السابعة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁴ المادة الثامنة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁵ المادتين التاسعة والثالثة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁶ المادتين السابعة والحادية عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁷ المادة الحادية عشر من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

⁸ المادة السادسة والعشرين من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

الفرع الثالث

الأعمال القانونية الصادرة عن المجلس وقيمتها القانونية

إذا كانت الوسائل التقليدية لتكوين القانون الدولي تتمثل أساساً في المعاهدات والعرف والمبادئ العامة للقانون، فإن وجود المنظمات الدولية من شأنه إضافة آفاق جديدة عن طريق مختلف الأعمال القانونية الصادرة عنها.

وليست كل الأعمال القانونية الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات طبيعة واحدة، ولا ذات قيمة قانونية واحدة، لذلك سيتم التطرق أولاً إلى أنواعها ثم بعد ذلك قيمتها القانونية.

أولاً- أنواع الأعمال القانونية الصادرة عن المجلس

يمكن تقسيم الأعمال القانونية الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أعمال انفرادية وأعمال اتفاقية وأعمال قضائية.

• **الأعمال الانفرادية:** تصدر عن احد أجهزة المجلس بطريقة انفرادية، وتنقسم إلى أربعة أنواع: أولاً التوصيات وهي بطبيعتها غير ملزمة، وثانياً القرارات الملزمة، وثالثاً اللوائح أو الأنظمة الداخلية الإجرائية التي تحتوي على قواعد تفصيلية لازمة لحسن سير المنظمة وأجهزتها، ورابعاً اللوائح أو الأنظمة الموضوعية¹.

• **الأعمال الاتفاقية:** تصدر عن جانبيين أو أكثر، وهي تقوم أساساً على مبدأ التراضي، وتحكمها قاعدة الوفاء بالعهد، ومبدأ أن الاتفاق ملزم، وهي تنقسم إلى نوعين رئيسيين: أولاً- معاهدات دولية حيث أن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أهلية إبرام معاهدات دولية كما تنص مواد النظام

¹ الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأساسي للمجلس¹، وثانيا- العقود وهي تلك الأعمال الاتفاقية التي تبرم مع أفراد عاديين أو معنويين كشركة أو مؤسسة².

- الأعمال ذات الطبيعة القضائية: مثل ما يصدر عن هيئة تسوية المنازعات، فهو أقرب ما يكون لطبيعة الأعمال القضائية التي تصدر عن أي جهاز قضائي، إلا أن الاختلاف واضح من حيث الإلزامية، فما تصدره الهيئة المذكورة لا يمثل إلا توصيات أو فتاوى غير ملزمة³.

ثانيا- القيمة القانونية للأعمال القانونية الصادرة عن المجلس

تنقسم الأعمال القانونية الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث القيمة القانونية حسب دراسة صادرة عن الأمانة العامة للمجلس إلى ثلاثة أقسام: إلزامية، واسترشادية، وإلزامية حسب ظروف كل دولة.

- الأعمال الإلزامية: تشمل هذه الأعمال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ونظام العبور، والنظام الأساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار، واتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون، وقواعد وتعليمات الموانئ البحرية، وتنظيم تملك العقار لمواطني دول المجلس بالدول الأعضاء، والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس، والسياسة الزراعية المشتركة، وضوابط العمل الإعلامي الخارجي، ونظام الإقراض البترولي بين دول المجلس، والنظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس، واتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون والجماعة الاقتصادية الأوربية⁴.

- الأعمال الاسترشادية: وهي غير ملزمة، ومنها: مرتكزات العمل الشبابي والرياضي في دول المجلس، ونظام الحجر الزراعي وأهداف وسياسات خطط التنمية، والنظام الموحد لاستغلال

¹ الفقرة الخامسة من المادة الثامنة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² المادة الأولى من اتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

³ انظر المطلب الثاني من نفس المبحث والخاص بأجهزة وهيكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 74.

⁴ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 97-98.

وحماية الثروة المائية الحية، ونظام المحافظة على مصادر المياه واللائحة الاسترشادية لتحلية المياه المالحه بالطرق الحرارية، ونظام مركزية المخاطر، والنظام النموذجي للعلامات التجارية، والنظام الموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس ، والنظام الموحد لحماية حقوق المؤلف في دول المجلس.

- الأعمال الإلزامية حسب ظروف كل دولة: من هذه الأعمال توحيد المسميات والأطر والهياكل و الاختصاصات الخاصة بالإدارات والمؤسسات العمالية والاجتماعية، وهناك أيضا أعمال تطويرية حسب الإمكانيات، ومنها الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية والتعليم في احتياجات خطط التنمية في دول المجلس¹.

المطلب الثاني

أجهزة وهياكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتم التعبير عن إرادة أي شخص من أشخاص القانون الدولي بواسطة جهاز معين أو عدد من الأجهزة أو شخص ما، ويتم تحديد هذا الجهاز أو ذلك الشخص بواسطة قواعد القانون الداخلي.

وفي واقع الأمر لا تمارس المنظمة الدولية اختصاصاتها مباشرة، وإنما يمارسها باسمها جهاز مثل الجمعية أو المجلس، أو شخص ومثال ذلك السكرتير العام، على أن هذا أو ذاك حينها يمارس الاختصاصات، فإنه يمارسها باسم ولحساب المنظمة ذلك أنه- كقاعدة - ليس منفصلا عنها، وإنما كل منهما يعتبر أداة تستخدمها المنظمة كما يستخدم الإنسان العادي يده وفمه مثلا.

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا وجود لأجهزة المنظمة الدولية دون المنظمة نفسها، ذلك أن تلك الأجهزة تتواجد داخل إطارها التنظيمي، وهي كما قلنا الأداة الأساسية التي تعمل على تسيير المنظمة داخليا

¹ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 98.

وخارجيا، وإذا كانت هناك اختلافات هيكلية بين الدولة والمنظمة الدولية، فإنه يمكن القول مع ذلك أن الدولة- كالمنظمة الدولية تماما- تتكون من أجهزة تعمل وتسهر على تحقيق أهدافها.

وإذا رجعنا إلى النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي وكذلك القواعد الأخرى التي تحكمه، فإننا نجد أن الأجهزة التي نص عليها هي أجهزة رئيسية أو ثانوية، والأجهزة الرئيسية هي من قبيل الأجهزة العامة التي تتكون من كل أعضاء المنظمة (وعلى ذلك فليس في المجلس أجهزة محدودة العضوية)، كما أن الأجهزة فيه حكومية، بالإضافة إلى جهاز غير حكومي هو الأمانة العامة.

الفرع الأول

الأجهزة الرئيسية للمجلس

نص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على هذه الأجهزة¹، وهي:

1- المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

2- المجلس الوزاري.

3- الأمانة العامة.

أولاً: المجلس الأعلى

يعتبر المجلس الأعلى السلطة العليا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد ترتب عن ذلك أمران انعكسا على تكوين المجلس وعلى اختصاصاته.

فبالنسبة للأمر الأول يتعلق بتكوين المجلس الأعلى، فهو يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، وينعقد المجلس بصورة صحيحة إذا حضر ثلثا الأعضاء (أي أربع دول)، ويمثل ذلك النصاب اللازم لصحة الاجتماع، وبحيث يكون الاجتماع وما يترتب

¹ المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عليه من قرارات باطلا إذا حضره اقل من أربع دول، ترتيبا على قاعدة أن ما يترتب على الباطل فهو باطل، ويجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة، كما يجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء، وتأييد عضو آخر.

أما الأمر الثاني فهو بالنسبة لاختصاصات المجلس الأعلى، فحسب النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية¹، يختص المجلس الأعلى بالبت في المسائل الهامة، وبرسم السياسة العامة للمجلس، ويقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي خاصة فيما يلي:

1- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

2- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون الخليجي والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

3- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها.

4- النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها.

5- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وهو ما يعني أن المجلس الأعلى هو الجهاز الوحيد من بين الأجهزة الأخرى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يستطيع إبرام الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول والمنظمات الأخرى، وربما أسند له هذا الأمر الهام بحكم أنه يتكون من ملوك وأمراء الدول المعنية.

6- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائه.

7- تعيين الأمين العام.

8- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.

¹ المادة الثامنة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

9- إقرار نظامه الداخلي.

10- التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

وما يمكن قوله:

* أن هذه الاختصاصات لم ترد على سبيل المحصر، وإنما على سبيل المثال، لذلك فليس هناك ما يمنع قانوناً من تصدي المجلس الأعلى لمسائل أخرى غير تلك المذكورة صراحة.

* أن هذه الاختصاصات منها ما هو عام: كالنظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء، ووضع السياسة العليا لمجلس التعاون الخليجي والخطوط الأساسية التي يسير عليها، واعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، ومنها ما هو خاص: كإقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائه، وتعيين الأمين العام، وتعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وإقرار نظامه الداخلي، والتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

* أن هذه الاختصاصات ينتج عنها قواعد وقرارات تلتزم بها المنظمة والدول الأعضاء في الكثير من الحالات¹.

وما يمكن قوله أيضاً انه على الرغم من الاختصاصات الواسعة للمجلس الأعلى إلا انه ليس مختصاً بالفصل في أي مسألة تدخل في صميم السلطان الداخلي لأي دولة عضو، وهذا القيد رغم أنه غير منصوص عليه، إلا أنه يدخل ضمناً في إدراك الدول الأعضاء بأن المنظمة تقوم فقط بتلك السلطات التي من أجلها وضعت أحكام النظام الأساسي².

¹ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 98.

² د. عبد الله عبد اللطيف المسلماني، قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة مقارنة -، مرجع سابق، ص 132.

كما هو الأمر بالنسبة لتحمل المسؤولية على الصعيد الدولي فهو مقيد بشرط عدم تصدي هذا النشاط لحدود أهداف المنظمات الدولية، واختصاصاتها الموكولة إليها¹.

ثانياً: هيئة تسوية المنازعات

تشجع منظمة الأمم المتحدة قيام المنظمات الدولية الإقليمية، لدورها في التسوية السلمية للمنازعات المحلية، لأن تسوية النزاع الإقليمي عن طريق التنظيمات الإقليمية يحقق عدة مزايا، من بينها أن المصالح الإقليمية والولاء الإقليمي والرغبة المشتركة لتحقيق السلم والأمن المحليين تجعل الدول المتجاورة خير مساعدة على إجراء التسوية السلمية، كما أن الحلول الإقليمية أقل تكلفة ولا تحتاج إلى إجراءات معقدة².

لذلك تضمن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نصاً يتعلق بالجهاز المنوط به الإشراف على عملية تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، وهو (هيئة تسوية المنازعات) وتتبع هذه الهيئة للمجلس الأعلى، وهو الذي يتولى تشكيلها من بين مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع على ألا يقل العدد عن ثلاثة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة النزاع³، ومعنى ذلك أنه لا يوجد تشكيل دائم لهيئة تسوية المنازعات.

ويدخل في الاختصاصات الموكولة للهيئة حسب النظام الأساسي للهيئة⁴ ما يلي:

- المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء.

¹ حسيني علي حسين الدوسري، مجلس التعاون الخليجي ودور القرارات في ارساء الاندماج الخليجي - واقع وأفاق-، رسالة لنيل درجة دكتوراه الدولة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000/2001، ص 156.

² يحيى حلمي رجب، النظام القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الأمن والقانون، العدد الأول، السنة الثامنة، تصدرها كلية شرطة دبي، دبي، يناير 2000م، ص 222.

³ المادتين السادسة والعاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمادة الرابعة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

⁴ المادة الثالثة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

- الخلافات الخاصة بتفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون، وبالنسبة لهذا الاختصاص، والذي يثور موضوعه داخل المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، فقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، على جعله احتياطيا بقوله بأنه إذا نشأ أي خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي، ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات¹.
تجدر الإشارة أن الاختصاص الأول للهيئة وهو المنازعات التي تثار بين الدول الأعضاء لا تنظر فيه الهيئة أيضا إلا إذا أحاله عليها المجلس الأعلى².

ويبدو ذلك أيضا من خلال نصوص النظام الأساسي للهيئة³، والذي يقرر بأن الهيئة تختص عند تسميتها بالنظر فيما يحيله عليها المجلس الأعلى.

وتصدر فتاوى وتوصيات الهيئة استنادا إلى القواعد التي نص عليها نظامها الأساسي، وهي على التوالي: أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وأحكام القانون والعرف الدوليين، ومبادئ الشريعة الإسلامية⁴.

وتصدر تلك الفتاوى والتوصيات بأغلبية الآراء، فإذا تساوت الأصوات، يرجح الجانب الذي فيه الرئيس⁵، أي أن للرئيس صوتا مرجحا، وبذلك يكون قد تم اعتماد نفس الحل المطبق في إطار محكمة العدل الدولية، حيث لرئيس المحكمة صوتا مرجحا عند تساوي الأصوات⁶.

¹ الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² المادة الثالثة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

³ المادة الثالثة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

⁴ المادة التاسعة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات

⁵ المادة السابعة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

⁶ الفقرة الثانية من المادة الخامسة والخمسين من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

والملاحظة الأساسية على هيئة تسوية المنازعات هي أنها لا تملك حسم النزاع المطروح أمامها، وإنما الذي يملك ذلك هو المجلس الأعلى، حيث نلتبس ذلك في نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، والذي يقرر بأن المجلس الأعلى يتخذ ما يراه مناسباً بعد أن ترفع إليه هيئة تسوية المنازعات تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها¹.

ومعنى عبارة (أن يتخذ ما يراه مناسباً) أن المجلس الأعلى لا يلتزم أو لا يتقيد بما انتهت إليه الهيئة أو بما رفعته إليه، أي أن الهيئة تقوم فقط بعمل استئناسي أو استرشادي بالنسبة للحل الذي يمكن أن يتخذه المجلس الأعلى.

كذلك النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات، والذي يقرر بأن الهيئة تنتهي مهمتها بمجرد رفع توصياتها أو فتاواها إلى المجلس الأعلى².

وبالنسبة لمقر هيئة تسوية المنازعات فهو بعاصمة المملكة العربية السعودية مدينة الرياض، وهي مقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً، ولها عند الاقتضاء أن تجتمع في أي مكان آخر. يعني ذلك أن الاجتماع خارج دولة المقر رهن بالاقضاء كالاجتماع في مكان بالقرب من موقع النزاع، أو لتسهيل القيام بمعاينة أو تحقيق على الطبيعة، وعلى ذلك فسلطة الهيئة ليست مطلقة من حيث اختيار مقرها.

وللهيئة أن تستعين بمن تشاء من الخبراء والمستشارين، ويكون انعقادها صحيحاً إذا حضره جميع أعضائها، وبالتالي يبطل الاجتماع إذا تخلف عضو أو أكثر، وتضع الأمانة العامة نظاماً للإجراءات واجبة الإتياع أمام الهيئة، ويكون لكل عضو في النزاع ممثلون عنه أمام الهيئة، وتختار الهيئة رئيسها من بين أعضائها.

¹ الفقرة الرابعة من المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² الفقرة ج من المادة الرابعة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

وتتمتع الهيئة وأعضاؤها في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات التي يتطلبها قيامها بتحقيق أغراضها، أما ميزانية الهيئة فهي جزء من ميزانية الأمانة العامة، ويتقاضى أعضاؤها مكافآت يحددها المجلس الأعلى.

وبناء على ما تقدم فإن هيئة تسوية المنازعات تشكل عند الحاجة وتنتهي بانتهاء هذه الحاجة الطارئة وترفع تقريرها للمجلس الأعلى، كما يفهم من تشكيل الهيئة أنها تشكل حسب الحالة، وتخصصها، ودقتها، وطبيعة الخلاف أو الاختلاف¹.

ويبدو أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية شعر بقصور النظام الأساسي للهيئة في مجال تسوية المنازعات، ولمعالجة هذا القصور تم تقديم مشروع إلى المجلس يقترح إقامة مركز تحكيم شامل، وإيجاد جهاز قضائي، وتشكيل هيئة تحكيم مؤقتة من قضاة من جميع الدول الأعضاء.

واقترح هذا المشروع بأن تكون قرارات هيئة التحكيم ملزمة وقابلة للتنفيذ، ويعلق المشروع على هيئة تسوية المنازعات بأنها مجرد حبر على ورق فقط، ولذلك أصبح هناك من ينادي من داخل المجلس بضرورة تشكيل جهاز قضائي دائم أو محكمة دائمة للمجلس، مادامت هيئة تسوية المنازعات ليس لها الصفة القضائية الملزمة لطرفي النزاع وهي مجرد هيئة مؤقتة².

ثالثاً: المجلس الوزاري

يعتبر المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي وثاني الهيئات العاملة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد بين النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي والنظام الداخلي للمجلس الوزاري الأحكام القانونية للمجلس الوزاري، فمن ناحية التكوين نص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على أنه

¹ د. عبد الرحمن الجويبر، المنظمات الدولية الإسلامية والتنظيم الدولي، الطبعة الثانية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011م، ص 495.

² رضوان محمد قازان، مجلس التعاون العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009م، ص 173.

يتكون- أي المجلس الوزاري- من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء¹، وهو يختلف في هذا عن المجلس الأعلى، إذ يتميز هذا الأخير بتوحيد صفة من يشكلونه (رؤساء الدول)، أما المجلس الوزاري فقد يكون هناك تماثل في تشكيلته إذا حضره فقط وزراء الخارجية، أو تغاير في هذا التشكيل إذا ناب عن وزير الخارجية وزير آخر، وقد تم النص على ذلك حسب الدارسين لمواجهة الأحوال التي قد يكون فيها وزير الخارجية غائباً عن البلاد، أو لكثرة مهامه وتنقلاته خارج البلاد².

و ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن المجلس الوزاري يعقد اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، وله عقد دورات استثنائية بطلب من دولة عضو وتأييد عضو آخر، ويتولى رئاسة المجلس الوزاري الدولة التي كانت رئيسة للدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء الدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة إذا حضرها ثلثا الأعضاء أي أربع دول على الأقل³.

وبالنسبة للتصويت في المجلس الوزاري، فإنه يجري على أساس التفرقة بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية⁴، وعلى أساس أن لكل دولة عضو صوت واحد.

أما عن اختصاصات المجلس الوزاري فتتمثل حسب النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات، وكذلك العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار

¹ المادة الحادية عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 46.

³ المادة الحادية عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁴ الدكتور. محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية،

بيروت، 2005م، ص 397.

المناسب بشأنها، بالإضافة إلى تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ، وتشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص، وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء، وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها، وإحالة أي وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.

وكذلك النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي للمجلس، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى، وإقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.

ويعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بترشيح من الأمين العام، ويعتمد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام، وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة، ويقوم بالتهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله، وبصفة عامة النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى¹.

وما يمكن ملاحظته هنا أن الاختصاصات التي يصدر فيها المجلس الوزاري قرارات ملزمة تشكل الاستثناء إذ تقتصر أساساً على أربع مجالات وهي: اتخاذ ما يلزم من قرارات بخصوص المشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، وإقرار النظام الداخلي للمجلس وللأمانة العامة، وتعيين الأمناء المساعدين، واعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية.

أما باقي الاختصاصات فتتمثل إما في دور تنسيقي أو تشجيعي أو إحالة من المجلس الأعلى أو الإحالة إلى لجنة فنية أو متخصصة أو تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس التعاون الخليجي، أو تهيئة اجتماعات المجلس الأعلى، والنظر فيما يحيله إليه².

¹ المادة الثانية عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 48-49.

رابعاً: الأمانة العامة

الأمانة العامة لأي منظمة دولية بصفة عامة يكون دورها بأنها هي الهيئة الإدارية المركزية الثابتة للمنظمة، فعملها يتطلب الاستقرار، وتقوم إدارات الأمانة العامة المختلفة التي تتشكل منها الأمانة العامة بمهام كثيرة، منها جمع الوثائق والبيانات، وتحضير أعمال المؤتمرات واللجان، والإشراف على تنفيذ القرارات.

بالتالي فإن طبيعة عمل الأمانة العامة تتطلب الاستقرار، لأنه يتعدى انتقال إدارتها وتناوب اجتماعاتها في عواصم الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وعلى العكس من ذلك بالنسبة لباقي الأجهزة الأخرى في المنظمة، والتي يمكنها التحرك أو الاجتماع في أي دولة من الدول الأعضاء، ولذلك نص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن مقر المجلس هو في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية¹.

وسيتطرق هنا إلى دور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أولاً، ثم إلى الوضع القانوني لموظفي المجلس ثانياً، وذكر اختصاصات الأمانة العامة ثالثاً.

1- الأمين العام للمجلس

وهو الموظف الإداري الأكبر لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيس جهازه الدائم ويمثل الأمانة العامة للمجلس، ويؤكد قيام واستمرار شخصية مجلس التعاون الخليجي في المجتمع الدولي، كما يمثل المجلس لدى الغير في حدود الصلاحيات المخولة له²، وقد نص النظام الأساسي للمجلس على كيفية تعيينه والتي تتم وفق ثلاثة شروط :

¹ المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته-أهدافه المعلنة-علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 117-118.

- أن يكون التعيين من قبل المجلس الأعلى.

- أن يكون الأمين العام من مواطني مجلس التعاون الخليجي.

- يكون التعيين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة¹.

أما بالنسبة للاختصاصات فان للأمين العام لأية منظمة دولية اختصاصات كثيرة تختلف من منظمة إلى أخرى حسب النصوص التي تحكمها، وقد تطورت هذه الوظائف وازدادت خصوصا في إطار منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على اختصاصات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي كما يلي²:

- الأمين العام هو المسئول عن أعمال الأمانة العامة، ويعهد إليه بالإشراف على سير أعمالها وما يتبعها من أجهزة وتطبيق أحكام أنظمتها.

- متابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس الأعلى و المجلس الوزاري والهيئات التابعة لهما، ويتولى رفع تقارير عن أعماله إلى المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.

- إعداد مشاريع أعمال المجلس الوزاري، وتنظيم اجتماعاته والإشراف على سكرتاريته الفنية.

- تعيين موظفي الأمانة العامة من بين مواطني الدول الأعضاء طبقا للقواعد التي نص عليها النظام الأساسي

¹ على خلاف ذلك تم تعيين السيد: عبد الله بشارة أمينا عاما في الدورة الأولى عام 1981م ، واستمر في منصبه منذ نشأة المجلس حتى مؤتمر القمة الثالث عشر في ديسمبر 1992م ولم يجدد له وإنما قرر تكليفه، إذ جاء في البيان الختامي للدورة الثامنة: وقرر المجلس الأعلى تكليف السيد/ عبد الله بشارة الأمين العام الحالي بالاستمرار في عمله على أن يبيت في هذا الموضوع في دورته القادمة وفق النظام الأساسي، ولما لم يتوصل المجلس إلى تعيين أمين جديد في الدورة التاسعة ، فقد قرر تكليف الأمين العام عبد الله بشارة لمدة سنتين أخريين.

² المادة الرابعة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

للمجلس، حيث لا يجوز له التعيين من غير مواطني المجلس إلا بموافقة المجلس الوزاري¹.

- تمثيل مجلس التعاون لدى الغير، وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له .

- إعداد مشروع ميزانية الأمانة العامة.

- يحضر الأمين العام اجتماعات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وله أن ينيب عنه احد مساعديه عند الاقتضاء.

- يدعو الأمين العام الدول الأعضاء لحضور اجتماعات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري في دوراتها العادية والاستثنائية.

- اقتراح مسائل تدرج في جدول أعمال المجلس الوزاري².

- يجوز للأمين العام أن يقترح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة إلى عقد دورة استثنائية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وما يمكن ملاحظته على اختصاصات الأمين العام أنها اختصاصات ذات طبيعة متغايرة، سياسية وتنفيذية وإدارية³.

2- الوضع القانوني لموظفي المجلس

حسب ما جاء في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه إلى جانب الأمين العام تضم الأمانة العامة عددا من الموظفين الدوليين، منهم أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من الموظفين⁴.

¹ د. عبد الرحمن الجوير، المنظمات الدولية والإسلامية والتنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 498.

² المادتين الثامنة والحادية عشر من النظام الداخلي لمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

³ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 52.

⁴ الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولا يختلف كثيرا الوضع القانوني لموظفي مجلس التعاون لدول الخليج العربية (بما في ذلك الأمين العام ومساعدوه) عن الوضع المقرر لموظفي المنظمات الدولية الأخرى، فهم يتمتعون بالحصانات والامتيازات المقررة، ويتقاضون مرتبات عن أعمالهم من ميزانية الأمانة العامة¹، وهم ملزمون بما يلي:

- ممارسة مهام وظائفهم باستقلال تام، وبالتالي لا يجوز لهم تلقي تعليمات من أية دولة، وإنما فقط من الأجهزة المختصة في المنظمة.

- ممارسة وظائفهم من أجل المصالح المشتركة للدول الأعضاء، ومعنى ذلك عدم جواز ممارسة ذلك لصالح دولة بعينها، حتى ولو كانت الدولة التي ينتمون إليها بجنسياتهم، أو لصالحهم الخاص.

- الامتناع عن أي تصرف يتنافى وواجبات ووظائفهم.

- عدم إفشاء أسرار عملهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها².

ويقع على الأمين العام عبئ النظر في جدارة الموظفين عند تعيينهم في المنظمة، لأن انصياع الموظفين للإرادة السياسية للحكومات من شأنه أن يضع ضغوطا على عاتق المنظمة لتعيين أهل الثقة والولاء للدول الأعضاء بصرف النظر عن كفاءتهم وفعاليتهم، وهو ما يعتبر عائقا أمام كفاءة المجلس³.

3- اختصاصات الأمانة العامة

تتوزع اختصاصات الأمانة العامة بين إدارات يرأس كل إدارة منها أو أكثر مدير إدارة يكون مسؤولا أمام الأمين العام عن سير أعمال إدارته .

وتتكون الإدارات من عدد من الأقسام ينشئها الأمين العام طبقا لخطة العمل التي يقررها وبما يحقق أهداف المجلس.

¹ المادتين السابعة عشر والثامنة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² المادة السادسة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

³ د. عبد الله عبد اللطيف المسلماني، قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 158.

وتتألف الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من قطاعات، ولجان، وإدارات عامة، ومكتب إعلامي، ومركز معلومات¹.

ونص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الاختصاصات الموكلة للأمانة العامة وهي كما يلي²:

1- إعداد الخطط والدراسات الخاصة والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول المجلس.

2- إعداد التقارير الدورية عن أعمال المجلس.

3- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

4- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

5- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية.

6- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس.

7- التحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال المجلس الوزاري ومشاريع القرارات.

8- الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري -عند الحاجة- الدعوة لعقد دورة استثنائية

9- تقوم بأية مهام أخرى يسندها إليها المجلسين: الأعلى أو الوزاري.

ومن خلال هذه الاختصاصات يتضح الدور التنفيذي الإداري الميداني للأمانة العامة والأمين العام ومساعديه، للقيام بمسؤوليات مجلس التعاون الخليجي وأجهزته المختلفة.

¹ د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية -آلياته- أهدافه المعلنة-علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مرجع

سابق، ص 121.

² المادة الخامسة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفرع الثاني

الأجهزة الفرعية للمجلس

هناك قواعد عامة تحكم الأجهزة الفرعية للمنظمات الدولية، فكيف هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

أولاً: القواعد العامة التي تحكم الأجهزة الفرعية للمنظمات الدولية

الأجهزة الفرعية أو الفروع الثانوية هي تلك التي يتم إنشاؤها-عادة- بقرار من أحد الأجهزة الرئيسية في المنظمة¹، وتحتل هذه الفروع الآن مكاناً هاماً في تسيير أنشطة المنظمات الدولية، كما أن النص على إمكانية إنشائها من شأنه أن يجعل هيكل المنظمة الدولية مرناً وليس جامداً، ومن شأنه أيضاً تطوير هذا الهيكل من حيث الكم ومن حيث الكيف.

ومن أهم القواعد التي تحكم الفروع الثانوية للمنظمات الدولية²:

1- من حيث المبدأ تظل هذه الفروع خاضعة للجهاز الذي أنشأها، بما يترتب عليه من ضرورة إرسال تقارير عن أعمالها إليه.

2- يمكن للجهاز المنشئ أن يقرر إنهاء تلك الأجهزة ووضع حد لنشاطها.

3- تعد الأجهزة الثانوية جزء من المنظمة الدولية التي أنشئت في إطارها، حتى ولو كانت متمتعة بقدر من الاستقلال قبلها، فأنشطتها ووظائفها تعد جزء من أنشطة ووظائف المنظمة الأم.

¹ مثال ذلك ما نصت عليه المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة بأن للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها.

² الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 55-56.

4- معنى ذلك أن تلك الفروع لا يمكن أن تخضع لسيطرة أو رقابة دولة أو مجموعة من الدول حتى ولو كانت قد أنشئت على مستوى إقليمي لخدمة تلك الدول، إذ كما هو معروف تعتبر العلاقات بين أجهزة المنظمات الدولية والدول أعضائها علاقات تعاون وتنسيق وليست علاقات خضوع وتبعية.

5- تدخل وظائف الفروع الثانوية في إطار الوظائف الممنوحة للفروع الرئيسية التي أنشأتها.

6- إنشاءها يكون دائماً لحسن قيام الجهاز الرئيسي بوظائفه واختصاصاته.

ثانياً: قواعد الفروع الثانوية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كما هو الحال في باقي المنظمات الدولية فإن النظام الأساسي وكذلك الأنظمة الداخلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نصت كلها على إمكانية إنشاء أجهزة فرعية بواسطة الأجهزة الرئيسية، حيث نص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن للأجهزة الرئيسية إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية¹، وهذا يبين أن الشرطان الأساسيان لإنشاء أي جهاز فرعي داخل مجلس التعاون الخليجي هما:

الأول- أن يكون الجهاز المنشئ أحد الأجهزة الرئيسية.

والثاني- أن يكون الجهاز الذي تم إنشائه لازماً وضرورياً لممارسة الجهاز الرئيسي لاختصاصاته وهذا لأن سلطة الأجهزة الرئيسية في هذا المجال ليست مطلقة، وإنما يقيد بها قيد جوهري وهو عبارة -ما تقتضيه الحاجة-.

كذلك نص النظام الداخلي للمجلس الأعلى على أن المجلس الأعلى يستطيع إنشاء لجان فنية، واختيار أعضائها من مرشحي الدول الأعضاء المختصين في مجال عملها².

¹ المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

² المادة الثالثة من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

أيضا نص نفس النظام على أن للمجلس الأعلى أن ينشئ لجانا فنية يعهد إليها بتقديم المشورة في إعداد وتنفيذ برامج في مجالات معينة¹، ووضع النظام الداخلي للمجلس الأعلى مجموعة قواعد تحكم اللجان التي ينشئها، ومن أهم هذه القواعد:

- أن للمجلس الأعلى في مستهل كل دورة عادية أن ينشئ ما يراه ضروريا من اللجان.

- أن للمجلس الأعلى أن يحيل إلى تلك اللجان ما يراه من المسائل المدرجة في جدول الأعمال، وبالتالي لا يجوز للجان بحث أية مسألة من تلقاء نفسها، وإنما تبحث فقط ما أحاله إليها المجلس الأعلى.

- لا يجوز للجان اتخاذ أية توصية يترتب على اعتمادها من المجلس التزام مالي قبل أن يصلها تقرير من

الأمين العام عن الآثار المالية والإدارية المترتبة على اتخاذ التوصية².

أما بالنسبة للمجلس الوزاري، فقد نص نظامه الداخلي على أن يستعين المجلس في أداء مهامه بلجان تحضيرية ولجان عمل وعلى اشتراك الأمانة العامة في أعمال اللجان³، كذلك سمح النظام الداخلي للمجلس الوزاري بإنشاء لجان تحضيرية من طرف الأمانة العامة، يعهد إليها بدراسة مسائل مدرجة في جدول الأعمال، ويشكل هذه اللجان الأمين العام بالتشاور مع رئيس الدورة⁴، كل هاته النصوص، سواء النظام الأساسي أو النظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، تدل على أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتمتع - من حيث هيكله - بقدر من المرونة التي تمكنه من مواجهة كافة المستجدات أو المشاكل التي قد تتور، لذلك يمكننا القول أن من وضعوا تلك النصوص قد نزعوا عن هيكل المجلس صفتي التحجر والجمود وطبعوه بقدر من السلاسة والمرونة، كما يرى العديد من فقهاء القانون⁵.

¹ المادة السابعة عشر من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

² المادة العاشرة من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

³ المادة التاسعة عشر من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

⁴ المادة العشرون من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

⁵ الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، مرجع سابق، ص 55.

الباب الأول

**المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على
مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

شهدت منطقة الخليج بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية جوا مشحونا بالصراعات والمواجهات بشكل لم تشهده أي منطقة أخرى في العالم، فالقرن العشرون قد تميز عن كل ما سبقه من القرون بسرعة وتيرة الأحداث وما سجله من تغير وتطور.

حيث أسفرت سنوات الثمانينات والسنوات الأولى لعقد التسعينات عن عدد من المتغيرات على المستوى الإقليمي، سواء العربي بصفة عامة أو الخليجي بصفة خاصة.

وكذلك ما تشهده المنطقة حاليا من تحولات وأحداث خطيرة، لها انعكاساتها وتأثيرها الواضح على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى توجهات دول الخليج العربي تجاهها.

ولعل من أبرز هذه التغيرات نمو الهاجس الأمني الذي كان في حد ذاته دافعا لقيام المجلس بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية¹، وكذلك ضعف دور الجامعة العربية وعجزها عن تحقيق أمن أعضائها، بالإضافة إلى الصراع الدائم مع إيران كقوة إقليمية تسعى إلى التوسع.

كذلك من أبرز التغيرات، الحروب التي عرفتها المنطقة، مثل حروب الخليج الأولى والثانية، والوجود الأجنبي بالمنطقة وانعكاساته الخطيرة، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وما نجم عنه من تداعيات سلبية مازالت آثارها ماثلة للعيان حتى الآن، وكذلك الدور التركي المتنامي، وتطورات القضية الفلسطينية وارتباطها بدول مجلس التعاون الخليجي، وتحولات ما يسمى بالربيع العربي وتأثيرها على مجلس التعاون الخليجي، بحكم أن دوله جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وأخيرا المشكلة الحوثية والتدخل العسكري في اليمن.

¹ إسمايل معراف، تأثير المتغيرات السياسية الدولية على الوضع الإقليمي العربي منذ 1990، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سبتمبر 2007، ص 288.

ولكل هذه المتغيرات والأحداث تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين رئيسيين:

فصل أول خاص بأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية، ثم **فصل ثاني** خاص بأهم التحولات الإقليمية التي عرفتھا المنطقة منذ نشأة المجلس المذكور.

الفصل الأول

أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية

إن الدائرة الإقليمية في السياسة الخليجية لا تأخذ حالياً موقعها المفترض في قائمة الأولويات الخليجية، سواء على مستوى الإدراك أو في نطاق السلوك والممارسات، ويرجع هذا التقييم السلبي إلى عوامل واعتبارات متعددة ومتداخلة.

فرغم أن العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و محيطها الإقليمي تستند إلى محددات وعوامل حاكمة تشترك فيها كل دول المجلس، إلا أن التوجهات الإقليمية الخليجية لا تعكس الوزن النسبي المفترض لكل منها في منظومة السياسة الخارجية الخليجية بشكل متساوي أو حتى متقارب من دولة إلى أخرى، وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى تفاوت التقدير بين دول المجلس لكل من المحددات والعوامل الحاكمة لسياستها الخارجية على وجه العموم، وتجاه الدائرة الإقليمية على وجه الخصوص¹.

وقد كان تحقيق الأمن بمفهومه الشامل من أولى اهتمامات دول المجلس منذ البداية، حتى أنه كان الدافع الرئيسي وراء تأسيسه، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل الخاص بأمن المجلس في ظل المتغيرات الإقليمية إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول يتناول الهاجس الأمني وتأثيره على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال عرض المفاهيم المختلفة لأمن الخليج والتحديات الأمنية التي تواجه المجلس.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تم تخصيصه لعرض محددات التوجه الإقليمي لدول المجلس، ومن أهمها الخبرة التاريخية، وطبيعة النظم السياسية ودوائر صنع القرار، وكذلك الأوضاع الاقتصادية واللا تكافؤ البيئي، بالإضافة إلى أهم عامل وهو عامل التهديدات الخارجية.

¹ سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية.. التوجهات والسياسات، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008م،

المبحث الأول

الهاجس الأمني وتأثيره على مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كي يتسنى لنا دراسة مدى تأثير الهاجس الأمني على مجلس التعاون الخليجي، ينبغي لنا التعرض أولاً لمفهوم أمن الخليج العربي من خلال تعريف الأمن الوطني أو القومي، ثم تعريف الأمن الجماعي والعقبات التي تعترضه مثل السيادة والنزعة القطرية، ثم التعرض إلى مفهوم أمن الخليج لدى دول المجلس نفسها، وكذلك لدى القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة خاصة إيران، هذا في المطلب الأول.

ثم تخصيص مطلب ثاني للجهود الأمنية لمجلس التعاون الخليجي من خلال التعرض للتحديات الأمنية التي تواجهه سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، وكذلك الإستراتيجية الأمنية للمجلس في مواجهة هذه التحديات .

المطلب الأول

مفهوم أمن الخليج العربي

في مجال التعريف بالمفهوم عموماً، يمكن القول بان الأمن نقيض الخوف، وهو غياب الشعور بالتهديد، وانتفاء الإحساس بالخطر، ويعتبر تحقيق الأمن لأي دولة أو مجتمع هو أهم غاية وهدف.

فالأمن يمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، وهو يثير في الأذهان معاني البقاء، والتكامل الإقليمي، والتماسك الاجتماعي، وحماية المصالح والقيم المجتمعية ضد التهديدات الخارجية¹.

¹ الدكتور. علي الدين هلال، العرب والعالم، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1988م، ص 137.

الفرع الأول

مفهوم الأمن الوطني والأمن الجماعي

يختلف مفهوم الأمن الوطني أو القومي عن مفهوم الأمن الجماعي، وبطبيعة الحال فإن السيادة تعتبر أكبر عائق في وجه تحقيق الأمن الجماعي، وسيتم في هذا الفرع عرض المفهومين مع تأثير السيادة كعائق لتحقيق الأمن الخليجي.

أولاً: مفهوم الأمن الوطني أو القومي

إن الأمن الوطني أو القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية، والتي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي ويؤدي حفظ الأمن إلى تحقيق الدولة أهدافها الإستراتيجية القومية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية المحيطة بها، وللأمن الوطني عدة عناصر منها كيان الدولة وفكرة قيامها وهما عنصران معنويان، أما العنصر المادي فهو سكان الدولة ومواردها الاقتصادية، وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد فهو مكشوف سريع العطب بعكس العنصر المعنوي، ونتيجة الفكر الاستراتيجي للقوى التي هيمنت على الخليج فقد كان للمتغيرات الدولية أثر كبير على الأمن القومي الخليجي وتعرض هذا الأمن بفعل هذه المتغيرات إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها.

كما أن القوى الخارجية التي دخلت الخليج كانت تعمل على نسف أسس الاستقرار الاجتماعي فيه من أجل ضمان هيمنتها على خيرات المنطقة، ونظراً لارتفاع الأهمية الإستراتيجية والسياسة للخليج العربي ونفطه لاحقاً، فقد كان من الطبيعي أن يرافق ذلك انخفاض مشاعر الأمن الاجتماعي وتدنيها إلى حدود الشعور بالخطر¹.

¹ الدكتور. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية مرجع سابق، ص 53.

ويمكننا القول أن مفهوم الأمن الوطني قد اكتسب طابعا عسكريا في بدايته¹، ثم تطور إلى أن أصبح الأمن الوطني للنظام-أي نظام- مرتبطا بأمن الأنظمة الجزئية والفرعية التي يحتويها هذا النظام، والتي تشكل متضامنة النظام الأكبر، وأصبح بذلك مفهوم الأمن الوطني له أهمية كبرى في حياة الدول، وذا تأثير كبير على مجريات الأمور بها، إلى أن أصبح مفهوم الأمن الوطني حديثا يقصد به حماية الدولة ونسيجها الاجتماعي ضد أي مخاطر تهددها أو قد تهددها سواء من الداخل أو من الخارج، وهذا هو المفهوم الشامل للأمن الوطني بأبعاده الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويبدو أن مفهوم الأمن الوطني تأثر في تطوره بالطفرة التكنولوجية والتطور العلمي والمعرفي ليأخذ مفهوما أوسع².

ثانيا: مفهوم الأمن الجماعي:

عرف الفقهاء الأمن الجماعي بعدة تعريفات من بينها:

- الأمن الجماعي هو النظام الذي يهدف إلى حفظ السلام من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة، تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم³.
- الأمن الجماعي هو النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها، والسهر على أمنه من الاعتداء⁴.
- الأمن الجماعي يقصد به تهيئة الأحوال لقيام السلم الدولي، أو لمنع ظاهرة الحروب⁵.

¹ عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري - رؤية سوسولوجية، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1992م، ص 7.

² د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 23.

³ د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م، ص 17.

⁴ د. محمد طلعت الغنيمي، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 29.

⁵ د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 1980م، ص 77.

ويبدو أن الأمن مفهوم متطور غير جامد يعني أشياء مختلفة في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة وبذلك فهو مفهوم متجدد يواكب تطورات الأوضاع المحلية الإقليمية¹، وبما أن الأمن الجماعي شكل من أشكال التعاون الدولي قد يؤدي إلى الاندماج أو التكامل، فإن هذا شجع دول الخليج على إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي تبنى تحقيق الأمن الجماعي عن طريق إستراتيجية أمنية لها جانبان، جانب داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية وجانب خارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية، ودعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراء التدريبات المشتركة خاصة في إطار برامج قوات درع الجزيرة، ولكن من الواضح أن ربط مفهوم الأمن بالقوة العسكرية هو ربط غير صحيح، لأنه يهمل أمور أخرى تدخل في صلب مفهوم الأمن الذي يتسع ليشمل الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الاجتماعي والأمن الثقافي.

ثالثاً: السيادة كعائق لتحقيق الأمن الجماعي الخليجي

إن ظهور التنظيمات الإقليمية التي تحقق غايات ومنافع مشتركة، ولها أجهزة تشريعية وتنفيذية، وتقيّد الدول المنظمة إليها بقراراتها لما لها من قوة إلزامية، له تأثير كبير على السيادة الوطنية، ولهذا تبرز السيادة الوطنية كعائق أمام تحقيق الأمن الجماعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أن فكرة السيادة في الخليج العربي حتى وان كانت فكرة غريبة، فقد وجدت أرضاً خصبة لتضرب بعروقها بقوة في وجدان الكيانات السياسية الخليجية فاستوطنت محمية بالنظم السياسية القائمة.

وجاء العمل الخليجي المشترك في الثمانينيات محاطاً بالعديد من العقبات، فكانت معظم قرارات المجلس قرارات استرشادية غير إلزامية، لأنه كان من العسير إلزام ست إرادات منفصلة ومستقلة، ولهذا كانت المفاوضات شاقة وطويلة.

¹ الدكتور. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و اشكاله من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص

على رغم أن فكرة السيادة قد تم تجاوزها في أماكن أخرى من العالم في ظروف أقل إلحاحاً من الظروف التي عاشتها دول الخليج في الثمانينيات، حيث أنه تزايد في المجتمع الدولي المعاصر اعتماد الكثير من دول العالم بعضها على بعض في مجال حماية أمنها القومي، من خلال الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن واتفاقيات الدفاع المشترك، و نجد أن هذا الاعتماد يجد من سلطة الدول خاصة في المجال الذي يمتد إليه مفعول المعاهدات والاتفاقيات¹.

لقد حدد الخليجيون في بيان تأسيس المجلس أن الوحدة هي الهدف الأسمى والمنتهى المنشود لجهودهم التعاونية من خلال المجلس، لكن هذا الهدف السامي كان من الطبيعي أن يصطدم بعوائق لعل أولها عدم وجود الحافز الحقيقي الذي يجعل دول المجلس تتخلى عن سيادتها المطلقة لصالح سلطة فدرالية تضر بحس الاستقلال الوطني، لذا تسلحت كل دولة من دول المجلس بحق الاعتراض على كل ما لا يروق لها من قرارات، بحكم أن قرارات المجلس تخضع للإجماع و أي رفض منفرد يلغي ذلك القرار، أما من الناحية الاقتصادية قد حالت السيادة ومعها عوائق أخرى دون تحقيق معظم ما اتفق عليه في الاتفاقية الاقتصادية التي هي المرجعية الوحيدة للتعاون الاقتصادي الخليجي، والتي دعت إلى قيام منطقة تجارة حرة، وجمارك موحدة، وحرية انتقال للأموال وسياسة نقدية واحدة، ثم عملة خليجية موحدة²، لكن كل هذا لم يتحقق بشكله المنشود، وما زالت قرارات المجلس تتطلب صدور تشريعات داخلية حتى يتم العمل بتلك القرارات.

وفي الجانب الأمني امتنعت الكويت عن الموافقة على الاتفاقية الأمنية بدعوى تعارضها مع السيادة الوطنية، كما حالت السيادة الوطنية دون تخلي بعض دول المجلس عن جزء من قواتها المسلحة لزيادة فعالية قوات درع الجزيرة³.

¹ الدكتور ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 576.

² انظر الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

³ الدكتور ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، نفس المرجع،

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنظيمها حكومياً بحتاً، وقد تم تحديد أجهزته في المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة¹، وهذه القطاعات الثلاثة التي تدير المجلس ليست أوسع من القطاعات الشعبية التي لا تمثل لها من خلال برلمان منتخب أو معين من أبناء الشعب، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، على رغم أن القرارات الصادرة تتعلق بمصالح المواطن الخليجي، ومع مرور السنوات بدأ قادة دول المجلس يدركون أن التمسك المبالغ فيه بمفهوم السيادة التقليدي هو الذي يعرقل مساعي الوحدة التي يسعى إليها المجلس كهدف رئيسي².

الفرع الثاني

مفهوم أمن الخليج بالنسبة لدول المجلس

أكد أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دوراته المختلفة أن أمن الخليج يهم الدول الأعضاء فقط، وأن من مصلحة المنطقة إبعادها عن الصراع الدولي، كما اعتبرت دول المجلس أمنها جزءاً من الأمن القومي العربي، لهذا قدمت الكثير من المبادرات لحل المشاكل العربية، كما رأت دول المجلس أن أمنها يعتمد على القوة الذاتية الخليجية، وهذا ما دفع وزراء الدفاع إلى وضع تصور شامل لخطة دفاعية وهي إنشاء قوة دفاع مشتركة تقوم بين دول المجلس، ويأخذ أعضاء مجلس التعاون الخليج بالمفهوم الشامل الشامل لأمن الخليج العربي وهو على النحو التالي:

1- الأمن الداخلي لمكافحة الجريمة و المخدرات، وتطوير الأمن والدفاع المدني وكل ما يتعلق باستقرار الأوضاع الداخلية.

2- أمن النظم السياسية لتحقيق الروابط بين الحاكم والمحكوم، وزرع الثقة المتبادلة بينهما، وإحساس المواطن بالانتماء لوطنه وأمته.

¹ انظر المطلب الخاص بالأجهزة الرئيسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في الفصل التمهيدي، ص 71.

² تصريح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في القمة الثانية والعشرين بمسقط بتاريخ 31 ديسمبر 2001م

3- المحافظة على البنيان الاجتماعي للمجتمع الخليجي، والقضاء على التقاليد الوافدة.

4- تنمية روح الانسجام السياسي بين أعضاء المجلس، بإزالة الخلافات والمنازعات التي تدور بين أعضائه بالطرق السلمية¹.

وبالنسبة لرؤية دول المجلس لأمن الخليج العربي فيمكن تحديدها كالاتي:

أولاً: المملكة العربية السعودية

يعتبر أمن الخليج العربي احد المحاور الرئيسية للأمن الوطني السعودي، كما أن الدور السعودي يعتبر أساسيا في أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي.

وتقوم رؤية المملكة السعودية لمفهوم أمن الخليج العربي على ثلاثة عوامل و هي:

1- الموقع الاستراتيجي للمملكة السعودية.

2- التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

3- العقيدة الدينية للنظام الأساسي السعودي.

وقد ركزت المملكة السعودية في البداية على إبعاد منطقة الخليج عن الحرب الباردة، كما رفضت إقامة أية قواعد عسكرية أمريكية في الخليج العربي قبل الغزو العراقي للكويت².

وبعد الغزو سعت المملكة نحو تثبيت الحدود بين الدول الأعضاء وذلك لإبعاد المنطقة عن صراعات الحدود، وبدأت في تأمين قدراتها العسكرية عن طريق تطوير قواتها العسكرية وذلك بعقد العديد من الصفقات العسكرية مع الدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 66-67.

² عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر 1999م، ص 36.

ثانياً: دولة الكويت

يرتكز أمن الخليج العربي من وجهة النظر الكويتية على:

1- إبعاد الكويت ومنطقة الخليج العربي عن الصراع الدولي.

2- الاهتمام بالناحية التعليمية ودراسة أوضاع المنطقة لكي تواجه الأطماع الخارجية.

وكانت دولة الكويت ترى أنه للحفاظ على أمن الخليج العربي يجب عليها إتباع سياسة متوازنة تجاه القوى العالمية، ولذلك رفضت الكويت التواجد العسكري الأجنبي بالمنطقة لما فيه من تهديد لدول الخليج.

لكن عقب الغزو العراقي للكويت تغيرت جهة النظر الكويتية تجاه مسألة أمن الخليج، حيث دخلت القوات الأجنبية وأصبح أمن الخليج ليس بيد دوله وإنما في يد القوى الأجنبية بالاتفاق مع دول المنطقة¹.

ثالثاً: الإمارات العربية المتحدة

ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن التهديدات الخارجية هي الأساس الذي ينبغي التعاون بين دول المجلس على مواجهته، وتعتقد أن احتلال إيران لجزرها منذ 1971م هي من أوضاع عوامل التهديد الخارجي لأنها أو لأمن المنطقة العربية بصفة عامة، وأنها تعتبره اعتداء على الأمن القومي العربي.

وترى أن أفضل حل للمشكلة هو عن طريق التسوية السلمية دون الدخول في أي نزاع مسلح، وقد أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير قواتها المسلحة منذ الغزو العراقي للكويت، ولكنها لم تقدم أي مشروع لإنشاء قوات عسكرية في الخليج.

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 70.

رابعاً: سلطنة عمان

تعتمد رؤية سلطنة عمان لأمن الخليج العربي على القدرة العسكرية لكل دول الخليج العربي حيث تقدمت بمشروع لحماية أمن الخليج العربي، وهو عبارة عن إنشاء جيش تموله الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي يكون هدفه المحافظة على مصالح الخليج الاقتصادية، والرد على أي اعتداء خارجي، ومع ذلك قوبل هذا المشروع العماني بالرفض من بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

خامساً: دولة قطر

تختلف وجهة نظر دولة قطر مع نظرة بعض الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ترى أنه من الواجب عقد اتفاقات أمنية مع إيران لأنها ترى في استقرار أمن الخليج استقرار باقي الأوضاع في المنطقة الخليجية، وربما كان هذا الرأي من دولة قطر متأثراً بالعلاقات الاقتصادية القائمة بينها وبين إيران.

وقد اهتمت دولة قطر ببحث التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وعلى الأخص بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقعت عام 1993م مذكرة تفاهم حول التعاون القطري البريطاني في مجال المعدات الدفاعية والخدمات المرتبطة بها.

لذلك فان وجهة النظر القطرية تقوم على تعاون أمني بين دول المنطقة مع عقد اتفاقيات أمنية مع الدول الأجنبية¹.

سادساً: مملكة البحرين

تعتمد مملكة البحرين في نظرتها لأمن الخليج العربي على المفهوم الشامل بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية، فهو تعاون كامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع إعطاء أولوية بارزة للعامل العسكري في المنطقة، وربما يعود هذا لشعور المملكة بخطورة المطالب الإيرانية المتكررة

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 72.

بضم البحرين إليها ووضعها تحت سيادتها، وهو ما دفع مملكة البحرين لعقد اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991م، وتوقيع اتفاقية دفاعية مشابهة مع بريطانيا، كل هذا جاء نتيجة الشعور بالخطر الإيراني الذي كانت المملكة تراه التهديد الخارجي الأكبر للمنطقة.

وقد اقترحت مملكة البحرين في عرض لها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ثلاثة عناصر لتحقيق الأمن الخليجي العربي وهي:

1- الالتزام بمبدأ حل المنازعات عن طريق الوسائل السلمية.

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام مبدأ سيادة كل دولة من دول المنطقة

الخليجية على مواردها القومية والاقتصادية.

3- تحقيق الأمن الجماعي عن طريق تحقيق التنمية الشاملة في جميع جانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹.

لكل هذا جاء قيام مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمن جماعي لدوله، و صارت دول الخليج العربي ترى أن أمن الخليج هو أمنها كدول، بالإضافة إلى حماية و تأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول، ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية فان ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية².

وتبنت دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و حل الخلافات بالطرق السلمية، و مبدأ التعايش السلمي، والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون و إبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي.

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 73.

² الدكتور ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 57.

الفرع الثالث

المفهوم الإيراني لأمن الخليج

إن الموقع الاستراتيجي الهام لإيران وعدد سكانها أعطياها مركزا مهيمنًا وعمقا استراتيجيا طبيعيا في الخليج، وانطلاقا من رؤيتها للخليج بأنه ممر محلي وليس ممر دولي، فبالنسبة لإيران كان التهديد الرئيسي لأمن الخليج ينبع من التدخل الخارجي والوجود الأجنبي بالمنطقة.

ولذلك فإن وجود أي قوات عسكرية أجنبية في الجوار الخليجي لإيران يؤثر على رؤيتها لأمن الخليج وطبيعة علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى استراتيجياتها العسكرية وخططها الدفاعية فضلا عن تقديرها لمصادر الخطر الخارجي على الدولة والنظام¹.

فقبل قيام الثورة الإيرانية لعب شاه إيران دورا كبيرا كبديل عن الوجود الأجنبي، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية أصبحت إيران ترى أن أمن المنطقة يجب أن يكون شأنا داخليا ونادت بضرورة تشجيع التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة بالطريقة المشابهة لنموذج الاتحاد الأوروبي.

و نتيجة لهذا المفهوم فإن إيران ترفض الاتفاقيات و الترتيبات الأمنية كافة التي تعقد مع دول خارج المنطقة بما فيهم العربية، حيث جاهدت إيران منذ مطلع القرن العشرين على إبعاد معيار العروبة من استراتيجيات الأمن الخليجي.

كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج مع أمن دول وسط آسيا، إذ تعتبر إيران نفسها الموازن والرابط لطرفي الأمن بين الخليج العربي و دول وسط آسيا.

ورغم رفض إيران لأي وجود أجنبي بالمنطقة إلا أنها بعد حرب العراق وجدت نفسها محاطة بالطوق الأمريكي من أفغانستان إلى العراق، وهو ما دفع إيران إلى انتهاج عدة آليات لضمان دور فاعل في أمن

¹ د. شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي - الاستمرارية والتغير -، الطبعة الأولى، دار العين للنشر،

الخليج، أولها محاولة ممارسة نفوذ لدى شيعة العراق كمحاولة لإيجاد أوراق تفاوضية في علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيها تطوير قدرتها النووية التي أثارت جدلا كبيرا على المستويين الإقليمي والدولي¹.

المطلب الثاني

الجهود الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تضم الجهود الأمنية معنى واسعا يشمل الأمن الداخلي و الخارجي، إلا أنه سيتم التركيز في هذا المطلب على الجانب العسكري منه لارتباطه أكثر بالأحداث الخطيرة التي مرت بها المنطقة، من دون تهيمش الجانب الأمني بمعناه الواسع، وإن كانت جهود المجلس في هذا المجال تتمثل في إقرار إستراتيجية أمنية شاملة².

الفرع الأول

التحديات الأمنية للمجلس

يواجه مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن تحديات عديدة تشترك معظمها في سمة رئيسية هي قابليتها للانفجار، بعضها نابع من البيئة الداخلية، والآخر من البيئة الإقليمية، إلا أن ثمة ترابطا واضحا بينها.

¹ أشرف محمد كشك، أمن الخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية، العدد 155 المجلد 39، القاهرة، يناير 2004م، ص 150.

² تم إقرار هذه الإستراتيجية الأمنية الشاملة في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فيفري 1987م، و صادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض، و هي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل و لهذه الإستراتيجية أهداف عامة كما حددت وسائل تنفيذها.

أولاً: التحديات الإقليمية

أغلب هذه التحديات ناتج عن الحروب المختلفة التي عرفتها منطقة الخليج، والتدخل الأجنبي بالمنطقة، خاصة الاحتلال الأمريكي للعراق، وترتبط بتخبط أو فشل السياسات الأمريكية في التعامل مع مرحلة ما بعد الحرب، ومن أهم هذه التحديات:

1- الانفلات الأمني في العراق والذي كان ولا يزال حتى اليوم عاملاً رئيسياً لزيادة قلق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وارتباكها في مواجهة التحديات التي يفرضها هذا الوضع المتدهور وتأثيراته السلبية على أمن المنطقة.

2- أزمة الملف النووي الإيراني وهي أكثر الملفات قابلية للانفجار وتندرج بتداعيات خطيرة على منطقة الشرق الوسط كافة، فاندلاع أي حرب بالمنطقة قد يجعل دول المجلس مستهدفة.

3- اختلال توازن القوى بالمنطقة وهذا بعد تفكيك وحل الجيش العراقي، وبروز إيران من جديد كقوة إقليمية بالمنطقة.

4- الأوضاع المتدهورة بالقرب من دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في سوريا والعراق واليمن، نتيجة التدخل الأجنبي والذي يدفع إلى انهيار قدرة الدولة على الحفاظ على احتكار استخدام القوة، مما يؤدي إلى انتشار الميليشيات المسلحة وتساعد التهديدات الإرهابية¹.

ثانياً: التحديات الداخلية

وهي تحديات لا تنفصل عن التحديات السابقة النابعة من البيئة الإقليمية وتمثل فيما يلي:

¹ محمد عبد الله بونس، الهوة الفاصلة: أدبيات ما بعد التدخل الخارجي في ضوء التجارب الدولية، ملحق السياسة الدولية، العدد 195،

المجلد 49، القاهرة، يناير 2014م، ص34.

1- تنامي الأصولية والجماعات الراديكالية في المنطقة، وهو في الحقيقة من تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، حيث وجدت الدعوة إلى الجهاد ضد القوات الأمريكية مناخا خصبا لها، ومما زاد في حدة الأمر اتهام الإسلام بالإرهاب وملاحقة التيارات الإسلامية في العالم، ما غذى التطرف والعنف.

2- تعرض دول المنطقة لموجة من العنف والإرهاب، خصوصا بعد الحرب على العراق حيث تحول العراق بعد احتلاله وحتى الآن إلى قاعدة خلفية لعدد من الميليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة¹.

3- تسييس الطائفية، والتي أصبحت أحد مهددات الأمن والاستقرار في المنطقة، وخاصة في البحرين، أما في السعودية فيتمركز الشيعة في المنطقة الشرقية وأهم مركز لهم مدينة القطيف²، وزادت مؤخرا مطالب شيعة دول مجلس التعاون الخليجي للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية، أسوة بما حققه شيعة العراق³.

4- تحديات الإصلاح والديمقراطية، حيث أطلقت دول المجلس موجة من الإصلاحات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، خاصة في ما يتعلق بحقوق المرأة السياسية وحقوق الإنسان بصفة عامة، وتم إعادة النظر في مناهج التعليم، ولكن هذه الإصلاحات بدأت في الخفوت مع تراجع حماس الولايات المتحدة الأمريكية للديمقراطية بعد فشل النموذج العراقي، وتخوف الولايات المتحدة من وصول الإسلاميين إلى السلطة، وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي فان التراجع عن الإصلاحات يمثل تحديا أمنيا خطيرا.

5- العمالة الأجنبية، وهي من أخطر التحديات التي تواجهها دول المجلس، حيث تحولت المجتمعات الوطنية في ثلاث دول خليجية إلى أقليات داخل أوطانها، حيث بلغت مثلا نسبة الأجانب بدولة قطر إلى

¹ انظر المبحث الخاص باحتلال العراق في الفصل الثاني من الباب الاول، ص 143.

² محمود شاكر، سكان العالم الإسلامي، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م، ص 29.

³ د. اشرف سعد العيسوي، أمن الخليج .. تحديات ومخاطر جديدة، السياسة الدولية، العدد 171، القاهرة، يناير 2008م، ص 70.

75 بالمائة عام 2007م¹، مما أدى إلى حالة شديدة من الاغتراب يعيشها المواطنون والوافدون معا، وهذه الحالة تدفع نحو تطور مجتمع بلا هوية.

كما أن حالات الاضطهاد التي يتعرض لها الكثير من العمال الأجانب وتدني حقوقهم على المستوى الاقتصادي والسياسي، جعلت قضايا العمالة الأجنبية في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة أداة للضغط السياسي من جانب الدول والمنظمات الحقوقية الدولية، ووسيلة للتدخل الخارجي في شئون دول الخليج².

الفرع الثاني

الإستراتيجية الأمنية لدول المجلس

كانت الاتفاقية الأمنية لدول المجلس وتطوير التعاون الأمني والعسكري الخليجي أهم محاور الإستراتيجية الأمنية للمجلس، لذلك سيتم التطرق لتطور التعاون الأمني أولا، ثم تطور التعاون العسكري الخليجي ثانيا.

أولا: تطور التعاون الأمني في ظل المجلس

نظرا للهواجس الأمنية للدول أعضاء المجلس، جاءت الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين أعضاء الهيئة المذكورة.

وهي اتفاقية إلزامية لمن وقع عليها وصادق عليها وفق نصوص موادها، وقد أقرها المجلس الأعلى في مؤتمر القمة الخامس عشر لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في المنامة بدولة البحرين في شهر ديسمبر 1994م.

¹ World Fact Book, **Year Book, Gulf Area**, Population, 2009, PP14-15.

² عمر هشام الشهابي، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق،

وتحتوي الاتفاقية على 18 مادة فضلا عن الديباجة التي تؤكد على مجموعة من المبادئ العامة ذات الصلة بالأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز وحدة الصف لتحقيق الدفاع المشترك، وصيانة الأمن والسلم في المنطقة وفقا لما تقضي به أحكام النظام الأساسي للمجلس وميثاق الجامعة العربية فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة¹، ولكن هذه الاتفاقية لم ترى النور خلال عقد الثمانينات لاعتراض الكويت عليها، فقد كان مجلس الأمة الكويتي ضد هذه الاتفاقية منذ البداية متذرعاً بدستور الكويت الذي يمنع أن تدخل قوات من دولة أخرى حدود الكويت لمطاردة المطلوبين².

أما في مجال التعاون الأمني الداخلي فقد تم إلغاء تأشيرات الدخول التي كانت تطلبها عمان من بعض مواطني دول المجلس، كما تم وضع تدريبات مشتركة لرجال الأمن و أجهزة مكافحة المخدرات، و تم أيضا إجراء العديد من التدريبات و الأعمال المشتركة في الميادين الأمنية و المرور والدفاع المدني والهجرة والجوازات، كما أصدر المجلس قوانين استرشادية في المجالات التي سبق ذكرها كي لا تتعارض مع مبدأ السيادة المحلية لدول المجلس³.

وفي المجال العسكري فقد حظي التعاون العسكري باهتمام كبير من المجلس حيث تم اعتباره أهم مجالات التعاون بين الدول الأعضاء، وأكدت دول المجلس على ضرورة النظر إليه بعين المساواة مع التعاون الاقتصادي و السياسي.

¹ أميرة إبراهيم حسن دياب، مجلس التعاون الخليجي والأمن الإقليمي 1990-2003، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية،

إشراف الأستاذة الدكتورة هدى حافظ ميتكيس، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009م، ص 99.

² وقع على هذه الاتفاقية وزراء الداخلية في كل من الإمارات العربية المتحدة و البحرين و العربية السعودية و عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض كما بارك المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشر في البحرين في ديسمبر 1994م هذه الخطوة داعياً بقية الدول الأعضاء إلى التوقيع على هذه الاتفاقية.

³ الدكتور ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص

لذلك تم وضع الخطوط العريضة للتعاون العسكري المتمثلة في إقرار العديد من الوثائق والدراسات المتعلقة بالسياسة الدفاعية و التصور الاستراتيجي و مجالات التعاون العسكري المختلفة، وقد تمثلت أهم مبادئ الإستراتيجية الدفاعية منذ عام 1981 في التالي:

ا- حماية أمن المنطقة و سلامتها، و توفير الاستقرار و الرخاء لشعوبها.

ب- الدفاع الجماعي عن أمن دول المجلس و سلامتها.

ج- قطع الطريق و سد الثغرات أمام القوى الكبرى التي تريد أن تتربص بالمنطقة.

د- العمل على أن تكون القوة العسكرية لدول المجلس قوة ردع و سلام و ليست قوة عدوانية.

هـ- اعتبار القوة العسكرية لدول المجلس جزءا لا يتجزأ من الطاقات العربية توجهها و أهدافا.

ولم تخرج توصيات المجلس الأعلى ولا توصيات مجلس وزراء الدفاع و رؤساء الأركان طوال عشر سنوات عن التركيز على بناء القوى على أساس البناء الذاتي، و توحيد العديد من إجراءات العمل و التدريب و توافق الأنظمة و تطوير قوة درع الجزيرة و إجراء التمرينات المشتركة، وهذا يدل على تصميم دول المجلس على الدفاع عن أمنها و مقدراتها¹، وهذا ما يبدو واضحا من خلال بيانات الدورات الأولى للمجلس الأعلى.

ثانيا: تطور التعاون العسكري الخليجي

كان الدافع الأمني أهم دافع لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليكون مظلة إقليمية لدوله في مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد أمنها، و المطامع الإقليمية خاصة بعد الثورة الإيرانية و الحرب العراقية-الإيرانية، فلقد قام لمواجهة التحديات بشكل جماعي و لتجاوز صعوبات العمل المنفرد.

¹ الدكتور ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و أشكاله من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية، مرجع سابق، ص 556-

ودفعت هذه الظروف العاصفة بالمجلس إلى أن يبحث في شأن التعاون العسكري بين أعضائه، فقدم وزراء الدفاع توصيات تهدف إلى ضرورة بناء القوة الذاتية لدول المجلس، والتنسيق بينها بما يحقق الاعتماد على النفس في المجال الدفاعي، و لكن بعد عبور القوات الإيرانية للحدود العراقية في 1982م كان لا بد من عمل شيء أكثر من التوصيات فجاءت قوة درع الجزيرة.

1- قوة درع الجزيرة

وقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية علنا مع العراق وقدم له المساعدات، فأصبح ممكنا بعد ذلك الإعلان عن تشكيل قوة للتدخل السريع فظهرت إلى الوجود قوة درع الجزيرة كأول تعاون عسكري بين هذه الدول، وهو التطور الأبرز بين الانجازات التي حققتها دول المجلس في المجال العسكري، ولذلك سارع المجلس إلى نفي الاتهامات الموجهة إليه بأنه حلف عسكري، وأعلن الأمين العام للمجلس عبد الله بشارة في عام 1984م إن قوة درع الجزيرة تشكلت بسبب ظروف الحرب العراقية-الإيرانية و أنها ستنتهي بانتهاء الظروف التي أوجدتها¹.

لقد كان إنشاء هذه القوات في بداية الأمر لمجرد التأكيد على التزام دول الخليج بالدفاع المشترك بعضها عن بعض، ولم يكن الردع ضمن إمكانيات بداية إنشائها، وكانت جوانب القصور في قوة درع الجزيرة ظاهرة معروفة منذ إنشائها في منتصف الثمانينات، وقد تعرضت لانتقادات محلية عدة، لكن طغيان العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية على الجانب العسكري بين دول المجلس أبعد الأنظار عن هذا الجانب²، وكانت أول هزة لهذه القوة قد جاءت في صيف 1987م، عندما تعرضت الكويت لعدوان إيراني واضح ولم تتدخل قوات درع الجزيرة رغم مساعي الأمين العام للمجلس بسبب تحفظ بعض الدول الخليجية.

¹ كان ذلك في تصريح للأمين العام للمجلس عبد الله بشارة في عام 1984م.

² الدكتور. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق،

و لم يكن نظام القيادة و السيطرة هو ما كانت تحتاج إليه قوات مجلس التعاون الخليجي فقط، بل كانت تفتقد توحيد هيكل تعاونها من خلال وحدة القيادة، و تفتقد وضع عقيدة قتالية مشتركة توضح كيف تقاتل هذه القوات في الميدان بالأسلوب نفسه والأولويات نفسها، من حيث تبني الدفاع أو الهجوم أو الاقتصاد في الجهد حتى وصول التعزيزات، وكان هناك قصور في عمليات الإمداد و التموين التي افتقدت البنية التحتية من آليات و رجال و خطط، وهكذا لم تستطع دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تحقيق قيادة عسكرية موحدة، كما فشلت قوة درع الجزيرة في إدارة معركة ناجحة، بسبب فقدانها القيادة و السيطرة والاتصالات والاستخبارات.

و بعد نهاية الحرب العراقية-الإيرانية تقلصت حماسة دول المجلس لهذه القوة عما كانت عليه عند تشكيلها، و تقلصت المساهمات إلى الحد الذي لم يعد يسمح بتشكيل قوة جماعية، و كان من تبعات ذلك أن قوة درع الجزيرة لم تتدخل لمواجهة الغزو العراقي للكويت، و قد برر عدم التدخل بعدم طلب الكويت ذلك رسمياً.

وهكذا وصلت جهود المجلس إلى أن الأمور قد انتهت إلى عدم إمكان قيام جيش خليجي موحد، لوجود صعوبات عدة منها اختلاف المصالح، و الخلافات التاريخية الحدودية، و اختلاف القدرات المالية، و قلة القوة البشرية، و غياب إستراتيجية موحدة للتسلح¹.

2- صناعة السلاح الخليجية

كان الهدف الأول من وراء محاولات تطوير صناعة السلاح الخليجي تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في التسلح، وكذلك توحيد أداة القتال في أيدي الجنود الخليجين، لكن افتقار المنطقة للكادر البشري ذي القدرات الفنية العالية، و عدم تملكها لأي عنصر من عناصر قيام الصناعة إلا الطاقة، مع غياب كامل للقاعدة الصناعية العسكرية، جعل هذه المحاولات الخليجية تفشل فشلاً ذريعاً، إلا بعض المحاولات

¹ الدكتور ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 572.

المحتشمة للمملكة السعودية التي تملك صناعة ذخائر وسلاح خفيف، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة يمكن تحويلها فيها إلى هيئة خليجية لصناعة السلاح.

هذا بالإضافة إلى أن الحصول على الذخيرة أصبح أقل تكلفة من إقامة صناعة لها، مع احتساب عامل مهم وهو قلة العنصر البشري بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فهي بحاجة إلى تعويض ذلك بالسلاح المتفوق تكنولوجيا، وهو ما تعجز عن توفيره محليا لأسباب كثيرة، وقد تم الاتفاق بين الدول أعضاء المجلس على إقامة صناعة سلاح خليجية مشتركة¹، وكان هذا الاتفاق يهدف إلى :

1- تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوش المجلس.

2- العمل على إيجاد سلاح خليجي موحد لجيوش المجلس يساعد على تكامل التدريب

3- التنسيق و التعاون، والقضاء على التبعية لمصادر السلاح.

ولكن كما قلنا سابقا أن هذه الأهداف لم تتحقق، وأن محاولات إنشاء صناعة خليجية للسلاح فشلت فشلا ذريعا.

المبحث الثاني

محددات التوجه الإقليمي لدول المجلس

تخضع التوجهات الإقليمية نحو البيئة الإقليمية المحيطة لمجموعة من المحددات والعوامل الحاكمة، يتسم بعضها بالثبات والديمومة، بينما يشهد البعض الآخر تحولا وتجديدا في ضوء المتغيرات والتطورات الجارية داخليا وإقليميا وعالميا.

¹ تم هذا الاتفاق في الدورة الرابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ 7-9 نوفمبر 1983م.

تندرج ضمن الثوابت العوامل المعروفة مثل الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية المتاحة، والخصائص الاجتماعية والثقافية، بينما تشمل المتغيرات الأوضاع السياسية والقدرات العسكرية للدولة وطبيعة علاقاتها الخارجية.

ومن العسير أن يتم الفصل كلياً بين الثوابت والمتغيرات، خاصة أن بعض الثوابت ذاتها تتعرض للتطور أو التطوير، بينما أحياناً تكتسب بعض المتغيرات ثباتاً أو على الأقل استمرارية لمدى زمني معين¹، ومن بين أهم المحددات البالغة التأثير في التوجه الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي المحددات التالية:

المطلب الأول

الخبرة التاريخية

رغم التحولات المتلاحقة التي يشهدها العالم المعاصر، إلا أن الخبرة التاريخية لا تزال تلعب دوراً مهماً في تحديد رؤى وإدراك الدول والشعوب، وتمثل الانقسامات والتفاعلات المشحونة التي شهدتها العالم العربي في العقود الثلاثة الماضية جزءاً أساسياً من المخزون الفكري والسياسي، الذي تستمد منه كل من دول الخليج (الست) وبقية الدول العربية الصورة الذهنية لكل لدى الأخرى، وهو ما ينطبق أيضاً على الدول الإقليمية غير العربية، سواء إيران أو تركيا أو إسرائيل.

وهناك أمثلة عديدة على ما تركته تلك الخبرة التاريخية من بصمات على العلاقات والتفاعلات، عطفاً على الإدراك والتصورات، من بينها الانقسام العربي في الخمسينيات والستينيات إلى معسكرين، أحدهما راديكالي ثوري (بزعامه مصر عبد الناصر)، والآخر تقليدي محافظ (بزعامه المملكة السعودية)، وكان للمعارك السياسية التي خاضها المعسكران مردود سلبي على البعد الإدراكي لدى الجانبين للتوجهات والعلاقات بينهما.

¹ سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية.. التوجهات والسياسات، مرجع سابق، ص 77.

ويبقى المثال الأكثر وضوحاً وقرباً هو مثال الغزو العراقي للكويت بما تركه من بصمات سلبية في الإدراك، وبالتبعية في السلوك الخليجي تجاه الدائرة الإقليمية، وتحديد العربية¹.

وفي الاتجاه المعاكس ترك الاحتلال الأمريكي للعراق بدوره تداعيات يصعب إغفالها لجهة الصورة الذهنية لدى بقية الدول العربية عن سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، وحدود ارتباطها بالإطار العربي، ومدى التزامها بمقتضياته مقارنة بعلاقتها وروابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية²، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للحالة الإيرانية، فالخبرة التاريخية سواء القديمة أو المعاصرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران هي خبرة سلبية على العموم، ما ينعكس بالضرورة على السلوك الخليجي تجاه إيران، مع ملاحظة أن السلوك قد لا يعكس بدقة القدر ذاته من السلبية الكامنة في الإدراك الخليجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دولة الجوار المباشر والعضو الشريك في النظام الإقليمي الخليجي.

ذلك أن الفرق الشاسع في القوة الشاملة بين إيران والدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، يكفي بل يفرض وجود مسافة كبيرة بين عمق الإدراك والنظرة السلبية الخليجية تجاه إيران، والسلوك الفعلي أو العلني إزاءها³.

المطلب الثاني

النظم السياسية وصنع القرار

من أكثر المحددات والعوامل المؤثرة في التوجه الخليجي نحو البيئة المحيطة، والنعكس أيضاً، البيئة الداخلية بمختلف ملامستها ومعطياتها، فلسنوات طويلة، كان هناك اختلاف في طبيعة النظم السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية (عدا المغرب، والأردن بشكل جزئي) وانعكس هذا الاختلاف على العلاقات والتوجهات المتبادلة، ليس بشكل مباشر وإنما من خلال التباين في طريقة صنع

¹ انظر تبعات الغزو العراقي للكويت في الفصل الثاني من الباب الأول، ص 136.

² انظر أيضاً تداعيات احتلال العراق في الفصل الثاني من الباب الأول، ص 146.

³ سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية.. التوجهات والسياسات، مرجع سابق، ص 77.

واتخاذ القرار، وان جمعت بين الجانبين (دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية) قواسم مشتركة تميز الأوضاع السياسية العربية بشكل عام.

أهمها في هذا السياق الشخصية والمركزية في القرار السياسي سواء الداخلي أو الخارجي، ويكمن الانعكاس المهم لهذه السمة المشتركة فيما يتصل بالتوجهات والعلاقات الخليجية-العربية في ارتباط توجهات محددة في مراحل زمنية معينة بشخصيات وقيادات بعينها.

ويتضح تأثير هذا العامل أكثر بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية لبعض دول المجلس، نتيجة تغير شخص القائد أو بعض المسؤولين الكبار في النخبة الحاكمة.

المطلب الثالث

الأوضاع الاقتصادية

كان النفط ولا يزال المصدر الرئيسي للدخل القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد أثر النفط في السياسة الخارجية لدول المجلس بشكل عام من عدة نواح من بينها:

- خضوع النفط كواحدة من القضايا الأساسية في السياسات العالمية للاعتبارات السياسية وطبيعة العلاقة مع الدول المستهلكة، أكثر من خضوعه لاعتبارات العرض والطلب.

- بواسطة النفط عرفت السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ما يسمى-دبلوماسية المعونات- خصوصا في علاقاتها ببقية الدول العربية، وكذلك مع بعض الدول الأخرى في إفريقيا وآسيا.

- يمثل النفط قيودا ضاغطة على السياسة الخارجية الإقليمية بسبب الحرص على ضمان أمن منابع النفط، وأمن انتقاله من حقوله إلى المستهلكين سواء عن طريق خطوط الأنابيب أو بواسطة الناقلات، وانعكس هذا على السلوك الخليجي تجاه دول المنطقة، سواء العربية أو إيران، بدءا من حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، ثم في أثناء الأزمات المتكررة بين الولايات المتحدة والعراق خلال عقد التسعينيات، وأخيرا تجاه التصعيد الأمريكي ضد إيران بسبب الملف النووي الإيراني.

على الجهة المقابلة نجد أن اقتصاديات معظم الدول العربية الأخرى ضعيفة وعاجزة بسبب عوامل مختلفة، لذلك شكلت العمالة العربية في الخليج واحداً من أبرز مسارات العلاقات بين الجانبين، ففي ضوء أحادية الاقتصاديات الخليجية وعجز الاقتصاديات العربية الأخرى، كان طبيعياً أن تندفق إلى دول مجلس التعاون الخليجي العمالة العربية التي تعاني من البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وتعطل عجلة الاقتصاد ككل.

وبينما رحبت دول المجلس بالعمالة العربية طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تغير الوضع بدءاً من التسعينيات بفعل الاعتبارات السياسية المرتبطة بالمواقف من الغزو العراقي للكويت، ثم دخلت مع الألفية الجديدة عوامل أخرى من أهمها التوجه الخليجي الانفتاحي على العالم ككل، وتبني آليات السوق كمحرك ومحور للسياسات الاقتصادية، مما أدى إلى فتح الباب أمام العمالة الأهمر و الأكفأ بغض النظر عن جنسيتها أو انتماءاتها، ودون أفضلية للدول العربية المصدرة للعمالة، بل كثيراً ما تكون الأفضلية للعمالة من دول أخرى غير عربية.

والنتيجة الطبيعية لكل ذلك أن انحسر تأثير العامل الاقتصادي على توجهات السياسة الخارجية للدول العربية بصفة عامة، وتجاه بعضها بعضاً بصفة خاصة، حيث لا تمثل الروابط والعلاقات الاقتصادية مصدر مصلحة أو تهديد يؤخذ في الاعتبار لدى تخطيط السياسات الخارجية لها¹.

المطلب الرابع

اللاتكافؤ البيئي

يتباين توزيع القوة داخل مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل غير متكافئ، إذ تملك المملكة العربية السعودية أشكالاً متنوعة من مصادر القوة، ومن أهمها الوفرة البشرية، والمساحة الجغرافية الواسعة، ووقوع المقدسات الإسلامية في أراضيها، وهو ما منحها عمقاً استراتيجياً وتميزاً جيوسياسياً،

¹ سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية.. التوجهات والسياسات، مرجع سابق، ص 78-79.

وأعطائها هبة معنوية لدى مختلف دول العالم الإسلامي، وفي المقابل تمثل عمان ندا قويا للمملكة من ناحية القوة العسكرية، كما يظهر التباين بين دول المجلس بوضوح في طبيعة التركيبة السكانية، ليس من ناحية العدد فقط وإنما من ناحية مدى الانسجام والتماسك الديموغرافي في كل دولة، خصوصا العرقي والمذهبي في ضوء وجود نسبة من الشيعة في بعض دول المجلس¹.

ومن أهم آثار هذا التفاوت بين دول المجلس في حجم وتوزيع مصادر القوة، أنه انعكس على العلاقات البينية أولا، ثم على توجهات كل دولة إلى الخارج، سواء الدائرة الإقليمية أو الدائرة العالمية، مثل ما هو حاصل من تنافس سعودي-قطري على لعب أدوار سياسية إقليمية وعربية على الخصوص.

المطلب الخامس

العامل الخارجي

تعتبر العوامل الخارجية من أهم محددات التوجه الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، ويبدو هذا طبيعيا، فجميع الدول أو المنظمات تتأثر بالعوامل الخارجية في توجهاتها ومواقفها، لكن الأمر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي يبدو أكثر من ذلك بحكم الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، والتي جعلت منها ميدانا واسعا لتداخل العلاقات الدولية، ويكفي الإشارة إلى نمط التدخل والتأثير الخارجي الذي غالبا ما يكون باتجاه التحريض أو تحفيز المواقف الخليجية ضد أطراف عربية أو إقليمية، بدأت بالعراق ومرت بسوريا ثم حركة حماس وأخيرا إيران، لكن ليس التدخل كله تحريضا، فهناك في المقابل المحاولات الدءوب من جانب إسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وانعكست هذه المحاولات والدعم الأمريكي لها على تجزئة المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي-الإسرائيلي، وكذلك على علاقة بعض الدول العربية بدول المجلس².

¹ سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية.. التوجهات والسياسات، مرجع سابق، ص 79.

² سامح راشد، نفس المرجع، ص 79.

الفصل الثاني

التحولات الإقليمية منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كما قلنا في مقدمة هذا الباب فان البيئة الإقليمية في منطقة الخليج العربي لم تعرف الاستقرار مطلقا، ويعود ذلك إلى كثرة وتضارب المصالح الإقليمية والعالمية بالمنطقة، وخصوصا منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس في ظل ظروف عاصفة، ميزها ضعف جامعة الدول العربية، وقيام الثورة الإسلامية في إيران، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، وما مثلته من تهديد للأمن العربي عموما، والخليجي بصفة خاصة.

كما واجه المجلس في مسيرته الكثير من المتغيرات الإقليمية العاصفة التي كادت أن تنسف المجلس والمنطقة برمتها، مثل الغزو العراقي للكويت والوجود الأجنبي بالمنطقة والاحتلال الأمريكي للعراق وثورات الربيع العربي وما نتج عنها من انفلات أمني غير مسبوق بالمنطقة كلها، وأخيرا الأحداث في اليمن وتداعياتها على الأمن الخليجي.

لذلك هناك من شبه منطقة الخليج ببؤرة العاصفة، فهي رقعة صغيرة من الهدوء النسبي محاطة ببحار هادرة ومحتدمة من التوتر والتصادم¹.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى تسعة مباحث أولها ضعف دور الجامعة العربية، والذي كان من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تأسيس أنظمة عربية فرعية من بينها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وآخرها التدخل العسكري في اليمن.

¹ محمد الرميحي، الخليج: الفرص والتحديات الحضارية والمعرفية للقرن الواحد والعشرين، الموقع الشخصي للدكتور محمد غانم

الرميحي 2012/04/22م، ص3.

المبحث الأول

ضعف دور الجامعة العربية

تأسست جامعة الدول العربية عام 1945م، وهي من أهم المنظمات الدولية الإقليمية، وتنتمي إليها جميع الدول العربية، لذلك تعتبر جامعة الدول العربية المنظمة الإقليمية الأم للمنظمات الإقليمية العربية الأخرى.

المطلب الأول

الجامعة العربية بين النجاح والإخفاق

مارست الجامعة العربية اختصاصاتها على مدى سبعين عاما كانت خلالها رمزا للتضامن العربي، ولقد حالفها التوفيق في بعض أوجه نشاطها، إلا أنها عجزت أن تكون أداة فعالة في حل كثير من المنازعات السياسية أو في التنسيق في القضايا المصيرية، كما أنها لم تنجح في تحقيق تقدم إيجابي فيما يخص التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول العربية.

و من قراءة بسيطة للمواقف العربية منذ نشأة الجامعة، فإنه يمكن القول أن القرارات شيء والتنفيذ على أرض الواقع شيء آخر، وأن هناك ظاهرة عدم الالتزام العربي بالقرارات التي تصدرها مؤتمرات القمة وهذا يمثل خطورة على النظام العربي نفسه¹.

كما أن الجامعة العربية واجهت فشلها الأول عند قيام إسرائيل عام 1948م، فلم تستطع مواجهة الأطماع الصهيونية في أرض فلسطين، وعدم امتثال إسرائيل للقرارات الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، واحتلالها للضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان.

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 79.

كذلك عجزت الجامعة عن احتواء الانقسام والأزمة الناشئة عن معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، حينما اخترق ميثاق الجامعة بقرارات مؤتمر بغداد بنقل الجامعة العربية إلى تونس، بهدف عزل مصر ومقاطعتها عربياً وتجميد عضويتها بالجامعة¹.

وبعد ذلك فشلت جامعة الدول العربية في حماية الكويت عندما تعرضت للعدوان العراقي، ولم تنجح كذلك في منع العدوان الأمريكي البريطاني على العراق²، أي أن الجامعة فشلت عندما جاء التهديد من خارج الأمة العربية، وفشلت عندما جاء التهديد من داخل الأمة العربية³.

بالإضافة إلى هذا الفشل المتكرر للجامعة العربية جاء تكتل دول مجلس التعاون الخليجي ليعمق جراحها، حيث دفع بدول عربية أخرى إلى مواجهة هذا المجلس بتكتل موازي، فتم إنشاء مجلس التعاون العربي الذي ضم كل من مصر والعراق والأردن واليمن، وكذلك الاتحاد المغاربي الذي ضم كل من المغرب وليبيا وتونس والجزائر.

وكانت هذه المنظمات العربية حسب رأي بعض الدارسين من أهم أسباب ضعف الجامعة، وعدم تمكنها من الاضطلاع بمهامها الموكولة إليها، وعلى الرغم من إنشاء هذه التكتلات داخل جامعة الدول العربية، إلا أن هذه التكتلات لم تتمكن من خلق روابط بين شعوب هذه الدول بسبب الانقسامات القائمة بينها والأيدي الخفية التي تدير هذه الانقسامات⁴.

¹ عبد الصمد عبد العزيز سكر، مجلس التعاون العربي على ضوء النظرية العامة للتنظيم الدولي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995م، ص 475.

² دكتور سيد إبراهيم الدسوقي، مدى فاعلية مجلس التعاون الخليجي، في التنظيم الدولي الإسلامي والعربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م، ص 189.

³ عبد الصمد عبد العزيز سكر، نفس المرجع، ص 475.

⁴ الأستاذ الدكتور سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010م، ص 259-260.

لهذه الأسباب نشهد هجوما على جامعة الدول العربية، إذ يجري التعامل مع الجامعة حيناً وكأنها شائعة يعلق عليها المسئولون والمثقفون والمواطنون مسؤولية الفشل والنكبة العربية، كما يجري التعامل معها أحيانا وكأنها كيس ملاكمة لتنفيس الغضب والقلق والضياع¹.

رغم ذلك فإن جامعة الدول العربية مازالت هي الرمز الرئيسي لتضامن البلاد العربية - ليس بسبب قدرتها على الاستمرار فقط، بل أيضا نتيجة عدم استمرار التجارب الوحدوية الأخرى خارج إطارها- واستطاعت عبر سبعين عاما أن تتجاوز الكثير من الصعوبات والعواصف التي اجتاحت المنطقة.

فقد عاصرت الجامعة تغيرات رئيسية في عدد من البلاد العربية المستقلة والمنظمة إليها، في شكل نظم الحكم فيها وفي توجيه سياستها الخارجية، وشهدت تحولات كبيرة في هيكل وتوزيع القدرات بين الأقطار العربية بسبب النفط والثروات النفطية، وكانت مسرحا لخلافات وصراعات حادة وممريرة.

لذلك ومع الانتقادات التي وجهت باستمرار للجامعة، فإن البلاد العربية تتفق على أهمية استمرارها ولم تسع أي منها سعيًا جادا لإنشاء منظمة عربية بديلة، كما أن الجامعة العربية عملت على التكيف مع الظروف الجديدة، وأوجدت مجالات مختلفة للعمل العربي المشترك².

المطلب الثاني

تداعيات ضعف الجامعة العربية

انتقد أنصار الاتجاه القومي العربي الذين دافعوا بشدة عن دور الجامعة العربية كل الآراء التي طرحت فكرة التجمعات الإقليمية، واعتبروا أن محاولات التجمع أو الوحدة الإقليمية هي محاولات غير مباشرة لضرب هدف الوحدة العربية في معناها الشامل، وتقليصها إلى وحدات إقليمية يضم كل منها عددا

¹ ناصيف حتي، **دبلوماسية جامعة الدول العربية**، مقال في: مجموعة مؤلفين، **الدبلوماسية العربية في عالم متغير**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، 2003م، ص 91.

² الدكتور. علي الدين هلال، **العرب والعالم**، مرجع سابق، ص 117.

من الأقطار المتجاورة جغرافياً، لتحل رابطة الجوار الجغرافي وهي ذات معنى إقليمي في الأساس محل الرابطة القومية، وهي رابطة شعور وانتماء في المقام الأول، وكأننا بذلك أيضاً قد خرجنا من مفهوم التوحيد القومي بكل دلالاته ورموزه، إلى التكامل الإقليمي بمعنى العلاقات بين دول الجوار التي تنتمي إلى المنطقة نفسها¹.

لذلك فإن نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاءت لتزيد في ضعف الجامعة العربية بعد أن كان هذا الضعف نفسه سبباً من أسباب تأسيس المجلس لمواجهة التصدع والتشردم العربي².

كما أدى ضعف الجامعة والتصدع العربي وكثرة الخلافات بين أعضائها، إلى تزايد المطالب بالإصلاح وتعديل الميثاق ليتجاوب مع المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، خصوصاً مع تحولات ما يسمى بالربيع العربي، والذي ترك ولا يزال جراحاً لا تندمل في الصف العربي، وهدد العديد من البلاد العربية بالتقسيم، وكذلك الاختلاف حول مفهوم الحرب على الإرهاب وكيفية تخفيف منابعه.

لهذا يرى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية ليستوعب المتغيرات التي حدثت، ومن أهم التعديلات التي اقترحها المجلس:

1- إنشاء مجلس عربي للدفاع المشترك يتشكل من وزراء الخارجية والدفاع الأعضاء في الجامعة العربية بحيث يكون جهازاً دائماً للجامعة.

2- وضع تدابير تفصيلية محددة لمواجهة العدوان أو التهديد به تتناسب مع ما تضمنته مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من عقوبات مدرجة لمرتكبي أي عدوان أو تهديد.

3- جعل القرارات الصادرة من مجلس الجامعة بالأغلبية ملزمة للدول الأعضاء كافة، على غرار ما تأخذ به الأغلبية الساحقة من المنظمات الدولية.

¹ الدكتور. علي الدين هلال، **العرب والعالم**، مرجع سابق، ص 125.

² انظر المبحث الأول من الفصل التمهيدي، ص 30.

المبحث الثاني

الصراع مع إيران كقوة إقليمية

تشوب العلاقات الإيرانية الخليجية كثير من الإشكاليات، وهي أكانت تاريخية أم إستراتيجية الطابع، فإنها تعقد العلاقة بين أي كيانات سياسية متجاورة متنافسة في إطار الجغرافيا نفسها، والتاريخ والفضاء الثقافي نفسه، وتتراوح علاقاتها بين التعاون والتنافس والصراع.

لكن الواضح في العلاقات العربية-الإيرانية عموماً هو غياب طرف عربي موحد يضمن إستراتيجية موحدة في علاقات التنافس أو الصراع أو التعاون مع إيران¹.

وما يعقد المسألة أكثر هو أن سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تقع في منطقة تماس مذهبية (سنية-شيعية)، وعرقية (عربية-فارسية)، تفعل فعلها في مسار هذه العلاقة، ومازال يتم استدعاؤها بين فترة وأخرى وتوظيفها لأهداف سياسية.

وتعتبر العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي المتغير الأساسي في قضية أمن الخليج حيث تظل أي ترتيبات أمنية خليجية بعيدة عن التنسيق والتعاون بين الجانبين قاصرة ومؤقتة وغير قادرة على التعامل مع ملفات وقضايا الخلاف في المنطقة².

حيث نظرت إيران إلى منطقة الخليج على أنها مجال نفوذها الطبيعي، ولذلك احتلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقعا محوريا في تفكير إيران الاستراتيجي وسياستها الخارجية، سواء قبل الثورة الإيرانية أو بعدها.

¹ عزمي بشارة، **العرب وإيران: ملاحظات عامة**، مقال في: مجموعة مؤلفين، العرب وإيران- مراجعة في التاريخ والسياسة- الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012م، ص26.

² د. شحاتة محمد ناصر، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي-الاستمرارية والتغيير-**، مرجع سابق، ص 18-19.

المطلب الأول

التهديد الإيراني

من الناحية التاريخية كانت منطقة الخليج العربي مجالاً للتفاعل والتلاقح بين إيران والعرب قبل الإسلام وبعده، كما كانت مجالاً للصراع بين الدولتين الصفوية (الشيعة) و العثمانية (السنية) على مدى فترة طويلة من التاريخ الإسلامي.

كما أن هناك مطالبات بحقوق تاريخية لإيران في بعض الدول المجاورة مثل البحرين مازالت تظهر بين الحين والآخر وتسبب التوتر والاحتقان.

ومن الناحية الجغرافية تمتلك إيران أطول شاطئ على الخليج من بين الدول الأخرى المطلة عليه، ويعد المعبر الرئيسي لنفطها إلى الخارج، وهذا يجعل منطقة الخليج حيوية بالنسبة إلى الأمن القومي الإيراني، وهذا ما يجعل إيران تسعى دائماً إلى تأكيد نفوذها به ومنع أي تواجد أجنبي فيه.

أما على المستوى الاقتصادي فإن دول مجلس التعاون الخليجي لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لإيران، فهي بمثابة أسواق واسعة للصادرات الإيرانية غير النفطية، كما أنها ذات قيمة تجارية معروفة باعتبارها وسيطاً للتجارة الخارجية الإيرانية¹، كما أن إيران تعمل على ربط الخليج بآسيا الوسطى اقتصادياً.

ومن الناحية المذهبية العقائدية فإن العامل المذهبي - الإيديولوجي - اكتسب أهمية خاصة في توجيه سياسة إيران الخارجية والداخلية بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، والتي جاءت بنظرية دينية - شيعية في مجال السياسة والحكم هي نظرية (ولاية الفقيه)، وبذلك أصبح البعد العقائدي أحد أهم محددات السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى اعتبارين:

الأول هو أنها كانت وجهة أساسية في سعي إيران إلى تصدير ثورتها إلى الخارج، والثاني هو وجود أقليات شيعية فيها سعت إيران ومازالت إلى استمالتها والتقرب إليها واستثمارها في تحقيق أهدافها

¹ د. شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي - الاستمرارية والتغيير -، مرجع سابق، ص 10.

السياسية¹، وعى الرغم من أن تأثير البعد العقائدي قد تراجع في توجيه سياسة إيران تجاه جوارها الخليجي بدءاً من نهاية عهد الرئيس الإيراني رفسنجاني ثم عهد خاتمي، فإنه عاد إلى البروز في عهد الرئيس أحمددي نجاد بدءاً من عام 2005م، ثم ازداد حدة مع الأحداث الأخيرة في سوريا واليمن، حيث الدعم الإيراني للنظام السوري وللحوثيين في اليمن، ولذلك تشعر دول الخليج بالقلق من المطالبات الأمريكية بالديمقراطية لأنها ستشجع الشيعة فيها، كما تشجع إيران على مزيد من التمرد والنفوذ².

ومن الناحية العسكرية فإن وجود قوات عسكرية أجنبية في الجوار الخليجي لإيران يؤثر بشكل أساسي وجوهري على رؤيتها لأمن الخليج، وطبيعة علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وإذا كانت سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي قد مرت بمراحل مختلفة لكل مرحلة سماتها وملامحها الخاصة، فقد كانت الثورة الإيرانية في عام 1979م تحولا جذريا في مسارها، وان بقي الكثير من ثوابت هذه السياسة دون تغيير، حيث أن أي صراع عربي إيراني كان دائما محفزا للصراع السني الشيعي³.

ولم تعرف العلاقات الخليجية - الإيرانية أي مرحلة استقرار نتيجة للتفاعلات التاريخية⁴، بل وصل الأمر إلى حد احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والتي صدرت بشأنها عدة قرارات منها قرار المجلس الوزاري في دورته الحادية والسبعين التي عقدت في مدينة جدة بتاريخ 3 يوليو 1999م والخاص بإنشاء لجنة وزارية تتكون من كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر والأمين العام للمجلس، بهدف وضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة لحل قضية الجزر الثلاث، وكانت دول المجلس تتطلع لأن يكون

¹ د. شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي - الاستمرارية والتغيير، مرجع سابق، ص 11.

² د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 160.

³ د. أسامة الغزالي حرب، الحقبة الإيرانية؟، السياسة الدولية، العدد 173، المجلد 43، يوليو 2008م، ص 6.

⁴ جمال سند السويدي، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،

عام 1996م، ص 194.

استقبال إيران لهذه اللجنة والتعامل معها مدخلا مهما يهد لحل هذه القضية، ولكن إيران رفضت استقبال هذه اللجنة¹.

رغم ذلك بقي مجلس التعاون الخليجي يؤكد في مختلف بياناته الصادرة عن المجلس الأعلى، وكذلك عن المجلس الوزاري على دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في السيادة على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، ودعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات مباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية²، كما أكدت عليه قمة العاصمة العمانية مسقط عام 2008م³.

المطلب الثاني

الثورة الإيرانية

عرفت إيران في أواخر عام 1978م حالة من الأوضاع المتردية والصراعات الداخلية الحادة كانت نتاج وجود سلطة سياسية فاسدة، وغياب المشاركة السياسية، وحالة التبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية، وفساد الجهاز الإداري للدولة، وشيوع الرشوة والمحسوبية والبعد عن الدين، واتخاذ العلمانية المتطرفة منهجا للحكم، كل هذه الأسباب أدت إلى حدوث تدمير شعبي واسع مما أدى إلى قيام الثورة التي أسقطت الشاه، وكانت بمثابة ضربة قوية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مما أدخل المنطقة من جديد في حلبة الصراع الدولي.

¹ محمد مقروف، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون

الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، أكتوبر 2010م، ص 18.

² التقرير السنوي للمسيرة 2006م، التقرير الإخباري الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر 2006م، الرياض، ص 2.

³ التقرير السنوي للمسيرة 2008، التقرير الإخباري الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر 2008م مسقط ص 2.

ولم تتخذ دول الخليج العربي موقفاً منحازاً لأي طرف في خضم الأحداث الداخلية في إيران، بل اتخذت موقف الحياد نظراً لوضعها الحساس كجارة لإيران في المنطقة، وانتهجت الثورة في بدايتها نهجاً معتدلاً، لكنه لم يستمر طويلاً حتى انتهجت إيران سياسة جديدة مبدأً أسلمة المنطقة من خلال رفع شعار تصدير الثورة، وعدم الاعتراف باستقلال الدول الخليجية¹.

حيث بدأت الأحلام التوسعية والرغبة في استعادة الأجداد الفارسية في المنطقة تراود قادة النظام الإيراني الجديد، وأعلن آية الله الخميني أن منطقة الخليج هي منطقة نفوذ إيرانية، وأن الإسلام لا يتطابق مع النظام الملكي السائد في دول الخليج، كما أوضح أن البحرين هي جزء من الأراضي الإيرانية، وعمل على دعم الشيعة في العراق، ودول الخليج الأخرى بهدف زعزعة الاستقرار في الداخل تمهيداً للسيطرة الإيرانية عليها.

وكان من الطبيعي أن تكون دول الخليج هي المجال الحيوي لمبدأ تصدير الثورة الإيرانية، مما أوجد خوفاً مبرراً لهذه الدول، وفرض مجدداً ضرورة البحث عن صيغة جديدة للتعاون الإقليمي، لهذا أنشئ مجلس التعاون الخليجي ليلبي هذه الحاجة ضمن الحدود التي أرادتھا الدول الأعضاء².

لكن العراق كان أكثر الدول تخوفاً بسبب الأعداد الكبيرة للشيعة فيه مما يهدد استقراره الداخلي، فقام بغزو إيران مستغلاً مشاكلها الداخلية فنشبت الحرب العراقية الإيرانية التي هددت استقرار المنطقة زهاء ثماني سنوات، مما دفع دول الخليج الست إلى إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية كآلية إقليمية لجمع الشمل الخليجي، ولمواجهة هذه التحديات الكبيرة³.

¹ Karen A. Feste, **The Iranian Revolution and Political Change in The Arab World**, U.A.E, The Emirates center for Strategic Studies and Research ,No.4 ,1996,pp15

² - Hassan Hamdan Al-Alkim, **The Gcc States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States** (Anglais) Relié - 14 février 2001, pp 42-45.

³ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979م-2000م**، مرجع سابق، ص 65.

المطلب الثالث

الحرب العراقية- الإيرانية

بعد أن استقرت الأوضاع بين البلدين بعد اتفاقية الجزائر عام 1975م حول شط العرب عاد التوتر من جديد بين العراق وإيران بعد أربعة شهور فقط من نجاح الثورة الإيرانية، وعاد النزاع حول الحدود ليطفوا على السطح، ثم تطور الأمر إلى حد وقوع اشتباكات بين الطرفين أدت إلى تصعيد على المستوى الدبلوماسي، حيث تبادل الطرفان عمليات طرد أعضاء سفارة البلد الآخر لديه، وقاد كل من البلدين حملة إعلامية ضد الآخر، حتى نشبت الحرب بينهما ودامت زهاء ثماني سنوات وكانت فترة هذه الحرب عصبية على الأمن العربي والخليجي حيث تم استنزاف الطاقات العربية وتعرضت فيها الدول الخليجية إلى تهديدات صريحة، وكان من نتائج هذه التهديدات اجتماع دول الخليج الست وإعلانها قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ماي 1981م، مستبعدة إيران والعراق بحجة انشغالهما في الحرب¹.

وفرضت هذه الحرب على دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ موقف داعم للعراق نتيجة للعديد من الاعتبارات القومية والأمنية، وكان موقف دول مجلس التعاون المنحاز لتأييد ودعم العراق في الحرب قد ساهم ودون شك في دعم وتثبيت النظام العراقي².

وهو ما اعتبرته إيران موقفا عدائيا ضدها، إلا أنه لم يكن بمقدورها توسيع رقعة الحرب فلجأت إلى محاولة إثارة القلاقل والفتن داخل دول المجلس، وخاصة داخل البحرين والكويت والسعودية³، رغم أن خيار الانحياز للعراق ضد إيران لم يحظ بقبول أو التزام جماعي، ومن ثم لم يكن سياسة رسمية لمجلس

¹ محمد مقروف، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 19.

² د. عبد المالك التميمي، العلاقات الكويتية العراقية: 1921م-1990م (دراسة تاريخية)، مقال في: مجموعة مؤلفين، الغزو العراقي للكويت (المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التداعيات)، ندوة بحثية، عدد خاص 195، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1995م، ص 57.

³ تتهم دول الخليج إيران بأنها مولت بعض الجماعات الثورية في البحرين والكويت والسعودية لزعة استقرار تلك الدول.

التعاون الخليجي¹، والذي لجأت دوله إلى طلب الحماية من الدول الكبرى لحماية ناقلاتها في الخليج، وطالب المجلس في كل بياناته الختامية بوقف الحرب، وتنفيذ البلدين لقرارات المجموعة الدولية.

ولأن الموقف الخليجي المنحاز للعراق كان يرتبط بمتغيرين أساسين: أولهما مدى التهديد الإيراني المباشر لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، وثانيهما مسار تطور الحرب بين العراق وإيران، لذلك شهدت سنوات الحرب الثماني تقبلا في مواقف الدول الخليجية التي اختارت الانحياز للعراق، حيث سعت في بعض الأوقات للتقارب مع إيران، أو الالتزام بموقف أكثر حيادية، لكنها في أوقات أخرى كانت شديدة العداء لإيران، ووصل الأمر إلى قيام السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في أبريل 1988م،

وهي العلاقات التي ظلت مقطوعة منذ ذلك الحين حتى وقوع الغزو العراقي للكويت، حيث بادرت السعودية إلى إعادة العلاقات مع طهران مع بروز موقف إيراني محايد ورفض لعملية الغزو²، وبعد توقف الحرب العراقية-الإيرانية في العام 1988م، وامتناع إيران عن أهم مبادئها وهو تصدير أفكار الثورة، سعت دول مجلس التعاون الخليجي وإيران إلى التقارب و التعاون بما يحقق أمن المنطقة ومصالح جميع دول المنطقة وشعوبها، وطالبت دول المجلس إيران بالانسحاب من الجزر الإماراتية المحتلة، وحل ملف الأزمة النووية الإيرانية بالطرق السلمية، كما أكدت على مبدأ حسن الجوار³.

لكن الاحتقان الطائفي بالمنطقة خاصة بعد اندلاع الأزمة السورية والتدخل العسكري الخليجي باليمن، واختلاف الرؤى بين إيران ودول المجلس حول الملفين، بالإضافة إلى التنافس المحموم على الساحة اللبنانية بين الطرفين، كل هذا أرجع العلاقات إلى نقطة الصفر، بل ووصلت أخيرا إلى حد قطع كل من السعودية والبحرين لعلاقتها الدبلوماسية مع إيران في 03 جانفي 2016م، على خلفية احتجاج إيران على

¹ د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، العدد 152، المجلد 38، القاهرة، افريل 2003 م، ص 126.

² د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، نفس المرجع، 126-127.

³ البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى.

إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي نمر النمر، حيث اعتبرت إيران ذلك تصفية حسابات سياسية تحت غطاء قانوني.

لذلك تحتاج العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون إلى إدارة عقلانية للخلافات المطروحة على ساحة التعامل بين الطرفين، فالتحديات التي تطرحها التحولات الدولية الجديدة كالعولمة الثقافية والاقتصادية والترتيبات الجديدة القادمة للشرق الأوسط، تفرض على كلا الجانبين العمل بروح من التعاون والتكاتف، واستنهاض عوامل التقارب والتفاهم واستبعاد عناصر التخلف والعنصرية والطائفية¹، وفي انتظار حدوث ذلك يبقى التوتر سيد الموقف خصوصا مع قطع السعودية والبحرين مؤخرا لعلاقتها الدبلوماسية مع إيران وبالضبط في 03 جانفي 2016م، لتتبعها بعد ذلك السودان والإمارات العربية المتحدة.

المطلب الرابع

الملف النووي الإيراني

لإيران إستراتيجية تحافظ على تحقيقها على المدى البعيد، وما يثبت صحة ذلك هو إصرار إيران على المضي قدما في تطوير برنامجها النووي ليس بعد الثورة فقط، وإنما منذ ستينيات القرن الماضي في عهد الشاه، حيث بدأت إيران برنامجها النووي برعاية من الولايات المتحدة الأمريكية²، ومن المفارقات أن يلقي نفس البرنامج المعارضة الشديدة من قبل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مجلس الأمن الذي أصدر قرارا يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على إيران في حالة عدم امتثالها لقراراته.

كما من الممكن القول أنه من المفارقات المهمة هي أن مصير هذا الحضور الإيراني الثقيل في شؤون الشرق الأوسط والعالم العربي، وخاصة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعيننا في هذه

¹ الدكتور. سليمان إبراهيم العسكري، حديث الشهر: العرب والإيرانيون: البحث عن هوية مشتركة، مجلة العربي، العدد 502، سبتمبر 2000م، الكويت، ص 13.

² إبراهيم نوار، الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، السياسة الدولية العدد 171 القاهرة، يناير 2008م، ص 22.

الدراسة، لن يتحدد بظروف العلاقة النسبية بين القوى العربية والقوى الإيرانية، وإنما بظروف المواجهة الإيرانية مع العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة أساساً حول سعي إيران لامتلاك القنبلة النووية¹.

ومن هنا يبدو جلياً أن إيران لها تطلعات مستقبلية للسيطرة على دول الخليج العربي، وتنفيذ الأهداف التوسعية للثورة الإيرانية مادامت الهيمنة الإستراتيجية هدف قومي للنظام الجمهوري الإيراني كما كان في حقبة الشاه وان اختلفت الوسائط، وهي قضية مشتركة بين المحافظين والإصلاحيين².

لذلك نادى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بياناته المختلفة بضرورة التوصل إلى حل لأزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية وبالحوار الدولي والتعاون مع وكالة الطاقة الذرية، وحث إيران على الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة، ومراعاة الجوانب البيئية، كما طالب المجلس بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وخاصة ما تملكه إسرائيل.

وقد تجدد الحديث الخليجي عن الأزمة النووية الإيرانية داخل أروقة القمة الخليجية العربية في أبو ظبي ديسمبر عام 2005م، وفي الدوحة عام 2007م، عقب تطورات مهمة ومتسارعة فرضت نفسها على المنطقة، وأخذت تعكس نفسها على توازن القوى الإقليمي في الخليج العربي لمصلحة إيران.

ومنها الأزمة التي فجرها الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بتصريحاته النارية حول ضرورة إزالة إسرائيل من الخريطة، وتشكيكه في رواية الهولوكوست اليهودية، مما دفع إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى التعامل مع إيران كتهديد مؤكد وليس كتهديد محتمل، وبدأت الاستعدادات والترتيبات الإسرائيلية على كل المستويات للإعداد لحرب ضد المنشآت النووية الإيرانية³.

¹ محمد مقروف، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 12.

² مهنا الحبيب، النزاع الدولي الإقليمي في الخليج العربي صراع أم تقاطع، دراسات تحليلية سياسية لملفات التوتر في المنطقة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2013م، ص 26.

³ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 85.

وثاني هذه التطورات تزايد النفوذ الإيراني في العراق، وهذا ما كشف عن أن ميزان القوى الإقليمي بات يعمل لمصلحة إيران، فضلا عن التفوق الكبير في القدرات العسكرية الإيرانية، ويأتي البرنامج النووي الإيراني ليضاف إلى هذا الخلل.

ومن ثم كانت المواجهة ضرورية مع كل هذه التدايعات، تفاديا لحدوث حرب خليجية رابعة تجدد دول المجلس نفسها مضطرة إلى دفع أثمانها الباهظة على نحو ما حدث في الحروب الثلاث السالفة.

لذلك جاءت إثارة أزمة حول البرنامج النووي الإيراني كمحاولة استباقية لنزع فتيل حدوث مثل تلك الحرب في ظل التهديدات الأمريكية و الإسرائيلية المتصاعدة، وذلك من خلال اقتراحات واضحة و محددة على لسان عبد الرحمان العطية الأمين العام لمجلس التعاون في شان إخلاء منطقة الخليج العربي من الأسلحة النووية¹.

وهناك توافق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية والتدميرية الراهنة أو المستقبلية، وذلك بالارتكاز على المبادئ التالية:

1- وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج العربي، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة، ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ، وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية².

2- الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، و إخضاع كافة منشاتها النووية لنظام التفتيش الدولي.

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 86.

² البيان الصادر عن الدورة 92 لوزراء خارجية مجلس التعاون دول الخليج العربية الذي عقد في جدة 13 سبتمبر 2004م.

3- ضرورة تخلي إسرائيل عن قدراتها النووية، وهو شرط ضروري لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 15 ديسمبر 1994م تحت رقم 71/49، والذي حث جميع الأطراف على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ومن ثم يمكن القول بأنه رغم وجود اتجاه يمثل أغلبية ساحقة في العالم العربي والإسلامي يرى بأن حصول إيران على قدرات نووية عسكرية ظاهرة ايجابية تتحدى النفوذ الأمريكي في العالم، ومحاولة لكسر احتكار إسرائيل للسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط¹، إلا أن مجمل المواقف لدول مجلس التعاون الخليجي تعكس تخوفات لديها من البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما يجعل هذه المواقف تصب في مصلحة الموقف الأمريكي حتى وإن كانت غير متطابقة معه، ووصل الأمر الى حد التفكير في مظلة نووية إسرائيلية لحماية دول مجلس التعاون الخليجي².

وربما تكون الإدارة الأمريكية تراهن على تطورات الأحداث وتصعيدها لدفع دول مجلس التعاون الخليجي للتعبير عن موقف أكثر عدائية ضد إيران لتوظيفه لخدمة مشروعها ضد إيران³، مثلما فعل وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس عام 2007م حينما كان يبحث دول الخليج على بناء مظلة مضادة للصواريخ الإيرانية، لأنه حسب رأيه أن إيران تعمل على زعزعة الاستقرار من خلال تمويلها الميليشيات في العراق وتدريبها ونشر الأسلحة والتقنيات القتالة في العراق وأفغانستان، وتقوم بدعم منظمات إرهابية كحزب الله وحركة حماس، وتعمل على تطوير أسلحة دمار شامل.

في حين يرى روبرت غيتس أن السلاح النووي الإسرائيلي لا يهدد المنطقة، لأن إسرائيل لم تهدد بتدمير جيرانها حسب رأيه، وقد رد عليه رئيس الوزراء القطري آنذاك بأنه لا يمكن المقارنة بين إيران

¹ إبراهيم نوار، الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، مرجع سابق، ص 22.

² سامح راشد، الخليج في سياسة إسرائيل الخارجية، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 174.

³ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 87.

الحجارة التي لا يجب النظر إليها كعدو، وإسرائيل التي استولت على الأرض وطردت الفلسطينيين باسم الأمن وتلوم الطرف الآخر¹.

وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي التفاوض مع إيران مباشرة حول ملفها النووي، كما سعت في الوقت ذاته إلى مطالبة الولايات المتحدة بالدخول في محادثات مباشرة مع إيران حول نفس الملف، وأرسلت كل من المملكة العربية السعودية والكويت إشارات لطمأنة إيران، تفيد بعدم سماحها للولايات المتحدة باستخدام أراضيها في حالة توجيه ضربة عسكرية لإيران².

ورغم أن مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد صادق على اللائحة الأوربية التي تدين النشاطات النووية الإيرانية، وتسمح بإحالتها إلى مجلس الأمن الدولي، وقد صوت لصالح اللائحة 22 دولة من أصل 35 دولة عضو في مجلس المحافظين بالإضافة إلى أعضاء المكتب التنفيذي للوكالة، في حين صوتت فنزويلا ضد اللائحة، فيما امتنعت 12 دولة من بينها روسيا والصين عن التصويت³.

ولكن كل هذا التخوف والاحتراز من طرف الدول الغربية والخليجية، لم يمنع إيران من مواصلة إدارة ملف برنامجها النووي بنجاح وبروية وحكمة بالغة، حتى وصلت أخيراً إلى اتفاق مع الدول الغربية، تواصل بموجبه برنامجها النووي للأغراض السلمية تحت شروط دولية، وتم بمقتضى هذا الاتفاق رفع العقوبات على إيران، وهو ما يعتبر انتصاراً كبيراً للدبلوماسية الإيرانية، في مقابل خيبة كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

¹ إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2010م، ص 332.

² إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، نفس المرجع، ص 331-332.

³ ضياء مجيد الموسوي، اللاءات الثلاث 2005 الفرنسية والهولندية للدستور الأوربي والإيرانية للتيار الإصلاحى (الشعوب تعاقب حكامها)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2006م ص 165.

المبحث الثالث

الغزو العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية)

كان الغزو العراقي للكويت علامة فارقة في تاريخ الخليج، حيث نتج عنه تداعيات خطيرة على دول المجلس وعلى العلاقات العربية - العربية بصفة عامة، وتغيرت بسببه الكثير من القناعات والأفكار السابقة، ومازالت تداعياته الوخيمة تقيد العمل العربي المشترك، ليس على مستوى الحكومات العربية فحسب، وإنما حتى على المستوى الشعبي، حيث زاد هذا الغزو من تراكم الخبرات السلبية على مستوى الإدراك والوعي الجماعي للشعوب العربية.

المطلب الأول

أسباب الغزو العراقي للكويت

اخترق الرئيس العراقي صدام حسين كما اختلق من قبله عبد الكريم قاسم عام 1961م أسبابا كثيرة ظهرها نزاع الحدود، و باطنها الاقتناع العراقي بوجود مؤامرة غربية تنفذها الكويت لتدمير اقتصاد العراق، و تساعد في ذلك دول الخليج التي أغرقت السوق النفطية، ولم تتنازل عن ديونها لصالح العراق الذي حارب الإيرانيين نيابة عنها مدة ثماني سنوات، فكان الإعصار الذي عصف بالخليج كله عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت في الثاني من أوت 1990م، ودمرت خلال سبعة أشهر من الاحتلال ما بناه الكويتيون منذ تصدير النفط في مطلع الخمسينيات¹.

وبحكم عضوية الكويت في منظمة مجلس التعاون الخليجي، فقد تضامنت دول المجلس جميعا معها، وطالبت بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها التي كانت فيها قبل

¹ الدكتور ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 597.

1 أوت 1990م وعدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد اتجاه العدوان.

بينما راح الرئيس العراقي صدام حسين يبرر اجتياحه للكويت بمبررات مختلفة، مرة يعلل ذلك بأن الكويت ما هي إلا جزء من العراق وينبغي أن تعود إليه، ومرة أخرى يتهم الكويت والخليجيين بالتنكر للعراق بعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية ، ومطالبتهم المتكررة بديونهم على العراق، وإتباع سياسات نفطية لتحطيم العراق، رغم أنه كان درعا للخليج ضد المطامع الإيرانية، ويجب على الخليجيين دفع فاتورة هذه الحماية، ثم يرفع شعار الجهاد وتحرير فلسطين وأن ذلك يبدأ من تحرير العرب من سلطة المال الخليجي ومن عملاء الغرب،

ويبدو أن دول المجلس منذ وقت مبكر من بدء العدوان، لم يكن لديها كبير ثقة في فعالية الجامعة العربية الكافية لتحريكها، لذا فضلت هذه الدول ألا توصل الباب أما الجهود الدولية.

لهذا أكدت دول مجلس التعاون الخليجي أن الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية يجعل من الأمم المتحدة الهيئة الدولية المعنية قانونا بحفظ الأمن والسلم في العالم، وأن قرار الأمة المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى التدخل الأجنبي، لأنه منصوص على الالتزام بها في ميثاق جامعة الدول العربية¹.

كما درست دول المجلس إمكانية المشاركة في نفقات القوات الدولية المرابطة في المنطقة، والتي اتفقت الإدارة الأمريكية وكل من السعودية والكويت على تحمل جزء منها².

¹ د. محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، مقال في: مجموعة مؤلفين، الغزو العراقي للكويت (المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات) ندوة بحثية، سلسلة عالم المعرفة، عدد خاص 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1995م، ص 336.

² محمد مقروف، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 28.

أما التحرك العربي فقد جاء مع بداية الأزمة بغرض احتوائها، من خلال طرح عربي للجهود السلمية، سابقا في ذلك التحرك الدولي الذي بدأ مع مرحلة فتح الباب أمام المبادرات والجهود السلمية، وكانت الأطراف الفاعلة في هذا التحرك هي مصر والأردن ومنظمة التحرير والمملكة العربية والجزائر.

وذلك على الرغم من أن تحرك هذه الأطراف العربية انطلق من معايير مختلفة، ووفقا لنظرة كل منها للأزمة، مما أثر في تعدد المبادرات وعدم فاعليتها، لغياب الرؤية العربية الواحدة التي وان جمع بينها الاتفاق على إدانة الغزو العراقي للكويت، إلا أنها اختلفت حول الحل المناسب للأزمة¹، و لم تكن دول الخليج راضية عن الموقف العربي بسبب تعذر الوصول إلى موقف جماعي من الأزمة، حيث لم تشارك في تحرير الكويت سوى ثلاث دول عربية، ولم توافق على ذلك إلا 12 دولة عربية، وكان نتيجة ذلك تمسك دول الخليج بالحل الدولي.

المطلب الثاني

تبعات الغزو العراقي لدولة الكويت

لقد كان من تداعيات الغزو العراقي للكويت أن توسعت الأزمة خلال أشهرها الأولى إلى أزمة بين العراق و دول مجلس التعاون كافة، لا بسبب تضامن الخليج مع الكويت فحسب، بل بسبب توسع التهديدات العراقية لدول الخليج كافة من السعودية حتى الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تحريض العراق شعوب تلك المنطقة ضد حكاهم، وتطورت الأزمة إلى المحيط العربي لتقسم الدول العربية إلى دول مؤيدة للكويت ودول الخليج و دول أخرى ضد تحرير الكويت بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة، وقد سهاها الكويتيون دول الصد ولا تزال هذه التسمية مستعملة حتى اليوم².

¹ أيمن السيد عبد الوهاب، المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها، السياسة الدولية، العدد 103، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 1991م، ص 69.

² الدكتور. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق،

ورغم ذلك يمكن القول أن الأزمة جعلت المجلس يزداد تماسكا تحت وطأة الإحساس بالخطر المشترك في ظل تشابه المعطيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لدوله، لهذا تميز أداء المجلس في المرحلة التي أعقبت الغزو بأنه كان تكامليا بشكل عام، ونجح في تماسكه حيث أن أداء المجلس لم يشهد اضطرابات ملحوظة أو اختلافات ملموسة، إلا أن طبيعة الميثاق التي تؤكد على أن المجلس ليس مؤسسة فوق قومية أو فوق الدول، وإنما هو إطار تعاوني يعتمد على التنسيق الاقتصادي والتعاون الدفاعي، فإن هذه الطبيعة كانت عائقا أساسيا حد من فعالية المجلس من ناحية، ومشجعا حفز على التصرف الفردي من جانب الدول الأعضاء وهي بصدد البحث عن أمنها.

وبمعنى آخر فإن هذه الطبيعة للمجلس كانت السبب الأساسي في لجوء كل دولة إلى تلبية احتياجاتها الأمنية على طريقته الخاصة، طالما أبتت على الحد الأدنى من التنسيق والتشاور والاتفاق على الخطوط العامة في إطار المجلس، وقد انعكست سلبيات هذه الطبيعة على قرارات مؤتمرات القمة في فترة ما بعد الأزمة-وهي من أخرج المراحل-حيث أعطيت لكل دولة خليجية حرية اختيار الترتيبات الأمنية المناسبة لها، مما أدى إلى تباين مواقف هذه الدول بشأن الأطراف العربية والإقليمية والدولية.

وقد تلخصت آثار حرب الخليج الثانية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

الفرع الأول

تغير الإدراك الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي

بعد أزمة الخليج الثانية زال الاعتقاد السائد أن لا أحد سيعيث بأمن الخليج لارتباطه بمصالح الغرب النفطية، وصار بالإمكان توقع الخطر على أمن الخليج ليس من مصادر خارج نطاقه الإقليمي فحسب بل حتى من داخل نطاقه الإقليمي، وكان هذا صدمة لدول عربية عديدة لم تستوعب الحدث، ولم تكن جاهزة لاتخاذ قرار مدروس مسبقا.

ويمكننا القول أن أزمة الخليج غيرت مفهوم الأمن لدى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أضحى أمن الخليج يعني فقط أمن واستقرار وسيادة دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي من العدوان العراقي حيث شكل الغزو العراقي للكويت صفة عنيفة لدول مجلس التعاون من جانب دولة عربية كبيرة كانت الكويت ودول المجلس تعتمد عليها في موازنة التهديدات الخارجية المحتملة خصوصا من إيران، وفي فترة ما بعد الحرب ظل الإدراك الخليجي ينظر إلى العراق بوصفه تهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

كما بدأت دول المجلس تطرح فكرة أولوية التهديدات الخارجية على التهديدات الداخلية التي كانت تحضي بالأهمية الأولى سابقا، ونتيجة لهذه الفكرة سيطر منهج الأمن العسكري على منهج الأمن المدني، وتجلّى ذلك في شكل تكثيف البرامج والاستعدادات العسكرية، وعرفت فترة ما بعد الأزمة تراجع الدور العربي في المنطقة أو تأكل مفهوم الأمن القومي العربي¹.

الفرع الثاني

تطور الإستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي

كشفت أزمة الخليج عن الضعف الكبير لمظلة الأمن و الدفاع الخليجي، حيث لم تستطع دول المجلس ردع العدوان العراقي على الكويت وهي دولة عضوه بالمجلس، لذلك تحركت لإعادة بناء قواتها العسكرية وتطوير تعاونها الدفاعي والعسكري، واتجهت إلى إعادة ترتيبات الأمن الخليجي.

حيث عمدت إلى إبرام اتفاقيات للدفاع المشترك مع الدول الكبرى، باعتبار ذلك الركيزة الأساسية لحماية الأمن الوطني لدى معظم دول مجلس التعاون الخليجي، ولم تكتف دول المجلس بذلك بل تبنت سياسات نشطة للتحديث العسكري تضمنت استيراد الأسلحة والمعدات الثقيلة، وزيادة حجم القوات المسلحة، وتحسين مستوى تدريب القوات من خلال المناورات والتدريبات العسكري المشتركة.

¹ أميرة إبراهيم حسن دياب، مجلس التعاون الخليجي والأمن الإقليمي 1990-2003، مرجع سابق، ص 189.

وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري لدول المجلس، مما يؤثر بأي حال من الأحوال على برامج التنمية داخل هذه الدول ويزرع داخلها القلاقل.

يتضح من كل ما سبق أن العدوان العراقي على دولة الكويت وما ترتب عليه من احتلال كامل الأراضي الكويتية وضمها للعراق، يمثل أقصى درجات التعارض بين سلوك الدولة وما تفرضه عليها قواعد القانون الدولي من أحكام والتزامات.

وبعبارة أخرى فإن سلوك العراق في هذا الشأن يمثل إخلالا صريحا بمبدأ من مبادئ القانون الدولي ذات الصلة الآمرة، ونعني به مبدأ عدم جواز استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية¹، أما تداعياته على دول الخليج وأمنها فقد كانت وخيمة إلى الحد الذي جعلها لا تزال ماثلة إلى الوقت الحالي.

المبحث الرابع

الوجود الأجنبي بالخليج

اقتصرت الوجود الأجنبي بالخليج في البداية على بعض مجالات التعاون في التدريب والبعثات لبعض الدول الخليجية، وكان هناك معارضة لوجود أي قواعد أو قوات أجنبية في دول الخليج العربي، حتى مع وجود الحرب العراقية الإيرانية على حدود دول المجلس، إلى أن حدث الغزو العراقي للكويت عام 1990م وعجزت الدول العربية عن الخروج بموقف موحد تجاه العراق.

فوجدت دول المجلس نفسها مضطرة إلى البحث عن كافة الضمانات و الترتيبات الأمنية التي تكفل حماية أمنها الوطني، وعقد الاتفاقات الأمنية مع القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية،

¹ دكتور. أحمد عبد الو نيس شتا، مسئولية العراق عن احتلاله لدولة الكويت في ضوء أحكام القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد رقم 46، القاهرة، 1990م، ص 61.

وبذلك دخل أمن الخليج العربي مرحلة التدويل عبر الاستعانة بالقوات الأجنبية وفي مقدمتها القوات الأمريكية¹، وكما نعرف فإن التدخل الدولي عادة ما يزيد المشاكل تعقيداً².

الفرع الأول

أبعاد الوجود الأجنبي بالخليج

شهدت علاقات التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، وعدد من الدول الحليفة مثل بريطانيا وفرنسا طفرة كبيرة للغاية بعد الغزو العراقي للكويت ، ولاسيما الزيادة الضخمة في حجم الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وازدياد التسهيلات العسكرية التي تحصلت عليها القوات الأمريكية في الدول الست، وبالذات من حيث التخزين المسبق للأسلحة والمعدات القتالية الأمريكية في دول المنطقة، والاستفادة من القواعد البرية والبحرية والجوية في هذه الدول، وقد اتخذ الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي أبعاداً جديدة أهمها:

1- أصبح الوجود الأجنبي العسكري ركناً أساسياً من أركان الإستراتيجية الأمنية الخليجية

2- أصبح يشمل البر والجو بعد أن كان يقتصر على الوجود البحري

3- جاء ضمن إطار مشروع سياسي أكبر لإقامة نظام شرق أوسطي جديد بهدف خدمة الإستراتيجية الأمريكية العليا.

4- اعتمد على التمويل الخليجي.

وفي هذا الإطار اعتمدت دول الخليج برامج تسليح باهظة التكاليف تعتمد على مشتريات السلاح الأمريكية بصفة أساسية، ووقعت دول مجلس التعاون الخليجي سلسلة من اتفاقيات التعاون مع الولايات

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 80.

² د. عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم

ناشرون، بيروت، 2009م، ص 301.

المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبعض الدول الغربية الأخرى، وقد فضلت دول المجلس عدم الدخول في تحالفات جماعية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدخول بدل ذلك في اتفاقيات ثنائية، حيث أكدت الولايات المتحدة أن لديها اتفاقيات مع كل حلفائها الخليجيين¹، هكذا اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ حرب الخليج الثانية، إلى تعزيز تواجدها العسكري كما ونوعا في منطقة الخليج، وتمثل ذلك في إنشاء قواعد ومرافق عسكرية ثابتة ومتنقلة، والعمل على زيادة العاملين في تلك القواعد.

ففي الكويت هناك قاعدتا السالم وجابر الأحمد (منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ)، وفي البحرين يقع المقر الدائم للأسطول الأمريكي الخامس، وتضم قاعدة الشيخ عيسى مهبطا لطائرات التموين الأمريكية، أما دولة قطر فتضم العديد من القواعد العسكرية الجوية الأمريكية والتي تستخدم كقاعدة لتخزين الأسلحة والعتاد والمواد التموينية، أما المملكة العربية السعودية فتحتوي على قواعد عسكرية أمريكية في كل من الدمام والخبر وتبوك والظهران وجدة وأبها والرياض، وقاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض، وفي عمان هناك قاعدتان عسكريتان، وفي الإمارات العربية المتحدة هناك قاعدة جوية تعد أهم مركز لتوفير الوقود للطائرات الأمريكية، هذا زيادة على القواعد الأخرى المحيطة بدول مجلس التعاون الخليجي².

الفرع الثاني

تداعيات الوجود الأجنبي بالخليج

لر تعرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيس المجلس استقرارا حقيقيا، لأن المنطقة عرفت عدة حروب، كانت بدايتها مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية وتواجد القوات البحرية

¹ أميرة إبراهيم حسن دياب، مجلس التعاون الخليجي والأمن الإقليمي 1990-2003، مرجع سابق، ص 198.

² عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف الأستاذ

الدكتور أمين المشاقبة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، ص 73.

الأمريكية في المياه الدولية ببحر العرب بالقرب من الخليج العربي.

إلا أن التواجد الأجنبي الحقيقي جاء بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990م، وذلك لغرض تحرير الكويت ومن ثم تعود القوات إلى دولها مع بقاء قوات رمزية، إلا أن دول الخليج لم تستطع إلغاء الوجود الأجنبي في هذه المنطقة للأسباب التالية:

- 1- انفرط وتشتت النظام الإقليمي العربي بعد احتلال الكويت.
- 2- طبيعة المنطقة كونها منطقة إستراتيجية تتمركز فيها مصالح دول العالم أجمع.
- 3- الإستراتيجية الأمريكية البعيدة التي تركز احتلالها للعراق كقاعدة متوسطة.
- 4- الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط بأنه منبع للإرهاب العقائدي سواء السني أو الشيعي الذي يهدد سعي المنطقة نحو الديمقراطية والحرية، لذلك يجب القضاء عليه وتخفيف مصادره¹.
- 5- تفتت النظام الإقليمي العربي لصالح قيام شرق أوسط جديد.
- 6- التواجد الكثيف في المنطقة لضمان بقاء إسرائيل.

ومع أن دول الخليج العربية وبعد تحرير الكويت قامت بعمل عدة مشاورات ومداولات مع الدول العربية خصوصا مصر وسوريا لكيفية تأمين أمن الخليج العربي، إلا أن المعارضة الإيرانية والأمريكية لأي مبادرات من هذا النوع، جعل كل المحاولات تبوء بالفشل²، ليبقى الوجود الأجنبي العسكري حقيقة ماثلة لا يمكن تجاوزها إلى حد اليوم، وعاملا رئيسيا في الإستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من القبول الواسع للوجود الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره الأكثر قدرة على توفير حماية لتلك الدول، إلا أن الحركات الراديكالية في تلك الدول لا تزال تمثل تحديا لهذا الوجود،

¹ إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مرجع سابق، ص 316-317.

² د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 146-147.

ويعكس هذا التحدي الهجمات التي تعرضت لها القوات والمصالح الأمريكية في الخليج¹، على أساس أن القوات الأمريكية هي رأس الوجود الأجنبي بالمنطقة، حيث أصبحت لها بعد الحرب على العراق قوات تجوب مياه الخليج والبحر المتوسط قبالة السواحل العربية، بعد أن كان وجودها قبل ذلك مقتصرًا على الاتفاقيات والقواعد العسكرية².

المبحث الخامس

الغزو الأمريكي للعراق (حرب الخليج الثالثة)

تحت حجج واهية، جاء الغزو الأمريكي للعراق ليزيد من مشاكل المنطقة، ويحطم تراث وحضارة دولة تعتبر حضارتها من أقدم الحضارات في العالم، وتملك عاصمتها بغداد رمزية كبيرة في العالم العربي والعالم الإسلامي، بحكم أنها كانت عاصمة للدولة العباسية في عصر يعتبر من أزهى عصور الحضارة الإسلامية، ومست التداعيات السلبية لهذا الغزو دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر، حيث لم تعرف المنطقة الاستقرار منذ تحول العراق إلى مستنقع للمشاكل والاضطرابات.

المطلب الأول

احتلال العراق

شهدت المشكلة العراقية بعد تحرير الكويت عددا من المتغيرات من أبرزها:

- 1- ضعف التحالف الدولي الذي تشكل في حرب تحرير الكويت.
- 2- سياسة التقارب والتصالح التي اتبعتها النظام العراقي تجاه الدول العربية، وتزايد الدعاوى العربية الداعية إلى رفع الحصار.

¹ أشرف محمد كشك، أمن الخليج بعد حرب العراق، مرجع سابق، ص 151.

² US Embassy in Baghdad , **Iraq Weekly Status Report: Report of 16 April 2008** , US Department of State (Bureau of Near Eastern Affairs), p.28.

3- النجاح النسبي للعراق في تسويق قضيته ومعاونة شعبه على الساحتين العربية والدولية، وتحميل الكويت وبعض الدول الخليجية مسؤولية استمرار هذه الأوضاع المأسوية التي يعيشها الشعب العراقي من جراء فرض الحصار.

ورغم ذلك فقد تصاعدت المشكلة العراقية منذ إبعاد العراق للمفتشين الدوليين في أكتوبر 1998م، وعدم رفع العقوبات المسلطة عليه، حيث أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا على عودة المفتشين إلا أن الأمر لم يصل إلى حد الحرب، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001م لتحاول الولايات المتحدة انتهاز الحملة ضد الإرهاب وإصاق التهمة بالعراق، على الرغم من معارضة غالبية دول العالم لعدم وجود قرائن على ضلوع العراق في أعمال إرهابية، واستمرت التهديدات الأمريكية التي دفعت العراق إلى تقديم عدة تنازلات تجنبا للتصعيد الأمريكي، مثل السماح بتفتيش قصور الرئاسة، والسماح باستخدام طائرات الاستطلاع فوق الأراضي العراقية، ولكن التهديد الأمريكي وصل في يوم الثلاثاء 18 مارس 2003م إلى حد توجيه الرئيس الأمريكي إنذارا نهائيا للرئيس العراقي بمغادرة العراق خلال 48 ساعة وإلا واجه الحرب ضد بلده، ما كان دافعا لحدوث انشقاق داخل الاتحاد الأوروبي في أول حادثة من نوعها مابين مؤيد ومعارض، وبدأ الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في العشرين من مارس 2003م¹.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للغزو والاحتلال والمقاومة

لا تستطيع الحجج التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الصمود أمام حقائق لا جدال فيها حتى في الفقه الأمريكي نفسه، تتمثل هذه الحقائق فيما يلي²:

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 167-168.

² د. عبد الله الأشعل، الجوانب القانونية المرتبطة بمحاكمة صدام حسين، السياسة الدولية، العدد 155، المجلد 39، القاهرة، يناير

2004م، ص 135.

*الحقيقة الأولى: هي أن العراق كان واثقا من أنه لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وعندما راهنت الولايات المتحدة على هذه الورقة، قبل العراق التحدي ودارت معركة شرسة في مجلس الأمن، انتهت إلى صدور قرار عن مجلس الأمن قائم على فرضية أمريكية مفادها وجود أسلحة دمار شامل بالعراق، وأن المجلس نفسه هو الذي سيتأكد من صحة هذا الادعاء، وأظهر العراق تعاونا كبيرا مع لجان التفتيش الأمية التي قدمت تقاريرها إلى مجلس الأمن بتبرئة ساحة العراق.

ورغم التأكيد على أن التفتيش ونتائجه يفصل فيها مجلس الأمن وحده وهو الذي يحدد الخطوة التالية وأن القرار واضح في أن استخدام القوة ضد العراق ليس واردا مطلقا حتى لو وجدت لديه أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الولايات المتحدة ادعت أن هذا القرار يرخص لها باستخدام القوة ضد العراق من طرف واحد، وهو أمر يجب تأكيده في تكييف الجوانب القانونية الأخرى في العراق.

* الحقيقة الثانية: يعتبر امتثال العراق لقرار التفتيش وتعاونه مع اللجان المشكلة لذلك الغرض احتراماً لقرار مجلس الأمن، وكان يجب أن يقابله احتراماً أمريكياً لنفس القرار، وتمكين المفتشين من العمل بنزاهة بدل الضغط عليهم، وكذلك كان يجب التزام مجلس الأمن بحماية العراق من التهديدات الأمريكية.

* الحقيقة الثالثة: أن الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق كان عدواناً صريحاً مبيتاً ومسلحاً ضد دولة احترمت التزاماتها الدولية، وهو عدوان من طرف واحد ولم يكن حرباً بالمعنى المألوف، ولذلك كان العمل العراقي دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح معلن تحت سمع وبصر مجلس الأمن.

* الحقيقة الرابعة: أن موقف الأمم المتحدة عكس سطوة القوة الأمريكية وتوحشها، حيث تخلت المنظمة عن مسؤوليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتم تعطيل أحكام الميثاق، لتعتبر الولايات المتحدة أن ما تقوم به هو دفاع عن النفس في إطار نظرية الضربة الاستباقية.

* الحقيقة الخامسة: أن صدام حسين الذي كان يصد العدوان الأمريكي، كان في الواقع يمارس مقاومة مشروعة ضد عدوان غير مشروع، وأن القانون الدولي المعاصر لا يسمح بالتدخل العسكري لقلب نظام

الحكم، وتدمير البلاد الأخرى من أجل تحرير شعب من نظامه، فتلك ذريعة ساقتها الدول الاستعمارية على مر العصور لتبرير جرائمها.

* الحقيقة السادسة: أن صدام حسين لم يرتكب أي جرائم ضد الولايات المتحدة في العراق، ولذلك ليست هناك أية رابطة قانونية بينهما، كما أن انعدام مشروعية الاحتلال هو نفسه سبب مشروعية مقاومته¹.

المطلب الثالث

تداعيات احتلال العراق

عرفت مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي البريطاني للعراق تداعيات خطيرة على العراق وعلى المنطقة بأكملها، حيث تم حل الجيش العراقي و تدمير مؤسساته، وبذلك خرج العراق من معادلة توازن القوى في المنطقة، مما أثر على توازن القوى العربية كقدرات شاملة مع القوى غير العربية بالمنطقة مثل إيران وتركيا.

وبالرغم من إعلان الرئيس الأمريكي بعد الإطاحة بالنظام العراقي من أن الحرب قد انتهت وأن العراق سوف يكون الدولة النموذج في الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الأوضاع بالعراق تقول غير ذلك رغم تشكيل الحكومات الانتقالية المتعاقبة، وتشكيل حكومة منتخبة دائمة عام 2006م، ورغم انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق إلا أن الأوضاع لازلت تزداد سوءا في هذا البلد، والذي يتكون من أعراق وإيديولوجيات متعددة، حيث يسقط يوميا عشرات القتلى ومئات الجرحى من جراء العمليات المختلفة، ما بين الإرهاب ضد الأهداف المدنية و ما بين عمليات المقاومة، علاوة على العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الشرطة للحكومة العراقية ضد أهداف مختلفة في المناطق العراقية، والواضح أن الشعب العراقي أصبح هو الضحية الأولى لهذه العمليات.

¹ د. عبد الله الأشعل، الجوانب القانونية المرتبطة بمحاكمة صدام حسين، مرجع سابق، ص 135-136.

ولعل أخطر ما في العراق حالياً هو تعامل العراق بالصيغة "الطائفية_العرقية_الدينية" مما قد يزيد من التوترات بين الطوائف المختلفة، وهو ما يحدث حالياً نتيجة لوجود احتقان لدى طوائف عديدة من الشعب جراء العملية السياسية والعنف المتبادل بين الطوائف، ووجود الميلشيات الطائفية، وقد يؤدي ذلك إلى حرب أهلية، مما يدفع إلى التجزئة الفعلية للعراق، وقد بدأت بوادر ذلك بغرس بذور الفتنة بين السنة و الشيعة في ظل عجز الحكومة بشكل كامل، وتدخل إيران في الشؤون العراقية، التي تهدف إلى تحقيق الهيمنة في العراق من خلال شيعة العراق لإقامة دولة شيعية كبرى في المنطقة، وهذا قد يكون له أخطار كبيرة على أمن دول الخليج العربي بشكل خاص، والأمن القومي العربي بشكل عام، حيث أن حصول إيران على نفوذ إقليمي وتمدد جغرافي، يعد مكسباً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لها على حساب المصلحة العليا للعراق، ويؤدي إلى تفكك معادلة التوازن الإقليمي.

كما أن بروز عمليات التطهير العرقي الطائفي، والتغيير الديموغرافي، والتمدد الجغرافي، يدفع باتجاه تقسيم وتجزئة العراق وتدميره ونهب ثرواته وتفكيك النسيج الاجتماعي له.

بالإضافة إلى هذه المآسي خلصت بعض الدراسات العالمية إلى أن التأثيرات الصحية والبيئية لحرب على العراق لن تنتهي في أمد قريب، ومن هذه الدراسات ما نشرته منظمة ميدياكت الطبية العالمية المستقلة في تقريرها الذي أعدته لجنة من الباحثين تحت عنوان (استمرار الأضرار الجانبية والتأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق 2003)¹.

وقد كان تمكين الشيعة السياسي في العراق العامل الأبرز في تحريك طموحات الشيعة ومطالبهم في دول الخليج العربي، حيث أن هذا العامل وما ارتبط به من متغيرات وتطورات وتحولات على مدى الأعوام التالية لعام 2003م، كانا من المحددات الرئيسية التي أثرت في طريقة تعامل نظم الحكم في دول الخليج مع المطالب التي طرحتها الأقليات الشيعية فيها بعد هذا التاريخ.

¹ كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، المستقبل العربي، العدد 300، مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت، فيفري 2004م، ص 27.

ولذلك عبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن موقفه من الأوضاع في العراق من خلال المطالب

التالية¹:

1- يجب احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق و هويته ورفض دعاوى التقسيم.

2- التأكيد على عدم تدخل أي طرف لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية بما يؤدي إلى الانقسام والطائفية.

3- اعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل لتحقيق الاستقرار في العراق.

4- أن الأعمال الإرهابية والتهجير القسري والعنف الطائفي يهدد الساحة العراقية، ولذلك يجب حل الميليشيات فوراً.

هكذا يمكن القول أن الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجية العربية سيظل على ارتباط قوي بالترتيبات الأمريكية، وأن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يؤدي أبداً إلى استقرار منطقة الخليج، إذ لا تزال عوامل التوتر قائمة حتى اليوم، ويأتي الإرهاب على رأس القائمة حيث ضاع الأمن بين أطراف ثلاثة: الطرف الأول هو الولايات المتحدة التي ترى في الإرهاب قوة معادية لا تعترف بالمواثيق الدولية، وتتطلب مكافحته من جانب الأمريكيين الخروج على المواثيق الدولية، ضاربة عرض الحائط بسيادة الدول والأعراف الدولية، أما الطرف الثاني فهو مؤسسة الحكم في العراق التي ترى أن جيران العراق لا يريدون استقراره لذلك تنادي بضرورة وقف تسرب البعثيين والمتطرفين من السنة والشيعة على حد سواء، أما الطرف الثالث فهو دول الخليج التي تضررت من الأوضاع المتدهورة في العراق بشكل كبير.

ومن أخطر ما يجري في العراق أيضاً هو إفرازات عدم الاستقرار التي تمس المواطن العراقي مباشرة، حيث أن نصف شعب العراق أصبح في مصاف الفقراء، كما أن 60 بالمائة من هذا الشعب يعاني البطالة²،

¹ البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى بالرياض في ديسمبر 2006.

² التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي بتاريخ 2003/09/23م.

ما يولد لديه حالة من السخط على دول الجوار الغنية، وبذلك يستمر توطين ما بذره النظام السابق من أن مآسيه تأتي من دول الخليج العربية، التي لم تتنازل عن ديونها فزرعت الجوع سابقا واستمرت في تصدير الإرهابيين الذين يزرعون الموت حاضرا.

وإذا كان عدم الاستقرار في العراق يؤثر سلبا على الأمن في الخليج، فإن الخطر سيكون أعظم في حالة نشوب حرب أهلية قد تقضي إلى تقسيم العراق، بحيث تظهر دويلة كردية في الشمال ودويلة شيعية في الجنوب ودويلة سنية في الوسط.

ومما يثير القلق على مستقبل العراق أن هناك الكثير من المعطيات والعوامل التي يمكن أن تساعد على ذلك، لا سيما أن الواقع الراهن في العراق اليوم هو أقرب إلى التقسيم من الناحية العملية، في حالة استمرار دورة العنف والعنف المضاد التي تجعل العراق في شبه حرب أهلية.

المبحث السادس

الدور التركي بالمنطقة

قامت السياسة التركية الخارجية منذ تأسيس الجمهورية عام 1924م، على توجه أحادي نحو الغرب بعد سيطرة كمال أتاتورك على الحكم وتبنيه النظام العلماني، والقطيعة التامة بل والعداء أيضا مع دول الجوار العربي والإسلامي، ولم تنكسر هذه السياسة الأحادية إلا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، بانفتاحها على ما يسمى بالعالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى.

وتبلورت سياسة تركيا الخارجية - كما أشار صموئيل هنتجتون - على أنها دولة طرف، أي أنها دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب من جهة، وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى¹.

¹ محمد بوبوش، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 55 السنة 15، يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان، ربيع 2011م، ص 37.

وهكذا بعد انكسار السياسة الأحادية، بدأت تركيا ترسم سياستها الخارجية على ضوء موازين القوى الجديدة، وانطلاقاً من قناعتها بأن لها دوراً مهماً في استقرار القوقاز ووسط آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً دول الخليج العربية.

المطلب الأول

دوافع التقارب التركي الخليجي

كانت هناك العديد من المحافز التي دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التقارب مع تركيا من بينها¹:

* على المستوى السياسي: الرغبة الخليجية الملحة لتحقيق نوع من التوازن في منطقة الخليج، خصوصاً بعد احتلال العراق واستمرار إيران في برنامجها النووي، ولهذا يمكن أن تعب تركيا دوراً في تحييد القوة الإيرانية في المنطقة، وهذا يتوافق مع المحاولات الحثيثة لتركيا نحو استعادة دورها التاريخي.

* على المستوى الاقتصادي: تمثل تركيا أرضاً خصبة للاستثمارات الخليجية.

* على الصعيد الصناعي: سعي دول الخليج إلى الاستفادة من إنتاج تركيا لمواد البناء، وكذلك الاعتماد على الإنتاج الزراعي التركي لتحقيق الأمن الغذائي.

* على المستوى الأمني والعسكري تتمتع تركيا بقدرات عسكرية متقدمة، ولذلك تسعى دول الخليج إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب التركية في المجالات العسكرية.

ويمكن القول أن تركيا قصرت دورها في المنطقة العربية والخليج على الشق الاقتصادي خلال الثمانينات، ولكن حرب الخليج الثانية عام 1991م جعلت تركيا معنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية، وذلك لثلاثة أسباب: أولها مطالبة الأكراد بدولة مستقلة، وثانيها هو تفكك الاتحاد السوفيتي، أما

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 164-165.

السبب الثالث فيتمثل في حاجة تركيا لرؤوس الأموال الخليجية، وساهمت عوامل أخرى في دفع تركيا لتطوير أدوات تشابكها مع المنطقة وخاصة أزمة نقص المياه، ومرور تركيا بأزمة اقتصادية عنيفة بعد سنتين من زلزال 1990م، وازدياد الحاجة التركية للنفط الخليجي لدفع عجلة النمو الراكدة آنذاك.

ثم جاء صعود حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية لسدة الحكم في تركيا عام 2002م¹ ليدعم هذا التوجه الجديد نحو الخليج، والذي ارتبط منذ بدايته بمحاولة تحقيق مكاسب اقتصادية²، كما ارتبط بالتطورات والتفاعلات التي ظهرت في شكل صياغة جديدة لمبادئ الأمن القومي والمصالح العليا التركية وفقا لعدة عناصر من أهمها: اعتبار تركيا في المقام الأول دولة شرق أوسطية بلقانية متوسطة، قبل أن تكون أوروبية³.

المطلب الثاني

تداعيات الدور التركي في المنطقة

اكتسب التوجه الجديد والدور الإقليمي المتوازن لتركيا احتراماً ومصداقية لدى جميع الأطراف الفاعلة بالشرق الأوسط⁴، حيث استطاعت تركيا منذ 2008م أن تقدم نفسها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه في ظل تعقد الأوضاع في المنطقة، لذلك ساندت الإدارة الأمريكية الدور التركي⁵.

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 164.

² هاني رسلان، تركيا وامن الخليج، السياسة الدولية، العدد 105، القاهرة، يوليو 1991م، ص 110.

³ الدكتور. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/فبراير 2000م، ص 364.

⁴ Graham Fuller, The New Turkish Republic: Turkey As a Pivotal State in the muslim World (Washington, DC: Endowment of the United States Institute of Peace, 2008), p. 176

⁵ عبير الغندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء 2012م، ص 118.

وأصبحت تركيا بذلك تلعب دورا هاما في الحفاظ على التوازن بالمنطقة، وكبح جماح النفوذ الإيراني الشيعي المتزايد، وخاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية إلى السلطة، ومعه بدأت تركيا تستعيد حينها العثماني، وما غذى هذا الشعور بالانتماء هو رفض الأوربيين انضمام تركيا إلى اتحادهم.

حيث استطاعت تركيا أن تشكل عمقا استراتيجيا مغايرا لتركيا الاتاتوركية، وبدأت تركيا السنية تلعب دورها وتستأنف وظيفتها حيثما تتعطل ادوار ووظائف غيرها، وخصوصا دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، فإذا سحبت إيران من المملكة العربية السعودية وعموم دول الخليج احتكار تمثيل الإسلام على المستوى الجيو سياسي، فتركيا بدأت تكسر احتكار هذه الدول وأساسا المملكة العربية السعودية لتمثيل الإسلام السني.

وتؤدي تركيا هذا الدور بكثير من الذكاء إلى حد الآن على الأقل، ولم تبد أي تشنج مذهبي تجاه إيران على غرار ما تفعله المملكة العربية السعودية أو على الأقل التيار السلفي، بل ولقد ساندت تركيا جمهورية إيران في أكثر من موقف، غير أن الأزمة السورية والتدخل الروسي في سوريا ألقا بظلالها على العلاقات بين الطرفين.

كما يشكل هذا الدور التركي النشط منافسة جديدة لدول الخليج على مستوى هذه الرمزية، وبأي حال من الأحوال لا يمكن أن تنظر هذه الدول بعين الرضا إلى هذا النهج التركي بالمنطقة، وخصوصا بعد أن عززت تركيا من رمزيتها وتغلغلها في العمق الاستراتيجي العربي، من خلال مساندتها للثورات العربية من تونس حتى سوريا مرورا بليبيا ومصر، في حين ظلت دول الخليج مترددة وخصوصا المملكة العربية السعودية.

بذلك استطاعت تركيا أن تعيد بريقها، وأن تضمن مصالحها لعقود طويلة في المنطقة بذكاء استراتيجي وسياسي حاد، مع أن الأحداث الأخيرة متمثلة في عودة الدور الروسي القوي، وصمود النظام السوري، قد تجعل تركيا تراجع حساباتها من جديد.

وما يمكن قوله أن تركيا تسعى إلى الاستفادة من وجودها في المنطقة العربية لتحسين أوضاعها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي، ودعم علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية¹، فإذا كانت إحدى أهم المصالح الحيوية التركية هي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الهدف لن يتاح إلا من خلال توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي والانخراط مباشرة في قضاياها، من خلال ممارسة دور الوسيط الإسلامي المقبول والمرغوب فيه، حتى في تسوية النزاعات والخلافات بين الأطراف العربية العربية، وبين الأطراف العربية وغير العربية، وهذا بتقوية علاقاتها في المحيط العربي وخاصة الخليجي.

لذلك يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي توظيف هذه السياسة التركية الجديدة لمصلحة إعادة بناء العلاقات العربية التركية بشكل يضمن كسب تركيا حليفا إقليميا قويا، حيث أن علاقات تركيا المتميزة مع الشرق الغرب تمنح الدبلوماسية التركية زخما كبيرا في التنقل بين مختلف القضايا المطروحة، للمساهمة في تهدئتها أو تقديم حلول بشأنها.

المبحث السابع

تطورات القضية الفلسطينية

بحكم أن دول مجلس التعاون الخليجي كلها دول عربية مسلمة، فإن القضية الفلسطينية تشكل محورا رئيسيا في إستراتيجية المجلس، على أساس أن أي تطور لحل هذه القضية سيكون له تداعيات سلبا أو إيجابا على دول المجلس.

و لا يأتي انشغال دول مجلس التعاون الخليجي بالصراع ضد إسرائيل من فراغ، ولا يمكن رده فقط إلى الالتزامات الإقليمية والواجبات القومية والفرائض الدينية، خاصة في ظل (تدين) الصهاينة للصراع منذ المنشأ، بل يمكن إحالته أيضا إلى ما يتطلبه الأمن القومي لهذه الدول، التي وإن كانت لا تربطها حدود جغرافية مباشرة مع إسرائيل، إلا أنها ليست بعيدة بأي حال من الأحوال عن الصراع من زوايا عديدة

¹ عبير الغندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مرجع سابق، ص 120.

متبادلة، بعضها يخص إدراك الخليجيين لوظيفة ودور إسرائيل في المنطقة، وثانيها يتعلق بادراك الإسرائيليين أنفسهم لحجم إسهام دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الصراع، أو النتائج التي يمكن أن تترتب على تصاعد وضعها ووزنها الإقليمي على تل أبيب.

المطلب الأول

الصراع العربي الإسرائيلي

لازال الصراع العربي الإسرائيلي يمثل واجهة الأحداث في المنطقة العربية، رغم توقيع اتفاقيات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو، وما تضمنته تلك الاتفاقيات من الإشارة إلى قيام دولة فلسطينية على الجزء المحتل عام 1967م، ورغم أن الاتفاقيات أشارت بأن تطبيق بنود هذه الاتفاقية عبر المفاوضات بين الطرفين، حتى الوصول إلى مفاوضات الحل النهائي وقيام الدولة الفلسطينية، إلا أنه ورغم مرور سنوات على توقيع السلام بين الطرفين، ورغم صدور أيضا خارطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية، إلا أنه لم يتم أي تقدم على هذا المسار.

بل الأدهى من ذلك إن إسرائيل بدأت إجراءات من طرف واحد، لتنفيذ ما تراه يخدم مصلحتها من الاتفاقيات، فقامت بإنشاء الجدار العازل الذي يقسم الأراضي الفلسطينية ويعزلها عن بعضها، و الانسحاب من بعض المستوطنات التي لا ترى لها أهمية، وذلك بحجة أنه لا يوجد شريك فلسطيني تتفاوض معه، ورغم معاهدة السلام لازال الشعب الفلسطيني يتعرض للتنكيل والحصار والتجويع و الاغتيالات لبعض عناصره و قياداته على أيدي القوات الإسرائيلية، ومع وصول حركة حماس للسلطة تأزم الوضع الفلسطيني بشكل كبير جدا، خصوصا و أن البرنامج الانتخابي لحماس كان ينص على عدم الاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة، فكان أول رد فعل من قبل الولايات المتحدة والغرب على وصول حماس للسلطة، هو الامتناع عن تقديم أي معونات أو مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية، وحضر وصول أي مساعدات مالية عبر البنوك إلى السلطة، وهذا ما أدى إلى تجويع الشعب.

ورغم ذلك فإنه لم يستطع الداخل الفلسطيني بجميع فصائله المختلفة الاتفاق على تجنيب الشعب الفلسطيني ما يتعرض له، واندلعت أعمال عنف بين الفصائل المختلفة خصوصا بين حركتي حماس وفتح¹، إلى غاية أن حدث الانفصال وأصبح هناك حكومتان واحدة في رام الله تقودها السلطة الفلسطينية، وأخرى في غزة تقودها حركة حماس، ولم تنجح كل الوساطات في رآب الصدع الفلسطيني حتى الآن مما أثار على مسار القضية الفلسطينية بشكل كبير.

ويرتبط الصراع العربي - الإسرائيلي بالحق الفلسطيني المشروع، كما أن الصراع حول المياه بالمنطقة، والرغبة الإسرائيلية في السيطرة على مصادر المياه يزيد الأمر تعقيدا².

المطلب الثاني

تداعيات الصراع العربي-الإسرائيلي على أمن مجلس التعاون الخليجي

إذا تم الأخذ في الاعتبار المفهوم المتسع للأمن القومي، نجد أن هناك جوانب عدة لارتباط أمن الخليج بالصراع العربي الإسرائيلي: أولها يعزى إلى الطريقة العدوانية التي تتعامل بها إسرائيل مع محيطها الإقليمي، والتي لا تستثني أحدا، وهي وان كانت طريقة عدوانية مباشرة ودائمة ومكثفة ضد الفلسطينيين، وموسمية ضد اللبنانيين، فإن إسرائيل لا تتورع عن أن تمتد إلى ما هو أبعد من فلسطين ولبنان إذا اقتضت الضرورة ذلك، وتاريخ الحروب العربية-الإسرائيلية خير شاهد على ذلك، وليس بالضرورة أن يكون عدوانا ماديا سافرا، بل بوسعه أن يمتد إلى أشكال لا حصر لها من العنف الرمزي والمعنوي الذي تمارسه إسرائيل ضد العرب، مثل تشويه الصورة العربية النمطية التي تنصب أساسا على الشخصية الخليجية بزيها التقليدي، والتي تحاط بكثير من التزييف، وتعرض بما هو مشين وسلب في وسائل الإعلام الغربية بإيعاز من الصهيونية في غالب الأحيان.

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 88.

² جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، بحوث إستراتيجية (2)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوروبي،

باريس، 1996، ص 07.

وهذا الأسلوب المغرض يقود في النهاية، لاسيما إذا كرست ورسخت معالمة وملاحمة، إلى الخصم من القوة الناعمة لدول الخليج، والتي بدأت تعتمد عليها في السنوات الأخيرة لتحسين فرص وجودها في العالم المعاصر، سواء على مستوى دورها الإنمائي، أو سعيها إلى جذب رؤوس أموال إلى أراضيها¹.

وتقوم إستراتيجية إسرائيل الثابتة في هذا المضمار، على منع حصول أية دولة عربية على ركائز متكاملة للقوة، وهذا الأمر ينطبق على الجميع وليس على دول الطوق فقط، فإسرائيل بنت تصورهما على التفوق العسكري على الجميع، فلما وجدت أن للقوة المسلحة حدودا، راحت تطرح مشروع الشرق أوسطية الذي يراد منه أن تقود إسرائيل المنطقة برمتها اقتصاديا، لذا فان تل أبيب ستحاول محاربة أية دولة خليجية تسعى إلى بناء قدرات اقتصادية فوق العادة أو حيازة إمكانات عسكرية كبيرة، كما تعارض دوما حصول دول الخليج على أسلحة متقدمة إلا بشروط قاسية ومجحفة، في مطلعها عدم استخدامها في الهجوم على إسرائيل، أو إعارتها أو إهدائها لأية دولة عربية تدخل في حرب مع إسرائيل.

والجانب الثاني يتعلق بحضور الصراع مع إسرائيل بشدة في منتصف العلاقة بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، بما يجعله مؤثرا في علاقة الطرفين، ويجعل واشنطن تتصرف دوما على أساس هذه المعادلة، بحيث لا ينفصل لديها على مستوى التكتيكات والاستراتيجيات أمن إسرائيل عن تحديد علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي، كما لا يمكن لصناع القرار في دول المجلس أن يتصرفوا بمعزل عن إدراك هذه المعادلة وهم يبنون سياساتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية .

أما الجانب الثالث فيتعلق بتواجد الجاليات الفلسطينية على أرض دول مجلس التعاون الخليجي، والمسؤولية الأخلاقية التي تقوم على دول المجلس تجاههم.

والجانب الرابع يتعلق بالعداء المتصاعد بين إيران وإسرائيل، وانعكاساته السلبية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي².

¹ عمار علي حسن، جوانب الارتباط بين أمن الخليج والصراع العربي-الإسرائيلي، موقع آراء حول الخليج.

² عمار علي حسن، جوانب الارتباط بين أمن الخليج والصراع العربي-الإسرائيلي، نفس المرجع .

كل هذه الجوانب تدل على مدى ارتباط أمن الخليج بالصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما تدركه دول مجلس التعاون الخليجي غاية الإدراك، ولذلك تسعى بكل جهدها للوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، رغم أن الولايات المتحدة ترى أن الغزو العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية) قد فتحت نافذة غير مسبوقه للبحث عن إمكانية إقرار السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب حسب رأي وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر¹.

المبحث الثامن

تحولات الربيع العربي

عرفت سنة 2001م تحولات جذرية وعميقة في الوطن العربي، كانت بدايتها في تونس و لا تزال فصولها مستمرة حتى الآن، وقد عرفت هذه التحولات باسم- الربيع العربي²- حتى وان كان البعض يعترضون على هذه التسمية، لما آلت إليه الأوضاع في الدول العربية التي مستها هذه التحولات، حيث سادت حالة من الفوضى وحتى الحرب الأهلية مثل ما هو الحال عليه في سوريا وليبيا واليمن.

¹ جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، مذكرات جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، ترجمة مجدي شرشر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م، ص604.

² بالنسبة إلى دلالات مصطلح الربيع العربي فان أول ذكر له جاء في مقالة لمارك لينش نشرت في مجلة - فورن بولسي - في 6 جانفي 2011م، انتشر و تداولته وسائل الإعلام عربيا وعالميا، وأصبح من الصعب تجاوزه، واستحسن البعض مفهوم الربيع العربي لاحتوائه على دلالات ايجابية أبرزها انتهاء مرحلة البيات والركود والسكون وعودة الحياة والنهضة واليقظة والازدهار، والى أن يتم الاتفاق على وصف آخر أكثر دقة للتحولات العربية في سنة 2011م، فقد تم استخدام هذا المصطلح بتحفظ، والأوصاف الأخرى الأقل تداولاً هي: الانتفاضة العربية، اليقظة العربية، الثورة العربية، التمرد العربي، الاحتجاجات العربية، تحولات 2011م، والمؤكد أن هناك وضعاً جديداً قيد التشكل، لكن لا يوجد اتفاق عربي حتى الآن على تسميته، وأول كتاب عن الربيع لعربي باللغة العربية قام بتحريره عبد الإله بالقريز وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في سبتمبر 2011م بعنوان- الربيع العربي .. إلى أين؟ -، ويضم مجموعة من الدراسات التي نشرت في مجلة المستقبل.

المطلب الأول

بداية تحولات الربيع العربي

إن جميع الثورات التي عرفها التاريخ البشري اشتركت في سمتين أساسيتين إلى جانب الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قادت إليها: السمة الأولى أنها - أي الثورات- كانت عصية على التوقع، وهي مثل الزلازل، يعرف علماء الجيولوجيا أين يمكن أن تحدث، لكنهم يعجزون عن توقع تاريخ هذا الحدوث ولو قبل يوم واحد، والسمة الثانية أنها كلها تعرضت لثورات مضادة¹.

وبالنسبة للثورات العربية فقد جرت قبلها وخصوصا عام 2010م محاولات عربية حثيثة لتطوير النظام العربي، ولكن كان واضحا أن هناك خلافات وانقسامات في مواقف الدول العربية إزاء هذا التطوير، وبرز ذلك بالخصوص بعد المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية بسرت في ليبيا شهر أكتوبر 2010م، وكانت هذه التفاعلات والانقسامات حول تطوير النظام العربي توحى بأن كارثة ما في الطريق، وأن هذا النظام وصل إلى ذروة مأزقه، وأن التغيير القسري سيفرض نفسه حتما نتيجة لتعثر التغيير الطوعي، وافتقاد النظام لآليات تطوير نفسه، وعجزه عن التكيف والتجاوب الإيجابي مع مطالب الإصلاح والتطوير.

هذه المعاني نفسها امتدت من النظام العربي إلى النظام الفرعي الخليجي المتمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث معاني العجز والارتباك والسلبية في مواجهة التحديات الحقيقية، وفي تحقيق الأهداف العليا ذات الأولوية الوطنية والشعبية، ولعل في مقررات القمة الخليجية في الدورة الحادية والثلاثين التي عقدت بأبو ظبي في الفترة 6-7 ديسمبر 2010م، وبعدها القمة الثانية والثلاثون التي عقدت بالرياض في الفترة 19-20 ديسمبر 2011م ما يؤكد ذلك، حيث جاءت القرارات تقليدية وغير مواكبة لما يحدث من تفاعلات صاخبة على كافة المستويات، على الرغم من تركيز مقررات القمة الحادية والثلاثين على التهديدات الأمنية خاصة الخطر الإيراني، فإنها لم تعكس أيا من التفاعلات الداخلية، ولم تتنبأ بما

¹ ALAIN Gresh , **ce que change le reveil arabe** , le Monde Diplomatique , manière de voir n.11,juin-juillet, 2011.

فرض نفسه من تطورات صاحبة عربية وخليجية بعد أسابيع قليلة من انعقاد تلك القمة، بتفجر ما اصطلح على تسميته-الربيع العربي- والذي بدأ في تونس ومنها إلى مصر، وامتد منها بعد سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك إلى دول عربية أخرى، دون استثناء لدول مجلس التعاون الخليجي¹.

وبقي الربيع العربي مستمرا بوجود ثورات عربية لم تنجز مهامها انجازا كاملا حتى الآن، وتأتي في المقدمة ثورة 15 مارس في سوريا، وثورة 14 فيفري في البحرين، ولا يقتصر الربيع العربي على الثورات المنجزة، وتلك الثورات التي في طور الانجاز، بل يشمل أيضا مجموعة من التحولات والمطالبات الإصلاحية الديمقراطية المؤجلة التي تنتظر شرارة لم تنطلق بعد، على الرغم من وجود ظروف ثورية وإصلاحية في عموم الوطن العربي².

ولم تكن سنة 2011م استثنائية فحسب، بل هي سنة تأسيسية فقد كانت التحولات من العمق والتدفق بحيث أنها ألغت كل ما قبلها من مسلمات ومؤسسات وشخصيات وعقليات وسلوكيات، وأسست لكل ما بعدها حيث كان الانقطاع شاملا وكاملا وربما نهائيا مع الكثير من المسلمات.

لذلك ستدخل أحداث 2011م التاريخ بوصفها تأسيسية، ليس في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين فقط، بل تشمل المنطقة العربية بأسرها، فالمؤكد أن مرحلة الركود والاستسلام والإحباط والبؤس العربي التي استمرت طويلا وامتدت لأكثر من أربعة عقود أوشكت على الانتهاء، لقد أفرزت التحولات الاستثنائية والتأسيسية خلال سنة 2011م حالة نفسية وسياسية وفكرية عربية مختلفة عما كان سائدا قبل بداية الربيع العربي، حيث حدثت ثورة في الواقع السياسي العربي مع ثورة أهم، وهي الثورة الحقيقية في القلوب والعقول، حيث تحولت الحالة النفسية العربية من اليأس إلى الأمل، ومن الإفراط

¹ محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، موقع الأهرام الرقمي أكتوبر 2011م.

² د عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

الدوحة، أبريل 2012م، ص2.

في التشاؤم والسوداوية إلى التفاؤل وان بحذر، إن هذه الحالة النفسية الربيعية التأملية حالة تأسيسية وتشكل أهم مكسب لتحولات سنة 2011م، التي كانت من السنوات الجيدة في التاريخ العربي المعاصر المحافل بالسنوات العجاف.

ومن البديهي القول أن السنة التأسيسية عادة ما تكون صعبة وممتدة، وأصعب ما فيها ليس نهاية النظام القديم، بل ولادة النظام الجديد والبدء بفجر منعش، والتأسيس لعهد مختلف قابل لكل الاحتمالات الايجابية منها والسلبية.

لكن إضافة إلى سمة الاستثنائية والتأسيسية، كانت تحولات سنة 2011م في مجملها تحولات فجائية، جاءت هذه التحولات مفاجئة للداخل والخارج، لذلك انبهر الجميع القريب والبعيد بالثورات العربية، وكانت قد سبقت هذه الثورات حركات شعبية احتجاجية في أكثر من دولة وعاصمة ومدينة عربية، وكانت ظروف القمع والظلم والاستبداد والفساد تنبئ منذ فترة طويلة بقرب ثورة ما في مصر وفي دول عربية أخرى.

والواقع أن هناك قصورا نظريا ضمن أدبيات علمي السياسة والعلاقات الدولية في تفسير ما حدث أو التنبؤ بمآلاته، وبخاصة إذا ما استحضرننا خصوصية الأحداث وسياقاتها، فما شهدته المنطقة من متغيرات متسارعة طبعته التلقائية والفجائية.

كما أنه لم يكن في مجمله من صنع النخب السياسية أو المثقفة أو مختلف القنوات الوسيطة من أحزاب ونقابات، ولكنه كان حتمية تاريخية لازمة الحدوث، وليس بفعل مؤامرة خارجية حتى وان كان العامل الدولي حاضرا بقوة خاصة على مستوى توجيه الأحداث¹، وهو ما عكسته تدخلات مجلس الأمن في بعض الحالات، أو مواقف بعض الدول الكبرى من الأحداث، وصدور تقارير عدد من المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

¹ د. غسان العزي، الأسس الاجتماعية للثورات العربية، مقال في: مجموعة مؤلفين، دراسات في القانون الدولي والشؤون الدولية، دار

ومن جهة أخرى شكل دخول عالم تكنولوجيا الاتصال الحديثة على خط الأحداث عاملاً آخرًا أسهم في تعقيد الأمور، بعدما تحولت وسائط الاتصال الاجتماعية الحديثة من آليات للتواصل إلى قنوات للتعبئة والتأطير والضغط¹.

وتبقى السمة البارزة لتحولات 2011م هي أنها كانت تحولات شبابية في المقام الأول، وفاجأت الجميع في الداخل والخارج من حيث تدفقها وزخمها واستمرارها، وسرعة وصولها إلى جميع الدول العربية، بما فيها الدول النفطية في الخليج العربي، التي كان يعتقد أنها بمنأى عن الثورات والمطالبات الإصلاحية، والسؤال هو: كيف أثرت التحولات التأسيسية والاستثنائية والفجائية لعام 2011م في دول مجلس التعاون الخليجي؟ وكيف تعاملت دول الخليج العربي مع ما اصطُح على تسميته بالربيع العربي؟ وهل لدى هذه الدول حصانة ضد رياح التغيير التي تهب على المنطقة؟ وكيف أثرت هذه التحولات في ملف الأمن وموازن القوى في الخليج العربي؟ وهل جعلت الخليج العربي أكثر أمناً أم أقل؟

على الرغم من ادعاء دول الخليج العربي أنها غير معنية برياح التغيير، وأنها حالة استثنائية في محيطها العربي، وأن لديها حصانة خاصة ضد حركة الإصلاح الديمقراطي، إلا أن الحقيقة عكس ذلك تماماً، فرياح التغيير قد طرقت أبواب دول مجلس التعاون الخليجي واخترقت نوافذها، وتعاملت هذه الدول مع تحولات 2011م بجدية تامة خاصة بعد أن رأت ما يحدث في البحرين عن قرب.

كانتا ثورتا تونس ومصر ملهمتين لقطاعات شعبية واسعة في الخليج، خاصة فئة الشباب وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وجرت محاولات عديدة في العالم الافتراضي وعلى أرض الواقع لنقل هذه التجارب، والدعوة لمسيرات شعبية ورفع مطالب إصلاحية، لكنها اصطدمت جميعها بالحالة الخليجية العسوية على التغيير، حيث قوى البقاء والاستمرار أقوى بكثير من قوى الإصلاح والتغيير، وحيث وظفت الحكومات

¹ د. إدريس لكريني، تحولات الربيع العربي-السياق والتداعيات-، مقال في: مجموعة مؤلفين، دراسات في القانون الدولي والشؤون

الدولية، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014/2015، ص 300-301.

مواردها وإمكانياتها الضخمة، بما في ذلك خلق 130 ألف وظيفة جديدة في القطاعات المعنية بالأمن وحدها من أجل منع انتقال عدوى التغيير إلى الخليج العربي¹.

ولجأت الأسر الحاكمة في الخليج والنظم المحيطة بها إلى الأساليب القديمة القائمة على الإنكار والقمع والسخاء الاقتصادي وتشويه السمعة، ولم تشرع الدول الخليجية في إصلاحات سياسية محلية ذات معنى، ولم تحاور الحركات الشبابية الناشئة بطريقة تمهد الطريق نحو مستقبل مستقر، وبينما ساندت النظم الخليجية في الأغلب السياسة الجديدة وخطاب الربيع العربي في الخارج، فقد رفضت الاعتراف بأنه كان لهذه الحقبة الجديدة في التاريخ العربي أثر عميق في بلادها أيضاً².

وقد زادت المخاوف الخليجية من أن تأثيرات عدم الاستقرار الداخلي بالبحرين قد تمتد إلى البوئر الثورية في دول الخليج الأخرى، خاصة المنطقة الشرقية من السعودية التي وصل الأمر فيها إلى غاية الخطورة، حيث برزت حركات ثورية تدعو إلى تقرير المصير وإطلاق جمهورية الإحساء والقطيف³، كما أن أية مكتسبات تحققها المعارضة الشيعية البحرينية تحت الضغط قد تحسب في ميزان القوى لصالح إيران.

كذلك قيام كل من السعودية وقطر بتسليح المعارضة السورية لإسقاط نظام بشار الأسد، قد يؤدي إلى اتجاه إيران والعراق وحزب الله إلى تسليح المعارضة البحرينية، انطلاقاً من المعاملة بالمثل، وتصوير أن ما يحدث في البحرين هو شبيه لما يحدث في سوريا⁴.

¹ د. عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 7.

² توبي مايسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الأيوبي، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014م، ص 15.

³ Madawi Al-Rasheed, Saudi Arabia: local and regional challenges, Contemporary Arab Affairs, No1,2013, p.29

⁴ محمد عز العرب، التصدع العصي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مسارا مختلفا بعد الربيع العربي، ملحق السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة، يناير 2014م، ص 26-27.

المطلب الثاني

تأثير الربيع العربي على السياسة والحكم في دول المجلس

عرفت أحداث الربيع العربي ردود فعل متباينة داخل مجلس التعاون الخليجي، وبشكل أساسي حول معادلة السياسة والحكم، وبالذات على فعالية السياسة والحكم والإصلاح الديمقراطي، فشيوع مطالب التغيير السياسي على نطاق واسع بين نخب المثقفين والنشطاء السياسيين في معظم دول المجلس جعل منها قواسم مشتركة بين كل هؤلاء، ومن بين هذه القواسم الدعوة التي وجهها نشطاء خليجيون لحكوماتهم للقيام بإصلاحات سياسية، والإفراج عن مئات الأشخاص الذين اعتقلوا خلال تظاهرات طالبت بإطلاق الحريات العامة في البحرين وسلطنة عمان والسعودية ودولة الإمارات.

وطالبت 10 منظمات غير حكومية ونحو 190 مثقفا في بيان مشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي بالإفراج عن جميع المواطنين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، والشخصيات السياسية التي اعتقلت خلال التظاهرات السلمية، وحذروا من خطر اندلاع نزاع طائفي في المنطقة، معربين عن قلقهم من السياسة التي تطبقها بعض الحكومات التي خنقت المطالب السلمية المناهضة بتوفير الحرية والعدالة والديمقراطية¹.

وهكذا بدأت الدراسات وآراء الباحثين تشير إلى أن هناك جملة من العوامل يمكن أن تكون سببا رئيسيا في تحرك شعوب الخليج للمطالبة بإصلاحات سياسية، أبرز هذه العوامل الفساد المنتشر والسيطرة على الأراضي والانفراد بالسلطة، فضلا عن تطويع بعض مواد الدستور لصالح الأنظمة الحاكمة.

كما حذرت نفس الدراسات من أن عدم الاستجابة لمطالب شعوب المنطقة، ربما يؤدي إلى التوسع في تلك المطالب، وأكدوا على أن التوزيع العادل للثروة في الخليج لن يحصل إلا بوجود حكم رشيد من خلال

¹ محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، مرجع سابق، ص 3.

الرقابة والمشاركة الشعبية، وأن مفهوم الحاكم والرعية لم يعد مقبولاً بالنسبة للخليجيين، ولا بد من معاملة الناس بصفة مواطنين¹.

وعكست هذه التفاعلات والأفكار التي بدأت تموج في دول الخليج وعياً جماعياً بضرورة وأبعاد ما يجب أن يتخذ من إجراءات، لتحقيق الإصلاح السياسي والديمقراطي كأولوية ذات ارتباط مباشر بالاستقرار الوطني، وتحقيق التوازن بين الحاكمين والمحكومين، وهو الحل الأسلم لمواجهة عاصفة التغيير التي هبت على العالم العربي.

وعلى الرغم من هذه القواسم المشتركة إلا أن استجابة السلطات في دول المجلس جاءت متباينة، ومن ثم جاءت ردود الفعل الشعبية هي الأخرى متباينة، بفعل حزمة من العوامل الداخلية الحاكمة لعلاقة الشعب بالسلطة والحكم واختلافها من بلد إلى آخر.

ويمكن القول إجمالاً أن التفاعلات الهادئة لدول المجلس مع ثورات الربيع العربي بالنسبة لمطالب الإصلاح السياسي والديمقراطي الداخلية، قد شملت الإمارات والكويت وقطر، أما التفاعلات الساخنة مع نفس المطالب فقد شملت كل من البحرين وعمان والسعودية، مع تفاوت في قوة تأثير الدول الثلاث الأخيرة بتداعيات الربيع العربي، لأسباب كثيرة من أبرزها بالطبع مستوى حالة الاحتقان السياسي الداخلي قبل تفجر تلك الثورات العربية، لذلك كان منطقياً أن تكون البحرين في مقدمة الدول الخليجية التي تفاعلت بقوة مع التحولات الثورية العربية.

المطلب الثالث

ثورات الربيع العربي وفعالية مجلس التعاون الخليجي

يمكن اعتبار التفاعلات السابقة التي حدثت على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تفاعلات مهمة غيرها من الدول العربية، لكن التأثير الأهم يبقى هو تأثير تحولات الربيع العربي على مجلس

¹ محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، مرجع سابق، ص4.

التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية عانت كثيرا من ركود فعاليتها لأسباب بنوية تتعلق بخصوصية المجلس، والإطار شديد الضيق الذي يحكم أدائه لوظيفته، باعتباره مجرد هيئة استشارية تصدر قراراتها بالإجماع وليس بالأغلبية، ما يعني أن لكل دولة حق الاعتراض على أي قرار لا تريده مما يضعف من أداء المجلس¹.

حيث بقي المجلس لفترة طويلة قبل ثورات الربيع العربي بدون أي مراجعة ودون أي تغيير رغم مواجهته لكثير من التحديات الخطيرة، ومنها عجزه عن التصدي للعدوان العراقي على الكويت، واعتماده الدائم على الدور الأجنبي، ولهذا كان من المفترض أن تهز أحداث الربيع العربي جمود هذا المجلس، ويتحرك قاده لمراجعة هيكله ووظائفه وأدائه، والبحث عن مخرج حقيقي يحقق التكامل والأمن الجماعي، ويقود إلى توافق على سياسة خارجية مشتركة يمكن منها الانطلاق نحو الاندماج والاتحاد الذي مازال مطلبا شعبيا.

لكن مجلس التعاون الخليجي لم يتبنى أي إستراتيجية جديدة فعالة لمواجهة هذا التحدي الجديد، ولم يجعل من تحولات الربيع العربي ومن القراءة العلمية لها فرصة لزيادة فعالية المجلس، حيث جاءت ردود فعل المجلس محدودة وقاصرة، لسبب أساسي هو أنه اعتبر الثورات العربية خطرا على معادلة الحكم القائمة، وتهديدا لها وإيدانا بعهد جديد من الثورات والانقلابات.

لذلك تعامل البعض معها على أنها فتنة داخلية أو مؤامرة خارجية، وهناك من رآها فتنة ومؤامرة معا، لذلك كان رد الفعل عدائيا في مجمله، وهنا أخذ المجلس دوره من أدوار أعضائه وتعاملهم الداخلي مع رياح الثورات الممتدة نحو الخليج، والتزم بسياسة درء المخاطر وليس تعظيم المكاسب.

وكان من المفروض أن يتجه المجلس إلى دعم وظيفته التكاملية ووظيفته الأمنية من منظور استراتيجي شامل، وقراءة سليمة لخريطة توازن القوى الإقليمية، على ضوء تطور الأحداث العربية التي أدت إلى سقوط نظم عربية حليفة، وتصاعد دور قوى إقليمية، خاصة الدور التركي الذي لم يجد من

¹ انظر المبحث الثاني من الفصل التمهيدي والخاص بالإطار القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 51.

يتحالف معه أو من ينسق معه، وجرى التعامل معه على أنه منافس محتمل، كما جرى التعامل مع إيران كعدو مسئول عن تردي الأوضاع العربية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وتحميلها وحدها مسؤولية تدهور الأوضاع بمنطقة الخليج.

بالمقابل هناك من يرى بان الثورات العربية جعلت مجلس التعاون الخليجي في قلب المشهد العربي كتجربة تعاون عربي فرعي ناجحة، وأصبحت بياناته واجتماعاته تحضى بقدر كبير من الأهمية والمتابعة، بل وكادت تخطف الثقل العربي من جامعة الدول العربية لينتقل سياسيا وجغرافيا إلى الخليج، بعدما انتقل إليه اقتصاديا وإعلاميا قبل ذلك بكثير¹.

ويمكن تلخيص ما قام به المجلس من إجراءات في بداية الأزمة إلى ما يلي²:

1- التصدي الأمني العسكري لأزمة البحرين واعتبارها مؤامرة إيرانية، وهذا تجاهل صريح للمطالب الحقيقية بالإصلاح في البحرين.

2- تقديم معونات سخية لاحتواء الأزمة، خاصة في البحرين وعمان، مما يكشف عن المنظور شديد الضيق للأزمة من طرف دول المجلس.

3- الاتجاه إلى توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي بالدعوة إلى ضم كل من الأردن والمملكة المغربية في صفقة عنوانها الأمن مقابل الاقتصاد، أي إسهام الأردن والمغرب في الأمن الداخلي بالخليج مقابل دعم المملكتين من قبل دول المجلس اقتصاديا³.

¹ د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 173.

² محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، مرجع سابق، ص 13.

³ د. معتز سلامة، الطموح المبكر: دواع وفرص قيام لاتحاد الخليج، السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47، القاهرة، يوليو 2012م،

هذا مع ملاحظة الدور القطري الكبير في دعم ثورات الربيع العربية، حيث تناغمت دولة قطر مع هذه التحولات بشكل كبير، مما جعل الدور القطري يبدو معاكسا تماما لدور باقي دول المجلس وخاصة المملكة العربية السعودية، وحتى بعد تعرض الربيع العربي للانتكاسة وللثورات المضادة فان قطر بقيت متشبثة به.

ويبدو الاختلاف القطري السعودي واضحا من خلال الموقف من سقوط حكم الإخوان المسلمين بمصر، حيث دعمت كل من السعودية والإمارات والكويت النظام الجديد بمصر والذي أطاح بالإخوان، بينما بقيت قطر تعتبره انقلابا على الإرادة الشعبية وثورة مضادة للربيع العربي، وهو ما أثر سلبا على العلاقات القطرية مع باقي دول المجلس.

ووصل الأمر إلى حد أن دولا خليجية أبلغت قطر استيائها من هذه السياسة القطرية ودورها في دعم الثورات العربية والاحتجاجات التي عرفتها دول الخليج¹، ورغم هذا الاختلاف الكبير بالنسبة للأحداث والأوضاع في مصر، فان مواقف دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص الأحداث في سوريا واليمن تتطابق بشكل كبير.

المطلب الرابع

محددات الترحيب الخليجي بسقوط الإخوان

ظهرت في منطقة الخليج العربي جمعيات وحركات وتنظيمات إسلامية لاسيما في الكويت والبحرين والسعودية، وكانت سرية وعلنية بحسب ظروف وبرامج هذه الحركات وعلاقتها مع أنظمة الحكم وانتقل بعضها من الحركات الأم في الدول العربية كفروع له في المنطقة ومن أبرز هذه الحركات، حركة

¹ أحمد دياب، العلاقات المصرية-الخليجية ما بعد الإخوان، مجلة شؤون عربية، العدد 155، إصدارات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2013م، ص 177.

الإخوان المسلمين التي انطلقت من مصر¹.

وبالنسبة لغالبية دول مجلس التعاون الخليجي فان جماعة الإخوان المسلمين بفروعها المختلفة، تمثل واحدة من أهم مصادر التهديد لأمن مجلس التعاون الخليجي وبشكل خاص في مصر، باعتبارهم الفرع الرئيسي الذي يقود الفروع الثانوية في مختلف دول الإقليم، ولكن الوزن النسبي لهذا التهديد يختلف بين دول المجلس، بحسب صيغ العلاقات بين الدول الخليجية وتلك الجماعات، ومن الواضح أن هناك محددات وأبعاد ثنائية وإقليمية دفعت الدول الخليجية إلى مساندة النظام المصري و ثورة 30 جوان 2013م التي أطاحت بأول سلطة منتخبة بعد الثورة المصرية، باستثناء قطر طبعاً التي كانت الدولة الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي ساندت فروع الإخوان المسلمين في المنطقة²، ويمكن إجمال مواقف دول المجلس على النحو التالي:

- في الإمارات: تعد الإمارات أكثر الدول استباقية في مواجهة الإخوان، خاصة وأن جماعة الإصلاح الإخوانية هي أكثر القوى من الناحية التنظيمية التي حاولت استغلال رياح الثورات للمطالبة بإصلاح سياسي شامل، وحاولت تكوين خلايا نائمة ويقظة للانقلاب على نظام الحكم وفقاً لتصرّيات الأجهزة الأمنية الإماراتية³.
- في الكويت: صارت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)⁴ الذراع الأساسي لجماعة الإخوان تمثل تهديداً لاحتكار عائلة آل الصباح للسلطة في الكويت، لا سيما بعد انضمامها إلى بقية جماعات المعارضة في أواخر 2012م، فضلاً عن استفادتها من القوة المتزايدة للعناصر القبلية والشبابية.

¹ الدكتور. مفيد الزبيدي، التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (1971-2003)، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، بيروت، 2012م، ص 271.

² توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، مرجع سابق، ص 21.

³ أحمد دياب، العلاقات المصرية-الخليجية ما بعد الإخوان، مرجع سابق، ص 169.

⁴ هذه الحركة هي امتداد للإخوان المسلمين في الكويت، وكانت تعمل من خلال جمعية الإصلاح الاجتماعي كواجهة اجتماعية وثقافية ولا يمكن الفصل بين الاثنتين من خلال مجلة المجتمع اللسان الناطق باسم الجمعية، ثم ظهرت الحركة الدستورية الإسلامية بشكل رسمي في 30 مارس 1991م، بعد أحداث الكويت وخروج العراق منها على يد قوات التحالف.

- في السعودية: يعد التحول في موقف رموز جماعة الإخوان المسلمين في المملكة متغيراً ملحوظاً وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث يدعمون بشكل خافت بقية السعوديين الذين يطالبون بإصلاحات سياسية واسعة النطاق، ومنها التحول إلى الملكية الدستورية، وتفكيك الجمع بين منصبى الملك ورئيس الوزراء، وإجراء الانتخابات البرلمانية والدورية، ومن الواضح أن العلاقات بين رموز الإخوان والمملكة قد تأثرت كثيراً بسبب دعمها القوي للنظام المصري.
 - في البحرين: دعمت الأسرة السنية الحاكمة في المملكة جمعية المنبر الإسلامي¹ لتوازن بها الكفة مع الغالبية الشيعية، وعلى الرغم من الدور التوازني لجمعية المنبر فإنها قد تشكل مخاطر معينة في ظل احتمال تأييدها لفصيل أو جناح ملكي دون غيره، بشأن قضايا مثل الإصلاحات السياسية الجوهرية والعلاقات السنية الشيعية، مما قد يجعل البحرين ترى بأن الإخوان يمثلون مصدر تهديد مؤجل.
 - وفي قطر: لا توجد في قطر أسباب لحدوث توتر مع جماعة الإخوان، بعد حل فرع الجماعة منذ أكثر من عشر سنوات، بل صارت الدوحة موطناً قدم لبعض رموز الإخوان في المنطقة، وتشير سياستها الخارجية الماضية والحالية إلى دعم الأنظمة السياسية الإسلامية الصاعدة إلى السلطة.
 - وفي عمان: لا يشكل الإخوان المسلمون مصدراً لتهديد أمن السلطنة، نظراً للأصول السنية لهذه الجماعة، فضلاً عن نجاح السلطان قابوس في احتواء بعضهم واتخاذ إجراءات عقابية ضد بعضهم، وذلك بعد اتهامهم بمحاولة الانقلاب على نظام الحكم في عقد التسعينات الماضية.
- من خلال كل هذه المعطيات يتضح لنا أنه رغم دعم الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي في البداية للتيار الإسلامي المعتدل، الذي يعمل للحفاظ على العقائد والعبادات وممارسة الشعائر الدينية من دون

¹ تعود جمعية المنبر الإسلامي إلى جمعية الإصلاح وهي من الإخوان المسلمين، وقد أنشئت عام 2002م، وهي تؤمن بالوسطية والفكر المعتدل بعيداً عن المذهبية والطائفية الضيقة.

التدخل في الشؤون السياسية، وممارسة النشاط التنظيمي من خلال جمعيات ومنتديات إسلامية علنية وتحت أنظار السلطة¹.

إلا أن جماعة الإخوان المسلمين أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى تمثل إشكالية ما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، مع الاختلاف الخاص بالطبيعة السياسية الداخلية لهذه الدول والنهج المتبع في التعامل معها، وربما لهذه الأسباب رحبت دول المجلس بالإطاحة بحكم الإخوان في مصر، لأن هذا قد يؤدي إلى تجفيف منابعهم والتقليل من خطرهم حسب الرؤية الخليجية.

المطلب الخامس

عوامل بقاء الملكيات الخليجية

هناك الكثير من العوامل التي تفسر عدم حدوث تفكك في الملكيات الخليجية، رغم التحديات الأمنية الخطيرة التي عرفتھا المنطقة الخليجية والعربية بصفة عامة، مثل ثورات الربيع العربي وغيرها، ومن أبرز هذه العوامل²:

1- احترام الشرعية السياسية، ويعتبر من أبرز العوامل الكابحة لحدوث تفكك الدولة، وهذا لعدم تغير العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع في الملكيات الخليجية، حيث تدفع الحكومات ثمن الأخطاء، ولا ينهار النظام أو تتفتت الدولة.

2- سياسات الدولة الريعية، والتي مكنت سياسات دول الخليج بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من تجاوزها الأزمات الداخلية، أو السيناريوهات السيئة المصاحبة للثورات الشعبية، بحيث أن الأداء الاقتصادي للملكيات الخليجية كان أفضل من الأداء الاقتصادي للجمهوريات العربية، فقد نجحت من خلال توظيف العائدات النفطية في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وارتفاع نصيب الفرد من

¹ الدكتور. مفيد الزبيدي، التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (1971-2003)، مرجع سابق، ص 270.

² محمد عز العرب، النصدع العصي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مسارا مختلفا بعد الربيع العربي، مرجع سابق، ص 27-29.

الدخل القومي، وتطور الخدمات المجانية المرتبطة بالتعليم والإسكان والصحة، وهو ما تؤكد جميع التقارير الدولية في كافة المجالات، لذلك احتلت دول المجلس مراتب متقدمة في قائمة الشعوب الأكثر سعادة في العالم¹.

3- متانة التحالفات القبلية والعشائرية، وذلك لأن غالبية الأنظمة أو الأسر الحاكمة في دول الخليج تستند إلى التحالف مع عائلات وقبائل وعشائر مختلفة، والدخول في شبكة من المصاهرات معها، مما يجعل منها كتلا مجتمعية داعمة للأوضاع القائمة².

4- اختلال التركيبة السكانية والنسيج الاجتماعي، وبالرغم من أن هذا الاختلال يمثل أحد التهديدات على الأمن الخليجي، إلا أنه يعتبر في نفس الوقت عامل مهم يعمل ضد خيار التفكيك الداخلي، بسبب افتقاد هذا التجمع البشري إلى مقومات المجتمع من وحدة المصير والمستقبل الواحد، وبالتالي اختلاف الأهداف والرؤى.

5 - المواجهة الجماعية لتحويلات الربيع العربي، حيث أن التساند الجماعي لوقف الانهيار في الحالتين اللتين خرجتا عن السياق الخليجي، منع توسعها أو امتدادها على نحو قد يؤدي إلى اتساع بؤر الاحتجاج.

6- الإفرازات السلبية للربيع العربي وتأثيرها على البيئة الإقليمية حيث أن الدول التي أسقطت الثورات أنظمتها عرفت مراحل انتقالية لها بداية وليس لها نهاية، مما جعل الأمر يبدو وكأننا أمام ثورات تعرف من أي جاءت ولكن لا تعرف إلى أين تسير، ما فتح الباب أمام التدويل وتدخل الدول الكبرى، مع بقاء العامل

¹ حسب تقرير السعادة العالمي 2013م الذي يصدره معهد الأرض في جامعة كولومبيا بالتعاون مع الأمم المتحدة ويغطي ما يقرب من 141 دولة، حظيت خمس دول خليجية بمراكز متقدمة في قائمة الشعوب الأكثر سعادة في العالم، فيما غابت بقية الدول العربية، فقد جاءت الإمارات في المرتبة 13 عالميا، تلتها سلطنة عمان في المركز 23، ثم قطر في المرتبة 27، والكويت في المرتبة 32 والسعودية 33 عالميا، ولم يختلف هذا التقرير عن السابق وان كان المتغير الأبرز هو صعود سلطنة عمان، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، www.gec-sg.org

² ما يدعم ذلك تصريح أمير الكويت في 26 ماي 2013م بأن الكويت من دون القبائل ليست هي الكويت.

العربي غائبا نتيجة ضعف أو تفكك المواقف الحكومية حيال ما سمي بالربيع العربي¹، وهو الأمر الذي أدى إلى تخوف الشعوب الخليجية من التداعيات السلبية لأي ثورة داخلية ممكنة.

وما يمكن قوله في الأخير أن كل هذه العوامل لا تكفي وحدها لدوام هذا النجاح في تجنب رياح التغيير، وإنما ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تزيد من وتيرة الإصلاحات التي تعود بالنفع على قطاعات المجتمع، وتوسيع المشاركة المدنية.

ولابد كذلك من قراءة سليمة لخرائط التوتر وأزمة الفقر داخل هذه الدول، وتدعيم العمل الجماعي في إطار المجلس بآليات حقيقية تجعله أداة للوحدة وتجاوز صعوبات العمل المنفرد، وليس ناد للتشاور وإصدار التوصيات.

المبحث التاسع

المشكلة الحوثية والتدخل العسكري في اليمن

يعتبر اليمن امتدادا طبيعيا لدول مجلس التعاون الخليجي، ويمثل العمق الاستراتيجي لدوله، ورغم أن أمنه يعتبر من صميم الأمن القومي الخليجي²، إلا انه ليس عضوا بالمجلس، ومع أن اليمن ودول الخليج العربي كتلة جغرافية وبشرية متجانسة إلى حد كبير ثقافيا واجتماعيا وتاريخيا، إلا أنه خلال عقود مضت حدثت فجوة حضارية نتيجة للثروة النفطية المكتشفة في دول الخليج، والتي أحدثت ثورة في مختلف مجالات الحياة، نتيجة زيادة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين اليمن ودول الخليج³. لذلك نلاحظ أن بلدان المجلس ومنذ البداية رأت في اليمن تهديدا محتملا من الناحية السياسية والأمنية، وعبئا

¹ عدنان السيد حسين، مخاطر تدويل الأزمات العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، مجلة دورية محكمة تصدر عن الجمعية لعربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف 2012م، ص 4-5.

² خبراء كويتيون، الدفاع عن اليمن دفاع عن الأمن الخليجي، الأحد 11 أكتوبر 2015م، موقع أبابيل.نت ABABIL.NET

³ الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي..هل يحل مشاكل اليمن؟، 27 يوليو 2015م، موقع يمن جورنال، Yemen Journal

اقتصاديا على كاهل اقتصاديات الخليج، وهي الاعتبارات التي دعت بلدان المجلس إلى تقليص علاقاتها مع اليمن، على الرغم من التماثل التاريخي والثقافي والعرقى، وتدفق التجارة، وارتفاع وتيرة التبادل التجاري، وزيادة صور التعاون الاقتصادي بين الطرفين، فبلدان المجلس- كباقي الوحدات الدولية في النظام الدولي- لا تسعى إلى الثراء بقدر سعيها إلى الأمن والبقاء¹.

حيث كان إقصاء اليمن عند تأسيس مجلس التعاون الخليجي مؤشرا سلبيا منذ البداية على تذبذب العلاقات اليمنية مع دول المجلس ، وهو ما جعل البعض يتهم دول الخليج بأنها تكتلت على أسس اقصائية ، حيث تجاهلت دول قريبة منها جغرافيا مثل اليمن التي تعتبر الحديقة الخلفية لها، بما تشكله من طاقة بشرية كان يمكن لها أن تعوض دول المجلس ذلك النقص الكبير في البنية البشرية .

ثم جاءت المشكلة الحوثية في اليمن لتزيد الوضع تفاقما ، خاصة مع قيادة المملكة السعودية لتحالف كبير مكون من 34 دولة لوقف التمرد الحوثي.

المطلب الأول

أبعاد التدخل العسكري الخليجي في اليمن

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي الآن معضلات عدة، في مقدمتها أنها غير متجانسة ديموغرافيا بالنسبة للتركيب الطائفي، والتي لم تكن مشكلة في الماضي أبدا، لكنها بدت الآن مشكلة بعد رفع ورقة الطائفية البغيضة في معظم أزمات الإقليم، وهناك تخوف من أن تستغل إيران هذا الوضع، وتؤثر على المواطنين الشيعة داخل دول المجلس، كما أن الخلافات الجوهرية بين إيران ومعظم دول الخليج ومحاولتها التسلل إلى اليمن وإحكام سيطرتها عليه عبر الحوثيين هو تهديد مباشر للأمن القومي الخليجي، فالموضوع

¹ أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية - دراسة نظرية-، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33،

الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء 2012م، ص 93.

ليس موضوع اليمن فقط، وإنما يشمل الموضوع اليمن والممرات المائية وما تمثله من أهمية بالغة بالنسبة لدول الخليج، وجميع هذه الأمور تؤثر على أمن وسلامة دول مجلس التعاون الخليجي.

ومنه وصف أكاديميون خليجيون اليمن بأنه العمق الاستراتيجي لدول الخليج العربية، مؤكدين أن الدفاع عنه من صميم الدفاع عن الأمن القومي الخليجي، لافتين إلى أهمية موقعه الاستراتيجي وخاصة بوابته البحرية، وفي مقدمتها باب المندب في التحكم بجزء كبير من التجارة العالمية وتجارة دول الخليج¹، حيث أن اليمن يوجد على طريق باب المندب الذي يمر من خلاله 3 ملايين برميل نפט يوميا، و17 بالمائة من حركة التجارة، وبالتالي تشكل السيطرة الإيرانية عليه خطرا استراتيجيا على دول الخليج وعلى مصر أيضا، والإيرانيون صرحوا بان أساطيلهم البحرية تصل من المحيط الهندي إلى باب المندب إلى مضيق هرمز، وبالتالي فالإيرانيون يريدون التحكم في أكبر نقطتي عبور في العالم، وهما مضيق هرمز ومضيق باب المندب، لذلك الحرب في اليمن ليست دفاعا عن الشرعية اليمنية، أو تنفيذ قرارات مجلس الأمن بهذا الخصوص فقط، ولكنها دفاع عن أمن دول الخليج العربية، وحفاظا على المصالح الخليجية، والتصدي لأطماع إيران التوسعية في المنطقة.

وقد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات تؤكد الشرعية، وتؤيد المبادرة الخليجية، حيث حدد مجلس الأمن أن رئيس اليمن الشرعي هو الرئيس عبد ربه منصور هادي، ودعا المتمردين إلى تسليم السلاح والعودة إلى طاولة الحوار².

وسبق لقمة دول مجلس التعاون الخليجي في دورتها الخامسة والثلاثين المنعقدة في 9 ديسمبر 2014م بالدوحة، أن أكدت دعمها للرئيس اليمني المستقيل عبد ربه منصور هادي في تحقيق الأمن والاستقرار، وبسط سيطرة الدولة في اليمن، وفي قيادة عملية الانتقال السلمي للسلطة من خلال الالتزام بالمبادرة

¹ سبق الإشارة إلى مضيق هرمز في المبحث الأول من الفصل التمهيدي، أما مضيق باب المندب فيعتبر أيضا من أهم المضائق العالمية حيث أنه يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، كما يعد فاصلا بين كلا من قارتي آسيا وإفريقيا.

² خبراء كويتيون، الدفاع عن اليمن دفاع عن الأمن الخليجي، الأحد 11 أكتوبر 2015م، موقع أبابيل.نت ABABIL.NET، مرجع سابق.

الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، لتلبية طموحات وتطلعات كافة أبناء الشعب اليمني.

وأدانت القمة الخليجية كل أعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية، وطالبت بالانسحاب الفوري للمليشيات الحوثية من جميع المناطق التي احتلتها، وإعادة جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية لسلطة الدولة، وتسليم ما استولت عليه من أسلحة ومعدات.

ومع غياب الإنفاذ الكامل لمبدأ سيادة القانون يعيش اليمن تدهورا كبيرا في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، ما أدى إلى هروب رؤوس الأموال، وخروج 34 شركة نفطية بعد وقف نشاطها وصرف موظفيها مع التراجع الكبير لإنتاج النفط، الأمر الذي فاقم عجز المالية العامة التي يشكل فيها النفط 70 بالمائة من موارد الموازنة، كما تمثل عائداته 90 بالمائة من موارد النقد الأجنبي، حتى أن المملكة العربية السعودية جمدت تنفيذ أكثر من 100 مشروع استثماري في اليمن، بسبب الصراع الدائر وغياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي، وتشير الأرقام إلى أن حجم خسائر الاقتصاد اليمني تفوق أرقام المساعدات التي تعهدت بها الدول والمؤسسات المانحة¹.

ولكن الأزمة اليمنية تفاقمت في مارس 2014م بالهجمات الواسعة للحوثيين للنيل من هبة الدولة، والتي وصلت إلى غاية احتلال العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، وهو ما دفع الرئيس هادي إلى التوقيع في اليوم نفسه على اتفاق السلم والشراكة الوطنية لحل الأزمة مع الحوثيين.

وترجع سهولة سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بقدرة الدولة على التحرك لإدارة الأزمة مثل سوء التقدير الحكومي، وتواطؤ بعض عناصر وقيادات الجيش، ومنها ما يتعلق بقدرة الحوثيين، مثل عقيدة القتال انطلاقا من البعد الإيديولوجي، ومنها ما يتعلق بالتواطؤ الداخلي

¹ التحالف الاستراتيجي الأمريكي - السعودي ومخاطر تداعيات مشكلة اليمن، الاربعاء 4 فيفري 2015م، شبكة الإعلام العربية،

والدعم الخارجي، فمن ناحية التواطؤ الداخلي يبرز دور الرئيس السابق على عبد الله صالح ورجاله، ومن ناحية الدعم الخارجي يبرز الدور الإيراني من خلال الدعم الإعلامي وحتى العسكري¹.

كل هذه العوامل بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، واستغلال الحوثيين للغضب الشعبي على الحكومة، أدت إلى سهولة وقوع العاصمة صنعاء في قبضة الحوثيين في سبتمبر 2014م، وهو ما استشعرت دول مجلس التعاون الخليجي خطورته مما جعلها تصمم على عدم وقوفها مكتوفة الأيدي أمام هذه التحديات، وضرورة التحرك الفعلي من أجل مواجهة التمدد الحوثي باليمن.

وخلال اجتماع طارئ في العاصمة السعودية الرياض دعت دول مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن الدولي إلى استصدار قرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، يفوض باستخدام القوة العسكرية أو فرض عقوبات اقتصادية على اليمن، ووصفت ما يحدث في اليمن بالانقلاب، حيث أدان مجلس التعاون الخليجي سابقا استيلاء الحوثيين على السلطة في اليمن وحل البرلمان².

وهكذا بدأ التدخل العسكري في اليمن حيث بدأت وبشكل مفاجئ يوم 26 مارس 2015م ما تسمى بعملية عاصفة الحزم، وذلك بغارات جوية بقيادة المملكة العربية السعودية وبمشاركة دول عربية على مواقع عسكرية ومخازن أسلحة تقع تحت سيطرة الحوثيين والقوات العسكرية الموالية للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح.

وبغض النظر عن الأهداف الرئيسية لعاصفة الحزم وهل كانت تهدف إلى القضاء على الحوثيين نهائياً أو مجرد الضغط عليهم لدفعهم نحو طاولة الحوار، فإن انتهاء عاصفة الحزم لم ينهي المشكلة بل فتح الباب أمام عمليات عسكرية جديدة، منها ما يحدث حالياً منذ أكتوبر 2015م من غارات يقوم بها تحالف

¹ سيناريوهات وخيارات الصعود الحوثي ومستقبل امن دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة للمركز العربي للبحوث والدراسات)، 20 نوفمبر 2014م، موقع الضالع نيوز.

² دول الخليج تدعو مجلس الأمن لاتخاذ تدابير من بينها القوة العسكرية في اليمن، 15 فيفري 2015م، موقع BBC عربي.

السعودية مع العديد من الدول على اليمن¹، وهو ما يؤسس لمعادلة جديدة في توازن القوى بين الدول العربية والخليجية من جهة وإيران من جهة أخرى، كما سينعكس على الوضع السوري على حسب مستوى النجاح الذي سيحققه هذا التدخل العسكري.

كما أن هذا التدخل يثير تساؤلات دولية حول انتهاج المملكة السعودية وحلفاءها لسياسة جديدة قد تتطور لاتخاذ خطوات منفردة في ملفات أخرى، في ظل حالة التجاهل الأمريكي والأوروبي لتدهور الأوضاع في المنطقة.

المطلب الثاني

تداعيات الأزمة اليمنية على دول المجلس

إذا كانت اليمن تشكل الحديقة الخلفية للملكة العربية السعودية، فإن الأمن في اليمن هو جزء من الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي، وعليه فإن المملكة السعودية ومن ورائها دول المجلس تعتبر ما يحصل حاليا في اليمن انقلابا على السلطة الشرعية، وان ما يقوم به الحوثيون من سيطرة على مؤسسات الدولة ومرافقها هو اعتداء على السلطة وبتموين ومباركة من طرف إيران بهدف فرض سيطرتها على مضيق باب المندب، مما يشكل تهديدا خطيرا للمنطقة بكاملها حسب الرؤية السعودية².

لذلك فإن الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي تبرز في كونه عمقا استراتيجيا للجزيرة والخليج، مما يجعل منه عاملا مهما لأمن واستقرار المنطقة، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنه أو إقصاؤه في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحالفات إقليمية وتهديدات مستمرة ومنتزيدة للمنطقة.

¹ أسامة محمد، عاصفة الحزم.. السياق والأهداف والتداعيات، 29 مارس 2015م، موقع الخليج الجديد، New Khaleej

² التحالف الاستراتيجي الأمريكي - السعودي ومخاطر تداعيات مشكلة اليمن، الاربعاء 4 فيفري 2015م، شبكة الإعلام العربية،

moheet.com، مرجع سابق.

فهناك حاجة خليجية ليمن آمن ومستقر من أجل مواجهة الأخطار المشتركة، هذا فضلا عن أهمية الموقع الاستراتيجي اليمني، وما يمثله من مجال حيوي فهو يطل على البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي.

حيث يمثل مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أهمية مضاعفة في تأمين عبور السفن البحرية الدولية والإقليمية، وما يمثله خليج عدن من أهمية حيث يمر منه ويلتقي عنده أهم ثلاثة ممرات مائية بحرية دولية تتمثل في: الخط القادم من الخليج العربي، والخط القادم من شرق وجنوب شرق آسيا، والخط القادم من شرق إفريقيا وجنوبها إلى البحر الأحمر، وتؤثر هذه الخطوط الثلاثة في حركة الملاحة في البحر الأحمر الذي يمثل ممرًا مائيا شديداً لحيوية لحركة النقل البحري وحركة التجارة العالمية، يربط من جهة بين جنوب شرق آسيا، وجنوب إفريقيا، وأوروبا والأمريكتين من جهة أخرى.

علاوة على ذلك تقع هذه الممرات للملاحة البحرية في منطقة شديدة التوتر والصراع والفوضى الأمنية، ابتداء من الصومال وجيبوتي وحتى أريتريا وأثيوبيا، مما يمثل تحدياً أمنياً لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن تحديد تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

1- تهديد استقرار دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن نجاح الحوثيين في التماسك والاحتفاظ بالمناطق التي يسيطرون عليها يمكن أن يغير معادلة التيارات الشيعية في منطقة الخليج ككل، فبروز الشيعة بهذه القوة في اليمن يجعل دول الخليج في مرمى أهداف الحركة الحوثية، كما يمثل تصاعد سيطرتهم دافعا لإذكاء النعرة الطائفية، وعمليات التقسيم التي آلت إليها العديد من دول المنطقة.

2- عدم استقرار اليمن وسيطرة الحوثيين على صنعاء يمكن أن يترب عليه العديد من التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتحكم اليمن بموقعه الجغرافي في مضيق باب المندب الذي تمر عبره تجارة الخليج مع الدول الغربية لا سيما النفط، كما أن اليمن يمثل حاجزا لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة، ويمثل ظهيرا أمنيا لكل من المملكة

العربية السعودية وسلطنة عمان، من خلال حمايته لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية والغربية بالنسبة لسلطنة عمان.

3- يمثل اليمن فرصة إستراتيجية لإيران، فإذا قامت دولة حوثية مستقلة في الجنوب أو استمرت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، فسيكون لإيران موطئ قدم إستراتيجي مهم ومباشر على مضيق هرمز إلى بحر العرب، وكذلك فإن موقع اليمن الجغرافي المميز على طريق الملاحة الدولية من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، وبالتالي الإضرار بالمصالح الخليجية والغربية في المنطقة¹.

وما يمكن قوله أخيراً أن العلاقات اليمنية الخليجية لم تكن على ما يرام في يوم من الأيام لاعتبارات دولية وإقليمية كثيرة، حتى وإن مرت في بعض فترات بتحسن استفادت اليمن خلاله من الانضمام إلى بعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي، وحتى أثناء هذا الوضع العاصف حالياً فقد عاد من جديد الكلام حول انضمام اليمن إلى المجلس من خلال الاندماج التدريجي الذي بدأ منذ قمة مسقط عام 2000م، وحل مشكل الحدود بين السعودية واليمن².

حيث أن دمج اليمن في الخليج بأي شكل من الأشكال يمكن أن يحل مشاكله، وأن يحل بعض مشاكل الخليج أيضاً، ومن شأن ذلك أن يمثل أحد عوامل الاستقرار في الإقليم، وسيكون له أثر مباشر على استقرار اليمن، شريطة وجود نظام سياسي يمني مستقر، يستثمر الامتيازات التي ستمنحها له دول الخليج في المرحلة الأولى لفائدة التنمية.

وحسب من نادوا بهذا الرأي فإن الانضمام لمجلس التعاون الخليجي وفق منظومة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تدريجية، سيكون عاملاً من عوامل الاستقرار في اليمن ودول الجوار، بل إن الكثافة

¹ سيناريوهات وخيارات الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، (دراسة للمركز العربي للبحوث والدراسات)، 20 نوفمبر 2014م، موقع الضالع نيوز، مرجع سابق.

² د. عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود-الأسس والتطبيقات، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر

السكانية العالية فيه إذا ما دربت وتعلمت ستكون رديفا اقتصاديا وسياسيا وأمنيا مهما لدول الخليج العربي، التي يعاني بعضها من انخفاض معدل الكثافة السكانية.

وفي المقابل هناك من يرى بان الحديث عن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي هو حديث متأخر كثيرا، خصوصا بعد أن صار اليمن إلى ما صار عليه من تمزق، فمشاكل اليمن اليوم وبعد عمليات عاصفة الحزم وإعادة الأمل أصبحت أصعب واعدت من أن تحل بعمل إجرائي وبروتوكولي أو أي صيغة أخرى¹.

¹ الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ..هل يحل مشاكل اليمن؟ ، 27 يوليو 2015م، موقع يمن جورنال، Yemen Journal، مرجع

سابق.

الباب الثاني

المتغيرات الدولية وتأثيرها على

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد

لقد شهد العالم منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية العديد من المتغيرات الدولية، خصوصا على مدار الأعوام الماضية، والتي أثرت بدورها على أمن منطقة الخليج العربي و علاقات دول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد، نظرا لوقوع منطقة الخليج العربي في قلب العالم، وفي دائرة الصراع العالمي.

حيث عرفت تلك المنطقة صراعا عالميا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج الاستعمار البريطاني من المنطقة، ليحل محله النفوذ الأمريكي المتغلغل حتى الآن، مع بروز النظام الدولي الجديد وظاهرة العولمة، وكذلك أحداث 11 سبتمبر 2001م بأمریکا، وقيادتها ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

كل هذا جعل المنطقة مستهدفة أكثر من أي وقت مضى، مما يفرض على دول المجلس مراجعة إستراتيجيتها الأمنية وعلاقاتها الدولية على ضوء هذه التحولات والمتغيرات.

وكذلك ينبغي لدول المجلس مراجعة سياسياتها النفطية، بما أن النفط كان ولا يزال يلعب دورا مفصليا في الحياة الاقتصادية والسياسية، حتى وان كانت هناك محاولات غربية حثيثة للبحث عن بدائل طاقوية نظيفة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة النووية والغاز الصخري، الا أن هذه المحاولات مازالت في بدايتها، ولم يثبت استخدامها بشكل يعوض النفط والغاز بشكل كامل حتى تاريخ هذه الدراسة على الأقل.

ومن ثم يمكن التعرض لأهم المتغيرات العالمية المؤثرة على المنطقة بصفة عامة، لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال الفصلين التاليين:

فصل أول يتعلق بأمن المجلس في ظل المتغيرات الدولية .

ثم فصل ثاني لاستعراض أهم التحولات التي عرفها العالم منذ نشأة المجلس.

الفصل الأول

أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الدولية

تم تقسيم هذا الفصل المتعلق بأمن المجلس في ظل المتغيرات العالمية إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول يتعلق بالصراع الدولي بمنطقة الخليج، ويتناول رؤية القوى العالمية لأمن الخليج من خلال المفهوم البريطاني وكذلك المفهومين الأمريكي والروسي، ثم يتناول حلف الناتو وأمن الخليج من خلال التعرض لإستراتيجية حلف الناتو والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فتعرض فيه للنفط ودوره في الصراع الدولي بالخليج، من خلال التطرق للسياسات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك مستقبل نفط الخليج في ظل هذه السياسات التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول

الصراع الدولي بمنطقة الخليج

لفهم طبيعة الصراع بالمنطقة ينبغي الاطلاع على رؤية القوى العالمية الفاعلة لأمن الخليج، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لنفوذهما بالخليج، كذلك الاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا، والتعرض لدور النفط في تأجيج هذا التكالب على المنطقة من الشرق والغرب.

المطلب الأول

رؤية القوى العالمية لأمن الخليج

لا بد أن نشير إلى اختلاف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج باختلاف الأطراف المؤثرة فيه قديما وحديثا، والتي تتفق على أنه ينطلق مما يحقق مصالحها ولذلك باختلاف هذه المصالح

يختلف المفهوم، وهو يختلف أيضا باختلاف المرحلة الزمنية، ومن ثم فهو متحرك و بعيد عن الثبات، ومتأثر باللعبين والزمان مع ثبات الملعب وهو الخليج العربي، وتقع بطبيعة الحال مسؤولية سد الثغرات المترتبة عن تضارب مصالح القوى العالمية بالمنطقة على الدول الخليجية، والتي يجب عليها تفعيل العمل المشترك لسد هذه الثغرات¹.

الفرع الأول

المفهوم البريطاني لأمن الخليج

ظل الاستعمار البريطاني نحو مائة وخمسين عاما يحكم منطقة الخليج العربية وخاصة إمارات ساحل عمان، وكانت بريطانيا تستند في هذا الحكم إلى اتفاقيات فرضتها السلطات البريطانية على هذه المناطق بعد احتلالها، والقضاء على قوتها البحرية والبرية، وتولت فيها الإشراف على شؤون الدفاع والشؤون الخارجية، وحق التصرف في ثرواتها، والتحكم في أي اتصال يتم بينها وبين البلاد الأخرى، كما ساعدت على تنمية مشاكل الحدود والنزاعات الإقليمية وإثارة الخلاف بين المشايخ، واتخاذ ذلك وسيلة لسيطرة الاستعمارية في المنطقة.

وقد كان هدف بريطانيا من قدومها إلى الشرق في أوائل القرن السابع عشر هدفا تجاريا بحثا، حيث بدأ الوجود الانجليزي في العراق سنة 1635م مع وصول التجار الانجليز إلى ميناء البصرة لأول مرة، وأعقب ذلك حصول شركة الهند الشرقية الانجليزية على امتيازات تجارية من والي البصرة سنة 1639م، وكان ذلك الخطوة الأولى في مسيرة طويلة تعزز خلالها الوجود البريطاني تدريجيا، حتى غدت منطقة الخليج منطقة نفوذ بريطاني حقيقي.

¹ الدكتور. وليد عبد الحى، معوقات العمل العربي المشترك، سلسلة الثقافة القومية (12)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

إلا أن الظروف تغيرت في المنطقة منذ منتصف القرن السابع عشر وذلك بسبب المنافسة التي لقيتها شركة الهند الشرقية من الهولنديين والفرنسيين¹.

وحاول الاستعمار البريطاني في خلال هذه الفترة عزل المنطقة عن مسيرة الحياة العصرية، وعرقل في أواخر أيامه جهود التعاون العربي مع هذه المنطقة، وعمل على تفتيت الوحدة الوطنية باستغلاله لمشاكل الحدود المتداخلة لتثبيت عوامل الفرقة².

وكان النفوذ البريطاني قد أخذ مداه السياسي من عدن حتى الكويت طوال القرن التاسع عشر، فقد شهد هذا القرن بداية فترة تهديد للمصالح البريطانية إذ برزت على ساحة الصراع قوى أجنبية أخذت تنافسها في المنطقة مثل ألمانيا وفرنسا.

ولذلك وقعت بريطانيا في تواريخ مختلفة اتفاقيات فردية، أو ما أطلق عليها الاتفاقيات المانعة، لأنها تمنع أي نفوذ غير النفوذ البريطاني بالمنطقة، وقد تعهد الشيوخ بمقتضى هذه الاتفاقيات ألا يدخلوا في أية علاقات مع دولة أجنبية سوى بريطانيا.

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى بأن تحصل على تعهدات من شيوخ الإمارات بعدم منح امتيازات خاصة باستغلال النفط في إماراتهم، إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية.

واستمرت بريطانيا في سياستها الرامية إلى التفرد بالنفوذ في الخليج إلى غاية انسحابها من المنطقة في عام 1971م، تاركة ورائها ما سمته الولايات المتحدة فراغا، حيث عوضت الولايات المتحدة بريطانيا في النفوذ بالمنطقة والدفاع عن المصالح الغربية.

من هنا يمكننا القول أن جوهر الأمن في المفهوم البريطاني خلال فترة استعمار بريطانيا الطويل للخليج وان كان التطبيق متغيرا من فترة زمنية إلى أخرى، لم يخرج كما تتفق معظم الآراء عن كون الخليج

¹ دكتور. خالد حمود السعدون، أحداث في تاريخ الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001م، ص 355.

² دكتور. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص 50-51.

همزة وصل وممر مائي لتجارتها إلى الهند في أغلب الفترات، كما أن الخليج كان غاية بريطانيا في حد ذاته في فترات كثيرة، وليس مجرد وسيلة للوصول إلى الهند، وقد عملت بريطانيا على إبعاد الدول الأخرى عن الخليج، ثم عالجتها التهديدات الداخلية المتمثلة في الصراعات القبلية، والكيانات السياسية التي لم تهتم بها إلا بعد وصول هذه الصراعات إلى البحر، مهددة مصالح بريطانيا التجارية والسياسية والإستراتيجية¹.

الفرع الثاني

المفهوم الأمريكي لأمن الخليج

منذ الأول كان الاهتمام الأمريكي بالخليج مرتبطاً بالمصالح القائمة أو الضرورية للمستقبل من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت مركزة في اتجاهين: الأول هو السيطرة على البترول، والثاني هو السيطرة على طرق المواصلات، وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد ضغطت على بريطانيا وبشكل منتظم لانتزاع سيطرتها على بعض مناطق البترول، وأما الاتجاه الثاني ومع عدم تيسر الاحتفاظ حينئذ بقوات عسكرية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط للسيطرة على طرق المواصلات أو مراكز حيوية، كان لابد من إيجاد البديل والذي يبدو وعلى سبيل المثال في إيجاد أنظمة موالية لها، أو زرع كيانات جديدة في المنطقة تعتمد في وجودها عليها، ما يجعلها في حالة ولاء كامل لها².

حيث أحدثت الولايات المتحدة الأمريكية أشكالاً مختلفة من الأحلاف مع البلاد الخليجية وجنوب الجزيرة، وكانت بدايتها في عام 1833م ولكن كل ذلك كان يتم تحت الحماية البريطانية، إلى غاية أن تمكنت الولايات المتحدة من التسلل إلى منطقة الخليج العربية التي كانت مغلقة على النفوذ البريطاني، عندما أثار الانسحاب البريطاني من إمارات الخليج العربية عام 1971م قضية ترتيبات الأمن في منطقة

¹ الدكتور. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وأشكاله من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 56.

² الدكتور. عبد العزيز سليمان نوار والدكتور. محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر

الخليج، وكان التركيز على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العالمية التي تعمل على تحقيق مصالح الغرب في المنطقة¹.

حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في أوروبا من أكثر الأطراف التي تهتم بأمن الخليج، بل وصارت الولايات المتحدة ترى أن أمن الخليج هو أمن الولايات المتحدة الأمريكية ذاته²، وذلك بسبب الاعتماد المتزايد لتلك الدول على نفط الخليج، ووجود أكثر من نصف الاحتياطي العالمي في هذه المنطقة.

لذلك فإن تلك الدول عندما تتحدث عن أمن الخليج فإنها تعني حماية الخليج من المخاطر والتهديدات التي تعوق استمرار تدفق النفط إليها بكميات تكفي احتياجاتها وبأسعار مناسبة، وبهذا المفهوم كانت تثار قضية أمن الخليج وتطرح معها المشروعات الكفيلة بالحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية والغربية في نفط الخليج³.

وتطورت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في السبعينات على أساس إيجاد حلفاء إقليميين لها في المنطقة لحماية مصالحها فيها، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم القوى الإقليمية الصديقة، ونظرا لكون القوى الإقليمية الصديقة دول نفطية، فإن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على هذه القوى يتطلب منها دعمها ماليا، وتعتبر إيران والسعودية ركائز مهمة يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليها في المنطقة، فأما بالنسبة لإيران فتعتمد عليها أمريكا نظرا لما لها من قوة، وأما السعودية فتعتمد عليها لما لها من دور في المناخ الإقليمي بالنسبة لدول الخليج النفطية⁴.

¹ دكتور. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص 79-81.

² د. ليلي أمين مرسي، الدور الأمني لمجلس التعاون الخليجي دراسة تقييمية في ضوء حربي الخليج الأولى والثانية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، سنة 1999م، ص 191.

³ دكتور. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، نفس المرجع، ص 81.

⁴ د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي - مبدأ كارتر-، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982م، ص 63-64.

وقد توصل الأمريكيون للحصول بالفعل على تسهيلات عسكرية بالمنطقة، وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج أصبحت أمريكا تنظر إلى المنطقة على أنها لا حارس لها، وبدأت تنشأ القواعد العسكرية بحجة أنها تملأ الفراغ، وبعد سقوط الشاه عاودت أمريكا التفكير في من يملأ هذا الفراغ، خاصة وأن العراق يعتبر موالي للاتحاد السوفيتي مما يجعله مصدر تهديد للمصالح الأمريكية، وعندما بدأت الحرب العراقية الإيرانية حاولت أمريكا دفع الدول الكبرى لتأمين مضيق هرمز الذي يمر به معظم نفط الخليج، ولكن هذه الدعوى لم تلق أي ترحيب من الدول لأنها انطوت على فكرة إرسال قوات بحرية مشتركة للرابطة قرب المضيق¹، ولكن الفرصة الذهبية للولايات المتحدة الأمريكية كانت في حرب الخليج الثانية التي منحت أمريكا نفوذاً غير مسبوق بالمنطقة وبالشرق الأوسط بصفة عامة²، حيث حققت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المكاسب من أهمها:

- اتساع النفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط.

- اكتساب القوة العسكرية الأمريكية مصداقية دول الخليج بعد العدوان العراقي على الكويت.

- تأمين إمدادات النفط وعدم تعرضها لأي خطر في المدى البعيد.

وهكذا زاد النفوذ الأمريكي بالمنطقة، ووصل الأمر إلى حد احتلال العراق وما نتج عنه من آثار وخيمة تحت الاحتلال أو بعده³، واتجهت بعدها أمريكا إلى النظر باتجاه مصادر تهديد أمن الخليج المستقبلية، فنظرت إلى إيران على أنها مصدر تهديد جدي، وكذلك تخوفت من احتمالات التقارب الإيراني العراقي في المستقبل، نظراً لمصالحهما المشتركة في التخلص من التواجد الأمريكي بالخليج .

¹ دكتور. سيد إبراهيم الدسوقي، الدور التنموي والأمني لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية إقليمية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2004م، ص 70.

² جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، مرجع سابق، ص 604.

³ انظر الفصل الثاني من الباب الأول، ص 146.

كما نظرت أمريكا إلى مصادر تهديد أخرى لمصالحها بالمنطقة، حيث أنه بالإضافة إلى التهديدات العسكرية هناك تهديدات سياسية، ومن أهمها القوى الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تطالب بتغيير أنظمة الحكم الموجودة مما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية.

على اعتبار أن هذه الأنظمة صديقة وحليفة تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، مما يعرض أمريكا نتيجة هذه السياسة المنتهجة إلى موجة نقد داخلي فيما يخص تخليها عن مبادئ الديمقراطية والحرية، وازدواجية المعايير في تعاملها تجاه الدول والمنظمات¹.

ومن ثم فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن أمن الخليج العربي يتمثل في التواجد الأمريكي على أرض الخليج، وذلك بدعوى حماية دول الخليج العربية من أية أخطار خارجية محتملة، إلا أن ثمة حقيقة أساسية مفادها أن التواجد الأمريكي في الخليج ما هو إلا لحماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية، ودعم إسرائيل حليفها القوية بالمنطقة

الفرع الثالث

المفهوم الروسي لأمن الخليج

بقيت علاقة دول الخليج والدول العربية عموما بروسيا انتقائية، واضطرارية ومحدودة، يطغى عليها انقطاع مجتمعي وثقافي عام بين المجتمعات العربية والمجتمع الروسي، مما أدى إلى فقدان العلاقات المجتمعية بينهما، مقارنة بالتواصل العربي النسبي مع المجتمعات الأوروبية والأمريكية، مما جعل علاقات روسيا بالمجتمعات العربية علاقة مع الأنظمة الحاكمة، قائمة على سياسة الاعتدال، وتميزت سياسة روسيا الخارجية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين بالبناء غير الإيديولوجي، فرغم محاولات عدم التخلي عن أدوار القوى الكبرى، إلا أنها قبلت بفكرة التفوق الأمريكي.

¹ دكتور. سيد إبراهيم الدسوقي، الدور التنموي والأمني لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية إقليمية، مرجع سابق، ص 72.

وتحت غطاء مصالح روسيا الإستراتيجية سعت إلى إعادة علاقاتها مع الحلفاء السابقين، وتحديدًا في وسط آسيا، كما سعت إلى وقف الخطر على مصالحها وعلى التوازن الدولي جراء توسع حلف شمال الأطلسي بحدودها في شرق أوروبا، واستمرار الولايات المتحدة بمشروع منظومة الدرع المضاد للصواريخ، والأهم من كل ذلك الانفتاح على كل الخيارات الممكنة، بما فيها ربط الشراكة مع العديد من الدول، بما فيها الدول الغربية والعضو في الناتو، حيث أعلنت الشراكة مع الصين، ووسعت العلاقات مع فرنسا وألمانيا ومع بعض الدول العربية، ولم تعارض روسيا سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب رغم انتقادها لسياساتها العالمية¹.

ويعود الاهتمام الروسي بمنطقة الخليج إلى عهد روسيا القيصرية، والتي كانت تحلم بالوصول إلى ما يسمى المياه الدافئة، وبعد الحرب العالمية الثانية تغيرت معادلة الصراع الدولي، حيث بدأت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء التي تصدت ضمن أمور أخرى لمحاولات التمدد السوفيتي باتجاه المياه الدافئة، وحيث مثلت منطقة الخليج الجناح الجنوبي للحزام الشمالي الذي أقامه الغرب في وجه السوفيات.

وتتبع أهمية الموقع الإستراتيجي لمنطقة الخليج بالنسبة للاتحاد السوفياتي آنذاك، من كون هذه المنطقة قريبة جغرافيا من أراضيه، وتشكل حدودها المتاخمة له (إيران- تركيا- أفغانستان) مصدرا للخطر على مراكز الصناعة السوفيتية، لذلك كانت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الشرق والخليج العربي تركز على حماية أمنه القومي من أي تهديد غربي محتمل ينطلق من هذه المنطقة².

في العام 1979م مثل الغزو السوفيتي لأفغانستان ذروة محاولات موسكو للوصول إلى المياه الدافئة، كذلك جاء في هذا الإطار دعم السوفيت للمحاولات الانفصالية التي كانت قائمة في بلوشستان، وفي السياق

¹ خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20،

تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف 2008م، ص56.

² السيد زهرة، إستراتيجية القوتين العظميين وقضايا الأمن في الخليج، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد الثاني، أكتوبر

1981م، ص57.

نفسه يمكن أن نشير إلى أن إحدى المخاوف التي برزت لدى المخططين الأمريكيين بعد سقوط الشاه في إيران قد تمثلت في إمكانية حدوث التقاء إيراني سوفيتي يحقق لروسيا حلمها بالوصول إلى المياه الدافئة، بيد أن هذا الافتراض استند إلى الخلط بين ما هو سياسي وما هو إيديولوجي، فالثورة التي أسقطت الشاه كانت ستفقد مبرر وجودها إن هي دخلت في تحالف مع موسكو على خلفية عدائها لواشنطن، وبعد سنوات ثلاث من انقشاع غبار الحرب العراقية الإيرانية، كان الاتحاد السوفيتي قد سقط كدولة وعادت روسيا قريبا من حدودها التقليدية، وبالتزامن مع هذا التداعي التاريخي كانت عاصفة الصحراء قد قضت على قوة العراق وذراعه الإستراتيجية.

وفي الوقت نفسه أخذ العديد من حلفاء موسكو يتجهون غربا، وكانت الهند في طليعة هؤلاء، وهنا ازدادت موسكو بعدا عن الخليج، كما خسر الروس الكثير من رهاناتهم في الجبهة الجنوبية في آسيا الوسطى والقوقاز، التي كانت بوابة عبورهم إلى قلب القارة وجنوبها.

وبعد الحرب الأمريكية على أفغانستان خسر الروس الرهان الأفغاني، بمعنى القدرة على جعل أفغانستان ساحة نفوذ سياسي واقتصادي، وذلك بعد أن خسروها بالمعنى الإستراتيجي قبل عقدين من الزمن، وبعد سقوط حكومة الرئيس العراقي صدام حسين في العام 2003م، بدا الروس وقد فقدوا ما تبقى من رهاناتهم في العراق، وبين معطيات وسط آسيا وأفغانستان والعراق الجديد، أضحت الروس بحاجة للمراهنة على الداخل الخليجي نفسه، أي على دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى استمرار رهانهم الإستراتيجي على إيران، وهنا نصل إلى إحدى خلفيات مساعي الاقتراب الروسي الراهن من دول المجلس.

وعلى العموم فقد كان الاتحاد السوفيتي قبل انهياره حذرا للغاية في سياسته تجاه الخليج وأعلن أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، ولن يكون هناك فراغ كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها المعسكر الغربي آنذاك.

لهذا ارتكزت الإستراتيجية السوفيتية في الخليج في بدايتها على ما يدعى مبدأ بريجنيف والذي حدد ثلاثة أهداف للسياسة السوفيتية في المنطقة وهي كما يلي:

* السعي إلى الحد من النفوذ الغربي، ومنع استمرار السيطرة الكاملة للغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، بما يعنيه ذلك من حماية للأمن السوفييتي إذا ما اختفى أو تضاءل الوجود العسكري الأمريكي المكثف من المنطقة، بما يحققه ذلك من مكاسب سياسية واقتصادية وحتى عسكرية.

* كسر الاحتكار الأمريكي للمنطقة، وتمكين الاتحاد السوفييتي من الدخول كطرف شريك، فالدعوة إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة العسكرية ضد دول المنطقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فيها توضيح لحسن النوايا السوفييتية تجاه الدول الخليجية، وفيها أيضا تعرية لمزاعم واشنطن بما يسمى المصالح الحيوية الأمريكية بالخليج، وهي في الحقيقة نهب النفط وغيره من موارد المنطقة.

* وضع أسس جديدة لمعادلة الأمن الإقليمي الخليجي، وذلك بالدعوة إلى إيجاد صيغة متعددة الأطراف لتحقيق أمن الخليج يمكن أن تشارك فيها كل الأطراف المعنية، مع التأكيد أن المسؤولية الأساسية في الدفاع عن أمن الخليج يجب أن تظل بأيدي الدول الخليجية ذاتها، وكذلك نفي مفهوم التهديد السوفييتي للمنطقة، والذي استثمارته الولايات المتحدة لفرض السيطرة الأمريكية، ولإجبار دول المنطقة على المشاركة في الحلف العسكري والحصول على قواعد وتسهيلات، لا تخدم غير هدف واحد هو التفرد الأمريكي بالخليج وإحكام الهيمنة عليه.

ومع منتصف الثمانينات ظهرت متغيرات جديدة سوفيتية وعالمية وخليجية، أدت إلى حدوث تطورات مهمة في السياسة السوفيتية في الخليج، فابتداء من منتصف الثمانينات وبتولي ميخائيل غورباتشوف مقاليد السلطة في الكرملين، بدأ عهد جديد في حياة الاتحاد السوفييتي ودوره كقوة عظمى، فقد أخذ هذا الدور يتراجع في شكل انسحاب من قيادة النظام الدولي، باعترافه بعدم القدرة على الاستمرار في سباق التسلح، وتقديم تنازلات في بعض الصراعات الإقليمية والإعلان عن بعض التغيرات الأيديولوجية.

وارتبطت هذه التراجعات بالتحويلات الاقتصادية والسياسية الداخلية في الاتحاد السوفييتي في شكل

انحسار وتراجع الدور السوفييتي في الصراعات الإقليمية، وبدأ الاتحاد السوفييتي يعيش مرحلة انحسار ما بعد أفغانستان بدرجة شبيهة بحالة المجتمع الأمريكي في مرحلة ما بعد فيتنام، والتي ظهرت في شكل إجماع عن التدخل في القضايا والصراعات الإقليمية، وفي الوقت نفسه بدأ غورباتشوف يعطي الأولوية للإصلاحات الاقتصادية الداخلية، ومن ثم اتخذ مواقف براغماتية من قضايا العالم الثالث على حساب الالتزامات الأيديولوجية السابقة.

وكانت منطقة الخليج من المناطق التي شهدت هذا النوع من التراجع ولكن بشكل متوازن، بما لا يؤثر سلباً في المصالح السوفيتية، وبما يحول دون خوض مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العموم فقد تضمنت اقتراحات مبدأ غورباتشوف النقاط التالية¹:

- تخفيض الحضر العسكري في المحيط الهندي والمناطق المتاخمة.

- عقد اتفاقات متعددة الأطراف لضمان أمن الطرق البحرية والجوية حول المحيط الهندي.

- إقامة مفاوضات متعددة الأطراف بين كل البلدان التي تستخدم المحيط الهندي.

- ضمان سيادة المنطقة على ثرواتها الطبيعية.

ومن كل هذه المعطيات يتبين لنا أن السياسات السوفيتية في الخليج قد التزمت بمجموعة من الثوابت أهمها²:

- الاقتراب غير المباشر من منطقة الخليج، وهذا باستثناء الغزو السوفييتي لأفغانستان.

- تجنب تحريك الأوضاع أو استفزاز المصالح الأمريكية بالمنطقة، لتفادي أي مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ الدكتور. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص 346-347.

² الدكتور. محمد السعيد إدريس، نفس المرجع، ص 350-351.

- التأكيد على الطبيعة السلمية للنوايا السوفيتية تجاه دول الخليج، وكذلك التأكيد على الحاجة إلى تحييد هذه المنطقة عن صراعات القوى الدولية.

- التأكيد المستمر على عدم وجود أطماع سوفيتية في نفط الخليج.

- إظهار التحفظ في تأييد بعض الأنظمة الخليجية الصديقة لموسكو مثل العراق، لطمأنة مخاوف النظم المعتدلة أو التقليدية.

- التعويل على تأثير التطورات الذاتية في منطقة الخليج، لإحداث تحول في ميزان القوى الأمريكي-السوفيتي فيها لصالح الاتحاد السوفيتي.

ولكن انهيال الاتحاد السوفيتي قضي على دوره بالمنطقة ولم تعد روسيا تنادي بتطبيق المبادئ سالفة الذكر، بل انطوت على مشاكلها الاقتصادية الداخلية دون اهتمام بأمن الخليج أو غيره، باستثناء بعض الدول مثل العراق باعتباره يتبع الترسانة النووية الروسية¹، ولذلك اعترضت روسيا على كل الاعتداءات التي تمت على العراق، ولكن دورها كان ضعيفا في ظل النظام الدولي الجديد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة الاتحاد السوفيتي السابق، لا تشير إلى أنه كان ينوي إخضاع العرب لسيطرته أو كان قادرا على ذلك، فالسوفييت كانوا موجودين في المنطقة العربية بالدرجة الأولى بسبب مصالحهم الحيوية في أوروبا وآسيا، ولعرقلة مخططات الولايات المتحدة الأمريكية في دمج المنطقة في شبكة ترتيبها الأمنية، وهو ما يعني الإحاطة بالاتحاد السوفيتي .

لذلك فان الوجود السوفيتي بمنطقة الخليج، هو في المقام الأول دفاع عن حدود الاتحاد السوفيتي السابق الجنوبية².

¹ دكتور. سيد إبراهيم الدسوقي، الدور التنموي والأمني لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية إقليمية، مرجع سابق، 77.

² جورج شكري كتن، العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها، سلسلة دراسات إستراتيجية، 53، مركز الإمارات

للدراستات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001م، ص 73.

ويبدو أن روسيا بدأت مؤخرًا تلعب دورًا مهمًا من جديد في المنطقة، وذلك نتيجة الأوضاع الجديدة التي أفرزها الوضع الدولي الراهن، ونتيجة تعرض دول حليفة لروسيا في الشرق الأوسط مثل سوريا لأزمات عاصفة من التهديدات والتدخل الخارجي.

هذا ما جعل روسيا تبرز من جديد كلاعب دولي وإقليمي لا يمكن تجاهله، حيث وصل الأمر إلى حد التدخل العسكري في سوريا، والذي يمكن اعتباره نقطة تحول كبيرة في العلاقات الدولية، وإيدانًا بتشكيل وضع دولي جديد.

المطلب الثاني

حلف الناتو وأمن الخليج

يعد حلف الناتو من أهم أدوات الإستراتيجية الأمريكية والغربية للتعامل مع عالم الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تأسس حلف الناتو في بروكسل عام 1949م بتوقيع 12 دولة على ميثاقه المكون من 14 مادة، والمتضمن تعهد الأطراف بتسوية النزاعات الدولية التي تكون طرفًا فيها بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة، وتعهد الأطراف بأن أي هجوم مسلح على أي من أطرافها يعد هجومًا عليها جميعًا.

وقد ارتبط هذا الحلف بمواجهة الإستراتيجية السوفييتية إلى غاية نهاية الحرب الباردة حيث تبلور الدور الجديد للحلف، إذ تحول من مهمة الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي ضد خطر الاتحاد السوفييتي السابق، إلى قوة عسكرية سياسية تعتبر التوسع شرقًا أمرًا إستراتيجيًا لمواجهة كافة الأخطار المحتملة¹.

¹ نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003م، ص 75-76.

ومع أن مهام الحلف عسكرية بالأساس، فإن الإستراتيجية الجديدة المعلنة تتضمن مزيجاً من الأدوات العسكرية والسياسية، وهو ما تندرج في إطاره مبادرات دول حوض البحر المتوسط عام 1994م، واستانبول للتعاون عام 2004م¹.

الفرع الأول

إستراتيجية حلف الناتو والتعاون مع دول المجلس

أطلق الحلف ضمن مساعيه للتحويل إلى قوة عسكرية عالمية، وبخاصة في ظل ضمه دولاً أعضاء خارج نطاق القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية، مبادرة استانبول عام 2004م للحوار مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك من أجل إحداث توازن إقليمي جديد في منطقة الخليج كجزء من التحالف الأوسع في منطقة الشرق الأوسط، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحلف الناتو.

وتعد تلك المبادرة امتداداً لمبادرة حوار دول حوض البحر المتوسط، انطلاقاً من كون منطقة الشرق الأوسط ذات مكانة جيوبوليتيكية، خاصة لتوسيع نطاق عمل الحلف.

ووفقاً لرؤية مسؤولي الحلف فإن تلك المبادرة تنهض على مجموعة من العلاقات التي تعود بالفائدة على دول الحلف والدول أعضاء المبادرة من خلال تعزيز تعاون الحلف في الدول المهمة بالشأن الأمني.

خاصة في مجال الأنشطة التي يمكن أن يساهم فيها الحلف بتقديم قيمة مضافة تهدف إلى تطوير قدرات قوات هذه الدول للعمل جنباً إلى جنب مع قوات الحلف، بما فيها المساهمة في العمليات التي يقودها الحلف لمكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومساعدة تلك الدول على مواجهة التحديات المشتركة مع حلف الناتو.

وقد حدد الأمين العام للحلف أسباب الحوار مع بلدان الخليج فيما يلي:

¹ الدكتور أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي مذ عام 2003 -دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو-.

الطبعة الأولى، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2012م، ص 201.

- البيئة الأمنية المتغيرة التي أفرزت تهديدات مشتركة لا يمكن مواجهتها بالجهود الفردية، ابتداء بظاهرة الإرهاب، ومرورا بانتشار أسلحة الدار الشامل، وانتهاء بالاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، وهي الأخطار التي تهدد كل الدول دون استثناء.

- التغير في مهام الحلف ذاته، حيث ازداد عدد أعضائه إلى 26 دولة، وهو يضطلع بمهام حفظ سلام كثيرة في العالم، وقد استطاع إقامة علاقات شراكة مع العديد من دول العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم فإن الناتو يمتلك خبرة ممتدة يقدمها إلى الدول غير المنضمة إلى الحلف وبخاصة في مجال الأمن، بما في ذلك أمن الخليج.

- الديناميكية الجديدة في منطقة الخليج، حيث أن دول الخليج فرادى أو عبر مجلس التعاون الخليجي ظهرت كأطراف فاعلة، وقد أبدت تلك البلدان رغبة في مواجهة تحديات التغير من خلال المزج بين الأصالة المتمثلة في تراثها الإسلامي والعربي، والمعاصرة التي تمثلها ظاهرة العولمة.

بالإضافة إلى أن تلك الدول كانت مستهدفة بهجمات إرهابية، كما أن هناك قضايا أمنية لم تجد حولا بعد، ومنها انتشار أسلحة الدمار الشامل والتطرف الديني¹.

وقد أشار الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى عدة مبادئ يتعين أن تؤخذ في الاعتبار في إطار هذا الحوار، وهي:

المبدأ الأول: التعاون العملي، إذ يعرض الحلف قائمة من الإمكانيات، ويمتلك خبرة ضخمة في التعاون الأمني ولكل دولة حرية اختيار ما تراه مناسبا لها في ضوء خبراتها الوطنية وثقافتها السياسية والعسكرية.

¹ الدكتور. أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي مذ عام 2003 -دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو-،

مرجع سابق، ص 202.

المبدأ الثاني: الملكية المشتركة، حيث أن تعاون حلف الناتو يأخذ في اعتباره السياق الإقليمي والثقافي والسياسي، كما يجب أن يكون التعاون ضمن إطار مبادرة استانبول متخذًا مسارين بالنسبة إلى القيمة المضافة للطرفين.

المبدأ الثالث: التكامل، حيث أن بلدان الخليج تسعى إلى التعاون مع أطراف أخرى في عدد من المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وبالتالي يستطيع الحلف التكامل مع هذه الجهود وتعزيزها¹.

الفرع الثاني

رؤية المجلس للتعاون مع حلف الناتو

تختلف رؤية بلدان الخليج لموضوع التعاون مع حلف الناتو، لذلك نجد أن هناك تباينًا خليجيًا - خليجيًا رسميًا بشأن هذا التعاون، حيث لم تنضم إلى مبادرة استانبول سوى أربع بلدان خليجية هي الكويت والإمارات وقطر والبحرين، فضلًا عن التباين بين وجهتي النظر الخليجية الرسمية والشعبية بشأن تلك المبادرة.

وبما أن المنظمات الدولية تستند في أهليتها لإقامة علاقات خارجية إلى فكرة الشخصية القانونية، فهي الوسيلة التي عن طريقها تمارس المنظمات اختصاصاتها ووظائفها، توصلًا إلى بلوغ مقاصدها وإدراك غاياتها، ومن ثم فإن هذه الشخصية ذات سمة وظيفية يتحدد مضمونها ومداها بحسب اختصاصات ووظائف كل منظمة على حدة².

فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبر على لسان الأمين العام السابق للمجلس عبد الرحمن العطية عن أسس التعاون الأمني بين أعضاء المجلس وحلف الناتو بالقول: بأن دور الولايات المتحدة

¹ الدكتور. أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي مذ عام 2003 - دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو-، مرجع سابق، ص 202-203.

² محمد سعيد الحفاوي، العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، إشراف الأستاذ الدكتور مفيد محمود شهاب، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1978م، ص 506.

الأمريكية سيظل رئيسيا وأساسيا في الأمن الإقليمي الخليجي لفترة طويلة قادمة، في إطار المكونات الحالية لميزان القوى والترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة.

ولذا فإن أي تصور لتعاون أطلسي لا يعني الحد من دور الولايات المتحدة الحيوي الراهن كضامن أساسي لأمن الخليج، بل يتعين أن يعزز التعاون مع الناتو الدور الأمريكي، حيث ترتبط البلدان الخليجية باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة منذ حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م.

بالإضافة إلى أهمية العمل على تطوير منظومة التحالف الجماعي بين بلدان المجلس، وفقا لصيغة قوات درع الجزيرة واتفاقية الدفاع المشترك، وإنشاء مجلس الدفاع المشترك لدول المجلس، وذلك انطلاقا من السياسة الدفاعية المشتركة التي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل.

كذلك أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن الترتيبات الأمنية المقترحة مع الحلف يتعين أن تتكامل مع نظيرتها الأمريكية ولا تتقاطع معها، ويظل شكل هذا التكامل وحدوده متروكين للجانبين للاتفاق بشأنهما، ومرتبطين بقبول بلدان الخليج له، وسوف يتأثر بطبيعة الدور الذي تحدده أوربا لذاتها على المستوى الدولي، ويكون مقبولا على مستوى المنطقة وبالتنسيق مع الدور الأمريكي، وبالتالي فإن رؤية الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج تعكس أمرين¹:

الأول: نظرة كل من بلدان الخليج والحلف إلى أهمية كل طرف بالنسبة إلى الآخر، باعتبار أن كليهما يشكل جزءا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الدولية الجديدة في مجال التصدي لظاهرة الإرهاب، الذي تعاني منه بلدان مجلس التعاون الخليجي .

والثاني: ضرورة تطوير التعاون في باقي المجالات ذات الصلة بالأوضاع الأمنية الداخلية في الجانبين، بالإضافة إلى أن هذا التعاون يدعم أسس الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين المجموعة الأوروبية ومجلس

¹ الدكتور. أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي مذ عام 2003 -دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو-.

التعاون الخليجي، والذي يعد النفط الخليجي أحد أهم المقومات الأساسية فيه، لكون المجموعة الأوربية الشريك التجاري الأول لدول المجلس.

وإذا كان هذا هو المضمون العام للرؤية الخليجية بشأن التعاون الأمني مع حلف الناتو، فإن رؤى بلدان المجلس التي انضمت إلى مبادرة استانبول قد اتسقت مع ذلك المضمون، ويدل ذلك على وجود تنسيق بين دول المجلس، لكنه لا يصل إلى درجة فرض التزامات معينة من جانب كل طرف تجاه غيره من الأطراف فيما يتعلق بتحريكه الذاتي¹.

الفرع الثالث

مبادرة استانبول للتعاون

كانت بداية الحوار بين مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو بفكرة قطرية طرحها وزير الخارجية القطري أواخر عام 2002م، ثم جاءت ندوة الدوحة في أبريل 2004م حول تحولات الناتو وأمن الخليج والتي ناقشت الدور الذي يمكن أن يضطلع به الحلف في الخليج والشرق الأوسط الموسع، بالإضافة إلى مستقبل العراق وأمن الخليج².

ثم جاءت مبادرة استانبول للتعاون، التي تم إعلانها في قمة حلف الناتو في تركيا الفترة من 29-30 جوان 2004م، والتي تهدف إلى المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى البعيد، بغرض التعاون الأمني الثنائي العملي بين حلف الناتو وبلدان منطقة الشرق الأوسط الموسع، على أن تبدأ ببلدان مجلس التعاون الخليجي .

¹ الدكتور. محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2003م، ص 139.

² الدكتور. أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي مذ عام 2003-دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو-

مرجع سابق، ص 209.

وتقدم المبادرة قائمة من الأنشطة الثنائية التي يمكن للدول أن تختار منها في ستة مجالات، وهي¹:

01- تقديم استشارات في مجالات الإصلاحات الدفاعية، وميزانية الدفاع والتخطيط والعلاقات المدنية-العسكرية.

02- تشجيع التعاون العسكري - العسكري من خلال المشاركة في مناورات وتمارين عسكرية معينة، وفي ما يرتبط بها من أنشطة تعليمية وتدريبية يمكن لها أن تعزز قدرات قوات الدول المشاركة.

03- مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري.

04- المساهمة في ما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها.

05- تشجيع التعاون حيثما يكون ذلك ملائماً، وحيثما تكون هناك فائدة يضيفها الناتو، في مجال أمن الحدود، وبخاصة في ما يتعلق بالإرهاب، والأسلحة الخفيفة، ومكافحة عمليات التهريب غير الشرعية.

06- تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية.

وقد تضمنت المبادرة المبادئ التالية :

- يجب أن يظل إحراز تقدم على صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي أولوية لدول المنطقة والأسرة الدولية عموماً، من خلال حل الدولتين بما من شأنه ترسيخ الاستقرار والأمن في المنطقة.

- تؤخذ الأفكار والاقتراحات الصادرة عن دول المنطقة أو المنظمات الإقليمية في الحسبان.

- تأكيد أن المبادرة تعاونية، وتستند إلى المنفعة المشتركة للحلف ودول المنطقة.

¹ انظر مضمون المبادرة في : <http://www.nato.int>

- أهمية تفادي سوء الفهم حول مجال المبادرة، إذ ليس القصد منها الانضمام إلى عضوية الحلف، أو إلى مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية، أو إلى مبادرة الشراكة من أجل السلام.

كما رحبت المبادرة بانضمام كل دول المنطقة المهمة التي تشترك مع المبادرة في أهدافها ومضمونها، وأكد مجلس شمال الأطلسي أنه سينظر في انضمام أية دولة إلى هذه المبادرة حالة بحالة، وبحسب ظروفها الخاصة، وتعد هذه المبادرة مكملة لعلاقة الحلف مع الدول الشريكة في الحوار الأطلسي-المتوسطي.

ولشرح تلك المبادرة ومناقشة آليات تطبيقها في بلدان الشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي، قام حلف الناتو بتنظيم عدة مؤتمرات في أماكن مختلفة من العالم، ضمت عددا من الأكاديميين المهتمين بالشؤون الأمنية، والعسكريين العاملين في القوات المسلحة، والبرلمانيين والمدنيين المتابعين لشؤون الأمن والدفاع من دول الحلف ومن بلدان مجلس التعاون الخليجي¹.

وفي الحقيقة إن التعاون الأمني في هذه المبادرة تعترضه عدة معوقات من الجانبين من أهمها:

- الشكوك التي تكتنف إمكانية تطبيق تجربة الحلف في شرق أوروبا بمنطقة الخليج.

- الصعوبات التي تتعلق بطبيعة المؤسسة العسكرية الخليجية ذاتها.

- المعوقات الخاصة بطبيعة عمل النظم السياسية في بلدان الخليج، والتي تشهد طغيانا واضحا للسلطة التنفيذية على المؤسسة التشريعية.

- رؤية الحكومات الخليجية لأهمية الإبقاء على الوضع الراهن بالنسبة إلى قواتها المسلحة، وتعارض تلك الرؤية مع ما يقدمه حلف الناتو.

- صعوبة تطبيق مبدأ الشفافية في دول المجلس.

¹ الدكتور. أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي مذ عام 2003 -دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو-،

- صعوبة اتفاق بلدان مجلس التعاون الخليجي على ماهية الاحتياجات الأمنية وترتيب أولوياتها.
- اختلال البنية الأمنية الخليجية عن بنية أعضاء حلف الناتو، حيث أن الأخيرة قائمة على السيطرة المدنية على الجيش وحكم القانون.
- افتقار الحلف إلى تقديم استشارات فعالة في المجالات غير العسكرية.
- معضلة حلف الناتو في إيجاد توازن بين الاستقرار والإصلاحات والتدخل والشراكة.
- الاختلاف حول مفاهيم الديمقراطية، والحرية الفردية، وحكم القانون، بين دول الحلف ودول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني

النفط ودوره في الصراع الدولي بالخليج

إن ثروات النفط وموارده هي نعمة من الله حبا بها البلدان العربية في المشرق والغرب، وكان من الممكن لهذه الثروات أن تشكل قاطرة لتنمية شاملة في المنطقة العربية، وأداة فعالة في تطوير تنمية مستدامة في كل قطر عربي وعلى امتداد المنطقة، لكن ما جرى فعليا يختلف عن ذلك، جراء التدايعات السلبية التي أدت إليها هذه الثروات، سواء داخل البلدان العربية النفطية أو في البلدان العربية غير النفطية التي تأثرت بها.

ومن أهم التدايعات السلبية، زيادة المطامع الدولية في خيرات الأمة العربية وثرواتها، وزيادة ضغوطات القوى الكبرى في المنطقة وصراعاتها، وسعيها لفرض مصالحها من خلال السعي الدؤوب لتفتيت المنطقة، ولمواجهة أي جهد أو مشروع تنموي حقيقي في كل دولة من دولها¹.

¹ حسن الشريف، النظام العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ضوء التحولات الدولية، المستقبل العربي، العدد 304، السنة

السابعة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2004م، ص 51.

حيث لا شك أن للنفط دور هام ورئيس على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ويعود ذلك إلى الأهمية الإستراتيجية الكبيرة للنفط العربي لعدة اعتبارات¹.

ويكفي الإشارة هنا إلى أن ثلاثة من دول الخليج وهي السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة هي الأولى عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، وهي الدول الوحيدة في العالم التي يملك كل منها احتياطيا نفطيا يصل إلى 100 مليار برميل، أو يتجاوز ذلك الرقم.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاحتياطي النفطي العالمي يتجه إلى الانكماش والانخفاض، ماعدا الاحتياطي النفطي في هذه الدول الذي يزداد يوما بعد يوم، ليس من إنتاج حقول جديدة بل من إنتاج حقول قائمة، كما شهد الخليج قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط.

هذا إلى جانب أن دور النفط في اقتصاديات دول الخليج يعد العامل الرئيسي فيها، والمكون الأكبر في اقتصادها ودخلها القومي، كما أن البلاد شهدت تطورا في أسواقها المالية، وعرفت حركة تجارية كبيرة اعتمادا على العوائد النفطية بها.

ومما سبق يمكن استخلاص الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا من حيث:

أ- أن المنطقة تتمتع المنطقة بمزايا اقتصادية عديدة على رأسها عوائد البترول والغاز، إلى جانب التجارة، وبعض الصناعات الغذائية.

ب- أن الاحتياطات المتواجدة بتلك الدول جعلها تشكل المصدر الأول للاحتياطات النفطية العالمية، مما كان له أبرز الأثر على منح تلك المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة.

ج- أن ثروات تلك المنطقة كانت وبالا عليها لما سببته من مطامع لدى الدول الكبرى في تلك الثروات النفطية الهائلة.

¹ د حامد. عبد الله ربيع، البترول العربي وإستراتيجية تحرير الأرض المحتلة، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م، ص 56.

د- قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات العالمية¹.

لذلك لا يمكن فهم السياسة الخارجية للدول الخليجية بمعزل عن العامل النفطي أو خارج نطاق تأثيره ونفوذه، فدون الرجوع إلى النفط يصعب فهم ما يجري في النظام الإقليمي الخليجي من ارتباطات وعلاقات، كما يستعصي فهم ما يثار حوله وفيه من تحديات ومخاطر.

فقد ارتبطت شخصية النظام الإقليمي الخليجي بالنفط، الذي أدى إلى تصنيف اقتصاديات دوله كمجموعة اقتصادية ذات فائض رأس مالي، لا تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية أو مجموعة الدول النامية، فاقتصاديات دول الخليج تشكل تصنيفا بذاتها تتسع وتنكمش مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية².

حيث أنه منذ اكتشاف النفط في دول الخليج العربي، دخلت المنطقة دائرة الاهتمام العالمية من بابها الواسع، رغم تأخر الاهتمام الأمريكي بنفط الخليج³، بعد أن كانت بريطانيا وحدها صاحبة اليد الطولي بالمنطقة، وتحولت الأهمية التجارية (تجارة اللؤلؤ والأقمشة والتوابل) إلى أهمية اقتصادية عالمية بسبب النفط، هذه السلعة الإستراتيجية التي تحولت في زمن قياسي إلى أهم محرك للاقتصاد العالمي بلا منازع.

لهذا لم يكن النفط أبدا عامل استقرار بالمنطقة في أي وقت من الأوقات، بل زاد من حدة الصراع الإقليمي والدولي بالمنطقة نتيجة تضارب المصالح، خاصة وان النفط من الناحية الديموغرافية متوافر لدى نسبة محدودة من سكان الوطن العربي وهي لا تتجاوز 27.8 بالمائة⁴.

ولم تحسن السياسات الخليجية إدارة هذا الصراع بما يكفل لها حقها في أسعار عادلة، وحقها في الاستغلال المتوازن لهذه الثروة المهددة بالانحسار، والدليل على ذلك الإغراق المتواصل للسوق النفطية من

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 23.

² سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية.. التوجهات والسياسات، مرجع سابق، ص 77.

³ مجموعة من الباحثين، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982م، ص 27.

⁴ د. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000م، ص 155.

طرف الدول الخليجية، وتدهور الأسعار إلى مستويات متدنية حالياً وقت انجاز هذه الدراسة، حيث هبطت أسعار النفط إلى ما تحت 45 دولار للبرميل بعد أن كان قد تجاوز 100 دولار عام 2014م.

المطلب الأول

السياسات النفطية لدول المجلس

لا يخفى على مراقبي أسواق النفط الخام منذ السبعينات وحتى الوقت الحاضر، أن أغلب سياسات تسعير وإنتاج هذا المورد الآيل للنضوب، كانت تحكمها علاقة غير متوازنة بين دول صغيرة تسعى إلى شراء الأمن المفقود والشرعية المصطنعة، وبين دول كبيرة تملك كل مقومات القوة، الأمر الذي جعل هذه السياسات تخدم في أغلب الأحيان مصالح الدول الكبرى، وذلك على حساب شعوب الدول المنتجة وبقية شعوب المنطقة، فعلى الرغم من أن أسعار النفط ارتفعت مع بداية السبعينات لتصحيح ظلم وقع على الدول المنتجة من قبل الشركات العالمية ودولها منذ اكتشاف النفط، فقد عادت هذه الأسعار لتتراجع ابتداء من منتصف الثمانينات إلى مستويات جعلت القوة الشرائية لسعر برميل النفط تتآكل بسبب التضخم في الغرب وتراجع قيمة الدولار الأمريكي، حتى أن هذه القوة الشرائية أصبحت أقل مما كانت عليه في السبعينات، وليس مرد الارتفاع النسبي الذي طرأ على هذه الأسعار منذ عام 2005م، إلى جدية الدول المنتجة وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي في إتباع سياسات مستقلة، وإنما إلى التحولات الجذرية في جانب الطلب وزيادة المضاربات واختلال التوازن بين العرض والطلب.

فحكومات دول المجلس ظلت ترفع إنتاجها إرضاء لأمريكا وحلفائها، كما تشير إلى ذلك كثير من المصادر الغربية¹، وقد عادت الأسعار لتتخفف عام 2015م إلى مستويات أضرت كثيراً بالدول المنتجة، مع رفع الحضر عن إيران وتحويل الولايات المتحدة الأمريكية من دولة مستهلكة إلى دولة مصدرة.

¹ يوسف خليفة اليوسف، عندما تصبح السلطة غنيمة - حالة مجلس التعاون الخليجي-، المستقبل العربي، العدد 351، السنة الحادية

والثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2008م، ص 79.

حيث أكدت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة في أكثر من مناسبة وعودها بحماية الأسرة الحاكمة في السعودية، مثلما صرح عام 1981م الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لأنه كما نقل عنه لا يريد أن يحل محلهم نظام يقطع الإمدادات النفطية¹، كما أكدت الولايات المتحدة مرارا امتنانها للسياسة السعودية النفطية المتمثلة في إغراق السوق النفطية من أجل الحفاظ على أدنى مستوى للأسعار، مثلما عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي بوش الابن في لقاء له مع السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان في فيفري 2004م².

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي سخرت فيها السياسات النفطية في دول المنطقة لمصلحة الحليف الأكبر، ففي منتصف الثمانينيات عندما تراجعت أسعار النفط من حوالي 38 دولارا للبرميل عام 1981م، إلى حوالي 11 دولارا عام 1986م، زار جورج بوش الأب وكان وقتها نائبا للرئيس ريغان المنطقة لإقناع قياداتها برفع أسعار النفط، حتى لا تنهار الصناعة النفطية في تكساس وبقية مناطق الإنتاج كبحر الشمال، والتي تتصف بتكلفة حدية مرتفعة لبرميل النفط تزيد على 12 دولارا.

ولبت دول المنطقة ذلك الطلب، وأنقذت أمريكا وغيرها من المنتجين من خارج الأوبك، ولو تركتهم لعادت إلى دول الأوبك السيطرة على السوق النفطية بخروج عدد لا بأس به من المنتجين غير الأعضاء في الأوبك، مما كان سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة نصيب منظمة الأوبك من الطلب العالمي³، وكذلك قامت دول المجلس بعد خروج العراق من حربه مع إيران بإتباع سياسات إنتاج أدت إلى انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى الأزمات العاصفة التي عرفتھا المنطقة بعد ذلك نتيجة تلك السياسات.

وقد تكررت نفس السياسات عندما احتل العراق الكويت، وعندما أعلنت أمريكا الحرب على الإرهاب، وأيضا عندما احتلت أمريكا العراق، وواقع الحال انه كلما انخفضت أسعار النفط مثل ما هو

¹ الدكتور. يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2011، ص 259.

² Bob Woodward, State of Denial, New York ;Simon and Schuser, 2006, p.287.

³ يوسف خليفة اليوسف، عندما تصبح السلطة غنيمية - حالة مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 79.

حاصل الآن في عام 2015م لا تجد أي مبادرة من الدول المستهلكة للنفط العربي لإنقاذ الدول المنتجة، بينما عندما ترتفع الأسعار تبدأ المساعي والمبادرات، ويبدأ الحديث عن تلاعب العرب بأسعار النفط الذي أصبح نقمة على الدول العربية.

المطلب الثاني

مستقبل نفط الخليج

لإدراك حجم المخاطر المحيطة بنفط الخليج، لابد من الاعتراف بحقيقتين¹:

الحقيقة الأولى:

أن الدول المستوردة للنفط وبخاصة الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، صارت تدرك أن النفط الذي يمثل 40 بالمائة من الطاقة العالمية، يسارع خطاه إلى نهايته المحتومة وهي النضوب النهائي، نتيجة للزيادة المطردة في الطلب العالمي على خلفية تدني أسعاره منذ 1986م، كذلك صارت تدرك أن بدائل النفط قد لا تسعف في الحلول محله بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، ومن ثم صار لا مفر من نشوب الصراع بين تلك الدول لتأمين احتياجاتها النفط عبر المستقبل المنظور.

والحقيقة الثانية:

أن دول الخليج في غياب النفط لا يوجد لديها من الموارد الطبيعية ما يحافظ على المستوى المعيشي العالمي الذي اعتادت عليه شعوبها، بل أن أغلب الصناعات القائمة ومنها البتر وكيمائيات وتخلية مياه البحر تعتمد في وجودها على وفرة النفط والغاز، وبذلك ينبغي استغلال ما تبقى من الاحتياطات الاستغلال الأمثل، لتحقيق موارد مالية تكفي لضمان مستوى لائق للحياة لشعوب المنطقة فيما بعد.

¹ د. حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008م، ص 34.

على هذه الخلفية يدور الخلاف بين من يتوقع ازدياد الوفرة النفطية عبر المستقبل المنظور ومن ثم يروج لاتجاه الأسعار نحو الانخفاض، أو على الأقل ثباتها أو ارتفاعها بمعدلات بطيئة، وبين من يتوقع تناقص الإمدادات النفطية لتعجز عن مواجهة الارتفاع المطرد في الطلب العالمي على النفط.

ومن ثم يقترب الإنتاج العالمي من ذروته لكي يأخذ اتجاهه النهائي نحو النضوب الطبيعي، وتتجه معه الأسعار إلى الارتفاع ويعتمد الداعون لإبقاء سعر النفط عند مستوى متدن على أن تكلفة التنقيب عن النفط وإنتاجه قد اتجهت خلال السنوات الأخيرة - وسوف تظل تتجه مستقبلا - إلى الانخفاض نتيجة للتحسينات التقنية، ومن ثم فإن أصحاب الحقول الحدية ذوي النفقة المرتفعة، سوف يكون بمقدورهم ضخ كميات متزايدة من النفط في أسواقه، مما يشعل المنافسة بين المنتجين، ومن ثم تنخفض الأسعار.

وتشير الدراسات إلى أن العالم بحلول عام 2020م سيشهد قصور العرض العالمي للنفط عن مواجهة الطلب العالمي بنحو 15 مليون ب/ي، وهنا يتأكد ما توقعته وكالة الطاقة الدولية عام 1998م من أن العالم سوف يواجه بحلول عام 2020م عجزا في الإمدادات النفطية يقدر بنحو 19 مليون ب/ي، وهو ما ينبغي توفيره من مصادر نفطية غير تقليدية وغير معلومة في الوقت الحاضر¹.

في ضوء ما تقدم يمكن فهم الأسباب غير المعلنة لمحاولات الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فرض الحراسة والوصاية - طوعا أو غصبا- على نفط الخليج العربي الذي يضم ثلثي احتياطيات النفط العالمية، ويتوقع ألا تقل مساهمته عن 35 بالمائة من الاحتياجات العالمية للنفط بحلول 2030م، أو ما يقرب من نصف الصادرات النفطية العالمية في العام المذكور .

ولعل في تلك الأرقام ما يفسر لهفة الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين احتياجاتها النفطية، وتركيز اهتمامها على منطقة الخليج العربي، التي تضم ما يقرب من ثلثي احتياطيات النفط العالمية، وعلى اعتبار أن نفط الخليج الأقل تكلفة من نفط المغرب العربي (ليبيا والجزائر)².

¹ د. حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مرجع سابق، ص 37.

² M.A.Adelman, <<Oil production Costs in four Areas>>, American Institute of mining, petroleum press Service, 1996. P 114.

وهي لا تقتصر في ذلك على استخدام الأساليب التجارية المعتادة ومعاملة أصحاب النفط معاملة الشريك التجاري، بل تذهب في محاولة تحقيق أهدافها إلى حد احتلال دولة ذات سيادة مثلما فعلت مع العراق، والتهديد بضرب إيران بحجة سعيها لامتلاك إمكانيات تخصيب الوقود النووي.

هذا بالإضافة إلى زرع واستخدام إسرائيل منذ عام 1948م (وهو العام الذي تحولت فيه الولايات المتحدة من مصدر للنفط إلى مستورد صاف له) كشوكة في ظهر العرب لتشتيت جهودهم وصرف أذهانهم عن المطالبة بحقوقهم المشروعة¹.

لكل هذا فانه من واجب الدول المصدرة للنفط، وبدلاً من قبول ما تروجه بعض الدوائر الغربية عن الوفرة النفطية عبر مستقبل ممتد، أن تقوم تلك الدول بتدقيق وتحقيق ما لديها من احتياطات النفط والغاز على وجه اليقين، ثم تحسن طرحه بالأسواق العالمية في إطار سياسة جماعية رشيدة، وبما يحقق أفضل عائد لاستغلال تلك الثروة الناضبة ويوفر لأجيالها المقبلة سبل العيش الكريم.

ومن جانبها ينبغي على الدول المستوردة للنفط خاصة المجموعة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك أن الأمر صار يتطلب انتهاج سياسة مخالفة لسياستها التقليدية، التي تسعى لتأمين احتياجاتها النفطية بالضغط والإكراه وبأسعار في غاية التدني، مما انعكس سلباً على حجم الاستثمار اللازم لتوسيع قدرات النفط الإنتاجية.

وعليها إذا رغبت في تأمين احتياجاتها أن تعمل على تحقيق تلك الغاية بمعاملة الدول المصدرة للنفط معاملة الشريك التجاري كما تتعامل هي فيما بينها، وليس باحتلال أراضي الدول المنتجة للنفط مع ما يقترن بذلك من تداعيات خطيرة على المستهلكين أو المصدرين للنفط حد سواء.

¹ د. حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بـنفط الخليج، مرجع سابق، ص 35.

الفصل الثاني

التحولات الدولية منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م، عرف العالم الكثير من التحولات والأحداث الهامة التي غيرت وجه العالم وغيرت تاريخ البشرية، وقد كان لهذه الأحداث بطبيعة الحال انعكاسات على مجلس التعاون الخليجي ودوله، خاصة وأن دول المجلس تقع في محور وتقاطع هام للعلاقات الدولية بين الشرق والغرب، كما أنها تحوي أغلب احتياطات العالم النفطية، والتي لم تكن نعمة على تلك الدول بقدر ما كانت نقمة عليها في الكثير من الأحيان.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثمانية مباحث، أولها سقوط المعسكر الاشتراكي، وآخرها ضعف هيئة الأمم المتحدة

المبحث الأول

سقوط المعسكر الاشتراكي

كانت بداية السقوط الفعلي مع وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي سابقا، وانتهاجه سياسة إعادة البناء التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي، وهو ما كان له آثار كبيرة على العالم بأسره، وليس على دول مجلس التعاون الخليجي فقط.

المطلب الأول

البيروسترويكا وبداية الانهيار

عرف الاتحاد السوفيتي أزمة كبيرة في أواخر عهده، حيث ضربت هذه الأزمة الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للداخل السوفيتي، فكان من الضروري العمل بفكر سياسي جديد للخروج بالبلاد من أزمتها متعددة الأبعاد، ومن هنا كانت سياسة البيروسترويكا والجلاسنوست أي إعادة

البناء و المصارحة، والتي جاء بها الرئيس ميخائيل غورباتشوف الذي تولى سدة الحكم في الاتحاد السوفيتي عام 1985م، وكانت هذه السياسة تهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وإطلاق الحريات والديمقراطية، والتقليل من الدور الرئيسي والمسيطر للدولة، والقضاء على البيروقراطية، والدعوة إلى قيام علاقات دولية طبيعية وعادلة ومبنية على القيم والمبادئ الإنسانية، ونبذ الصراعات واحترام حق الشعوب في اختيار طريقها، والتصرف في مواردها وأراضيها بما يحقق مصالحها، بعيدا عن الصراعات والمناوشات، التي طالما استنزفت طاقاتها ومواردها وثرواتها¹.

هكذا جاء غورباتشوف بأفكار تدعو إلى مزيد من الانفتاح في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، والإيمان بأن توازن المصالح وليس توازن القوى هو ما ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية، فحاول غورباتشوف إعادة بناء الاشتراكية الروسية على أساس تقويض ركائز الاشتراكية الستالينية، وسعى إلى بناء اشتراكية تقبل وتستطيع الحياة في عالم واحد مع الرأسمالية، ونبذ الأفكار الجامدة التي تعايشت معها الشعوب الشرقية والمستمدة من الفكر الماركسي، والمتعلقة بالثورة البروليتارية وانهايار الرأسمالية وغيرها من الأفكار الثورية، أي أن غورباتشوف حاول بناء اشتراكية جديدة تقبل بالخروج عليها إن أرادت الشعوب ذلك، لهذا فان غورباتشوف أهدى الغرب إمكانية لم يسبق لها مثل لإعادة صياغة المفاهيم الأساسية والشروط المحددة لعلاقات الشرق والغرب، ومنحه أيضا الفرصة لإنهاء الحرب الباردة بإحداثه تغييرات وتعديلات جذرية في وجهة النظر السوفيتية لمفاهيم الأمن القومي وأهداف السياسات البشرية، ومحاولته كسب ود الدول الغربية لتحقيق مكاسب اقتصادية².

ففي الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في أبريل 1985م، أي بعد نحو أربعة أشهر من تولي غورباتشوف للحكم في البلاد، أعلن أن القضية الأساسية الآن هي: كيف وبأي

¹ منصور حسن عبید حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، مرجع سابق، ص 77.

² أ. رباحي أمينة، موقع روسيا في العلاقات الأورو-أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين، دراسات إستراتيجية، العدد 13، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ديسمبر 2010م، ص 53-

وسيلة يمكن للبلاد أن تحقق هدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأيا كانت القضية موضوع البحث وأيا كان المنظور الذي تبحث به قضايا الاقتصاد، فإن الأمر كله يصل في النهاية إلى ضرورة تحسين إدارة وآلية الاقتصاد في مجملها.

والمراقب لمجمل التطورات على الساحة السوفيتية خلال تلك الحقبة يلحظ أن نقطة الارتكاز في تشخيص الأزمة في المجتمع السوفيتي وسبل حلها، تكمن في تردّي الأداء الاقتصادي وإشكاليات تحديث الاقتصاد، فبالرغم من أهمية مسألة الديمقراطية وبناء المؤسسات السياسية والثقافية الضرورية لتحديث المجتمع، فقد ظلت المسألة الاقتصادية هي محور الاهتمام العام¹.

لقد كانت فلسفة البيريسترويكا التي انتهجها غورباتشوف على مدى خمس سنوات تقوم على إعادة البناء الاقتصادي للدولة بالدرجة الأولى، فقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة على الانفتاح على الغرب، والسماح للمنتجين بقدر كبير من الحرية في اختيار المستوردين والتعامل معهم مباشرة دون تدخل كبير من الدولة، ولذلك صدر في 13 جانفي 1987م قرار بتأسيس المؤسسات المشتركة، بهدف توفير رأس المال والخبرة الأجنبية لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للدولة، مما فتح المجال أمام إنشاء مؤسسات رأسمالية وقيام شركات مشتركة مع الدول الغربية مثل فنلندا والولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وسويسرا، كما قامت مشاركة سوفيتية هندية إلى جانب المشاركة مع عدد من الدول العربية مثل مصر، وبدأت الدولة تتجه نحو تحويل جزء من مخصصات الدفاع والصناعات الدفاعية نحو إنتاج سلع محلية استهلاكية، ومنحت العديد من المؤسسات السوفيتية حق التعامل المباشر مع الأسواق العالمية².

ومن جانب آخر فإن للبيريسترويكا جوانبها السياسية، فقد أدت سياسات البيريسترويكا إلى تحويل العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية من عداء الحرب الباردة إلى تعاون

¹ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، مرجع سابق، ص 77.

² أماني محمود فهمي، الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة، السياسة الدولية، العدد 103، القاهرة، يناير 1991م، ص 241-

وعمل مشترك في كثير من المواقف الدولية، وتبدلت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه من دول المعسكر الاشتراكي من علاقة التبعية إلى علاقة الرعاية المنظمة التي تحترم استقلالية وإرادة شعوب تلك الدول.

وكانت النتيجة المنطقية لهذه الأفكار الجديدة والخلل الذي أصاب بنية النظام الشيوعي للاتحاد السوفيتي ذاته، أن تراخت قبضة الاتحاد السوفيتي عن دول أوروبا الشرقية، ما فتح المجال لأن تنهار نظمها الواحد تلو الآخر، فقد وجدت القيادات الإصلاحية لتلك الدول في سياسات غورباتشوف فرصة كاملة لتنشيط حركتها واستباق الزمن واستثمار الحالة الجديدة إلى أقصاها، خاصة وأن هذه السياسات التي اتبعتها غورباتشوف وفرت المناخ الملائم للإصلاح، فقد أكد غورباتشوف أن لكل دولة داخل الكتلة الشرقية الحق في انتهاج أسلوبها الخاص في تطبيق الاشتراكية، مما أوجد الظروف المناسبة لتسريع التوجه نحو الإصلاح، دون خوف من ردة فعل سوفيتية مضادة كما كان يحدث في السابق.

إن التصريحات التي أدلى بها غورباتشوف حول استقلالية كل دولة في تحديد سياستها الداخلية وإستراتيجيتها دون أي تدخل خارجي من جانب دول الحلف، كانت بمثابة الضوء الأخضر لدول الحلف للثورة على أوضاعها الداخلية وتغييرها، فاندلعت الاضطرابات في جميع دول أوروبا الشرقية في فترة زمنية متقاربة لا تتجاوز الأشهر الثلاثة¹، واستطاعت القيادات الإصلاحية القضاء على رموز النظام الشيوعي بها، والسعي نحو بناء ديمقراطيات جديدة، بدءاً من بولندا ومرورا بالمجر وتشكسلوفاكيا ورومانيا.

وكان سقوط سور برلين علامة بارزة على طريق التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، والتخلص من الهيمنة السوفيتية من تدخل من موسكو، بل أن هذه التغيرات لاقت تأييداً وتشجيعاً من السلطات المركزية في موسكو، لأنها أزاحت عبئاً ثقيلاً من على كاهل الاتحاد السوفيتي نتيجة لارتباطه بتلك الدول.

لقد أدت تلك التطورات التي حدثت على الساحة السياسية في شرق ووسط أوروبا، إلى سقوط عروش الاشتراكية الستالينية ككرات الثلج، وتحققت نظرية الدومينو التي تصورها ماركس لسقوط

¹ منصور حسن عبید حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، مرجع سابق، ص 78.

الرأسمالية ولكن بشكل معكوس ، فقد تم السيناريو الذي تصوره ماركس ولكنه بالتطبيق على الدول الاشتراكية، واتجهت تلك الدول إلى مزيد من الديمقراطية والتعددية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى وضعت القيادة السوفيتية هدف درء الحرب على أنه الهدف السياسي العسكري الرئيسي للدولة السوفيتية وقوتها المسلحة، في الوقت الذي يكون فيه النضال من اجل السلام هدفا أساسيا لتلك الدولة، لأنه لم يعد من الممكن ضمان الأمن بالوسائل العسكرية سواء باستخدام الأسلحة أو الردع. إن جوهر النظرة السوفيتية الجديدة هي أن الحرب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة لانجاز الأهداف السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، أو أية أهداف موضوعية ايجابية أخرى، إن الحرب النووية لا معنى لها إطلاقا، وهي بعيدة عن الرشد كل البعد، بل إن جوهرها انتحار¹.

وارتباطا بتلك الرؤية الواقعية الجديدة وانتهاء الحرب الباردة والدخول في مرحلة الوفاق الدولي، تبنى الاتحاد السوفيتي مبدأ تجنب التورط العسكري في الصراعات الإقليمية، وذلك في إطار إستراتيجية عالمية لتجنب احتمالات المجابهة الساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبتطبيق ذلك المبدأ على المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي نجد أن الاتحاد السوفيتي قد سعى إلى تحقيق التوازن في علاقاته مع الدول العربية في الخليج ومع إيران، فلم يعد الاتحاد السوفيتي في حاجة إلى توتير علاقته بإيران بسبب دعمه لقضايا الدول العربية، وهو ما ظهر جليا في الموقف المتوازن الذي اتخذته الاتحاد السوفيتي في المراحل الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية، بعد ميراث طويل من العداء المتبادل بين إيران والاتحاد السوفيتي، حيث حرص على تطوير علاقاته بإيران، خاصة بعد تدهور العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتزايد الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج والانسحاب السوفيتي من أفغانستان، فكان تبادل الزيارات بين المسؤولين فرصة لدعم التعاون السياسي والعسكري بين إيران والاتحاد

¹ منصور حسن عبید حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، مرجع سابق، ص 79.

السوفييتي، وبدا أن هناك توافق في الأهداف الإيرانية والسوفييتية من زاوية الاعتبارات الأمنية والنفطية المشتركة، بعد أن تدنت أهمية استخدام الأراضي الإيرانية للعدوان على الاتحاد السوفييتي، بسبب انتهاء الحرب الباردة والتباعد الذي ميز العلاقات الإيرانية الأمريكية في أعقاب الثورة الإسلامية الإيرانية.

ورغم النجاحات التي حققتها سياسات غورباتشوف الجديدة على مستوى السياسات الخارجية، ورغم السياسات الإصلاحية في المجال الاقتصادي، ظل التدهور هو السمة الرئيسية للاقتصاد السوفييتي، مما أدى إلى اندلاع كثير من الاضطرابات العمالية، وبرزت حركات سياسية متعددة التوجهات والهويات بين متطرفين ينادون بإتباع النظام الملكي ومحافظين يؤيدون الرجوع إلى النظام الأوتوقراطي، إضافة إلى حركات فاشية وانفصالية سيطرت عليها النزعات القومية والعرقية في الجمهوريات السوفييتية.

لهذا دخل الاتحاد السوفييتي كدولة وككيان سياسي مرحلة التفكك والانحيار في أعقاب الانقلاب الفاشل ضد غورباتشوف في 19 أوت 1991م، والذي على إثره استقلت كل من ليتوانيا ولاتفيا واستونيا¹، وبعدها تم استقلال جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأخرى، وشكلت رابطة الكومنولث الجديدة على أنقاض الدولة القديمة².

ومع تطور الأحداث خرجت روسيا من عباءة الدولة السوفييتية باعتبارها قوة عظمى من منظور القوة العسكرية، سواء في المحيط الإقليمي أو الوضع الدولي، وقد اعتبرت روسيا نفسها الوريث الشرعي الوحيد للاتحاد السابق، تتحمل كافة الأعباء والالتزامات التي تعهدت بها الدولة السوفييتية السابقة.

كما اعترفت الدول العظمى أقطاب النظام الدولي بالوضع الروسي الجديد، بما في ذلك منح روسيا مقعد الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن واعتبرتها الطرف الوحيد في مفاوضات الحد من الأسلحة النووية -

¹ منصور حسن عبید حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، مرجع سابق، ص 80.

² كومنولث الدول المستقلة أنشئ سنة 1991م، إطارا للتعاون المتعدد بين الجمهوريات السوفييتية السابقة، مقره في منسك في بيلاروسيا، ويضم: روسيا-اوكرانيا-بيلاروسيا-ارمينيا-اذربيجان-جورجيا-كازاخستان-قيرغستان-مولدوفا-طاجيكستان-

اوزبكستان-وفي سنة 2005م انضمت إليه تركمانستان.

ستارت - وذلك في جانفي 1992م، وهذا نفسه كان موضوعا جديدا في القانون الدولي العام حول خلافة الدول¹.

المطلب الثاني

تأثير انهيار المعسكر الاشتراكي على المجلس

استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من تفكك الاتحاد السوفيتي حيث استطاعت أن تتحرر من الهاجس الأمني الذي شكله في سنوات سابقة وجود هذا الاتحاد، والذي كان أحد مصادر التهديد بالنسبة لدول المجلس، خصوصا في فترة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان القريبة نسبيا من المنطقة، أما بعد هذا التفكك فقد استطاعت دول المجلس أن تأمن هذا التهديد، خاصة وأن الدولة الروسية الجديدة قد انكبت على مشاكلها الداخلية المتفاقمة.

كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمسة عشر جمهورية مستقلة وفر ميزة نسبية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد فتح لها فرص جديدة لتوسيع نشاطاتها الاقتصادية والتعاونية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز.

خصوصا وأن إحدى دول المجلس وهي المملكة السعودية لها رمزيتها الإسلامية الخاصة، وقد وجدت دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الجمهوريات فرصة لتقوية علاقاتها الدولية وتنويعها، لتصبح قوة موازنة إقليمية ودولية.

ورغم ذلك هناك من يرى بان تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة قد قضى على هامش الحركة والمناورة السياسية، والذي كان يوفره ذلك العداء التقليدي بين المعسكرين الشرقي والغربي²، حيث

¹ أ. رباحي أمينة، موقع روسيا في العلاقات الأورو-أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين، مرجع سابق، ص 55.

² منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000م، مرجع سابق، ص

كان من الممكن لدول مجلس التعاون الخليجي استغلال ذلك الهامش لتحقيق مكاسب أكثر أو لتحقيق موازنة عادلة.

مثلا حدث عندما استعملت الكويت الورقة السوفيتية لدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك في عملية تحرير الكويت¹، ولكن ذلك انتهى مع الانهيار السوفيتي، وتوقيع الرئيس الروسي بورييس يلتسن وثيقة تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في فيفري 1992م.

حيث تميزت فترة يلتسين بمعاناة روسيا من أزمات اقتصادية كبيرة وضعف في جبهتها الداخلية، مما اضطرها إلى التخلي عن مكانتها كدولة كبرى، وحاول الغرب بقيادة الولايات المتحدة تطويقها بحلف الأطلنطي لمنعها من الصعود مرة ثانية، غير أن فترة حكم بوتين، استعادت فيها روسيا عافيتها الاقتصادية وتعدت مرحلة الكساد، وأصبحت قادرة على استعادة مكانتها الدولية².

المبحث الثاني

النظام الدولي الجديد

تميزت المرحلة الأخيرة من عقد الثمانينات باضمحلال القطبية الثائية التي سيطرت على العلاقات الدولية بين زعامتي المعسكرين الشرقي والغربي المتصارعين منذ نهاية الأربعينيات أو ما اصطلح على تسميته بالحرب الباردة، ولقد لحق التغير بهيكل النظام الدولي وتوزيع القوة داخله، كما امتد أيضا إلى المفاهيم وطبيعة المرحلة التي تمر بها العلاقات الدولية.

¹ د. محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،

العدد العشرون، السنة الخامسة، تشرين الأول (أكتوبر) ذو القعدة 1399هـ، ص 34.

² خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 46.

المطلب الأول

بداية النظام الدولي الجديد

تأكد الوضع الدولي الجديد في أوائل التسعينيات، عندما انهار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر عام 1991م إلى 15 دولة، وانفردت الولايات المتحدة باحتلال قمة النظام الدولي بصفتها القطب الدولي الأوحده¹.

وهكذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمي، و تحقق أكبر قدر من النجاحات و الانتصارات السياسية و العسكرية، وتستغل التحولات الدولية لتزيد من صعودها كقوة عظمى وحيدة تسيطر على القدرات العالمية من خلال الأمم المتحدة، و من خلال استغلال حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما عملت الولايات المتحدة أيضا على ترسيخ الانطباع وقد كسبت المواجهة السياسية والعقائدية وحسمت معركة البقاء مع الاتحاد السوفيتي لصالحها، وأخذت تروج عبر وسائلها الإعلامية والدعائية الضخمة، أن هزيمة الاتحاد السوفيتي تعني بالضرورة انتصارا لها، كما أن هزيمة الاشتراكية تعني انتصارا مباشرا للرأسمالية والنموذج الرأسمالي، أضف إلى ذلك تمتعها بقدرات وإمكانيات اقتصادية ضخمة حيث يبلغ إجمالي الناتج القومي الأمريكي نحو أكثر من 10 تريليون دولار، وهو ما يوازي 25 بالمائة من الناتج القومي العالمي، علاوة على إمكانيات إستراتيجية كبيرة بعد قيادتها حرب الخليج عام 1991م وحرب البلقان عام 1999م، وما تلاها من حروب، كما أن الولايات المتحدة أصبحت الآن تستخدم حلف الناتو ليحل محل مجلس الأمن فيما يتعلق بمسؤولية المحافظة على السلم والأمن الدولي، كان آخرها توليه قيادة القوات متعددة الجنسيات في أفغانستان في الأول من أكتوبر 2006م، كما تعتبر نفسها أنها القوة القادرة على التدخل عسكريا لمواجهة الأزمات العالمية، ومن الناحية العسكرية تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تخصيص أكثر من 450 مليار دولار سنويا

¹ عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، مرجع سابق، ص 1.

للأغراض العسكرية، أي ما يوازي 50 بالمائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالي أكثر من 1000 مليار دولار¹.

و تتجلى أهم ملامح هذا النظام العالمي الجديد في الخصائص التالية:

1- انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة الحالية للنظام العالمي، حيث صارت القوة الأكبر داخل العالم من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

2- تمكن الولايات المتحدة من استغلال المنظمة الدولية ممثلة في الأمم المتحدة، وأن تتخذ منها ستارا لتنفيذ كافة السياسات الخاصة بها، و من ثم صارت تلك المنظمة مجرد كيان تنظيمي لتحقيق المصالح القومية الأمريكية، وأوضح مثال على ذلك هو الغزو الأمريكي للعراق، حيث عارضت الكثير من الدول هذا الغزو، إلا أن الولايات المتحدة ضربت بكافة اللوائح والقرارات و المبادئ الخاصة بالمنظمة عرض الحائط عندما أقدمت على غزو العراق واحتلاله.

3- سمحت الولايات المتحدة لنفسها بالتدخل في كافة الشؤون الداخلية للدول، على اعتبار أنها الدولة الأكبر وصاحبة النفوذ الطاغوي داخل العالم، تحت زعم تطبيق الديمقراطية، و التمكين لحقوق الفرد داخل الدولة، و القضاء على الإرهاب، وغيرها من الأسباب، بل ووضعت قائمة للدول التي تعارض سياستها وأطلقت عليها محور الشر.

ولقد ظلت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، و منع قيام قوة أو تحالف معاد لها، مع المحافظة على التواجد العسكري الأمريكي ومعارضة أي مبادرة أو ترتيبات أمن تستثنيها، أو تقلص من تواجدها بالمنطقة².

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 67-68.

² د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 147.

ومن ثم يمكن القول بان الشرق الأوسط الكبير، والمنطقة العربية بصفة خاصة، صارت من أولى فقرات أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، مما كان له الأثر الكبير في تأجيج الأحداث التي مرت بالمنطقة من أفغانستان شرقا مروراً بالعراق ثم لبنان.

وصولاً إلى الدور الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حتى أصبح مجرد انتقاد الصهيونية أو إسرائيل علناً تهمة شنيعة لا تغتفر¹.

كذلك امتدت ذراع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصومال والسودان، حيث سعت الولايات المتحدة إلى استغلال أزمة دارفور لبسط نفوذها على الساحل الإفريقي.

ولعل ما يجعل الولايات المتحدة هي القوة الأعظم على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي عدة عوامل من بينها:

أ_ على المستوى الاستراتيجي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية العالمية بلا منازع، والقوة الوحيدة التي لها اليد الطولي في العالم، بوجود أساطيلها وقواتها البحرية عبر البحار والمحيطات، وانتشار قواعدها الجوية والبرية في الأجزاء الهامة من العالم، إضافة إلى ما تملكه من نظام الدرع الواقعي من أنظمة الصواريخ مختلفة المدى، كما أنها تستطيع أن تسيطر على القرارات العالمية من خلال الأمم المتحدة.

ب_ من الناحية الاقتصادية، تمثل الولايات المتحدة الصدارة العالمية في تصدير التكنولوجيا، وتطور اقتصادها من الصناعي إلى ما بعد الصناعي، باحتلالها سبق في الاتصالات والمعلومات والوسائل الإعلامية، وهذا يتيح لها كذلك الهيمنة الثقافية من خلال إمكانات الاتصالات والمعلومات لديها، يضاف إلى ذلك أن الناتج القومي الأمريكي يستحوذ على (25%) من الناتج القومي العالمي².

¹ روجيه جارودي، قضية إسرائيل، دراسة في الصهيونية السياسية، ترجمة نزيه الشوفي، دار الحكمة، دمشق، 1979م، ص 5.

² محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 69.

المطلب الثاني

تأثير السياسات الأمريكية والنظام العالمي الجديد

شكل انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على شؤون العالم بالنسبة لدول الخليج العربي واقعا لا بد من التعامل معه كبقية دول العالم، و لكن برغم اتفاق سياسات دول الخليج العربية مع الولايات المتحدة في كثير من الأمور، إلا أنها تتعارض معها في أمور أخرى، وخصوصا ما يتعلق بمنشأ الإرهاب ووصفه بأنه إسلامي، و كذلك الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية جنوب السودان.

ومن هنا يمكن القول أنه عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وبقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى منفردة، لن يكون بوسع دول الخليج العربية الاستفادة من التناقض الذي استغلته الكويت للحصول على أسلحة سوفيتية في الثمانينات، من جراء رفض الولايات المتحدة بيعها سلاحا متطورا¹.

وظهرت بدلا من الاتحاد السوفيتي دول قد تنافس الخليج العربي في المجال النفطي، كما أنه بزوال القطبية الثنائية سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة، التي كان من جوانبها الإيجابية أن يكون للشرعية الدولية الممتثلة في ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات، دورا كبيرا في حفظ أمن الخليج العربي في المستقبل القريب، لكن القلق يشدد لو تحولت الشرعية الدولية إلى إدارة غير حكيمة في واشنطن، لأنها لن تتوانى عن إيجاد ظروف خليجية سيئة، مثل عدم وجود الاستقرار السياسي، وعدم توافر شروط سلامة الملاحة في الخليج العربي، ووجود أخطار تحول دون تدفق النفط إلى الغرب، لكي تقوم بفرض الوصاية الدولية بصورة مكشوفة أو مستترة، وهو الأمر الذي لا يمكن استبعاده بعد احتلال العراق، ووضع الملف الإيراني على طاولة البحث، وتهديد السعودية بتجفيف منابع الأصوليين فيها.

ولذلك اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج بالتخبط، وضعف الفاعلية، وهو ما يتجلى بوضوح شديد في تعاملها مع المسألة العراقية منذ الإطاحة بنظام صدام حسين عام 2003م، فهذه

¹ د. محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، مرجع سابق، ص 34.

السياسة لـر تؤسس على الأكاذيب فحسب، ولكنها افتقرت إلى التخطيط الدقيق لمرحلة ما بعد صدام حسين، بل إن واشنطن ارتكبت أخطاء في العراق قادت إلى وضعه على حافة التفكك والانقسام، كما أن سياستها تجاه طهران تفتقر إلى الوضوح، وخاصة في ظل تعقد وتداخل الملفات التي تعني الطرفين، فإلى جانب الملف النووي الإيراني، هناك المسألة العراقية، والأزمة اللبنانية، والصراع العربي الإسرائيلي، ونظرا لذلك أصبحت السياسة الأمريكية في الخليج وتوابعها مصدرا رئيسيا للتوتر وعدم الاستقرار، مما يعقد من فرص التوافق على صيغة مستقرة لأمن الخليج¹.

ورغم سياسة فرق تسد التي تنتهجها الولايات المتحدة أحيانا كثيرة مع دول المجلس، مثل توقيعها لاتفاقيات مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر لإنشاء مناطق للتجارة الحرة، وهي الإجراءات التي أثارت غضبا لدى المملكة العربية السعودية، بوصفها سلوكا منفردا يناقض الأساس المعمول به في مجلس التعاون الخليجي، من ضرورة التشاور والتنسيق قبل الدخول في إجراءات اقتصادية قد تضر بواقع المنطقة الإقليمي²، إلا أن الترابط بين دول المجلس والولايات المتحدة قد يكون سببا من بين أسباب بقاء المجلس.

كما يجب أن لا نغفل عن أن التورط الأمريكي في العراق، وتأييد الولايات المتحدة المطلق للحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، حيث أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومواقفها إزاء الصراع العربي-الصهيوني وان كانت تحكمها بالدرجة الأولى المصالح الأمريكية الإستراتيجية والاقتصادية الحيوية في المنطقة، إلا أن جوهر المسألة يكمن في حقيقة الأمر في قدرة القوى الصهيونية الأمريكية والكيان الصهيوني دبلوماسيا ودعائيا، على التأثير في مواقف الأحزاب وجماعات الضغط والسياسيين

¹ عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على امن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، مرجع سابق، ص54.

² فتحي العفيفي، الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، خريف2006م، ص59.

وصانعي القرارات في البيت الأبيض، لجعل هذه المصالح متطابقة مع مصالح الكيان الصهيوني¹، هذا بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية المستمرة على الحكومات العربية من أجل تغيير المناهج الدراسية، وطرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير للتطور الديمقراطي والتعددية السياسية، كل ذلك يطرح سؤالاً ملحاً، هل فقدت الحكومات العربية قدرة التأثير في الولايات المتحدة، وأصبحت متلقية للأوامر الأمريكية بشيء من الذهول والإحباط؟ وهل أدى انقسام العرب وتفككهم وانهيار النظام الإقليمي العربي إلى فقدان العرب قدرتهم على مواجهة السياسة الأمريكية، والتي أصبحت تهدد الأنظمة السياسية العربية نفسها لأنها تفقد الشرعية السياسية أمام شعوبها؟

وكل هذا يؤدي إلى حقيقة واقعة، مفادها أن الرضوخ للسياسة الأمريكية لن يؤدي إلا إلى المزيد من التدخل الأمريكي في الشؤون العربية الداخلية، وفرض إسرائيل كقوة إقليمية عظمى تهدد المنطقة العربية وأنظمتها السياسية، بل إن الأمر وصل بازواجية المعايير الأمريكية إلى حد أنها أصبحت تتهم أصدقاءها ومقربيهما من الأنظمة العربية مثل المملكة السعودية بدعم الإرهاب وتمويله، ما يؤكد أنه لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة في السياسة الدولية²،

ولكن في الوقت الحالي وخصوصاً منذ رفض الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي القرارات المتعلقة بالمسألة السورية، وذلك مرتان في 4 أكتوبر 2011م وفي 4 فيفري 2012م، فإن هذه المواجهة وضعت وجهاً لوجه أعضاء مجلس التعاون الخليجي والناو من جهة، وأعضاء منظمة تعاون شنغهاي من جهة أخرى.

حيث أن هناك من ذهب إلى أن هذا الفيتو المزدوج، بالإضافة إلى التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا في أكتوبر 2015م، وكذلك تراجع الهيمنة الأمريكية التي أضحت محل تساؤل في ضوء تراجع

¹ مختار مزارق، دور اللوبي اليهودي الأمريكي في التأثير على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ودعم علاقاتها مع الكيان الصهيوني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 11، الفصل الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988م، ص 76.

² أحمد سليم البرصان، مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانيات التأثير والتأثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، شتاء 2007م، ص 9.

المكانة النسبية لواشنطن، وتراجع نفوذها التقليدي في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقية المجات، وحلف الناتو، كل هذا جعل توزيع القوة في العالم مختلفاً¹.

كما أن هذه الأحداث قد تنهي مرحلة من مراحل العلاقات الدولية التي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وتميزت بالهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم².

لكن رغم العودة القوية لروسيا على الساحة الدولية³، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أننا نشهد عودة إلى سيطرة القطبين السابقة، بل قد يعني ذلك ولادة نظام دولي جديد مازالت معالمه تتشكل حتى الآن.

المبحث الثالث

تغيرات النظام الاقتصادي العالمي

عرف العالم منذ سقوط المعسكر الاشتراكي وبروز النظام العالمي الجديد تغييرات كثيرة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث مست ظاهرة التكتلات والعولمة كل المجالات ومن بينها مجال الاقتصاد والمال، وهو ما أثر بطبيعة الحال على مجلس التعاون الخليجي بحكم أن دوله تمتلك احتياطات طاقوية ومالية كبيرة.

¹ د. احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي... دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008، ص 17.

² تييري ميسان، مجلس التعاون الخليجي والناتو يفقدان زمام المبادرة، شبكة فولتير، دمشق، سوريا، فيفري 2012م، Voltairnet.org

³ تمتلك روسيا اليوم ثاني أكبر ترسانة عسكرية في العالم، ولها اقتصاد متين، بحيث أن إجمالي دخلها القوي هو الأكبر في أوروبا، وهي ضمن نهوضها المتجدد، استطاعت أن تعيد تحالفاتها مع جيرانها في أوروبا وفي أواسط آسيا، وترد على محاولات تطويقها وإبقائها في ضعفها، وبهذا العدد الهائل من السكان وبالمقدرات الاقتصادية الكبيرة، والمكانة السياسية الدولية، والمقدرة العسكرية الفائقة، والقدرة الثقافية والحضارية، لا يمكن إلا اعتبار روسيا دولة كبرى بكل المقاييس، ولا شك بأن روسيا اليوم هي في مصاف متقدم بين الدول الكبرى، مما يساعدها ربما على استعادة مكانتها كدولة عظمى مرة ثانية، ولو بالتحالف مع أوروبا الأقرب إليها، لتشكيل حلف جديد مبني على التقارب الجغرافي والمصالح المشتركة، يقف أمام الهيمنة الأمريكية وربما يعيد العالم إلى ثنائية الاستقطاب ثانية.

المطلب الأول

مظاهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تعد منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مؤثرا استراتيجيا في النظام الاقتصادي الدولي، خاصة مع وجود مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وبالتالي فهي مركز لأربع دوائر متصل بعضها مع بعض.

وهذه الدوائر هي: الجزيرة العربية والمشرق العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، إضافة إلى أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيرا عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي سابقا الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب وإلى القرن الإفريقي¹.

ومن خلال تحليل بسيط للمؤشرات الاقتصادية في العالم، فإنه يتضح عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي العالمي، الذي يتركز بين مجموعة من الدول الصناعية استطاعت أن تنفرد بتوجيه الاقتصاد العالمي الذي يخدم مصالحها، وبذلك فلا سبيل للدول النامية عموما أن تنأى بنفسها عن العلاقات مع تلك الدول، حتى تستطيع تقليص الفجوة الصناعية التكنولوجية مع هذه الدول.

ولعل أهم مظاهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد هي:

1- سيطرة الدول الصناعية الثماني، أو ما يطلق عليها (مجموعة الثماني) على الاقتصاد العالمي.

2- إملء البرامج على الدول النامية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان أصبحا وجهان لهذا النظام الاقتصادي الجديد.

¹ عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي

واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، مرجع سابق، ص44.

3- تبدل اهتمامات الدول الاقتصادية الكبرى، حيث اتجهت نحو مضاعفة ورفع مستوى الإنتاجية، والاهتمام بالقدرة التنافسية و التصديرية .

4- اتجاه الفكر الاقتصادي الحديث نحو حماية البيئة الطبيعية، وكبح التلوث، مع وجود غالبية الدول النامية التي تعتمد التقنيات البدائية في التصنيع، والتي تزيد من التلوث.

5- تزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وتحكمها في الأسواق العالمية، مقابل تقلص دور الأمم المتحدة والدول النامية في التأثير على التطورات الاقتصادية العالمية، حيث أصبحت هذه الشركات أقوى من الدول في الكثير من الأحيان.

6- بروز ونمو دور منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني

مجلس التعاون لدول الخليج العربية و منظمة التجارة العالمية

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول النامية، معنية بشكل مباشر بما تم التوصل إليه في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، حيث أن أكثر من 90 بالمائة من إجمالي التجارة الدولية يتم تحت إطار هذه المنظمة الفاعلة¹.

وشهدت الدول الخليجية إقرار العديد من التشريعات والقوانين التي تمهد إلى تحرير التجارة والاقتصاد، في خطوات استعداديه لما سوف تفرضه هذه الاتفاقية على الدول الخليجية والعربية من خطوات وإجراءات، تهدف لفتح اقتصادياتها أمام العالم.

¹ د. عبد الله عبد اللطيف المسلماني، قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة مقارنة -، مرجع سابق، ص 230.

و حصل مجلس التعاون الخليجي على صفة عضو مراقب في منظمة الغات منذ أن انضمت الأمانة العامة للمجلس إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات)، بموافقة مجلس هذه المنظمة في اجتماعه الذي عقده في جنيف في 12 مارس 1986م، أيضا كانت المملكة العربية السعودية قد تقدمت بطلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1993م، ولكنها لم تحصل على الموافقة الرسمية إلا بعد 12 سنة من المفاوضات.

وبعد أن استكملت توقيع كافة الاتفاقيات الثنائية، انضمت بعد ذلك المملكة السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2005م، لتصبح العضو رقم 149 بالمنظمة، ليتم بعد ذلك تأسيس لجنة تحت اسم لجنة منظمة التجارة العالمية بدول مجلس التعاون الخليجي، لمتابعة ومناقشة المواضيع المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، والتنسيق حولها لاتخاذ مواقف موحدة¹.

ومما لا شك فيه أن لمنظمة التجارة العالمية آثارا على الدول الخليجية كبقية الدول في العالم، سواء كانت دولا اقتصادياتها كبيرة أم دولا ذات اقتصاديات نامية، وذلك من الناحية الايجابية والسلبية على حد سواء، ولكن هذه الآثار تتفاوت طبقا لحجم الاقتصاد، وسرعة تجاوب النظام السياسي مع المتغيرات الدولية من حيث التشريعات القانونية، والتحديثات والإجراءات الضرورية العملية والإدارية، ومدى الاستعداد لاستيعاب المستجدات في الاقتصاد الدولي، وغيرها من الإجراءات والمتغيرات المؤثرة على الاقتصاديات العربية عموما، ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا.

وتبدو حقائق تأثر دول مجلس التعاون الخليجي باتفاقية الغات والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية التي بدأت نشاطها في جانفي 1995م، كما يلي:

1- عدم استفادة دول المجلس المصدرة للنفط شيئا يذكر من هذه الاتفاقية، خاصة وأن سوق النفط وسلعة النفط لم يتم إدراجها تحت مظلة الغات أو منظمة التجارة العالمية، مما جعلها تحت سيطرة مراكز النفوذ

¹ محمد مقروف، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 130.

العالمية التي مازالت تخضع هذه السلعة للرسوم الجمركية، والأهم من ذلك أن المنتجات النفطية والبترو
وكيماوية التي تمثل سلعة تصديرية أساسية لدول المجلس، مازالت تخضع لقيود جمركية أو غير جمركية.

2- تخفيض أو إزالة دعم الصادرات الزراعية في البلاد المتقدمة، وبالذات دول الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى
ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يعود بالضرر على دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن جولة أورغواي
اعترفت بهذا الأثر السلبي المحتمل، والتزمت بتعويض البلاد النامية المتضررة، عن طريق تقديم معونات
غذائية وقروض موسعة من المؤسسات الدولية.

3- امتداد جولة أورغواي إلى قطاع الخدمات سوف يعود بالضرر على دول المجلس، نظرا إلى أن هذا
القطاع هو المجال الطبيعي للشركات العابرة للقومية، مثل المصارف وشركات التأمين العملاقة، التي لا
تستطيع شركات دول المجلس أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية.

4- ورغم ذلك فإن اقتصاديات دول المنطقة - وبالمحصلة النهائية - لا بد أن تفتح أمام اقتصاديات العالم
سواء تحت مظلة الغات، والتي لم يعد لها وجود قانونيا بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية¹، أو تحت غيرها
من المظلات، فالسنوات المقبلة هي سنوات اندماج الاقتصاديات وتكاملها على المستوى العالمي، ولكن هذا
الاندماج بحاجة إلى خطوات تتخذ من الآن بهدف تعظيم الاستفادة من فرص الانفتاح الاقتصادي، وتقليل
المخاطر والسلبيات الناجمة عن ذلك بالنسبة لاقتصاديات دول المجلس.

5- من المتوقع أن يساعد انضمام دول المجلس الست إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية على تعزيز سياستها
التجارية المتحررة، وتقوية موقفها التفاوضي داخل إطار المنظمة العالمية بما يخدم مصالحها، خاصة بعد أن
أثبتت الدول النامية قدرتها على الدفاع عن مصالحها في الجولات الدولية، والتي فشلت في ضوء تمسك
الدول المتقدمة بمحاولة إملاء شروطها على الدول النامية.

¹ دكتور. محمد مصطفى يونس، العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م، ص 9.

المطلب الثالث

تأثير النظام الاقتصادي العالمي الجديد على مجلس التعاون الخليجي

كانت النواحي الاقتصادية من أهم ما شغل مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، ولذلك ومع الطفرة النفطية الأخيرة قبل انهيار أسعار النفط حالياً، وتماشياً مع التغييرات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، فإن السياسات التي اتبعتها دول المجلس للاندماج في الاقتصاد العالمي تمثلت فيما يلي :

1- توسيع نطاق الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات دول المجلس من خلال الانفتاح والمرونة في أسواق السلع والعمل والخدمات، وذلك من خلال خطط الإنفاق الاستثماري.

2- توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية لتشمل مختلف دول العالم، خاصة دول آسيا الناهضة.

3- مضاعفة الأصول الخليجية حول العالم وتنويع نطاقها مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة.

4- إتباع سياسات مالية هادفة، تحاول التعامل مع التضخم والمخاطر المحتملة لتناقص الإيرادات النفطية، مثل القيام بإصلاح القطاع المالي في دول المجلس، وتنويع الاقتصاد، وتنمية الموارد البشرية¹.

وقد أصدر المجلس في قممه المختلفة عدة بيانات، استعرض فيها ما تم إنجازه من إجراءات اقتصادية سبق إقرارها في دورات سابقة، مثل إقامة الاتحاد الجمركي في القمة الحادي والعشرون من ديسمبر 2001م واعتماد سياسة تجارية موحدة لدول مجلس التعاون للتعامل مع العالم الخارجي كوحدة اقتصادية واحدة، وعقد اتفاقيات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين لإقامة منطقة تجارة حرة، وكذلك تنفيذ إجراءات التكامل الاقتصادي وصولاً إلى السوق المشتركة، وإعداد برامج زمني للاتحاد النقدي².

¹ د. محمد سعد ابو عامود، الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي .. قطر والبحرين نموذجا، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43،

القاهرة، يناير 2008م، ص 54.

² بيان القمة للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى بالرياض في ديسمبر 2006م.

كما أدى تدفق الأموال النفطية إلى دول المنطقة وازدياد الفوائض المالية، إلى بروز الحاجة إلى البحث عن مجالات استثمار جديدة داخل المنطقة وخارجها، وهو ما فرض الحاجة إلى الأخذ بأساليب ووسائل متقدمة في هذه المجالات، وكانت الأسواق المالية من الوسائل المتقدمة في استثمار الفوائض المالية، وتوظيف مدخرات الأفراد وغيرهم في مجالات إنتاجية، وإجراء الصفقات المالية وتمكين المساهمين من بيع الحصص أو الشراء.

ومن الظواهر الاقتصادية الحديثة في دول الخليج انتشار ظاهرة التداول بالأسهم، وهي الظاهرة التي جاءت انعكاساً للتطورات الاقتصادية التي عرفتتها المنطقة نتيجة اكتشاف النفط، وأدت بدورها إلى ازدهار المدخرات والاستثمارات الفردية ونموها¹، وقد ترافقت ظاهرة تداول الأسهم مع ازدياد عدد الشركات المساهمة في دول الخليج، وذلك تلبية لحاجات البناء الاقتصادي، التي بدأت تأخذ إطارها المتكامل والتنظيمي في بناء مؤسسات الدولة، والتي كان لها الأثر الأكبر في خلق اقتصاد يملك جميع المقومات اللازمة لوجوده وتطوره.

ويعتبر تداول الأسهم في حد ذاته ظاهرة ايجابية تتمثل في تطور وسائل استثمار رؤوس الأموال الفردية، والانطلاق إلى مجالات أوسع، مما يخلق ويوفر الفرص لتنويع مصادر الدخل القومي، وتنويع الإنتاج، وتقليل الاعتماد على النفط الذي يعتبر حالياً مصدراً أساسياً للإنتاج، وتكمن أهمية تطوير عمليات التداول بالأسهم في أنها:

- تؤدي إلى تنوع المنافذ الاستثمارية.

- تحمى من تسرب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

- تساعد على خلق قاعدة إنتاجية متنوعة في بلدان الخليج.

¹ محمد كمال أبو عمشة، أهمية تطوير أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، السنة الثامنة عشرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف-خريف 2011م، ص

- تخلق وعيا استثماريا بين المتعاملين¹.

من كل ما سبق يظهر أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت جادة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الكثيرة التي عرفها العالم، ولكن دوايب الاقتصاد العالمي تبقى دائما في يد الدول الصناعية الكبرى تديرها حسب مصالحها، غير مبالية بمصالح الدول الأخرى ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، رغم الثروة الكبيرة والمميزات الاقتصادية التي تتمتع بها دول المجلس.

المبحث الرابع

العولمة وتداعياتها

انتشر استخدام هذا المصطلح منذ أوائل التسعينات في كتابات سياسية واقتصادية عديدة (بعيدة عن الإنتاج الفكري العلمي أو الأكاديمي في البداية)، وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات إستراتيجية وفكرية وثقافية مهمة، من خلال تصورات واقعية عديدة في العالم، اقترنت بسقوط المعسكر الاشتراكي وانتشار فكرة الانتصار الحاسم للمشروع الحر الرأسمالي الاقتصادي، وقرينه السياسي أي النظام الليبرالي، التي جاء بها الباحث الأمريكي فرنسيس فوكوياما عام 1992م في كتابه المشهور نهاية التاريخ والإنسان الأخير².

المطلب الأول

مفهوم العولمة وخصائصها

مهما تعددت التسميات التي تطلق على الواقع الذي يعيشه العالم الآن، سواء أطلق عليه: الاعتماد المتبادل- ما بعد الحداثة - نهاية التاريخ - الاندماج المكثف - أو العولمة، فإن نقطة الانطلاق واحدة لكل هذه التسميات، وهي أنها جميعا تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات، وتشير إلى العملية التي يتم من

¹ محمد كمال أبو عمشة، أهمية تطوير أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 135.

² محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006م، ص 329.

خلالها تأثر المجتمعات والأفراد في كل مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة حتى في أبعد نقطة من نقاط الكون، ومهما نظر المفكرون إلى العولمة على أنها حقبة تاريخية، أو ظاهرة اقتصادية، أو هيمنة أمريكية، أو ثورة المعلومات والتكنولوجيا، فإن الأمر الواضح والجلي أن هذه المدلولات جميعها تجمع على أنه في عالم اليوم أصبح من العسير فصل الداخل عن الخارج، أو الوقوف عند حدود سياسية، أو فصل التشابك بين المجتمعات، إلى الحد الذي دفع الكثيرين لوصف العالم اليوم على أنه قرية كونية أو جيران في عالم واحد أو حتى عالم بلا حدود¹.

الفرع الأول

مفهوم العولمة

من الواضح أن العولمة ما هي إلا هيمنة القيم العالمية النمطية على الشعوب، ومن الناحية الهيكلية يمكن أن يشار إلى العولمة بأنها النظام الذي يتراجع في ظلّه دور الدولة القومية، وتنكمش فيها سلطة السيادة والغلبة في مواجهة قدرات الأفراد، في مقابل تنامي دور القطاعات والشبكات الفردية الخاصة والمسلحة بقوة المعلومات وتقنية الاتصالات، والعاملة في إطار منظمات غير حكومية عابرة للقارات².

و هناك من يعتبر العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة خاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، وانتشار التقنية، و توزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكامل أسواق رأس المال³.

¹ الدكتور. بومدين طاشة، تداعيات العولمة على سيادة الدولة الوطنية، دراسات قانونية، العدد 09، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، نوفمبر 2010م، ص 95.

² محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 70.

³ محمد صادق إسماعيل، نفس المرجع، ص 70-71.

غير أنه بخلاف ذلك يرى البعض ومنهم دول العالم الثالث بأن الدعوة إلى العولمة ليست دعوة نحو عالمية المصالح والأهداف، ولا نحو مراعاة خير الكل، بل هي في واقع الأمر دعوة إلى تكريس الوضع القائم الذي تسود فيه ازدواجية المعايير، وعدم مراعاة مصالح الآخر ولا مشاعره أو خصوصيته، إنها عولمة غربية الأهداف، غربية الأدوات، غربية الثقافة، ولذلك هي العولمة ذات البعد الواحد، وليست إلا الوجه الآخر للهيمنة، وتكريس تبعية الآخرين لثقافة الغرب، وتحقيق مصالحه على حساب ثقافة ومصالح الشعوب الأخرى¹، ولذلك فإن واقع العالم وتاريخه يؤكدان استحالة البقاء والحكم حسب خط معياري وحيد وموحد، وإلا سوف يتحول الإنسان من كائن ذكي إلى عبد أوتوماتيكي².

ومن بين أهم مظاهر هذه العولمة:

1- الثورة التكنولوجية الهائلة، وثورة المواصلات والاتصال بالعالم، وتلاشي أهمية الحدود والكيان للدولة القومية.

2- اتجاه الصناعة إلى العالمية في طبيعتها، وهي التي تعد محرك في كافة الدول، واتجاه نمط تقسيم العمل إلى العالمية، وتدويل العملية الإنتاجية (كوكبة اقتصادية)، وتزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم، وبذلك انتقل النظام العالمي من رأسمالية الدولة الاحتكارية إلى رأسمالية الاحتكارات الدولية.

انطلاقاً من مجموعة التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء في تبادل السلع والخدمات، أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب، في قيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

¹ الدكتور مصطفى النشار، ضد العولمة، الطبعة الأولى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م، ص 9-10.

² د. احمد برقوق، الكونية القيمة وهندسة عالم ما بعد الحداثة، دراسات إستراتيجية، العدد 06، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2009م، ص 79.

أما المدى الأبعد لمفهوم العولمة فيمكن اختصاره بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية، وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها¹.

الفرع الثاني

خصائص ومميزات العولمة

من أهم خصائص ومميزات العولمة ما يلي:

- 1- بروز نظام عالمي جديد يقوم على أساس الهيمنة الاقتصادية والعسكرية .
- 2- نمو كيانات اقتصادية مستقلة عن الدولة، أو ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات والتي تتمتع بنفوذ كبير يتفوق على نفوذ الكثير من الدول والحكومات.
- 3- سرعة حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال، وتدفق المعلومات بين الدول اعتمادا على التقدم التقني والمعلوماتي الهائل .
- 4- الاختراق الثقافي اعتمادا على تطور المعلومات والاتصالات وشبكات البث الفضائية مما أدى إلى انتشار القيم والثقافات الغربية الرخيصة والهابطة، وانتشار ظاهرة التقليد للغرب بدعوى التقدم والحضارة.
- 6- حركة التحرر الاقتصادي على مستوى العالم، وذوبان الحدود السياسية بين الدول، وإزالة القيود عبر إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- 7- سيادة ثقافة الصور، وضعف الثقافة المكتوبة والمسموعة.

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 71

المطلب الثاني

تأثير سياسة العولمة على مجلس التعاون الخليجي

لقد أثرت القطبية الأحادية كإحدى تجليات العولمة على مصير ومستقبل الأنظمة السياسية في العالم ومنها الوطن العربي ومنطقة الخليج على وجه التحديد، حيث يتضح من التطورات الحادثة على أرض دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الأخص المتعلق منها بالأوضاع السياسية الداخلية، والمجتمع المدني، والانفتاح السياسي، والتحول الديمقراطي، يتضح بان حركة ما قد تفاعلت على الأرض وتحدت بموجبها معطيات تبدو شكليا ذات معنى ومغزى وان كانت تحتاج إلى مزيد من الفحص، حيث تطرح تلك التطورات كما يبدو تساؤلات مهمة ومشروعة عن مدى جديتها وقيمتها ودرجة رسوخها وفعاليتها¹.

لهذه الأسباب استعرض المجلس في دورته العشرين المنعقدة في الرياض من 27 الى 29 نوفمبر 1999م وما تلاها من دورات، أهم القضايا على الساحة العالمية ومن ضمنها العولمة، وخلص إلى أن تيار العولمة يفرض نفسه فرضا على العالم، و يطبع هذه الحقبة التاريخية بطابعه، وهذا يحتم نشوء كيانات اقتصادية تمس رخاء المواطنين، ولاحظ المجلس الأعلى أن التعامل المتكافئ مع هذه القوة، يحتم ألا تبقى دوله متفرجة على التطورات المتلاحقة، كونها كيان خليجي عربي واحد يتعامل بكفاءة مع القوى العملاقة في هذا التيار لذلك خُص المجلس إلى ما يلي:

1- أن الإنسان يبقى هو محور التنمية وهدفها وجوهرها.

2- تطوير المنظومة التعليمية الشاملة مع المحافظة على الهوية العربية الإسلامية.

3- التطور التكنولوجي لاستخراج الطاقة بما يحافظ على البيئة، واستكمال متطلبات مرافق استقبال المياه ومخلفات السفن.

¹ أ. ميلاس محمد الزين، دور النخبة الخليجية بالخليج العربي في ظل العولمة، دراسات إستراتيجية، العدد 13، مركز البصيرة للبحوث

والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ديسمبر 2010م، ص 86-87.

4- وضع نظام موحد لحماية البيئة والصحة، في كيفية التخلص من النفايات الصحية والكيميائية الخطرة للمحافظة على الحياة الفطرية.

5- اتخاذ خطوات للنهوض بمستوى الأسرة والطفولة، وتمكين المرأة من المشاركة في جهود التنمية.

6- اعتماد النظام الاسترشادي للتحكم في المواد المستنفذة لحماية طبقة الأوزون، وبالتالي حماية الإنسان من مخاطر الأشعة فوق البنفسجية¹.

ومن الواضح جدا الأثر الكبير للعولمة وبمختلف تجلياتها على واقع الأنظمة والحياة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الإعلام الذي هز ثقة الجمهور بالفئات والنخب السياسية، وعلى العموم هناك من يرى أن دول الخليج في مرحلة العبور الصعب من فكرة القبيلة إلى الدولة، وأن النخبة فيها لا تكاد تخرج عن أطروحات ابن خلدون حول مفهوم العصبية، سواء عصبية النسب أو عصبية الانتساب.

ومن أهم مؤثرات العولمة على دول الخليج هو أثرها على مفهوم السيادة، فقد تعرض البناء القانوني لمفهوم السيادة لاختبار صعب بواسطة الأنشطة الدولية العابرة للحدود، إذ أوشكت الدولة أن تغدو عجزاً عن ممارسة بعض اختصاصاتها، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الأموال والسيولة النقدية ودوائر المعلوماتية، علاوة على أنها باتت مجبرة على أن تتخلى عن كثير من مظاهر السيادة كي تسهم مباشرة أو بشكل غير مباشر في برنامج التجارة العالمية².

حتى أن هناك من رأى بان مفهوم السيادة أصبح في طي التاريخ فالدولة الوطنية حالياً يجب عليها أن تتكيف وتتوافق مع المتغيرات الدولية³، وبطبيعة الحال مادامت هذه بعض تداعيات العولمة على دول

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 72.

² أ. ميلاس محمد الزين، دور النخبة الخليجية بالخليج العربي في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 87.

³ د. فوزي أوصديق، الدولة الوطنية والسيادة في ظل العولمة، دراسات قانونية، العدد 06، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري 2010م، ص 105.

مجلس التعاون الخليجي، فان ذلك ينعكس على أداء المجلس وعلى علاقاته الإقليمية والعالمية بالسلب أو بالإيجاب.

كما أنه من أهم تجليات العولمة ذلك التأثير الواضح للمنظمات الدولية غير الحكومية على الرأي العام وعلى الحكومات، وتتكون المنظمات غير الحكومية من تجمعات وجمعيات للخواص بغية تحقيق هدف غير ربحي.

والمنظمات غير الحكومية كما يدل على ذلك اسمها ليست تابعة من الوجهة القانونية لأي سلطة حكومية، غير أنه من الممكن أن تتعرض لضغوطات أو تلاعبات تقيد قدرتها على المناورة، لأن الدول ترى أن عمل هذه المنظمات لا بد أن يكون مكملاً لسياستها، لا متناقضاً معها أو معارضاً لها¹.

و تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية شخصاً جديداً من أشخاص القانون الدولي، أفرزه الواقع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني وكذا التطورات الحاصلة على الصعيدين الوطني والدولي.

و على الرغم من قلة التعريفات التي أطلقت على هذه المنظمات، إلا أنها أصبحت حقيقة في المجتمع الدولي، ومنها تعريف الأستاذ الدكتور عمر سعد الله الذي يرى بأن المنظمات الدولية غير الحكومية هي: كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات تنشأ بموجب اتفاقات بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاصين، تمارس نشاطات ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق أو القطاع العام أو الدولة أو المجتمع الدولي².

وفي هذا السياق يمكن ذكر التقارير المتواصلة للمنظمات الدولية غير الحكومية، وخاصة الحقوقية منها، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان بدول المجلس، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف هذه الدول، وإصلاح ما يمكن إصلاحه، كي لا تتخذ هذه التقارير ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس.

¹ عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992م، ص 75-76.

² د. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق، دار هومه، الجزائر، 2009م، ص 08.

المبحث الخامس

أحداث 11 سبتمبر 2001م

إضافة إلى جملة التغيرات التي طرأت على المنظومة الدولية مع بداية تسعينات القرن العشرين، شهد العالم العديد من التفاعلات والأحداث الدولية التي شكلت سياقاً جديداً للعلاقات الدولية ومكانة الدول العربية في ذلك، سواء من حيث التأثير أو التأثير، ومن أهم هذه التغيرات أحداث 11 سبتمبر 2001م، الممثلة في العمليات الإرهابية التي ضربت برجى التجارة العالمية ومقر البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الأحداث التي ترتبت عنها جملة من التغيرات في العلاقات الدولية، بدايتها تغير أو ظهور الوجه الحقيقي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية¹.

المطلب الأول

أبعاد أحداث 11 سبتمبر 2001م

في أعقاب 11 سبتمبر، ركزت النقاشات الأساسية على الإسلام، وعلى التهديد الذي يمثله للغرب، وعلى ما يسمى صراع الحضارات، وعلى ما إذا كان الإسلام داحضاً للنظريات العلمانية، ولفكرة أن الديمقراطية الليبرالية ذات النمط الغربي والرأسمالية ستسودان من دون نزاع²، ولذلك مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001م الفرصة التاريخية التي قدمت على طبق من ذهب للمحافظين الجدد، الذين سبق وأن روجوا لمفهوم الأمن الأمريكي في بداية التسعينات من القرن الماضي، والذي بدأ بعد حرب الخليج الثانية 1991م وتم وضعه عبر وثيقة سميت دليل السياسة الدفاعية، والتي أعادت الاعتبار لمبدأ تحقيق التفوق العسكري الأمريكي في مناطق الصراعات، حيث أعيد الاعتبار لهذا المبدأ عام 2000م.

¹ أ. أحمد باي، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، دراسات إستراتيجية،

العدد 11، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2010، ص 47.

² توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، مرجع سابق، ص 16.

وقد أدت أحداث سبتمبر إلى سرعة تحقيق هذه الأهداف، حيث تبني اليمين الأمريكي هذه التصورات التي وردت بالوثيقة لإشعال الصراع الأيديولوجي والسياسي بالترويج لمقولات عديدة مثل "صدام الحضارات - نهاية العالم - الحروب الصليبية".

ومن خلال هذه الأحداث استطاعت الولايات المتحدة أن تقوم بغزو أفغانستان واحتلاله، وأن تطيح بنظام طالبان، وبالتالي استطاعت أن تتواجد في المنطقة وأن تبسط نفوذها في قارة آسيا، ومراقبة صعود أي قوة مناوئة لها تستطيع أن تحقق التوازن في العالم، واستطاعت أن تبني إستراتيجية جديدة والتي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2000م، حيث تعتمد على إعادة انتشار القوات حول العالم بما يتماشى مع هيمنتها على جميع المناطق، وتكثيف التواجد بمنطقة الشرق الأوسط، والتحول من الردع إلى الحرب الوقائية، ومن سياسة الاحتواء إلى سياسة تغيير الأنظمة.

لذلك فإن أحداث 11 سبتمبر عكست أثارها من خلال تمسك الولايات المتحدة بالتواجد في منطقة الشرق الأوسط، من خلال مرتكزات إيديولوجية تقوم على نظرة الغرب إلى الإسلام، واتهام بعض المسلمين والمتشددين بأنهم إرهابيون يضرون بمصلحة الولايات المتحدة والغرب.

وكذلك من خلال مرتكزات اقتصادية تقوم على الرغبة في تحقيق العولمة الاقتصادية، من خلال السيطرة على منابع البترول والتحكم في أسعاره، لهذا وصل الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى حد احتلال الدول، وتغيير أنظمتها¹.

المطلب الثاني

تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المجلس

كان للأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2001م آثار كبيرة على العالم أجمع، وأبرزت هذه الأحداث تحديات عظمى ليس لدول مجلس التعاون

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 74-75.

الخليجي فقط بل لكل دول العالم، وعلى الرغم من أن هجمات 11 سبتمبر لم تغير شيئاً من الحقائق الأساسية عن احتياطي النفط، إلا أنها غيرت الشعور حيال هذه الحقائق من جراء الدعاية الأمريكية، بما يشكل تحدياً للدور الذي تلعبه منطقة الخليج العربي كعمول استراتيجي للنفط الخام، تلك التي جعلت المتابع للحملة الأمريكية يعتقد أن الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج العربي قد تهاوت مع حطام برجى التجارة في نيويورك.

حيث تنطلق الرؤية الأمريكية من اعتبار أن أحداث 11 سبتمبر هي نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، باعتباره تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية وأنظمة عضوية النظام الدولي، وعلى النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي، وسواء تعلق الأمر بمفاهيم سياسات توازن القوى والاحتواء، أو أن يتم التغيير بتدخل أمريكي منفرد، فإن المهم هو تحقيق المصالح الأمريكية وليس احترام الشرعية الدولية¹.

وفي سياسة محاربة الإرهاب الأمريكية ستكون خيارات دول مجلس التعاون الخليجي قليلة، لأن الولايات المتحدة قد قررت سلفاً أن العالم قد انقسم إلى محورين أحدهما الشر برعاية الدول الإرهابية، ومحور آخر هو محور الخير ويتكون من الدول المتحالفة أو المعنية بالحرب على الإرهاب، كما أن عدم وقوف دول الخليج العربي رسمياً إلى جانبها، وترددها الحذر حينما وقعت الهجمات، تعتبره واشنطن رد فعل متأخراً و ضعيفاً وغامضاً وغير مقنع من الحكومات العربية عامة، والخليجية والسعودية خاصة، وسيزيد من معضلات انتماء دول الخليج إلى الاتهامات التي تحملها قدراً من الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية وهذا لعدة أسباب:

أولها- انتماء المتهمين بتفجير البرجين إلى دول مجلس التعاون الخليجي .

وثانيها- الانتماء إلى العالم الإسلامي الذي كان قد تقرر سلفاً عند منظري صدام الحضارات المتحدية لحضارات الغرب.

¹ محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 343.

أما الثالثة فهي انتماء دول الخليج العربي للمحيط العربي الذي تتواجد فيه أكثر الأنظمة التي تعدها الإدارة الأمريكية أنظمة غير ديمقراطية¹.

ويمكن أن نفهم التدايعات الأمنية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما لحق بها من تطورات على دول مجلس التعاون الخليجي، في ضوء بروز التيارات المتطرفة في العالم العربي، والتي يوجد منها الكثير في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك كرد فعل على اتهام الإسلام بالإرهاب، وملاحقة التيارات أو الجماعات الإسلامية في العالم، مما أدى ببعض التيارات الإسلامية المعتدلة إلى أن تتجه نحو العنف من باب الانتقام لضرب المسلمين في أفغانستان، خصوصا مع ظهور فتاوى عديدة لبعض علماء الإسلام تؤكد تحريم تأييد الولايات المتحدة في حربها ضد دولة إسلامية، فضلا عن أن بعض هذه الفتاوى قد أعلن الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية².

كما أن هناك تداعيات أمنية عانت منها دول المجلس، خاصة في إطار تعامل حكومات هذه الدول مع التفاعلات الداخلية بغرض احتواء آثار الحادي عشر من سبتمبر، حيث عرفت دول المجلس داخليا حالة من الاحتقان السياسي، بعد توجيه الولايات المتحدة الأمريكية الاتهامات إلى العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية في دول المجلس بأنها مصدر غير مباشر لتمويل عمليات الإرهاب، وطلبت من هذه الدول مراقبتها وخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل وأوجه الصرف.

وبالتالي فإن هذه الإجراءات القسرية ضد جماعات وتنظيمات وحتى أحزاب سياسية أدت إلى الكثير من الانشقاقات المجتمعية³، وتبدو خطورة هذا الأمر في كثرة مثل هذه الجمعيات في بعض دول المجلس، وأهمية دورها وما تحضي به من شعبية هذا من جانب، ومن جانب آخر تمثل هذه الجمعيات حجر الزاوية

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 75.

² د. صلاح سالم زرنوقة، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه، السياسة الدولية، العدد 148، المجلد 37، القاهرة، افريل 2002م، ص 66-67.

³ أ. احمد باي، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، ص 62.

في المجتمع الأهلي في دول المجلس، ومن شأن التضييق عليها أن يضر بحركة هذا المجتمع وربما يضعه في مواجهة مع الحكومات.

وعلى خلفية المطالبة بمراقبة نشاط الجماعات الإسلامية الخيرية في دول المجلس، فإن ذلك أدى إلى حدوث صراع بين الإسلاميين والليبراليين في هذه الدول، وهو ما يمكن أن يضر بالأمن والسلام الاجتماعي، ولعل الكويت تقدم المثال البارز في هذا الشأن، حيث يتمتع الإسلاميون فيها بنفوذ كبير سواء في مجال العمل الخيري الاجتماعي، أو في مجال العمل السياسي، ففيها طالب الليبراليون باتخاذ إجراءات رقابية ضد الجمعيات الخيرية الإسلامية، مما دعا النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد إلى طمأنة الإسلاميين بأن الحكومة لن تغلق الجمعيات الخيرية، وأن التوجه الحكومي سيقصر على إعادة تنظيم الفروع غير المرخصة بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل¹.

كذلك أدت أحداث 11 سبتمبر إلى المطالبة بإعادة النظر في مظاهر الانفتاح الداخلي والخارجي التي تميز بعض دول المجلس، وذلك بسبب الاتهامات التي وجهت إليها بأن الانفتاح الكبير على الخارج خصوصاً بالإمارات العربية المتحدة، هو أحد العوامل التي تشجع على تحرك العناصر الإرهابية بسهولة.

وإزاء هذه التدايعات أدانت دول المجلس بشكل واضح العمليات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر، ووصفتها بأنها أعمال غير إنسانية تتعارض مع جميع القيم الدينية والمفاهيم الحضارية، ولعل بركات العزاء من جانب قيادات دول المجلس عقب الأحداث مباشرة، والزيارات التي قام بها مسئولون خليجيون لسفارات الولايات المتحدة الأمريكية في بلادهم لتقديم واجب العزاء، ما هي إلا تعبير عن إدانة واضحة للإرهاب على المستوى الرسمي.

في نفس الوقت شددت دول المجلس على ضرورة تدويل مكافحة الإرهاب، بمعنى أن تلك المسؤولية قد أضحت دولية، وتستلزم تضافر جهود كافة أعضاء المجتمع الدولي، وحرصت دول المجلس في كل برقية عزاء أو اتصال هاتفي أو تصريح أو محادثات مع الغرب على تبرئة الإسلام من الإرهاب.

¹ د. صلاح سالر زرنوقة، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!، مرجع سابق، ص 67.

كذلك شكل الموقف الذي اتخذته وزراء خارجية دول المجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد في جدة في 23 سبتمبر 2001م إزاء الإرهاب، نموذجاً لموقف متميز يتسم بقدر كبير من الوعي، وينأى عن أي تأويلات اعتادت الساحة العربية تعاطيها، حيث ناقش الدعوة الأمريكية لبناء تحالف دولي ضد الإرهاب من منظور موضوعي، ومن منطلق المصلحة الخليجية وفي إطار الصالح العربي والإسلامي.

ورغم ذلك فقد قامت دول المجلس بخطوات عملية في إطار دول التعاون الأمني والاستخباراتي مع الولايات المتحدة، وكذلك قامت بالتعاون المالي بغرض مراقبة الأرصدّة والتحويلات المالية، بالإضافة إلى عديد الإجراءات في اتجاه مكافحة الإرهاب.

وبالنسبة للتداعيات الاقتصادية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على الاقتصاد الخليجي، فقد تمثلت في ضعف الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2002م، وكذلك خسارة دول مجلس التعاون الخليجي خسائر فادحة بسبب انخفاض قيمة الأسهم الأمريكية السوقية خلال أسبوع واحد بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر.

زيادة على تزايد الضغوط الأمريكية على دول المجلس، لتقديم مساعدات جديدة تفوق المساعدات العسكرية والتسهيلات اللوجستية التي قدمتها من قبل الأحداث، وأيضا تراجع البورصات الخليجية، والآثار السلبية للأحداث على الاستثمارات الخليجية في الخارج، وعلى مستقبل الاستثمار الأجنبي في المنطقة، والتباطؤ في الاقتصاد الأمريكي وما ترتب عليه من انخفاض في سعر الدولار، مما أثر على حصيلة الدول الخليجية من العائدات النفطية¹.

ومن الواضح أن الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر أخذ صفة التنظيم على الصعيد الدولي، كما توطدت العلاقات بين المنظمات الإرهابية المحلية لتساند بعضها البعض في نواحي شتى، منها التدريب على أعمال العنف، أو ممارستها، أو تقديم الأسلحة والأموال، أو إخفاء المطاردين ومعاونتهم على الفرار من وجه

¹ د. صلاح ساهر زرنوقة، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!، مرجع سابق، ص 69-70.

العدالة، وكان طبيعياً أن تواجه الدول المختلفة جرائم العنف الإرهابي بسياسة جنائية موضوعية وإجرائية¹.

أما عن الموقف الشعبي الخليجي في دول المجلس من أحداث 11 سبتمبر، فقد اتسم بالتصاعد التدريجي وفقاً لمجريات الأحداث، حيث جاء متسقاً في البداية مع الموقف الرسمي حيث أدان الاعتداءات على الولايات المتحدة الأمريكية، ورحب بالتعاون المالي والاستخباراتي معها، لكن الحال تبدل مع بدء العمليات العسكرية ضد أفغانستان، حيث خرج الموقف الشعبي ليعبر عن رفضه للضربات الأمريكية لأفغانستان، والحملة الغربية الشرسة (إعلامياً) على دول المجلس، والتي تتهم هذه الدول بعدم التعاون ضد الإرهاب، كما تتهم بعض الخليجيين بالضلوع في الأحداث دون أدلة مؤكدة².

المبحث السادس

الحرب على الإرهاب

قادت الولايات المتحدة بعد الأحداث سائلة الذكر حملة الحرب على الإرهاب حسب مفهومها، وكانت الدول العربية والإسلامية بطبيعة الحال الهدف الأول لهذه الحرب.

المطلب الأول

مفهوم وجذور الإرهاب

اختلفت الآراء والمفاهيم حول الوصول إلى تعريف موحد لظاهرة الإرهاب، وحسب تعريف الدكتور عبد العزيز سرحان فإن الإرهاب يرتكز على الاستعمال غير المشروع للقوة، وهو كل اعتداء على

¹ الدكتور. محمود صالح العادلي، السياسة الجنائية لمواجهة العنف الإرهابي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، الجزء الثاني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003م، ص 11.

² د. صلاح ساهر زرنوقة، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!، مرجع سابق، ص 69.

الأرواح والأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة، بمخالفة أحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة، بما فيها المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية¹.

حيث تطور الإرهاب في الآونة الأخيرة ليتحول إلى ظاهرة عالمية تضررت منها العديد من الدول، ولم يقتصر هذا الإرهاب على من يعتقدون ديناً معيناً أو مذهباً سياسياً محدداً، وتحول من إحداث خسائر محدودة أو القيام بأعمال عدائية لهز صورة النظام أو معارضته، إلى أن يصبح إحدى صور الحرب الحديثة التي تؤدي إلى خسائر ضخمة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغالبا ما يكتسي الإرهاب الطابع السياسي مثله مثل الجريمة السياسية والجرائم ضد الإنسانية².

وقد حاولت الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية تصوير الإرهاب على أنه نشأ و ترعرع في العالم الإسلامية، وأن هدفه هو مقاومة التقدم والحضارة في الغرب، واستطاعت منذ أحداث 11 سبتمبر أن تحشد العالم الغربي بصفة خاصة تحت مبررات هذه المقولة، وفقا للإستراتيجية التي تم الإعلان عنها في 20 سبتمبر 2001م للحرب على الإرهاب، والتي حددت أسبقيات شن الحروب في المنطقة كالآتي:

1- إسقاط حكم طالبان في أفغانستان، والقبض على أسامه بن لادن أو قتله .

2- إسقاط نظام صدام حسين.

3- الضغط على إيران وسوريا للتوقف عن دعم حزب الله .

4- دعم إسرائيل في تصرفاتها حيال السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ككل، بما في ذلك العمليات التي تستهدف رموزه، و تصوير المقاومة الفلسطينية على أساس أنها أعمال إرهابية.

¹ د. أحمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، 1992م، ص 221.

² د. عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية- معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية-، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2007م، ص 125-126.

ولكن مهما حاولت الولايات المتحدة أو العالم الغربي تصوير هذا الإرهاب على أنه إسلامي، إلا أن أعمال "الجيش الجمهوري الأيرلندي" في بريطانيا، ومنظمة "إيتا" في إسبانيا، وذلك في السبعينات والثمانينات، وأعمال "جماعة كوكس كلان" في أمريكا، و"الألوية الحمراء" في إيطاليا، و"الحقيقة السامية" في اليابان، تدل على أن الإرهاب كان موجودا قبل أحداث 11 سبتمبر وفي أوروبا بالذات، وكانت تحوي كثير من العناصر الإرهابية، وتؤويهم و تعطيهم حق اللجوء السياسي، إلا أن الجديد في الموضوع هو إمكانية استخدامه لأسلحة غير تقليدية، وهو ما سوف يؤدي إلى كوارث عظمى على المستويين الإقليمي والعالمي¹، كما أن التنظيمات التي تستخدم العنف في الداخل لا تستطيع أن تفلت من تهمة التورط في الإرهاب، حتى وإن ادعت أنها تناضل من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة أن العنف شاءت أم أبت ينتهي به الحال إلى أن يكون عنفا عشوائيا، لا يميز بين الأهداف التي تتعلق بمعارضة نظام الحكم، وأخرى تتصل بتدمير رموز الدولة ومؤسساتها وتخريبها، على نحو يفضي إلى تداعيات بالغة السلبية على حياة المواطن ورفاهيته²، وبما أن هناك دولا أو حتى جماعات داخل دول عربية تحيط بها اتهامات وعلامات استفهام حول دور لها في دعم الإرهاب، فإن ذلك يؤثر بشكل أو بآخر في التفاعلات العربية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة تأثير الإرهاب على الدول العربية عموما، وعلى مجلس التعاون الخليجي خصوصا.

المطلب الثاني

تأثير الحرب ضد الإرهاب على المجلس

يشكل الإرهاب عنصرا رئيسيا في معادلة الأمن في منطقة الخليج، فهو حاضر بقوة على الساحة العراقية، بل إن عراق ما بعد صدام حسين تحول إلى ساحة لتنظيم القاعدة وتنظيم داعش، كما أن المملكة

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 76.

² د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية- أفكار للنقاش، السياسة الدولية، العدد 199،

المجلد 50، القاهرة، يناير 2015م، ص 61.

العربية السعودية عانت من الإرهاب لسنوات، وتمكنت أجهزتها الأمنية من اعتقال العديد من الأشخاص المتهمين بالتخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية في البلاد، وسوف يصبح تأثير التنظيمات الإرهابية أكثر خطورة في حال استهدفت المرافق والمنشآت النفطية في دول المنطقة، وهو ما حاولت هذه التنظيمات القيام به أكثر من مرة بالمملكة العربية السعودية، في ضوء ذلك فإن التصدي لخطر الإرهاب يمثل متغيراً مهماً في أي تصور لتحقيق الأمن في الخليج، وقد بات في حكم المؤكد أن الحل الأمني لا يكفي بمفرده لتجفيف منابع التطرف والإرهاب، حيث أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال إستراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية.

ولر تخلو بيانات القمة الخليجية العربية منذ بروز ظاهرة الإرهاب، ومنذ دورتها الخامسة عشر وحتى الدورات الأخيرة، من إدانة الإرهاب ونبذته بمختلف أشكاله وصوره، والتأكيد على أنه مسؤولية جميع الدول لمحاربتة، على أن دول الخليج العربي رأت انه يجب التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة من طرف الشعوب المحتلة أراضيها¹، حيث أقيم بالمملكة العربية السعودية مؤتمر حول الإرهاب عام 2005م، وهذا يهدف توضيح أن الإرهاب ظاهرة عالمية وليست إسلامية، وأن كثير من الدول الإسلامية تضررت من هذه الظاهرة وليست الدول الغربية فقط، وما يمكن ذكره في هذا السياق أن إحصائية نشرتها جامعة ميتشغان الأمريكية مؤخراً، أشارت إلى أن عدد القتلى في القرن العشرين بلغ 102 مليون إنسان، 98 بالمائة منهم أي ما لا يقل عن 100 مليون إنسان قتلوا بأيدي غير المسلمين، بينما لم يقتل بأيدي المسلمين سوى نسبة لم تتعد 2 بالمائة²، وهذه الإحصائية هي واحدة من عشرات الإحصائيات الغربية المنصفة، والتي تدل على أن إصااق تهمة الإرهاب بالإسلام هو خطأ كبير وقعت فيه الدول الغربية، وترتكز فكرة محاربة الإرهاب لدى دول مجلس التعاون الخليجي على ما يلي:

- أن الإرهاب جريمة عالمية.

¹ انظر بيانات القمة الخليجية منذ الدورة الخامسة عشرة حتى الدورات الأخيرة.

² سلطان بركاني، الإرهاب والطائفية.. رمتي بدائها وانسلت، جريدة الشروق اليومي، العدد 4912، الجزائر، الاثنين 09 نوفمبر

- أن التعامل معه يتطلب تنسيق إقليمي ودولي.

- الإرهاب ظاهرة فكرية متطرفة لا دين لها ولا هوية.

- ضرورة تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب.

والواضح أن اعتماد المفهوم الأمريكي للإرهاب وسياسات وآليات مكافحته، يؤدي إلى الكثير من الانشقاقات المجتمعية في الدول العربية، وبخاصة عندما تطلب الإدارة الأمريكية من الأنظمة العربية اتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات، وحتى أحزاب سياسية، تعتبر -حسب النظرية الأمريكية - إرهابية، والإشكال هو أن العديد من هذه التنظيمات والجماعات مشروعة النشاط، ومعتزف بها من قبل النظم الحاكمة، ودستورية التكوين والتمويل والنشاط، بل ولها تمثيل في المجالس المنتخبة، ولها وزن في الخريطة السياسية، كحزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، والإخوان في مصر والأردن.. الخ.

وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقيم وزناً للأسس الشرعية السياسية في الدول الأخرى، كما أن إقدام الأنظمة الحاكمة على تنفيذ السياسة الأمريكية يؤدي إلى خلق صراعات داخل هذه الدول، قد تصل إلى حد الحروب الأهلية¹.

أما بالنسبة لتأثير الإرهاب على التماسك المؤسسي والتحالفات الجديدة بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، فإنه يفترض أن يكون تأثير الإرهاب في منظمة إقليمية كجامعة الدول العربية، أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأثيراً إيجابياً في تماسك هذه المنظمات، فالإرهاب خطر يهدد جميع نظم الحكم، لكن المسألة في واقع الحال أكثر من ذلك تعقيداً، فهناك دول عربية متهمّة من غيرها بأنها تمول الإرهاب أو تساعد أو بالتهمتين معاً، وهناك فئة ثانية من دول أخرى لا تمون الإرهاب أو تساعد، غير أن قوى سياسية ذات وزن داخل ساحتها السياسية تتعاطف مع قوى متهمّة بأنها تقوم بنشاط إرهابي ظاهر

¹ أ. أحمد باي، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، ص 62.

لذلك فإن هذه الدول من الفئة الثانية تنأى بنفسها عادة عن المواقف الحادة المتعلقة بمواجهة الإرهاب، ونذكر هنا الاتهامات المصرية لدولة قطر بأنها تساند جماعة الإخوان المسلمين، مع أن مصر ترى أن هذه الجماعة هي جماعة إرهابية، ومن ناحية أخرى.

ولاشك في أن بعض أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديه هو اجس مشابهة تجاه أنشطة قطرية يمكن أن توصف بالتخريبية داخل الساحات السياسية لهؤلاء الأعضاء بدليل الأزمة الأخيرة داخل المجلس والتي وصلت الى حد سحب ثلاث دول خليجية لسفرائها من دولة قطر في 05 مارس 2014م¹.

ولر تنعكس هذه التداعيات ظاهريا على تماسك مجلس التعاون الخليجي أو الجامعة العربية، لأن الدول التي تتهم غيرها بمساندة الإرهاب، لر تقدم شكاوى محددة إلى الأمانة العامة للجامعة، كي تناقشها على المستوى الوزاري، أو على مستوى المندوبين الدائمين، كذلك لر تدع أي دولة من تلك الدول إلى عقد قمة طارئة مثلا للنظر في هذه الاتهامات، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاهها، لكن لهذه التداعيات بالتأكيد اثر انقسامي قد يتبدى أحيانا في مظاهر علني.

كما حدث بالنسبة لأزمة سحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين سفراءها من دولة قطر، وهي- أي سحب السفراء- خطوة لها وزنها في مجال الخلافات السياسية بين الدول، وتعكس هذه الخطوة بالتأكيد احتجاجا واضحا على السياسة القطرية تجاهها، وقد بذلت دولة الكويت جهودا مكثفة للوساطة في هذه الأزمة، وعقدت اجتماعات لهذا الغرض في إطار المجلس حتى تم التوصل إلى حل².

¹ نقصد هنا الأزمة التي حدثت بعد سحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين سفراءها من دولة قطر في الخامس من مارس 2014م، والتي لر تدم طويلا.

² د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية- أفكار للنقاش-، مرجع سابق، ص 63.

إلا أن نشوب هذه الأزمة التي مثلت أكثر الأزمات حدة في مسار مجلس التعاون لدول الخليج لعربية منذ نشأته، يعني أن اختلاف مواقف الدول من الإرهاب وسبل مواجهته يمكن أن يكون سببا في التقليل من تماسك الجامعة العربية، أو مجلس التعاون الخليجي كمنظمتين إقليميتين.

إلى جانب هذه الأزمات، بدأت بوادر تحالفات جديدة مثل التحالف بين السعودية والإمارات والبحرين لدعم مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان.

حيث لم تكف هذه الدول بالتأييد السياسي والدبلوماسي والإعلامي لما حدث بعد 30 جوان 2013م، بل قامت بأكثر من ذلك من خلال تقديم مساعدات وتسهيلات اقتصادية ضخمة لمصر، وأصبح واضحا أن ثمة مصالح إستراتيجية حقيقية تجمع هذه الدول.

ويبقى أن نشير إلى أن البنية التحتية للنظام العربي باتت مهددة اليوم أكثر من أي يوم مضى، بفعل خطر الإرهاب الذي صار يهدد وحدة هذه الدول وسلامتها الإقليمية، حيث بدأ الخطر الجسيم الذي يلوح بالنسبة لوحدة النظام العربي يتصاعد على نحو غير مسبوق بالمكاسب التي حققتها (داعش) في العراق، والتي تضمنت للمرة الأولى في السياق الحالي سيطرة إقليمية لحركة إرهابية على مناطق بعينها، وإعلان لدولة، وامتلاكها موارد مادية واسعة، تحصلت عليها بسبب الاستيلاء على أموال المصارف في المناطق التي سيطرت عليها، وتحكمها في مواقع نفطية هامة، والأموال التي تدفع على سبيل الفدية في حالات الاختطاف، فضلا عن التمويل الخارجي، وربما يكون الأخطر من هذا كله هو حصولها على تأييد من قطاعات من سنة العراق، كرد فعل لتهميشهم في إطار النظام القائم.

وكلها أمور تزيد من صعوبة مواجهة هذه الحركة الإرهابية والقضاء عليها، على الرغم من أن المنطق يفضي إلى أن تكون الحركات المشابهة ل(داعش) بلا مستقبل، ولأن هذه الحركة قد حققت مكاسب مشابهة في سوريا، وهي تناوش الآن في الأطراف اللبنانية، فان الخطر الآن لم يعد هو انقسام هذه الدولة أو تلك فحسب، وإنما ظهور خريطة سياسية جديدة تماما في الرقعة العربية، تكاد تصل إلى حالة (حرب الجميع ضد الجميع) لحسابات اثنية وطائفية وقومية، وبتدخلات إقليمية وعالمية واسعة النطاق، كما أن

تصاعد حدة الإرهاب، وخصوصا المخاطر التي انطوى عليها سلوك داعش في العراق وسوريا إنسانيا وسياسيا، وعجز كل من النظامين القائمين في البلدين عن التصدي لهذه المخاطر، قد فتح الباب واسعا أمام الاختراق الخارجي، مثل التدخل الأمريكي الدائم في شؤون المنطقة¹، والتدخل الروسي الأخير في سوريا.

وكان الموقف الخليجي محرجا منذ البداية أمام اللهجة الحادة التي استعملتها أمريكا في بداية حربها على الإرهاب، حيث أن الرئيس الأمريكي جورج بوش وفي خطاب له أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونغرس الأمريكي يوم 20 سبتمبر 2001م، بعد 9 أيام من الهجمة الإرهابية المدمرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، قال بصريح العبارة بأن حرب أمريكا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان لكنها لا تنتهي هناك.

كما أضاف بأنها هذه الحرب لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم وحصارها وهزيمتها، كما قال بأنه على كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن، إما مع أمريكا أو ضدها، وأن كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاما معاديا².

هكذا تبدوا الأوضاع العربية في ظل تفاقم الإرهاب، صورة مخيفة تجاوزت تفصيلاتها مرحلة التهديدات، فهي تنطوي على انجازات تحققت للتنظيمات الإرهابية في دول عربية مهمة، وعجز واضح عن مواجهة هذه التنظيمات من قبل الدول المعنية، وسيناريوهات لا تنطوي على مجرد احتمالات تفتت غير مسبوق، وإنما قد تشير إلى خريطة سياسية جديدة للمنطقة، تضيع الباقي من استقلالها وهويتها، وهو ما سينعكس سلبا بطبيعة الحال على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى أهدافه القائمة على علاقات حسن الجوار والتعاون، والحفاظ على السلم والأمن العالميين.

¹ د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية- أفكار للنقاش، مرجع سابق، ص 64-65.

² عادل محمد سليمان، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان، السياسة الدولية، العدد 148، المجلد 37، القاهرة، أبريل 2002م، ص 185.

المبحث السابع

مشروع الشرق الأوسط الجديد

في أعقاب مؤتمر السلام في نهاية أكتوبر 1991م، اتخذ اصطلاح (الشرق أوسطية) مفهوما سياسيا وبعدا جديدا في محاولة لدمج إسرائيل سياسيا واقتصاديا وثقافيا داخل المنطقة والمجتمع العربي خاصة، وتتصاعد هذا المفهوم في النصف الأول من عقد التسعينات في القرن الماضي، عندما بدأت مسيرة السلام تأخذ خطوات ملموسة.

وفي هذا السياق فان أوضاع منطقة الشرق الأوسط أخذت ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية برابطة أمن الموارد والأمن القومي الأمريكي نفسه، وترتبط مع أوروبا بأمن البحر المتوسط ومع باقي الدول برابط الأمن الاقتصادي والعلاقات السياسية، حيث تباينت رؤية القوى العالمية والإقليمية لتكوين الشرق الأوسط مع الرؤى العربية، وحجم المصالح والتحالفات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط¹.

المطلب الأول

أهداف مشروع الشرق الأوسط الجديد

اختلفت أسماء المبادرات الأمريكية حول الشرق الأوسط منذ عام 2002م، حيث تم طرح عديد المبادرات، مرة تحت اسم "الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية" ومرة أخرى باسم "الشرق الأوسط الكبير" وتارة أخرى باسم "الشرق الأوسط الموسع"، وأخيرا ما سمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "الشرق الأوسط الجديد"، ومع اختلاف الأسماء لم تختلف الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي قامت على الأهداف المعلنة التالية²:

¹ محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 356.

² محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 77.

1- الحفاظ على أمن إسرائيل وضمان تفوقها النوعي في مختلف المجالات، و خصوصاً المجالات العسكرية والاقتصادية والأمنية.

2- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة على كل الدول ماعدا إسرائيل.

3- ردع وإنهاء النظم الراديكالية، وكذلك الدول التي لا تبدي تجاوب مع تطوير الإصلاحات الديمقراطية

4- مكافحة التطرف الديني والإرهاب (في العالم الإسلامي خاصة).

5- تعزيز ودعم محور تركيا-إسرائيل بالمنطقة.

ولم يقتصر طرح المبادرات فيما يخص ترتيبات الشرق الأوسط على الولايات المتحدة، بل تعدى ذلك إلى أن العديد من الدول الأوروبية قامت بطرح مبادرات مشابهة، بدأتها ألمانيا في فيفري 2004م، بطرح مبادرة "الشراكة من أجل التقدم المشترك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ثم تلا ذلك مبادرات من فرنسا وانجلترا، وجميعها تم دمجها في مبادرة "الشرق الأوسط الموسع"، والتي طرحت في اسطنبول أثناء اجتماع حلف شمال الأطلسي، ولقد تزامن طرح هذه المبادرات مع المناداة بتطبيق الإصلاحات في الشرق الأوسط كجزئية من هذه المبادرات، والتي تبني على الديمقراطية المشابهة للديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان، وإقامة شراكة تجارية، ونمط معرفي ينقي ثقافة المنطقة من الفكر الأصولي الديني والإرهابي حسب المنطق الغربي.

وهذا أدى إلى تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر في شؤون المنطقة، بل ومشاركة حلف شمال الأطلسي الذي كلف بتنفيذ هذه المهمة بكل أبعادها، بما فيها استخدام القوة وشن الحروب الوقائية، واستعمال الضغوط السياسية والاقتصادية والتأثير الإعلامي، وكلها ركائز للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، واستطاعت الولايات المتحدة حشد الدول الثماني الصناعية في جوان 2004م، حيث وافقت المجموعة على تبني وثيقة الإصلاح كجزء من مبادرة الشرق الأوسط¹.

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 77-78.

ورغم صعوبة تخيل الشكل النهائي المحدد الذي ستسفر عنه التطورات الراهنة في المنطقة، فإن صراعات الحاضر والقوى الفاعلة فيها، وطبيعة العمليات السياسية والاجتماعية الجارية، تشير إلى عدد من الاتجاهات والملامح التي ستكون حاضرة في مستقبل المنطقة، فالتفتيت هو العنوان العريض الذي يمكن له أن يلخص مآلات الأزمة الراهنة.

ففيما تبدو بعض الدول العربية مرشحة للانقسام، ولفقدان تكاملها الإقليمي، تبدو دول أخرى قادرة على الحفاظ على وحدتها الإقليمية، وبينهما توجد مجموعة ثالثة من الدول ستواصل البقاء، لكنها لا تبدو قادرة على مواصلة فرض سيطرتها على كامل ترابها الوطني، بما يسمح بظهور سلطات جزئية موازية على قسم من هذا التراب، وبما يخلق نوعاً من اللامركزية الفعلية غير القانونية.

مما سبق نصل إلى أن عمق التفتت ونطاقه، والشكل المستقبلي للإقليمين العربي والشرق أوسطي، سيكون محصلة للتفاعلات والعمليات السياسية المؤثرة في الواقع الإقليمي الراهن، والتي يمكن تلخيصها في أربعة عوامل هي: النظام الدولي، وصراعات الطوائف والقوميات، والإسلام السياسي، وأخيراً علاقات القوى الإقليمية، فالتفتت وإعادة رسم الخريطة الإقليمية هما المآل الراجح في هذا الجزء من العالم.

أما المسارات التي سيتبعها الوضع الإقليمي، والشكل المحدد الذي سيكون عليه الإقليم بعد فترة طويلة من الصراعات وعدم الاستقرار، فسيكون محصلة لتفاعل هذه العوامل الأربعة¹.

هنا لابد من التساؤل عن مستقبل النظام الإقليمي الحالي في الشرق الأوسط، وهل يتلاشى هذا النظام ومن ثم تفرعاته المحلية- ومنها مجلس التعاون الخليجي- أمام نظام الشرق الأوسط الجديد؟ وما هي آثار التغيرات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط على تماسك واستمرارية مجلس التعاون الخليجي؟

¹ د. جمال عبد الجواد، مستقبل الشرق الأوسط تصنعه قوى الحاضر، العدد 199، المجلد 50، السياسة الدولية، القاهرة، يناير 2015م،

المطلب الثاني

تأثير مشروع الشرق الأوسط على المجلس

ليس ثمة شك في أن مجلس التعاون الخليجي ما هو في واقع الأمر إلا احد مقومات العمل الجماعي العربي والممثل في جامعة الدول العربية ، وهذا يؤدي بديها إلى أن أي تغير جذري في النظام الإقليمي العربي، يسري بطبيعة الحال على المنظومات المتفرعة عن هذا النظام، حيث أن ما يؤثر في الأصل سلبا أو إيجابا ينتقل حتما إلى الفروع الأخرى، إذن ومن هذا المنطلق نتساءل ما هي آثار التفاعل المحتمل بين العناصر المكونة لنظام الشرق الأوسط الجديد على منظومة مجلس التعاون الخليجي؟

ليس هناك خلاف على أن من ضمن استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي وأهدافه التصدي ومواجهة الخطط والإستراتيجية التوسعية الإسرائيلية في المنطقة العربية، سواء من المنظور الاقتصادي أو السياسي أو العسكري، فقد ساهمت دول المجلس مساهمة كبيرة في مواجهة إسرائيل على مختلف المحاور، بما في ذلك المشاركة في المواجهة العسكرية بأشكالها المختلفة، والمواجهة الاقتصادية من خلال إحكام نظام المقاطعة ضد إسرائيل..

إلا أن التوجه الحالي نحو إنشاء نظام شرق أوسطي جديد قد يؤدي إلى خلط جميع الأوراق، وان كان لا يؤدي بالضرورة إلى تفكك التجمعات العربية القائمة، إلا انه سيؤدي إلى فتور في العملية التكاملية بين الدول الأعضاء، وهذا ما تهدف بل وتخطط له إسرائيل.

ولعل هذا الأمر يتضح من المخطط الإسرائيلي بعيد المدى، والذي يهدف بالإضافة إلى أمور عديدة، إلى اختراق التجمعات الإقليمية العربية، ومن ثم تفتيت وضرب عناصر القوة التي تغذي هذه التجمعات من تجانس ثقافي وتاريخي وعقائدي، وإعادة رسم خريطة للمنطقة لصالح بعض القوى الإقليمية¹.

¹ مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط الجديد ، موقع faculty.ksu.edu.sa

وتبدو ملامح النظام الجديد للشرق الأوسط في أنها تتمحور حول الناحية الاقتصادية، والاهتمام بتنمية الموارد والإمكانات الاقتصادية، وهذا هو مربط الفرس بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث هي تمتلك مصادر اقتصادية متنوعة، وهذا مما يدفع إسرائيل بمساعدة قوى دولية إلى إتباع كافة السبل للوصول إلى منطقة الخليج، ومحاولة تكييف الوضع الإقليمي ليقبل عناصر كانت غير مرغوبة، ومن ثم دعمها وإبرازها كقوة فاعلة وأساسية في النظام الإقليمي الجديد.

إن المرحلة الحالية والقادمة هي مرحلة حساسة وحرجة، حيث أنه إذا تم تشكيل نظام شرق أوسطي جديد بالصيغة التي تريدها إسرائيل، فإن ذلك يعتبر ضربة للتكامل العربي الأشمل ونظمه الفرعية، كما يؤدي إلى تحقيق الإستراتيجية الإسرائيلية التي تهدف إلى اختراق التضامن والتنسيق العربي، سواء على المستوى السياسي أو الأمني أو العسكري أو حتى الاقتصادي، ومن ثم خلق مناخ جديد مبني على التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي، والذي بدوره يحتم عليها أن تلعب دور رجل الشرطة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يتحقق من خلاله البعد الاستراتيجي والأمني لأهدافها التقليدية.

كما أن نظام الشرق الأوسط الجديد إذا تحقق سوف يعطي إسرائيل مجالاً واسعاً في السيطرة على مقدرات وإمكانات دول المنطقة، وذلك من خلال آلية اقتصادية متطورة تضمن إحكام الهيمنة على المشروعات الاقتصادية التي لا تخدم إلا مصالحها الذاتية، وفي الوقت نفسه منع دول المنطقة من إحراز أي تقدم صناعي أو تكنولوجي، لتبقى هذه الدول معتمدة على الإنتاج الإسرائيلي.

وتحاول إسرائيل إقامة سوق شرق أوسطية، تشكل المدى الإقليمي الذي تعزز إسرائيل من خلاله قدرتها التنافسية، ودورها الاقتصادي والسياسي والعسكري، ويبدو ذلك واضحاً من إصرارها على إلغاء نظام المقاطعة العربية ضدها، وتطبيع العلاقات مع جميع الدول العربية، حتى قبل التوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين¹.

¹ مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط الجديد، موقع faculty.ksu.edu.sa، مرجع سابق.

ولمواجهة هذه التحديات فإن دول مجلس التعاون الخليجي أعربت في الدورة الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون للمجلس الأعلى، حرص دول المجلس وجهودها لاستكمال عمليات الإصلاح الجارية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأن رؤية المجلس تتطابق مع الموقف العربي حسب المبادئ التالية¹:

1- أن عملية التطوير والتحديث تكون نابعة من دول المنطقة، وليست مفروضة عليها من الخارج.

2- أن لهذه الدول خصوصيات وظروف لا تتطابق مع الخصوصيات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية للدول التي تنادي بالإصلاح وفق منظورها.

3- أن التدرج في موضوع التحديث، يؤدي إلى تحسين فرص الاستقرار والأمن والرخاء، أما تطبيق الإجراءات بتعجل ودون تخطيط فقد يؤدي إلى نتائج عكسية وخطيرة.

كما أن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، أشار إلى الأخطار المحدقة بالمنطقة في كلمته التي ألقاها في الجلسة الحوارية التي عقدت في أبو ظبي، ضمن منتدى معهد بيروت بتاريخ 10 أكتوبر 2015م.

حيث قال بأن منطقة الشرق الأوسط تواجه تحديات معقدة ومتنوعة، أبرزها خطر تنظيم داعش الإرهابي، والأوضاع الأمنية في سوريا والعراق واليمن وليبيا، والوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى تحديات أخرى تؤثر على الاستقرار الإقليمي، منها تقلبات أسعار الطاقة، والموارد الطبيعية الآخذة في النضوب، وتحديات التنمية البشرية.

كما أكد الدكتور الزياني أن دول منطقة الشرق الأوسط ستظل جزءا من المجتمع الدولي، وستستمر في التأثر بالضغوطات العالمية العالمية كما كان الحال في الماضي، وهي تعول على المساعي الحميدة للأمم المتحدة في إيجاد حلول لهذه المشاكل².

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 78-79.

² الأمين العام لمجلس التعاون: التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط معقدة ومتنوعة، موقع أخبار 24،

وهكذا فان حقيقة الأمر أن مشروع الشرق الأوسط الجديد يهدف إلى تحول جذري وجوهري وتاريخي في منطقة الشرق الأوسط، خدمة لمصالح إسرائيل والدول الغربية في المقام الأول، وليس خدمة للسلام في المنطقة كما تدعي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، مما يستوجب على الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، الحذر من مثل هذه المشاريع المشبوهة، ومواجهتها عن طريق إستراتيجية مدروسة وبعيدة المدى.

المبحث الثامن

ضعف دور هيئة الأمم المتحدة

تختلف أنواع العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية وتتنوع أبعادها، إلا أن ثمة قواعد عامة تحكم هذه العلاقات في وضعها الراهن، فلو نظرنا إلى هيكل التنظيم الدولي المعاصر لوجدنا هيئة الأمم المتحدة تعلق قمة هذا التنظيم، باعتبارها المنظمة ذات الاختصاص العام والاتجاه العالمي، وهي المنظمة الأم التي تشرف على الوكالات المتخصصة¹ بجانب إشرافها على المنظمات الإقليمية في ميدان الأمن الجماعي².

تأسست هيئة الأمم المتحدة عام 1945 بهدف الحفاظ على الأمن والسلم العالميين، وإذا كانت هذه الهيئة قد نجحت في بعض مساعيها، إلا أن الفشل كان حليفها في الكثير من القضايا الدولية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، وفي ظل ازدياد نفوذ الولايات المتحدة وانفرادها كقطب وحيد ومهيمن على العالم.

وأدى ذلك بالولايات المتحدة إلى تحدي القرارات الدولية وعدم الالتزام بها، ونظرا لامتلاكها حق الفيتو في مجلس الأمن، فقد استخدمت هذا الحق لمعارضة بل وإفشال أي قرار يصدر من الأمم المتحدة لا يتوافق مع توجيهاتها السياسية ومصالحها المختلفة.

¹ دكتور محمد مصطفى يونس، العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية، مرجع سابق، ص 9.

² محمد سعيد الحلفاوي، العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية، مرجع سابق، ص 74.

المطلب الأول

مظاهر ضعف هيئة الأمم المتحدة

قامت الولايات المتحدة بإضعاف دور المنظمة كهيئة دولية عليا، وحولتها في الكثير من الأحيان إلى هيكل بدون روح، وإلى أداة طيعة في يدها لتحقيق أغراضها وأهدافها الغير شرعية، وأكبر دليل على ذلك أنه رغم معارضة هيئة الأمم المتحدة للغزو الأنجلو أمريكي للعراق، وأنه لا يستند إلى الشرعية الدولية، إلا أن الولايات المتحدة استندت إلى البند السابع في ميثاق الأمم المتحدة، وقامت بغزو واحتلال العراق دون الرجوع للمنظمة، أو الالتفات إلى معارضتها ومعارضة الدول الأخرى بالمنظمة، حتى التي تمتلك حق الفيتو، والدليل الآخر هو عدم تنفيذ القرارات الدولية المتعددة التي صدرت بحق القضية الفلسطينية والتي كانت تجابه دائما بتعنت إسرائيلي بمساندة من الولايات المتحدة، إلا أن تورط الولايات المتحدة في المستنقع العراقي جعلها تعود مرة أخرى للمنظمة الدولية لمساعدتها لتحقيق الاستقرار في العراق¹.

ومن أهم أسباب ضعف منظمة الأمم المتحدة ما يلي:

الفرع الأول

تطبيق سياسة غير متوازنة في معالجة المشكلات الدولية

تعود السياسة الغير متوازنة للأمم المتحدة إلى ازدواجية المعايير المستخدمة في تقييم تلك المشكلات والتعامل معها، حيث أظهرت الأمم المتحدة اهتماما غير متوازن إزاء الكثير من القضايا الدولية التي تصدت لمعالجتها تحت مظلة النظام العالمي الجديد، وتكفي هنا مقارنة الأسلوب الذي عالج به مجلس الأمن الدولي أزمة الخليج الثانية، حيث جرى ودون أدنى تردد استخدام القوة العسكرية، التي شاركت في تجهيزها حوالي ثلاثين دولة تحت قيادة الولايات المتحدة.

¹ محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق، ص 74.

و كذلك الكيفية التي تمت بها معالجة أزمة البوسنة والهرسك، حيث وصلت انتهاكات حقوق الإنسان ذروتها دون أن يترتب على ذلك تدخل فعلي مؤثر من قبل المنظمة العالمية، التي ركزت بدلا من ذلك على مناشدة أطراف الأزمة ضبط النفس، والبحث عن حلول سياسية وسلمية لها من خلال المفاوضات، وقرنت ذلك بفرض حظر عام وشامل على كافة مبيعات الأسلحة للبوسنة، في الوقت الذي كانت تعلم فيه أن البوسنيين لا يملكون هذا السلاح إطلاقا، وبذلك تركتهم يواجهون مصيرهم دون أن تبادر إلى إنقاذهم، كما فشلت الأمم المتحدة في إدارة عمليتها بالصومال عام 1992م نظرا لخروج القوات الأمريكية عن أهدافها وعن القرارات الدولية، دون أي رادع من مجلس الأمن الذي وقف موقف المتفرج على الانتهاكات الجسيمة التي قامت بها القوات الأمريكية هناك.

ويمكن القول أن اهتمامات الولايات المتحدة بالقضايا الدولية التي ثارت في هذه المرحلة الحرجة، قد ارتبطت بتوازنات إقليمية ودولية دعمت أو قللت من دور الأمم المتحدة تجاه كل منها¹.

الفرع الثاني

اختلال التوازن في ادوار أجهزة الأمم المتحدة

لقد حدث خلل حاد في التوازن بين سلطات الأجهزة والفروع الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة بين كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، وأصبح واضحا بعد انتهاء الحرب الباردة أن مجلس الأمن قد استأثر بدور كبير ومبالغ فيه، على حساب الجمعية العامة وسائر أجهزة المنظمة العالمية الأخرى، ولم يعد اتفاق الدول الخمس التي عينها الميثاق بذاتها مهما، بعد أن صار ثقل الولايات المتحدة الأمريكية راجحا مما أرخى بوزنها على الساحة الدولية، وباتت الأمم المتحدة نفسها تعكس في قرارات مجلس الأمن الدولي خاصة رغبات الدولة الأعظم وإرادتها وما تمليه².

¹ محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 279-280.

² طارق زيادة، العلاقات العربية الدولية-مقالات في القانون الدولي العربي العام-، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،

لبنان، 2010م، ص 21.

وحولت ظاهرة الفيتو مجلس الأمن إلى ما يشبه ساحة تمارس فيها أقلية من الدول صلاحياتها بطريقة دكتاتورية تكاد تكون مطلقة، خاصة في غياب أي رقابة سياسية أو قضائية فعالة عليها.

ولقد كان هذا التناقض أشد ما يكون وضوحاً، خلال أزمة الخليج بين مجلس الأمن بأعضائه الدائمين الخمسة الذين يمثلون الدول الكبرى التي لا تمثل أكثر من ثلاثين بالمائة من البشرية، وبين باقي أعضاء المنظمة العالمية، حيث توقفت الجمعية العامة عن اتخاذ أي إجراء وقتها تجاه الأزمة، وهذا ما أكد بلا منازع سيطرة الدول الكبرى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على كافة دول العالم الأخرى، وتحولت بذلك الجمعية العامة إلى مجرد ساحة للخطابة دون أن يكون لها أو لمحكمة العدل الدولية أي دور فاعل، مع أنهما تشكلا بطبيعة تكوينيهما الجهازين الأساسيين الأكثر تمثيلاً لإرادة الشعوب داخل المنظمة، ويترتب على ذلك أن استئثار مجلس الأمن بكامل السلطة داخل الأمم المتحدة، كان يعني إغفال دور ومصالح الدول الصغيرة ودول العالم الثالث، والتي هي الضحية الرئيسية لتفاهت مشكلات الديون والانفجار السكاني والتبعية الاقتصادية من بين كل دول العالم¹.

الفرع الثالث

إساءة استخدام مبدأ التدخل الإنساني

رغم أن مفهوم التدخل الدولي الإنساني أثار تساؤلات شتى حول حقيقة مضمونه، وكذلك حول مدى تعارضه مع مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن مبدأ التدخل لأغراض إنسانية يعد أحد الضمانات الأساسية المتعلقة بالجماعة الدولية لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن الانتماءات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو السياسية.

وقد ظل هذا المبدأ بعيداً عن التطبيق الفعلي في العقود الأربعة الأولى من نشأة الأمم المتحدة، إلا أنه أصبح في الفترة الأخيرة على رأس قائمة التدابير التي تستعين بها المنظمة العالمية لفرض الحماية لحقوق

¹ محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 280-281.

الإنسان، وقد تجلّى تطبيق هذا المبدأ في ظل النظام العالمي الجديد في أكثر من حالة، كان أهمها التدخل الدولي لحماية الأكراد والشيعة في مناطق شمال العراق وجنوبه، وذلك اثر انتهاء حرب الخليج الثانية في فيفري 1991م.

كما حدث أيضا التدخل الدولي في الصومال، عندما لجأت الأمم المتحدة إلى ما يسمى بالتدخل الإنساني لإنقاذ حياة الشعب الصومالي، التي تهدتها الحروب الأهلية والمجاعات، وانهايار سلطة الإدارة المركزية للدولة وغيرها، وتمت هذا العملية تحت الشعار الذي أطلق عليه (استرجاع الأمل)¹.

وهذه التدخلات من جانب الأمم المتحدة في بعض مناطق العالم تحت ستار مبدأ التدخل الإنساني، وبتطبيق معايير مختلفة على كل حالة، لم تترك مجالاً للشك في أن استخدام هذا المبدأ كان يتم فقط بدافع تحقيق المصلحة الوطنية الخاصة ببعض الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

واليا أصبحت دول العالم الثالث والدول العربية على وجه الخصوص ساحة كبرى للتدخلات الدولية، وأكبر دليل على ذلك الساحة السورية حيث أصبحت مسرحاً للتدخلات من كل جهة وصوب، ولم تستطع المنظمة الأممية الحد من هذا التدخل أو حتى تنظيمه على الأقل.

الفرع الرابع

تراجع دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

بالرغم من التوجه نحو الاقتصاد الحر، فان العالم بات يشهد تدهورا كبيرا في البنى الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الدول النامية، بسبب تحيز الدول الصناعية الرأسمالية واستخدامها معايير محففة بحق الدول النامية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأمم المتحدة فان الإيديولوجية الليبرالية الجديدة أصبحت هي المهيمنة في هذه المرحلة على جميع أجهزتها، حتى بات واضحا أنها ستكون الإيديولوجية الرسمية للمنظمة العالمية، يجيء ذلك في الوقت الذي كان معلوما فيه أن الأمم المتحدة كانت

¹ محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 281-282.

تدافع فيها مضي عن مصالح دول الجنوب من خلال المؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة لها، أما في الوقت الحاضر فقد تقلص دورها في المجال الاقتصادي كنتيجة لمحاولة الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة نقل هذا الدور الاقتصادي إلى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وهي كلها أدوات رئيسية في دعم الإيديولوجية الليبرالية الجديدة وتعزيز فاعلية اقتصاد السوق¹.

المطلب الثاني

تأثير ضعف دور هيئة الأمم المتحدة

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الدول المتعاونة مع منظمة الأمم المتحدة فيما يحقق الأمن والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي، ونادت دائماً بضرورة أن تلعب الهيئة الأممية في المنطقة دوراً رئيسياً فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، وفيما يتعلق بالأزمات المتتالية التي تعرفها المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، مثل الأزمات اللبنانية والسودانية والصومالية واليمنية والسورية، والشأن العراقي المتدهور.

وأكدت مرارا دول المجلس على ضرورة أن تشارك الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في الوطن العربي عامة، ولا تكاد تخلو بيانات القمة الخليجية من مطالبة الأمم المتحدة بالقيام بدورها تجاه مختلف القضايا، وخصوصاً ما يهم الأمن الخليجي والعربي، ومن ذلك الأزمة المشتعلة حالياً في كل من سوريا واليمن.

ورغم معالير الضعف التي بدت على هيئة الأمم المتحدة، والنداءات المتعددة التي تعالت مطالبة بإصلاح هذه الهيئة، حيث أن نظامها الذي تأسس في 1945م، لم يعد قادراً على مواكبة التطورات الجذرية التي طرأت على النظام السياسي الدولي وغيرت الكثير من أوضاعه وعالمه، خاصة مع الاتجاه المتزايد نحو

¹ محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 282-283.

العالمية وتزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، وتعدد المشكلات الدولية وتشابكها بصورة لم يسبق لها مثيل.

ومن أمثلة تلك المشكلات الجديدة التي أصبحت تواجه البشرية في كل مكان: مشكلات البيئة، والمشكلات الناجمة عن تناقص موارد الطبيعة، والمشكلات الخاصة بالسيطرة على الأسلحة النووية التي يتزايد معدل انتشارها في العديد من مناطق العالم، ومشكلات اللاجئين، والحروب الداخلية، والمشكلات التي تنتج عن الكوارث والأزمات وما شابه ذلك.

وتفانم هذه المشكلات وتدهورها يعني أنه لابد من تطوير أجهزة الأمم المتحدة لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها، وأداء وظائفها بصورة أفضل¹.

ورغم كل هذه المشاكل فان مجلس التعاون الخليجي لم يفقد في أي لحظة ثقته بالمنظمة، والدليل على ذلك تصريح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياتي بأن المجلس يبقى دائماً يعول على المساعي الحميدة لهيئة الأمم المتحدة، في ظل الاضطرابات والتطورات التي تعرفها منطقة الخليج، والشرق الأوسط بصفة عامة².

¹ محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 287.

² الأمين العام لمجلس التعاون: التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط معقدة ومتنوعة، موقع أخبار 24، AKHBAAR24.COM، مرجع سابق.

خاتمة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة المتواضعة حول المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الكشف عن بعض المسائل التي يطرحها هذا الموضوع في محاولة للإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة ومن ثم دراستها وتحليلها واقتراح حلول لها.

حيث تم أولاً وضع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطاره السياسي والقانوني من خلال إلقاء الضوء على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من النواحي الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية انطلاقاً من إشكالية تسمية الخليج، حيث حاولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تتجنب الاستياء الكبير لإيران، ولذلك فإن التسمية الرسمية للمجلس جاءت لتكون - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - مستبعدة في ذلك وصف الخليج بأنه عربي، ويرجع هذا التنافس إلى أن لموقع الخليج العربي قوة جيو استراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ زمن طويل، حيث يعتبر الخليج العربي ومضيق هرمز من أهم الممرات المائية الدولية التي تستخدم للملاحة الدولية.

وكذلك تم التعرض لملازمات نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث عوامل النشأة، والتجارب الوجدانية السابقة، وظروف نشأة المجلس، وردود الأفعال العربية والدولية، حيث أنه إلى جانب اشتداد حمى التنافس العالمي حول الخليج تحت شعار أمن الخليج نجد أن هناك تطورات أخرى جعلت قيام مجلس التعاون الخليجي أمراً حيوياً، و من أهم هذه التطورات قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه، وما يمثله هذا التطور من أخطار فادحة على الخليج، واختلال ميزان القوى لغير صالح أمن الخليج، وكذلك الغزو السوفيتي لأفغانستان في أواخر نفس العام والذي شكل مصدراً جديداً لتهديد هذا الأمن، ونشوب الحرب بين العراق وإيران وانعكاساتها الخطيرة، كل هذه العوامل عجلت بالبحث عن البديل الخليجي.

كما تم التعرض إلى الطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال تبيان مدى تمتع المجلس بشروط التنظيم الدولي الإقليمي مثل الصفة الدولية، واتحاد إرادات الدول، وصفة

الاستمرار، والتمتع بالإرادة الذاتية، هذه الشروط التي تجعل منه شخصاً قانونياً دولياً، حيث وصلنا إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشكل منظمة دولية إقليمية محدودة العضوية، تربط بين الدول الأعضاء فيه علاقات خاصة وسهات مشتركة ومتشابهة، كما أنه يمكن اعتباره منظمة حكومية قائمة على اتفاق بين رؤساء الدول الأعضاء، ونشاطه لا ينحصر في موضوع متخصص أو موقف دولي محدد، بل يمتد نشاطه إلى مختلف مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى توحيد تشريعات الدول الست الأعضاء في هذه المجالات، رغم أن هناك تحليل مخالف يعتبر المجلس مجرد حلف عسكري.

هذا بالإضافة إلى التطرق لأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومبادئه سواء المنصوص عليها أو المستوحاة من نصوصه، وكذلك الأعمال القانونية الصادرة عن المجلس وقيمتها القانونية، وكذلك الأجهزة الرئيسية للمجلس والتي يعمل من خلالها وهي المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات ثم المجلس الوزاري ثم الأمانة العامة، وذلك من خلال التطرق لمهام هذه الأجهزة وكيفية أدائها لوظائفها المنصوص عليها في النظام الأساسي للمجلس وفي أنظمتها الداخلية.

أما المسألة الثانية التي تمت معالجتها بالدراسة فهي عرض أهم المتغيرات الإقليمية التي عرفتها منطقة الخليج منذ نشأة المجلس، وذلك من خلال دراسة محددات التوجه الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي وكذلك التعرض لأمن الخليج في ضوء هذه المتغيرات والهاجس الأمني الذي لازم دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية التي تواجهها، حيث أن منطقة الخليج بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية عرفت جواً مشحوناً بالصراعات والمواجهات بشكل لم تشهد أي منطقة أخرى في العالم، فالقرن العشرون قد تميز عن كل ما سبقه من القرون بسرعة وتيرة الأحداث وما سجله من تغير وتطور، حيث أسفرت سنوات الثمانينات والسنوات الأولى لعقد التسعينات عن عدد من المتغيرات على المستوى الإقليمي، سواء العربي بصفة عامة أو الخليجي بصفة خاصة، والتي كان لها تأثير واضح على مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى توجهات دول الخليج العربي تجاهها، ولعل من أبرز هذه التغيرات نمو الهاجس الأمني الذي كان في حد ذاته دافعاً لقيام المجلس، وكذلك ضعف دور الجامعة العربية وعجزها عن تحقيق أمن أعضائها، بالإضافة إلى الصراع الدائم مع إيران كقوة إقليمية

تسعى إلى التوسع، ومن أبرز التغيرات أيضا الحروب التي عرفتها المنطقة مثل حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة، والوجود الأجنبي بالمنطقة وانعكاساته الخطيرة، وكذلك الدور التركي المتنامي، وتطورات القضية الفلسطينية وارتباطها بدول مجلس التعاون الخليجي، وأخيرا تحولات ما يسمى بالربيع العربي وتأثيرها على مجلس التعاون الخليجي بحكم أن دوله جزء لا يتجزأ من العالم العربي، مع التعرض كذلك للمشكلة الحوثية والتدخل العسكري في اليمن، وقد بذلت إسرائيل كل ما في وسعها لاستغلال الأحداث والتغيرات الجارية للتقرب من الخليج وفصله عن محيطه العربي والإسلامي.

أما المسألة الثالثة التي عالجناها بالدراسة فهي عرض أهم المتغيرات الدولية التي عرفها العالم منذ نشأة المجلس، وذلك من خلال التعرض لأمن الخليج في ضوء هذه المتغيرات، حيث شهد العالم منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية العديد من المتغيرات الدولية خصوصا على مدار الأعوام الماضية، والتي أثرت بدورها على منطقة الخليج العربي و دول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد، نظرا لوقوع منطقة الخليج العربي في قلب العالم وفي دائرة الصراع العالمي، حيث عرفت تلك المنطقة صراعا عالميا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج الاستعمار البريطاني من المنطقة، ولذلك تم تناول رؤية القوى العالمية لأمن الخليج من خلال المفهوم البريطاني وكذلك المفهومين الأمريكي والروسي، حيث اختلفت المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج باختلاف الأطراف المؤثرة فيه قديما وحديثا، والتي تتفق على أنه ينطلق مما يحقق مصالحها ولذلك باختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم، وهو يختلف أيضا باختلاف المرحلة الزمنية، ومن ثم فهو متحرك وبعيد عن الثبات، ومتأثر باللاعبين والزمان مع ثبات الملعب وهو الخليج العربي، ثم تم تناول حلف الناتو وأمن الخليج من خلال التعرض لإستراتيجية حلف الناتو والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمت الاشارة الى أن هناك تباينا خليجيا - خليجيا رسميا بشأن هذا التعاون كون أنه لم تنضم إلى مبادرة استانبول سوى أربع بلدان خليجية هي الكويت والإمارات وقطر والبحرين، فضلا عن التباين بين وجهتي النظر الخليجية الرسمية والشعبية بشأن تلك المبادرة.

أيضا تمت الإشارة للنفط ودوره في الصراع الدولي بالخليج، من خلال التطرق للسياسات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك مستقبل نفط الخليج، حيث أن ثروات النفط وموارده هي نعمة من الله حبا بها البلدان العربية في المشرق والغرب، وكان من الممكن لهذه الثروات أن تشكل قاطرة لتنمية شاملة في المنطقة العربية، وأداة فعالة في تطوير تنمية مستدامة في كل قطر عربي وعلى امتداد المنطقة، لكن ما جرى فعليا يختلف عن ذلك، جراء التداعيات السلبية التي أدت إليها هذه الثروات سواء داخل البلدان العربية النفطية، أو في البلدان العربية غير النفطية التي تأثرت بها، ومن أهم التداعيات السلبية ربما زيادة المطامع الدولية في خيرات الأمة العربية وثرواتها، وزيادة ضغوطات القوى الكبرى في المنطقة وصراعاتها، وسعيها لفرض مصالحها من خلال السعي الدءوب لتفتيت المنطقة، ولمواجهة أي جهد أو مشروع تنموي حقيقي في كل دولة من دولها.

ووصلنا إلى أنه لا يمكن فهم السياسة الخارجية للدول الخليجية بمعزل عن العامل النفطي أو خارج نطاق تأثيره ونفوذه، فدون الرجوع إلى النفط يصعب فهم ما يجري في النظام الإقليمي الخليجي من ارتباطات وعلاقات، كما يستعصى فهم ما يثار حوله وفيه من تحديات ومخاطر، فقد ارتبطت شخصية النظام الإقليمي الخليجي بالنفط.

ثم تم التعرض لأهم المتغيرات التي عرفها العالم منذ نشأة المجلس، انطلاقا من سقوط المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي استفادت منه دول المجلس، رغم أن هناك من يرى أنها فقدت هامش المناورة، وكذلك بروز النظام الدولي الجديد وظاهرة العولمة والتغيرات الاقتصادية العالمية، حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت جادة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الكثيرة التي عرفها العالم ولكن دواليب الاقتصاد العالمي تبقى دائما في يد الدول الصناعية الكبرى تديرها حسب مصالحها، غير مبالية بمصالح الدول الأخرى ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، رغم الثروة الكبيرة والمميزات الاقتصادية التي تتمتع بها دول المجلس، كما عرف العالم أحداثا كانت لها انعكاسات خطيرة على مجلس التعاون لدول الخليج العربية من بينها أحداث 11 سبتمبر والحرب على الإرهاب ومشروع الشرق الأوسط الجديد، حيث كثيرا ما اتهمت دول المجلس بأنها دول راعية للإرهاب، كما أن مشروع الشرق الأوسط

الجديد يهدف أولاً وأخيراً إلى التمكين لإسرائيل بالمنطقة، وهو ما يشكل خطورة بالغة على دول المجلس ومحيطها العربي والإسلامي خصوصاً في ظل الضعف الكبير الذي يميز أداء هيئة الأمم المتحدة.

وعلى ضوء ما تناولناه من متغيرات وأحداث إقليمية ودولية عرفتها منطقة الخليج والعالم منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإستراتيجية المجلس في التعامل والتكيف مع هذه المتغيرات، يبقى الإشكال مطروحاً حول مدى نجاح هذه الإستراتيجية في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية الكبيرة التي يواجهها هذا المجلس، نظراً لموقعه الاستراتيجي الهام، وحجم ثرواته النفطية والغازية وعائداتها المالية الكبيرة، وهنا يمكن أن نستخلص مجموعة من العراقيل والثغرات التي عرقلت إستراتيجية المجلس في مواجهة التحديات الشاملة والمتغيرات الكبيرة التي واجهته والتي يمكن أن نحددها في مايلي:

1- النزاعات الثنائية بين دول المجلس: وهي في غالبيتها صراعات حدودية تاريخية أو تنافسية تطل الموارد الطبيعية، وهذه النزاعات شكلت عائقاً أساسياً في وجه التكامل الاستراتيجي بين دوله، ومثال ذلك النزاع القطري-البحريني والذي تم عرضه على محكمة العدل الدولية.

2- النزاعات الإقليمية: وهي المسئلة عن أجواء التوتر المستمرة بين دول المجلس ودول الجوار الجغرافي، إلا أنها لا تقف عند النزاع الحدودي أو نزاع الموارد بل هي تتخطاهما إلى نزاع حول مناطق إستراتيجية وخصوصاً خطوط الملاحة الحيوية، ولهذا النزاعات طابع إعاقة التعاون بين دول المجلس عن طريق إشعار أعضائه بتحمل أعباء وتبعات نزاعات واحد من أعضائه، مثل دعم دول المجلس للعراق أثناء حربه مع إيران، وكذلك تضامن دول المجلس مع الإمارات بخصوص النزاع الإماراتي-الإيراني حول الجزر الثلاث.

3- التناقضات الداخلية: لكل دولة من دول المجلس أزماتها الداخلية الموزعة على عدة أصعدة، منها الصعيد الديموغرافي (فئات السكان وتوزيعهم وأزمة الوافدين متعددي الجنسيات)، وعلى الصعيد الاقتصادي (تراجع الوفرة المالية بعد الأزمات المتكررة بالمنطقة)، وعلى الصعيد الاجتماعي (بروز أزمات اجتماعية تهدد الأمن الاجتماعي كمثل انتشار ظواهر الإدمان وأشكال أخرى لمعاداة المجتمع).

4- تسييس الطائفية: والتي أصبحت أحد مهددات الأمن والاستقرار في المنطقة، وخاصة في المملكة العربية السعودية والبحرين.

5- تنامي فعالية الأصولية: تعرف المنطقة تنامي كبير للأصولية والجماعات الراديكالية، وهي في الحقيقة إحدى تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، حيث وجدت الدعوة إلى الجهاد ضد القوات الأمريكية مناخا خصبا لها، ومما زاد في حدة الأمر اتهام الإسلام بالإرهاب وملاحقة التيارات الإسلامية في العالم، ما غذى التطرف والعنف، مع الانتباه إلى توزع الحركات الأصولية على فئتين: الأولى تعنى بالدعوة وتتعاون مع الدولة وتطلب دعمها لنشر الدعوة، أما الثانية فهي تجاهر بمعاداتها للسلطات وتعلن عن الرغبة في الوصول إلى السلطة، سواء بالطرق الديمقراطية أو عن طريق العنف.

6. تهديد الجوار: ويرتبط هذا التهديد بالحروب المختلفة التي عرفتها منطقة الخليج، والتدخل الأجنبي بالمنطقة، خاصة الاحتلال الأمريكي للعراق، ويرتبط كذلك بتخبط أو فشل السياسات الأمريكية في التعامل مع مرحلة ما بعد الحرب.

كما أن ما يمكن ملاحظته كذلك أن الدائرة الإقليمية في السياسة الخليجية لا تأخذ حاليا موقعها المفترض في قائمة الأولويات الخليجية، سواء على مستوى الإدراك أو في نطاق السلوك والممارسات، ويرجع هذا التقييم السلبي إلى عوامل واعتبارات متعددة ومتداخلة، فرغم أن العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع محيطها الإقليمي تستند إلى محددات وعوامل حاكمة تشترك فيها كل دول المجلس، إلا أن التوجهات الإقليمية الخليجية لا تعكس الوزن النسبي المفترض لكل منها في منظومة السياسة الخارجية الخليجية بشكل متساوي أو حتى متقارب من دولة إلى أخرى، وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى تفاوت التقدير بين دول المجلس لكل من المحددات والعوامل الحاكمة لسياستها الخارجية على وجه العموم، وتجاه الدائرة الإقليمية على وجه الخصوص.

ويشير هذا بدوره إلى دلالة أخرى مهمة، هي أن درجة التنسيق والتناغم في السياسات الخارجية الخليجية لا تختلف كثيرا تجاه الدائرة العربية عنها تجاه بقية محاور العلاقات الخليجية-الخارجية، الأمر

الذي يعكس بدوره محدودية تأثير الانتماء الخليجي الإقليمي، سواء في نطاق النظام الإقليمي الفرعي، أو في نطاق النظام الإقليمي الأساسي بالمنطقة.

وقد بات من المتعارف عليه وجود دولتين تهددان الأمن الخليجي هما إيران والعراق، وبالرغم من جدية التغيرات الطارئة على واقع هاتين الدولتين والتحولت الأساسية في سياستها فان ذلك لا يمنع استمرارية الطابع التهديدي لهما، ذلك أن خلافهما مع دول المجلس ليس خلافا تكتيكيا مستجدا بسبب ظروف بعينها، بل هو خلاف استراتيجي يستند إلى عوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية وبشرية واقتصادية ثابتة وصعبة التخطي، حتى في حال حدوث تغييرات سياسية جذرية في هاتين الدولتين.

7- السياسات النفطية غير المتوازنة لدول المجلس: حيث تنتهج دول المجلس سياسات نفطية غير متوازنة مثل إغراق السوق بفائض من الإنتاج النفطي مما يخدم مصالح المستهلكين ولا يراعي مصالح المنتجين مثلما يحدث حاليا ومنذ 2015م.

8- التهديد الخارجي: حيث زيادة حدة الصراع على نفط المنطقة وتضارب مصالح الدول الكبرى فيها يؤديان إلى خلق حالة من توقع الأسوأ لدى مواطني دول المجلس، وإلى الشعور الدائم بالتهديد الخارجي أما على صعيد أصحاب القرار، فان هذه الفوضى المميزة للحظة السياسية - الاقتصادية الراهنة تضيف على المتوقع طابع الغموض ومعه التردد في تحديد إستراتيجية سياسية وأمنية طويلة الأمد.

أما بشأن اقتراح الحلول لهذه العراقيل والثغرات، فإننا لن ننهي الدراسة دون تقديم جملة من الاقتراحات عليها تساعد في إيجاد الحلول المستقبلية للمشاكل المطروحة بشأن تفعيل قدرة المجلس على التكيف مع المتغيرات التي تعرفها البيئة الإقليمية وكذلك العالمية، حيث تتمثل هذه الاقتراحات في:

1- ضرورة بذل جهد لحل النزاعات الحدودية ونزاعات الموارد القائمة بين دول المجلس، تجنباً لتحوّلها لاحقاً إلى عنصر تفرقة إضافي.

2- ضرورة التعجيل في حل التناقضات الداخلية الخاصة بكل دولة على حدة ونزع فتيل تفجير الأزمات داخل الدولة نفسها، مع تقديم المجلس المساعدة لأعضائه في هذا المجال.

3- الاتفاق على القواسم المشتركة وصولاً لتحديد أولويات جامعة، وفي طبيعتها حماية الاستقرار الداخلي للدولة الخليجية، بما فيها حماية الأنظمة الحاكمة ومساعدتها على تحسين أداؤها.

4- محاولة نزع فتيل تفجير الأزمات مع دول الجوار، سواء بالتفاوض المباشر أو عن طريق التحكيم أو باستعمال قنوات اتصال أخرى (فتح الحوار حول المسائل الخلافية)، فمثلاً بالنسبة للخلاف مع إيران ينبغي إدراك دول المجلس أن الإرث التاريخي الكبير وإن كان يحمل في طياته عوامل لتأجيج الصراع ومدته إلى آلاف من السنين، فإنه أيضاً يحمل عوامل التقارب والتفاهم والتعاون وصولاً إلى التكامل في مجالات عدة وشاسعة، مثل مجالات الاقتصاد والتنمية والتعاون التجاري، فالتحديات التي تطرحها التحولات الدولية الجديدة كالعولمة الثقافية والاقتصادية والترتيبات الجديدة القادمة للشرق الأوسط، تفرض على كلا الجانبين التكاتف واستبعاد عناصر التخلف والعنصرية والطائفية .

5- يجب على دول المجلس المصدرة للنفط و بدلاً من قبول ما تروجه بعض الدوائر الغربية عن الوفرة النفطية عبر مستقبل ممتد، أن تقوم تلك الدول بتدقيق وتحقيق ما لديها من احتياطات النفط والغاز على وجه اليقين، ثم تحسن طرحه للأسواق العالمية في إطار سياسة جماعية رشيدة، وبما يحقق أفضل عائد لاستغلال تلك الثروة الناضبة ويوفر للأجيال المقبلة سبل العيش الكريم.

و من جانبها ينبغي على الدول المستوردة للنفط خاصة المجموعة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك أن الأمر صار يتطلب انتهاج سياسة مخالفة لسياستها التقليدية التي تسعى لتأمين احتياجاتها النفطية بالضغط والإكراه، وبأسعار في غاية التدني، مما انعكس سلباً على حجم الاستثمار اللازم لتوسيع قدرات الإنتاجية، و عليها إذا رغبت في تأمين احتياجاتها أن تعمل على تحقيق تلك الغاية بمعاملة تلك الدول المصدرة للنفط معاملة الشريك التجاري كما تتعامل هي فيما بينها، وليس باحتلال أراضي الدول المنتجة للنفط، مع ما يقترن بذلك من تداعيات خطيرة على المستهلكين والمصدرين للنفط حداً سواء.

6- الاتفاق بين دول المجلس على حد أدنى من المبادئ والمفاهيم المحددة والواضحة لخدمة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية المشتركة.

أخيرا يمكن القول أنه رغم اعتبار تجربة مجلس التعاون الخليجي التجربة العربية الوحيدة الناجحة على صعيد التعاون الإقليمي في المنطقة العربية، وهو نجاح تكرسه قدرة هذا المجلس على الاستمرار، ونجاحه في تعزيز خطوات التقارب والتنسيق، إضافة إلى خطوات التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين دوله وأيضا بينه وبين جيرانه العرب والإقليميين، فإنه لاشك بان الحروب المتكررة التي عرفتها المنطقة قد طرحت تحديات كبرى أمام هذا المجلس ووضعته أمام استحقاقات غير متوقعة، وهذا ما يبرز عدم نجاحه في تحقيق نفس مستويات النجاح على الصعيد الأمني- الاستراتيجي حيث يبقى أمن منطقة الخليج مرتبط بشكل وثيق بمصالح أربعة أطراف رئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران حيث تسعى الولايات المتحدة إلى الحيلولة دون أن يحوز أي طرف من الأطراف الإقليمية القوة التي تمكنه من التحكم في الأمور في المنطقة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الأمريكية، والتي يأتي في مقدمتها ضمان استقرار الحصول على النفط الخليجي بأسعار معقولة، فضلا عن الموقع الاستراتيجي لتلك المنطقة ودورها في دعم التوجهات الأمريكية بشأن منطقة الشرق الأوسط عموما، أما دول مجلس التعاون الخليجي فتستهدف إيجاد نظام أمني يضمن لها مقومات البقاء في مواجهة قوتين متناميتين وهما العراق وإيران، أما العراق الجديد فبغض النظر عن نظامه القادم ستظل محاولاته للحصول على منفذ بحري واسع قائمة، وأخيرا ترى إيران أن لها نفوذا طبيعيا في منطقة الخليج لا ينبغي منازعتها فيه من قبل أي قوة سواء كانت إقليمية أو دولية، ويعني كل ما سبق أن هناك حاجة ملحة لإيجاد صيغة أمنية لمنطقة الخليج تراعي مصالح كافة الأطراف الإقليمية والدولية بشكل متوازن.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 01- الدكتور. أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م.
- 02- د. أحمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، 1992م.
- 03- إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، أفريل 2010م.
- 04- الدكتور أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي مذ عام 2003-دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو-، الطبعة الأولى، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2012م.
- 05- الدكتور. بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، طبعة 1998م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1998م.
- 06- جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، بحوث إستراتيجية (2)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1996م.
- 07- جورج شكري كتن، العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها، سلسلة دراسات إستراتيجية، 53، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001م.

08- جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، مذكرات جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، ترجمة مجدي شرشر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.

09- جمال سند السويدي، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، عام 1996م.

10- د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 1980م.

11- الدكتور. وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، سلسلة الثقافة القومية (12)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 1987م.

12- د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي - مبدأ كارتر-، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982م.

13- دكتور. حازم محمد عليم، المنظمات الدولية الإقليمية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م.

14- د. حامد عبد الله ربيع، البتروال العربي وإستراتيجية تحرير الأرض المحتلة، دار النهضة العربية بيروت، 1971م.

15- د. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000م.

16- حسين البحارنة، مجلس التعاون لدول الخليج ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الطبعة الأولى، الرياض، 1994م.

- 17- طارق زيادة، العلاقات العربية الدولية-مقالات في القانون الدولي العربي العام-، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010م.
- 18- الدكتور. يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2011م.
- 19- دكتور. يحي حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م.
- 20- مجموعة من الباحثين، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982م.
- 21- مهنا الحويل، النزاع الدولي الإقليمي في الخليج العربي صراع أم تقاطع-دراسات تحليلية سياسية لملفات التوتّر في المنطقة-، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013م.
- 22- الدكتور. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط / فبراير 2000م.
- 23- الدكتور. محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005م.
- 24- الدكتور. محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002م.
- 25- د. محمد طلعت الغنيمي، التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974م.

26- دكتور. محمد مصطفى يونس، العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م.

27- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006م.

28- د. محمد صادق، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2014م.

29- محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة 2010م.

30- الدكتور. محمود صالح العادلي، السياسة الجنائية لمواجهة العنف الارهابي، موسوعة القانون الجنائي للارهاب، الجزء 2، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2003م.

31- الدكتور. محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2003م.

32- محمود شاكر، سكان العالم الإسلامي، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م.

33- الدكتور. مفيد الزيدي، التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (1971-2003)، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، بيروت، 2012م.

34- د. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م.

35- د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م.

36- الدكتور مصطفى النشار، ضد العولمة، الطبعة الأولى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م.

37- نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003م.

38- الأستاذ الدكتور سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010م.

39- دكتور. سيد إبراهيم الدسوقي، الدور التنموي والأمني لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية إقليمية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2004م.

40- دكتور. سيد إبراهيم الدسوقي، مدى فاعلية مجلس التعاون الخليجي في التنظيم الدولي الإسلامي والعربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م.

41- سعيد بن سلمان العبري، النظام القانوني للملاحة في الخليج العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994م.

42- الدكتور. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

43- د. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، 1983م.

44- دكتور. عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 2001م.

45- د. عبد الله عبد اللطيف المسلماني، قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية *دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010م/2011م.

46- د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1995م.

47- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992م.

48- الدكتور. عبد العزيز سليمان نوار والدكتور. محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999م.

49- د. عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية- معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية-، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2007م.

50- ا.د. عبد الرحمن الجويبر، المنظمات الدولية الإسلامية والتنظيم الدولي، الطبعة الثانية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011م.

51- د. عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أفريل، 2012م.

52- عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري - رؤية سوسيولوجية-، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1992م.

53- د. عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوي العظمى، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009م.

54- الدكتور. علي الدين هلال، العرب والعالم، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 1988م.

55- د. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2009م.

56- د. عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود-الأسس والتطبيقات-، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون- الجزائر، 2003م.

57- روجيه جارودي، قضية اسرائيل، دراسة في الصهيونية السياسية، ترجمة نزيه الشوفي، دار الحكمة، دمشق، 1979م.

58- رضوان محمد قازان، مجلس التعاون العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009م.

59- د. شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي-الاستمرارية والتغيير-، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، القاهرة، 2015م.

60- توبي مائيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الأيوبي، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014م.

61- دكتور. خالد حمود السعدون، أحداث في تاريخ الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001م.

62- الدكتور. خليل حسين، المنظمات القارية والإقليمية -التنظيم الدولي-، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010م.

63- ضياء مجيد الموسوي، اللاءات الثلاث 2005 الفرنسية والهولندية للدستور الأوربي والإيرانية للتيار الإصلاحى (الشعوب تعاقب حكاهما)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2006م.

64- الدكتور. ظافر محمد العجمى، أمن الخليج العربى تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، الطبعة الثانية، بيروت، كانون الثانى / يناير، 2011م.

ب- الرسائل والأطروحات الجامعية

01- أميرة إبراهيم حسن دياب، مجلس التعاون الخليجى والأمن الإقليمى 1990-2003، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى العوم السياسية، إشراف الأستاذة الدكتورة هدى حافظ ميتكيس، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009م.

02- إسماعيل معراف، تأثير المتغيرات السياسية الدولية على الوضع الإقليمى العربى منذ 1990، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سبتمبر 2007م.

03- حسيني علي حسين الدوسرى، مجلس التعاون الخليجى ودور القرارات فى إرساء الاندماج الخليجى - واقع وأفاق-، رسالة لنيل درجة دكتوراه الدولة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000/2001م.

04- محمد مقروف، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق- بن عكنون-، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، أكتوبر 2010م.

05- محمد سعيد الحلفاوي، العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية، رسالة مقدمة لحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، إشراف الأستاذ الدكتور مفيد محمود شهاب، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1978م.

06- منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979م- 2000م، رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، إشراف الأستاذ الدكتور محمود إسماعيل، قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004م.

07- نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية -دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي-، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف الأستاذ الدكتور عز الدين فوده، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988م.

08- عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط.

09- عبد الصمد عبد العزيز سكر، مجلس التعاون العربي على ضوء النظرية العامة للتنظيم الدولي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995م.

ج- المقالات

- 01- إبراهيم نوار، الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، السياسة الدولية العدد 171 القاهرة، يناير 2008م.
- 02- إبراهيم نوار، الخليج العربي.. من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون، السياسة الدولية، العدد 177، المجلد 44، القاهرة، يوليو 2009م.
- 03- د. إدريس لكريني، تحولات الربيع العربي-السياق والتداعيات-، مقال في: مجموعة مؤلفين، دراسات في القانون الدولي والشؤون الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014/2015م.
- 04- أ. أحمد باي، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2010م.
- 05- أحمد دياب، العلاقات المصرية-الخليجية ما بعد الإخوان، مجلة شؤون عربية، العدد 155، إصدارات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2013م.
- 06- د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية- أفكار للنقاش-، السياسة الدولية، العدد 199، المجلد 50، القاهرة، يناير 2015م.
- 07- أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية - دراسة نظرية-، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء 2012م.

08- أحمد سليم البرصان، مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية : إمكانيات التأثير والتأثر،
المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية
للعلوم السياسية، بيروت، شتاء 2007م.

09- دكتور. أحمد عبد الويس شتا، مسئولية العراق عن احتلاله لدولة الكويت في ضوء أحكام القانون
الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد رقم 46، القاهرة، 1990م.

10- د. أحمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي.. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد،
السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008.

11- أيمن السيد عبد الوهاب، المبادرات السياسية وإمكانيات نجاحها، السياسة الدولية، العدد 103، مركز
الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1991م.

12- السيد زهرة، إستراتيجية القوتين العظميين وقضايا الأمن في الخليج، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي،
العدد الثاني، أكتوبر 1981م.

13- أماني محمود فهمي، الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة، السياسة الدولية، العدد 103،
القاهرة، يناير 1991م.

14- د. أحمد برقوق، الكوننة القيمة وهندسة عالم ما بعد الحداثة، دراسات إستراتيجية، العدد 06، مركز
البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي
2009م.

15- د. أسامة الغزالي حرب، الحقبة الإيرانية؟، السياسة الدولية، العدد 173، المجلد 43، يوليو 2008م.

16- أشرف محمد كشك، أمن الخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية، العدد 155، المجلد 39، القاهرة، يناير 2004م.

17- د. أشرف سعد العيسوي، أمن الخليج .. تحديات وخطر جديدة، السياسة الدولية، العدد 171، القاهرة، يناير 2008م.

18- الدكتور. بومدين طاشة، تداعيات العولمة على سيادة الدولة الوطنية، دراسات قانونية، العدد 09، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، نوفمبر 2010م.

19- د. جمال عبد الجواد، مستقبل الشرق الأوسط تصنعه قوى الحاضر، السياسة الدولية، العدد 199، المجلد 50، السياسة الدولية، القاهرة، يناير 2015م.

20- هانى رسلان، تركيا وأمن الخليج، السياسة الدولية، العدد 105، القاهرة، يوليو 1991م.

21- د. حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008م.

22- حسن الشريف، النظام العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ضوء التحولات الدولية، المستقبل العربي، العدد 304، السنة السابعة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2004م.

- 23- يوسف خليفة اليوسف، عندما تصبح السلطة غنيمة - حالة مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد 351، السنة الحادية والثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2008م.
- 24- يحيى حلمي رجب، النظام القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الأمن والقانون، العدد الأول، السنة الثامنة، تصدرها كلية شرطة دبي، يناير 2000م.
- 25- كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، المستقبل العربي، العدد 300، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2004م.
- 26- د. ليلي أمين مرسي، الدور الأمني لمجلس التعاون الخليجي دراسة تقييمية في ضوء حربي الخليج الأولى والثانية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، السنة 1999م.
- 27- د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، العدد 152، المجلد 38، القاهرة، أفريل 2003م.
- 28- د. محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، مقال في: مجموعة مؤلفين، الغزو العراقي للكويت (المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات) ندوة بحثية، سلسلة عالم المعرفة، عدد خاص 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1995م.
- 29- محمد بوبوش، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 55، السنة 15، يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان، ربيع 2011م.

- 30- محمد كمال أبو عمشة، أهمية تطوير أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، السنة الثامنة عشرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف-خريف 2011م.
- 31- د. محمد سعد أبو عامود، الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي .. قطر والبحرين نموذجا، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008م.
- 32- محمد عبد الله يونس، الهوة الفاصلة: أدبيات ما بعد التدخل الخارجي في ضوء التجارب الدولية، ملحق السياسة الدولية، العدد 195، المجلد 49، القاهرة، يناير 2014م.
- 33- د. محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد العشرون، السنة الخامسة، تشرين الأول (أكتوبر) ذو القعدة 1399هـ.
- 34- محمد عز العرب، التصدع العصي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مسارا مختلفا بعد الربيع العربي، ملحق السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة، يناير 2014م.
- 35- أ. ميلاس محمد الزين، دور النخبة الخليجية بالخليج العربي في ظل العولمة، دراسات إستراتيجية، العدد 13، مركز لبصرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ديسمبر 2010م.
- 36- د. معتز سلامة، الطموح المبكر: دواع وفرص قيام لاتحاد الخليج، السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47، القاهرة، يوليو 2012م.

- 37- مختار مزراق، دور اللوبي اليهودي الأمريكي في التأثير على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ودعم علاقاتها مع الكيان الصهيوني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 11، الفصل الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988م.
- 38- ناصيف حتي، دبلوماسية جامعة الدول العربية، مقال في: مجموعة مؤلفين، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، 2003م.
- 39- سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية.. التوجهات والسياسات، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008م.
- 40- سامح راشد، الخليج في سياسة إسرائيل الخارجية، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008م.
- 41- سلطان بركاني، الإرهاب والطائفية.. رمثني بدائها وانسلت، جريدة الشروق اليومي، العدد 4912، الجزائر، الاثنين 09 نوفمبر 2015م.
- 42- الدكتور. سليمان إبراهيم العسكري، حديث الشهر: العرب والإيرانيون: البحث عن هوية مشتركة، مجلة العربي، العدد 502، الكويت، سبتمبر 2000م.
- 43- عادل محمد سليمان، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان، السياسة الدولية، العدد 148، المجلد 37، القاهرة، أبريل 2002م.

- 44- عبد الحميد الموافي، مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة 17، العدد 65، يوليو 1981م.
- 45- د. عبد الله الأشعل، الجوانب القانونية المرتبطة بمحاكمة صدام حسين، السياسة الدولية، العدد 155، المجلد 39، القاهرة، يناير 2004م.
- 46- د. عبد المالك التميمي، العلاقات الكويتية العراقية: 1921م-1990م (دراسة تاريخية)، مقال في: مجموعة مؤلفين، الغزو العراقي للكويت (المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التدايعات)، ندوة بحثية، عدد خاص 195، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1995م.
- 47- عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر 1999م.
- 48- عبير الغندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء 2012م.
- 49- عدنان السيد حسين، مخاطر تدويل الأزمات العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، مجلة دورية محكمة تصدر عن الجمعية لعربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف 2012م.
- 50- عزمي بشارة، العرب وإيران: ملاحظات عامة، مقال في: مجموعة مؤلفين، العرب وإيران- مراجعة في التاريخ والسياسة-، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012م.

51- عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد 400، السنة الخامسة والثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012/6م.

52- د. فوزي أوهديق، الدولة الوطنية والسيادة في ظل العولمة، دراسات قانونية، العدد 06، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري 2010م.

53- فتحي العفيفي، الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، خريف 2006م.

54- د. صلاح سالم زرنوقة، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!، السياسة الدولية، العدد 148، المجلد 37، القاهرة، أبريل 2002م.

55- أ. رباحي أمينة، موقع روسيا في العلاقات الأورو-أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين، دراسات إستراتيجية، العدد 13، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ديسمبر 2010م.

56- خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف 2008م.

57- د. غسان العزي، الأسس الاجتماعية للثورات العربية، مقال في: مجموعة مؤلفين، دراسات في القانون الدولي والشؤون الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015/2014م.

د- الدوريات والتقارير

01- التقرير السنوي للمسيرة 2006م، التقرير الإخباري الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ديسمبر 2006م.

02- التقرير السنوي للمسيرة 2008، التقرير الإخباري الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط، ديسمبر 2008م.

03- التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي بتاريخ 2003/09/23م.

04- دول مجلس التعاون - لمحة إحصائية-، العدد الرابع، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر 2012م.

ه- النصوص والوثائق

01- ميثاق الأمم المتحدة.

02- ميثاق جامعة الدول العربية.

03- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

04- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

05- النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

06- النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

07- النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

08- الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

09- اتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

10- اتفاقية فيينا لعام 1969م الخاصة بقانون المعاهدات بين الدول.

11- البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

12- البيانات الختامية لدورات المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

و- مواقع الانترنت

01- الأمين العام لمجلس التعاون: التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط معقدة ومتنوعة، موقع

أخبار 24، AKHBAAR24.COM

02- الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ..هل يحل مشاكل اليمن؟، 27 يوليو 2015م، موقع يمن جورنال،

Yemen Journal

03- التحالف الاستراتيجي الأمريكي - السعودي ومخاطر تداعيات مشكلة اليمن، الاربعاء 4 فيفري

2015م، شبكة الإعلام العربية، moheet.com.

04- أسامة محمد، عاصفة الحزم .. السياق والأهداف والتداعيات، 29 مارس 2015م، موقع الخليج الجديد،

New Khaleej

05- دول الخليج تدعو مجلس الأمن لاتخاذ تدابير من بينها القوة العسكرية في اليمن، 15 فيفري 2015م،

موقع BBC عربي.

06- ياسر قطيشات، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي (1-2)، موقع الحوار المتمدن، 2011/4/19م.

07- مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط الجديد ، موقع faculty.ksu.edu.sa

08- موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، www.gec-sg.org

09- موقع ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة.

10- محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، موقع الأهرام الرقمي أكتوبر 2011م.

11- محمد الرميحي، الخليج: الفرص والتحديات الحضارية والمعرفية للقرن الواحد والعشرين، الموقع الشخصي للدكتور محمد غانم الرميحي 2012/04/22م.

12- مضمون مبادرة اسطنبول في موقع : <http://www.nato.int>

13- سيناريوهات وخيارات الصعود الحوثي ومستقبل امن دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة للمركز العربي للبحوث والدراسات) ، 20نوفمبر 2014م ، موقع الضالع نيوز.

14- عمار علي حسن، جوانب الارتباط بين أمن الخليج والصراع العربي-الإسرائيلي، موقع آراء حول الخليج.

15- تيري ميسان ، مجلس التعاون الخليجي والناو يفقدان زمام المبادرة ، شبكة فولتير، دمشق، سوريا، فيفري 2012م ، Voltairnet.org

16- تصريح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في القمة الثانية والعشرين بمسقط بتاريخ 31 ديسمبر 2001م، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، www.gec-sg.org

17- تصريح للامين العام للمجلس عبد الله بشارة في عام 1984م، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول

الخليج العربية، www.gec-sg.org

18- تقرير عن قمم مجلس التعاون من القمة الأولى إلى القمة الخامسة والعشرين، موقع شبكة أوفياء

زايد، www.zayedworld.com

19- خبراء كويتيون ، الدفاع عن اليمن دفاع عن الأمن الخليجي ، الأحد 11 أكتوبر 2015م ، موقع

أبابل.نت ABABIL.NET

ثانيا : المراجع باللغات الاجنبية

A – OUVRAGES :

01- A. AL-NAFISI, Gulf Cooperation Council Political and strategic context, London, Taha Publ, 1982.

02- Bob Woodward, State of Denial, New York; Simon and Schuser, 2006.

03- Graham Fuller ,The New Turkish Republic: Turkey As a Pivotal State in the muslim World (Washington , DC: Endowment of the United States Institute of Peace , 2008).

04-J.Marlowe, The Persian Gulf in Twentieth Century, London.

05- Jimmy carter , keeping faith; Memoirs of A President (New Yourk; Bantam , Inc., 1982).

06- Karen A. Feste, The Iranian Revolution and Political Change in The Arab World, U.A.E, The Emirates center for Strategic Studies and Research, No.4, 1996.

07 - M.A.Adelman, <<Oil production Costs in four Areas>>, American Institute of mining, petroleum press Service, 1996.

08- Seton Williams, Britain and Arab states. London. 1948.

09- World Fact Book, Year Book, Gulf Area, Populaion, 2009.

B – ARTICLES :

01- ALAIN Gresh, ce que change le réveil arabe, Le Monde Diplomatique , manière de voir n.117, juin-juillet 2011.

- 02-** Hassan Hamdan Al-Alkim, The Gcc States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States (Anglais) Relié - 14 février 2001.
- 03-** Madawi Al-Rashee, Saudi Arabia:local and regional challenges, Contemporary Arab Affairs, No1, 2013.
- 04-** US Embassy in Baghdad, Iraq Weekly Status Report: Report of 16 April 2008, US Department of State (Bureau of Near Eastern Affairs).

فہرست

فهرس الموضوعات	
أ	التشكر
ب	الإهداء.....
04-01	مقدمة
الفصل التمهيدي: الإطار السياسي والقانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	
المبحث الأول: الإطار السياسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	
07	المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي
08	الفرع الأول: الخصائص الجغرافية والاجتماعية
18	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية
20	الفرع الثالث: الأهمية السياسية والأمنية
23	المطلب الثاني: ملابسات نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية
24	الفرع الأول: عوامل نشأة المجلس
35	الفرع الثاني: التجارب الوجدوية السابقة
40	الفرع الثالث: ظروف نشأة المجلس وردود الأفعال المختلفة
المبحث الثاني: الإطار القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	
51	المطلب الأول: الطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
54	الفرع الأول: النظام الأساسي للمجلس
62	الفرع الثاني: أهداف ومبادئ المجلس
68	الفرع الثالث: الأعمال القانونية الصادرة عن المجلس وقيمتها القانونية
70	المطلب الثاني: أجهزة وهيكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية
71	الفرع الأول: الأجهزة الرئيسية للمجلس
85	الفرع الثاني: الأجهزة الفرعية للمجلس
الباب الأول: المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
الفصل الأول: أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية	
92	المبحث الأول: الهاجس الأمني وتأثيره على مجلس التعاون لدول الخليج العربية
92	المطلب الأول: مفهوم أمن الخليج العربي
93	الفرع الأول: مفهوم الأمن الوطني والأمن الجماعي
97	الفرع الثاني: مفهوم أمن الخليج بالنسبة لدول المجلس
102	الفرع الثالث: المفهوم الإيراني لأمن الخليج
103	المطلب الثاني: الجهود الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

103	الفرع الأول: التحديات الأمنية للمجلس
106	الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية لدول المجلس
111	المبحث الثاني: محددات التوجه الإقليمي لدول المجلس
112	المطلب الأول: الخبرة التاريخية
113	المطلب الثاني: النظم السياسية وصنع القرار
114	المطلب الثالث: الأوضاع الاقتصادية
115	المطلب الرابع: اللاتكافؤ البيئي
116	المطلب الخامس: العامل الخارجي
الفصل الثاني: التحولات الإقليمية منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
118	المبحث الأول: ضعف دور الجامعة العربية
118	المطلب الأول: الجامعة العربية بين النجاح والإخفاق
120	المطلب الثاني: تداعيات ضعف الجامعة العربية
122	المبحث الثاني: الصراع مع إيران كقوة إقليمية
123	المطلب الأول: التهديد الإيراني
125	المطلب الثاني: الثورة الإيرانية
127	المطلب الثالث: الحرب العراقية- الإيرانية
129	المطلب الرابع: الملف النووي الإيراني
134	المبحث الثالث: الغزو العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية)
134	المطلب الأول: أسباب الغزو العراقي للكويت
136	المطلب الثاني: تبعات الغزو العراقي لدولة الكويت
139	المبحث الرابع: الوجود الأجنبي بالخليج
140	المطلب الأول: أبعاد الوجود الأجنبي بالخليج
144	المطلب الثاني: تداعيات الوجود الأجنبي بالخليج
143	المبحث الخامس: الغزو الأمريكي للعراق (حرب الخليج الثالثة)
143	المطلب الأول: احتلال العراق
144	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للغزو والاحتلال والمقاومة
146	المطلب الثالث: تداعيات احتلال العراق
149	المبحث السادس: الدور التركي بالمنطقة
150	المطلب الأول: دوافع التقارب التركي الخليجي
151	المطلب الثاني: تداعيات الدور التركي في المنطقة
153	المبحث السابع: تطورات القضية الفلسطينية

154	المطلب الأول: الصراع العربي - الإسرائيلي
155	المطلب الثاني: تداعيات الصراع العربي - الإسرائيلي على أمن مجلس التعاون الخليجي
157	المبحث الثامن: تحولات الربيع العربي
158	المطلب الأول: بداية تحولات الربيع العربي
163	المطلب الثاني: تأثير الربيع العربي على السياسة والحكم في دول المجلس
164	المطلب الثالث: ثورات الربيع العربي وفعالية مجلس التعاون الخليجي
167	المطلب الرابع: محددات الترحيب الخليجي بسقوط الإخوان
170	المطلب الخامس: عوامل بقاء الملكيات الخليجية
172	المبحث التاسع: المشكلة الحوثية والتدخل العسكري في اليمن
173	المطلب الأول: أبعاد التدخل العسكري الخليجي في اليمن
177	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على دول المجلس
الباب الثاني: المتغيرات الدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
الفصل الأول: أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الدولية	
183	المبحث الأول: الصراع الدولي بمنطقة الخليج
183	المطلب الأول: رؤية القوى العالمية لأمن الخليج
184	الفرع الأول: المفهوم البريطاني لأمن الخليج
186	الفرع الثاني: المفهوم الأمريكي لأمن الخليج
189	الفرع الثالث: المفهوم الروسي لأمن الخليج
195	المطلب الثاني: حلف الناتو وأمن الخليج
196	الفرع الأول: إستراتيجية حلف الناتو والتعاون مع دول المجلس
198	الفرع الثاني: رؤية المجلس للتعاون مع حلف الناتو
200	الفرع الثالث: مبادرة استانبول للتعاون
203	المبحث الثاني: النفط ودوره في الصراع الدولي بالخليج
206	المطلب الأول: السياسات النفطية لدول المجلس
208	المطلب الثاني: مستقبل نفط الخليج
الفصل الثاني: التحولات الدولية منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
211	المبحث الأول: سقوط المعسكر الاشتراكي
211	المطلب الأول: البيروسترويكا وبداية الانهيار
217	المطلب الثاني: تأثير انهيار المعسكر الاشتراكي على المجلس
218	المبحث الثاني: النظام الدولي الجديد
219	المطلب الأول: بداية النظام الدولي الجديد

222	المطلب الثاني: تأثير السياسات الأمريكية والنظام العالمي الجديد
225	المبحث الثالث: تغيرات النظام الاقتصادي العالمي
226	المطلب الأول: مظاهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد
227	المطلب الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية
230	المطلب الثالث: تأثير النظام الاقتصادي العالمي الجديد على مجلس التعاون الخليجي
232	المبحث الرابع: العولمة وتداعياتها
232	المطلب الأول: مفهوم العولمة وخصائصها
236	المطلب الثاني: تأثير سياسة العولمة على مجلس التعاون الخليجي
239	المبحث الخامس: أحداث 11 سبتمبر 2001م
239	المطلب الأول: أبعاد أحداث 11 سبتمبر 2001م
240	المطلب الثاني: تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المجلس
245	المبحث السادس: الحرب على الإرهاب
245	المطلب الأول: مفهوم وجذور الإرهاب
247	المطلب الثاني: تأثير الحرب ضد الإرهاب على المجلس
253	المبحث السابع: مشروع الشرق الأوسط الجديد
253	المطلب الأول: أهداف مشروع الشرق الأوسط الجديد
256	المطلب الثاني: تأثير مشروع الشرق الأوسط على المجلس
259	المبحث الثامن: ضعف دور هيئة الأمم المتحدة
260	المطلب: مظاهر ضعف هيئة الأمم المتحدة
264	المطلب الثاني: تأثير ضعف دور هيئة الأمم المتحدة
266	الخاتمة
276	قائمة المراجع
303-300	فهرس